

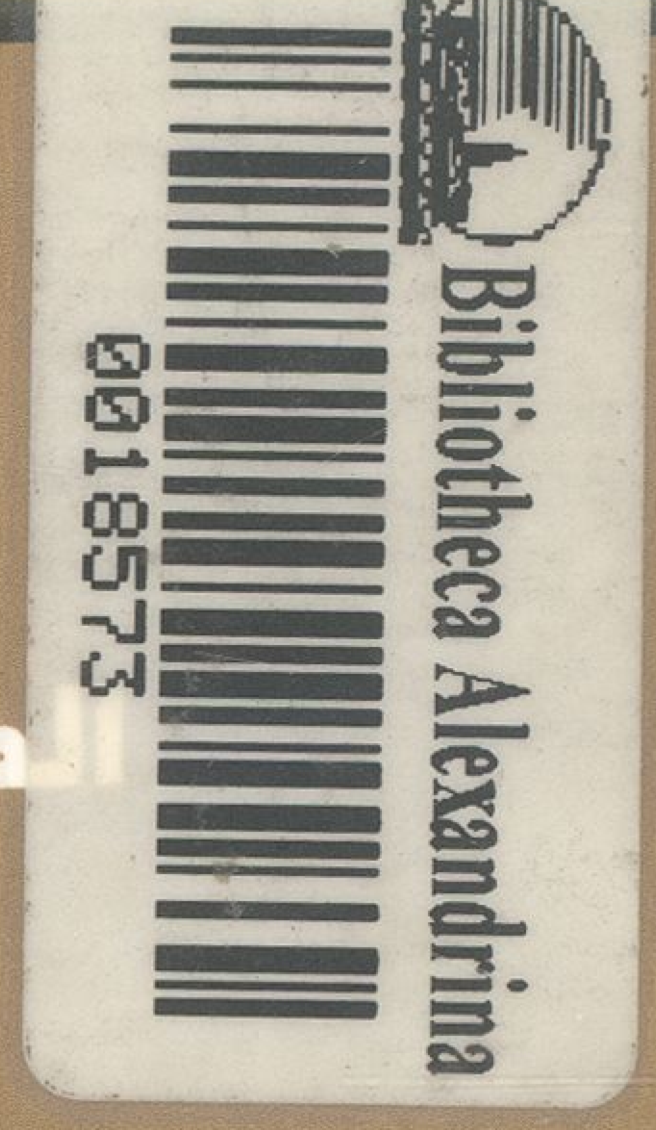


سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٠)

السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة

١٩٨١ - ١٩٩١

(دراسة من منظور الاقتصاد السياسي)



الدكتورة زينب عبد العظيم محمد

السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة

١٩٨١ - ١٩٩١

(دراسة من منظور الاقتصاد السياسي)



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٠)

السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة ١٩٨١ - ١٩٩١

(دراسة من منظور الاقتصاد السياسي)

الدكتورة زينب عبد العظيم محمد

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

محمد، زينب عبد العظيم

السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة ١٩٨١ - ١٩٩١ (دراسة من منظور الاقتصاد السياسي) /زينب عبد العظيم محمد.

٣٢٧ ص. - (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٠)

ببليوغرافية: ص ٣١١ - ٣٢١.

يشتمل على فهرس.

١. مصر - العلاقات الخارجية - الولايات المتحدة الأمريكية. ٢. مصر - العلاقات الاقتصادية - الولايات المتحدة الأمريكية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

327.62073

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة

عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/فبراير ١٩٩٧

المحتويات

مقدمة ١٣

الفصل الأول : الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية لدول العالم الثالث:
من الأبعاد النظرية إلى الإطار النظري للتحليل ٢١

أولاً : مقترب الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية ومدى ملاءمته لدراسة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث ٢٤

١ ـ مقترب الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية: معناه وأهميته ٢٤

٢ ـ مدى ملاءمة مقترب الاقتصاد السياسي لدراسة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث ٢٥

ثانياً : نموذج «المساومة» ٣٠

١ ـ التعريف بالنموذج والفروض التي يقوم عليها ٣٠

٢ ـ المفاهيم الأساسية التي ينطوي عليها النموذج ٣٢

٣ ـ كيفية اختبار النموذج ٤١

ثالثاً : نموذج «الاتفاق التابع» ٤٢

١ ـ التعريف بالنموذج والفروض التي يقوم عليها ٤٣

٢ ـ المفاهيم الأساسية التي ينطوي عليها النموذج ٤٦

٣ ـ كيفية اختبار النموذج ٥٤

رابعاً : الإطار النظري للدراسة ٥٦

١ ـ هدف الدراسة والمشكلة البحثية الرئيسية ٥٧

٢ ـ الأدوات والطرق البحثية المستخدمة ٥٨

الفصل الثاني : قياس درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر
على الولايات المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) ٦٥

أولاً : الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة ٦٨

١ ـ أهم المقولات الشائعة في أدبيات الاعتماد الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية وتأثيرها على دول العالم الثالث ٦٨

٢ ـ الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة، وأهم الأبعاد الاقتصادية والسياسية التي ينطوي عليها .. ٧٤
٣ ـ قياس درجة اعتماد مصر على العالم الخارجي بصفة عامة، وعلى الولايات المتحدة بصفة خاصة، في مجال التجارة الخارجية ٨١
ثانياً : الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات ٩٦
١ ـ أهم المقولات الشائعة في أدبيات الاعتماد في مجال المساعدات الأجنبية وتأثيرها على الدول المتلقية ٩٧
٢ ـ تقييم أداء المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر بين الأهداف المعلنة والنتائج المتحققة ١٠٣
٣ ـ قياس درجة اعتماد مصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات ١١٦
ثالثاً : الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال الاستثمارات ١١٨
١ ـ أهم المقولات الشائعة في أدبيات الاعتماد بشأن الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، وتأثيره على دول العالم الثالث ... ١١٩
٢ ـ الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال الاستثمار وما ينطوي عليه من أبعاد اقتصادية وسياسية ١٢٢
٣ ـ تطوير مؤشرات ملائمة لقياس درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال الاستثمارات ١٢٧
الفصل الثالث : قياس درجة الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) ١٣١
أولاً : التصويت في الجمعية العامة ١٣٥
١ ـ أهمية مؤشر التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة كمقياس للإذعان في السلوك السياسي الخارجي ١٣٦
٢ ـ نمط التصويت المصري والأمريكي في الجمعية العامة بشأن إجمالي القضايا المعروضة عليها في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) ... ١٣٨
٣ ـ نمط التصويت المصري والأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الأهمية لكلتا الدولتين ١٤٠
ثانياً : اتفاق المواقف بين مصر والولايات المتحدة ١٤٧
١ ـ طريقة بناء مقياس اتفاق المواقف وكيفية استخدامه ١٤٨
٢ ـ تطبيق مقياس اتفاق المواقف بشأن السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) .. ١٥٧

الفصل الرابع : تأثير الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة على درجة الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاهها ١٦٣

أولاً : العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة والإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاهها ١٦٦

١ ـ فروض الدراسة والنتائج التي أظهرها التحليل الكمي ١٦٦

٢ ـ استخدام فترة إبطاء في التحليل ١٧٢

ثانياً : تقييم نموذج المساومة في ضوء نتائج التحليل الكمي ١٧٦

١ ـ أهم التحديات التي تواجه نموذج المساومة ١٧٧

٢ ـ محاولة دعم القدرة التفسيرية لنموذج المساومة ١٩٢

الملاحـق : ٢٠٣

(١) : الملحق الاحصائي ٢٠٥

(٢) : نمط التصويت المصري والأمريكي والسوفياتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك بالنسبة إلى مصر والولايات المتحدة في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) ٢٢٣

(٣) : المواقف التي أبدتها مصر والولايات المتحدة تجاه قضايا السلام مع اسرائيل، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، والعلاقات المصرية ـ الأمريكية المباشرة، والعلاقات المصرية ـ السوفياتية المباشرة، والغزو العراقي للكويت وتداعياته في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) .. ٢٣٩

المراجـع ٣١١

فهـرس ٣٢٣

إهداء

إلى أبي وأمي.....

إلى أخواتي.....

إلى زوجي وولديَّ آية ومحمد

إعزازاً وتقديراً

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
١ ـ ١	عناصر الاختلاف بين نموذجي «المساومة» و«الاتفاق التابع»	٥٧
٢ ـ ١	نسبة المساعدات الأمريكية المخصصة لبرنامج الاستيراد السلعي والمشروعات والباب الأول من PL480 إلى إجمالي المساعدات الأمريكية لمصر (١٩٨١ ـ ١٩٩١)	٧٦
٢ ـ ٢	نسبة صادرات مصر ووارداتها إلى الناتج القومي الاجمالي (١٩٨١ ـ ١٩٩١)	٨٢
٢ ـ ٣	نسبة كل من صادرات مصر ووارداتها إلى الناتج القومي الاجمالي (١٩٨١ ـ ١٩٩١)	٨٣
٢ ـ ٤	نسبة تغطية صادرات مصر لوارداتها في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) ...	٨٣
٢ ـ ٥	نسبة صادرات مصر إلى الشركاء الخمسة الرئيسيين إلى إجمالي صادرات مصر خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)	٨٥
٢ ـ ٦	درجة تركز الشريك التجاري لمصر في مجال الصادرات (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)	٨٦
٢ ـ ٧	نسبة واردات مصر من أهم خمسة شركاء تجاريين لها إلى إجمالي واردات مصر في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)	٨٧
٢ ـ ٨	درجة تركز الشريك التجاري لمصر في مجال الواردات (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)	٨٧
٢ ـ ٩	درجة التركز السلعي في صادرات مصر (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)	٨٨
٢ ـ ١٠	درجة التركز السلعي من واردات مصر (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)	٨٩
٢ ـ ١١	نسبة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة والواردات المصرية منها إلى إجمالي الصادرات والواردات (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)	٩٠

٢ ـ ١٢ نسبة تغطية الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة لوارداتها منها (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية) ٩١

٢ ـ ١٣ الأهمية النسبية للولايات المتحدة بالنسبة إلى مصر في مجال الصادرات والواردات (١٩٨١ ـ ١٩٩١) ٩٢

٢ ـ ١٤ درجة التركز السلعي في واردات مصر من الولايات المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية) ٩٣

٢ ـ ١٥ درجة التركز السلعي في صادرات مصر إلى الولايات المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية) ٩٣

٢ ـ ١٦ نسبة واردات مصر من القمح والذرة ودقيق القمح من الولايات المتحدة إلى واردات مصر من السلع الثلاث (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية) ٩٤

٢ ـ ١٧ نسبة صادرات مصر من النفط إلى الولايات المتحدة إلى إجمالي صادرات مصر من النفط (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية) ٩٥

٢ ـ ١٨ نسبة المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر إلى التكوين الرأسمالي الاجمالي الثابت (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية) ١١٦

٢ ـ ١٩ نسبة المساعدات الأمريكية المخصصة للمشروعات إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية) ١١٧

٢ ـ ٢٠ النصيب النسبي للمساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر إلى إجمالي ما تتلقاه مصر من مساعدات (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية) ١١٧

٢ ـ ٢١ الاستثمارات الأمريكية في الصناعة والزراعة ١٢٤

٢ ـ ٢٢ نسبة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية) ١٢٧

٢ ـ ٢٣ نسبة الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط إلى إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية) ١٢٨

٢ ـ ٢٤ نسبة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في قطاع النفط إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية) ١٢٨

٣ ـ ١ الاتفاق في التصويت المصري والأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) بشأن جميع القضايا المعروضة (نسبة مئوية) ١٣٩

٣ ـ ٢ الاتفاق في التصويت المصري والأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) بشأن القضايا المهمة بالنسبة إلى مصر والولايات المتحدة في آن واحد (نسبة مئوية) ١٤٥

٣ ـ ٣ مقياس اتفاق المواقف بين مصر والولايات المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية) ١٥٨
٤ ـ ١ الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدات والتجارة والاستثمار عام ١٩٨٠ (نسبة مئوية) ١٧٣
٤ ـ ٢ معدل نمو المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) ١٧٩

مقدمة

١ ـ موضوع الدراسة

تأثرت دراسة السياسة الخارجية ولا تزال بالمتغيرات التي تحدث في السياسات الدولية بصورة عامة. وتتسم البيئة العالمية التي تحيا في إطارها بالتغيير الذي لم يسبق له مثيل، حيث تشهد العلاقات السياسية الدولية العديد من التحولات التي تحدث بمعدلات سريعة. وهذه التحولات من شأنها بالضرورة أن تباشر ضغوطاً من أجل إعادة النظر في التوجهات الخاصة بالطريقة التي يتم بها التفكير في دراسة السياسة الخارجية.

فمع تزايد ارتباط العالم اقتصادياً، ومع تعرض اقتصاده السياسي للاضطراب، لم يعد من الممكن فصل الاقتصادات عن السياسات، كما كان الأمر من قبل. فقد أصبح المجالان مرتبطين بصورة واضحة، فمعظم السياسات تمثل اقتصادات، ومعظم الاقتصادات في جوهرها تعد سياسات، وأصبحت العلاقات السياسية بين الدول تستند إلى أسس اقتصادية، في حين صارت العلاقات الاقتصادية تتجذر في العلاقات السياسية، ومن هنا بدأ ينتعش منظور الاقتصاد السياسي الدولي من جديد.

ويلاحظ أن انتعاش هذا المنظور في إطار البحث في العلاقات الدولية لم يقابله انتعاش مماثل في بحوث السياسة الخارجية المقارنة، حيث يلاحظ غياب التركيز على الحدود المشتركة بين العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر على سلوك السياسة الخارجية للدول من جانب متخصصي السياسة الخارجية المقارنة. فلقد تم ـ وفقاً للتحليل التقليدي ـ توجيه قدر كبير من الاهتمام في دراسة السياسة الخارجية إلى المصادر السياسية لهذه السياسة. ومع إعطاء الأولوية للعامل السياسي على الاقتصادي، اتجه باحثو السياسة الخارجية ـ ربما بشكل غير متعمد ـ إلى فصل الأول عن الثاني، ذلك الفصل الذي أصبح غير ملائم، الأمر الذي يتطلب منظوراً بديلاً يقوم على تحليل الاقتصاد السياسي للفاعلين في إطار النظام العالمي.

وتقوم دراسات الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية على البحث في أثر الخصائص الهيكلية الاقتصادية والسياسية الدولية، وأثر الضغوط الاقتصادية الداخلية النابعة من

طبيعة الموارد والمشاكل والقوى الاقتصادية على سلوك السياسة الخارجية. وإذا كان هذا النوع من الدراسات مطلوباً لفهم أفضل للسياسات الخارجية لدول العالم، فهو يعد مطلوباً بصورة أكثر إلحاحاً لفهم السياسات الخارجية لدول العالم الثالث. فهذا المنظور إنما يثير بالنسبة إلى دول العالم الثالث كل أبعاد التفاعلات بين قضايا التنمية والاستقلال والتبعية من ناحية، وسياساتها الخارجية من ناحية أخرى.

ومنذ السبعينيات بدأ الاهتمام بالعوامل الهيكلية لهذه المجتمعات ينمو، وهو ما يميزها عن غيرها من المجتمعات المتقدمة، وقد أسفر هذا الاهتمام المتزايد عن بروز كيان جديد من الأدبيات ينصبّ على ما يمكن تسميته بـ«السياسة الخارجية للتنمية». وقد اشتملت هذه الأدبيات على عنصرين أساسيين: التأكيد على المصادر الداخلية للسياسة الخارجية من ناحية، والتأكيد على الاقتصاد السياسي لوضع الفاعل في النظام الطبقي العالمي من ناحية أخرى.

وفي إطار هذا التأكيد الأخير، تنصبّ بؤرة الاهتمام الأساسي على عدم المساواة، فالدول النامية تحيا في ظل نظام عالمي يتّسم بعدم المساواة بين الدول على مستوى التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ القدرة العسكرية ـ الاستقرار السياسي والمكانة. ويؤدي هذا الوضع إلى تغلغل خارجي في عمليات صنع القرار في الدول النامية، وقيام فاعلين خارجيين بالاشتراك في عمليتي تحديد الأهداف الوطنية وتخصيص الموارد.

وهكذا فإنه على الرغم من السيادة الرسمية التي تتمتع بها دول العالم الثالث، إلا أن هذه الدول تكون دائماً عرضة للاختراق والتغلغل والسيطرة، الأمر الذي يبرز أهمية دراسة تأثير القيود الخارجية والهياكل العالمية (مثل العلاقات مع القوى العظمى أو الشركات متعددة الجنسية) على صنع السياسة الخارجية وعلى السلوك السياسي الخارجي لدول العالم الثالث.

وفي إطار هذا الاهتمام المتجدد بالاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية الذي يركز على التفاعل بين العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة على أهداف وسلوك السياسة الخارجية، تهتم هذه الدراسة بالبحث في الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية لإحدى دول العالم الثالث، وهي مصر، تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)، وهي الفترة التي تمثل العقد الأول لرئاسة الرئيس مبارك لمصر، ويرجع هذا الاختيار إلى أمرين أساسيين:

الأمر الأول: من ناحية، فإن الولايات المتحدة ـ وفقاً للمقاييس التقليدية المتمثلة في الثروة، والقوة العسكرية، والتمثيل الدبلوماسي... الخ ـ تعد من أكثر الدول التي تملك مقدرات للتأثير تفوق أي دولة أخرى (خلال فترة الدراسة). ومن ثم فهي تمثل نموذجاً توضيحياً فريداً لتجسيد القدرة على ممارسة السيطرة والتأثير. ومن ناحية أخرى، فإن مصر، على الرغم من خصائصها التاريخية والجغرافية والحضارية المتميزة، إلا أنها تشترك مع باقي دول العالم الثالث في ما يتعلق بالأحوال المجتمعية والأوضاع الاقتصادية

والسمات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن ثم فهي تمثل دول العالم الثالث التي صارت تعاني أزمات حادة، خاصة منذ السبعينيات، في الوقت الذي أخذت فيه تعتمد بشكل كثيف على الخارج لمواجهة هذه الأزمات، مما يثير بصورة واضحة المعضلة التي تواجه دول العالم الثالث عادة في تخطيطها ومباشرتها لسياستها الخارجية ألا وهي كيفية التوفيق بين هدفين رئيسيين: القيام بدور استقلالي نشط من ناحية، والتقدم بخطى سريعة لإحراز التنمية الذاتية والشاملة من ناحية أخرى. ومن ثم فإن دراسة السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة يمكن أن تمثل دراسة ذات دلالات نظرية مهمة في إطار دراسة الاقتصاد السياسي للسياسات الخارجية للدول النامية إزاء دول متقدمة.

الأمر الثاني: يعود اختيار دراسة سياسة مصر الخارجية بالتحديد خلال العقد الأول لرئاسة مبارك، وتجاه الولايات المتحدة، إلى أن مصر السبعينيات قد شهدت العديد من التحولات الجذرية. وقد امتدت هذه التحولات إلى أنماط مختلفة من العلاقات الدبلوماسية، التجارية، والعسكرية، والثقافية، بين مصر والعالم الخارجي. ويمكن القول إن أبرز هذه التحولات قد تمثل في الآتي:

- التحول إلى أحادية الاعتماد على الغرب، وخاصة الولايات المتحدة سواء كمورد رئيسي للسلاح، أو كمصدر للمعونة الاقتصادية، أو كشريك تجاري رئيسي. وقد اقترن هذا التحول بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي أخذت بها مصر منذ منتصف السبعينيات.

- القطيعة مع الاتحاد السوفياتي ومعظم الدول العربية، حتى إن عدم الانحياز المصري أصبح محل شك كبير.

- جاءت هذه التحولات تالية لتوقيع مصر للمعاهدة المصرية - الاسرائيلية في آذار/ مارس ١٩٧٩، بما كان يعنيه ذلك من تغيير في أسلوب السياسة الخارجية المصرية في إدارة الصراع العربي - الاسرائيلي. وقد أثير التساؤل حول ما إذا كانت هذه التغييرات أو التحولات في السياسة الخارجية المصرية وأولوية نموذج النمو الانفتاحي (مهما كانت الدوافع التي قادت إليه: شخصية وإدراكات القيادة السياسية، ضغوط خارجية، أزمات اقتصادية داخلية حادة، وجود قوى اجتماعية مستفيدة من السياسات الجديدة) قد أدت إلى حل المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية المتمثلة في التنمية والاستقلال.

وفي الواقع فقد أشارت دراسات عديدة إلى أن السياسة الخارجية المصرية خلال السبعينيات قد ارتبطت بنتيجتين سلبيتين:

- النجاح في إحراز النمو والاخفاق في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة.

- زيادة الاعتماد على الخارج إلى نقطة الخطر، حيث أصبح سهلاً توجيه الضغط إلى السياسة الخارجية المستقلة من خلال التحكم في أسسها الاقتصادية والاجتماعية. فمثلاً أوضح العديد من الاقتصاديين أن استمرار القروض والمساعدات يتوقف على استمرار

رضاء الولايات المتحدة عن السياسة الخارجية والداخلية المصرية، فإذا ما حدث تفكير في أي تغيير جوهري، فسوف تجد مصر نفسها مضطرة إلى مواجهة ضغط خارجي كبير قد يتم من خلال طريق حساس وسريع المفعول ألا وهو الغذاء اليومي للشعب المصري.

حدثت هذه التحولات في عهد الرئيس السادات، وظهرت نتائجها خلال الفترة الأخيرة من حكمه، لذا كان من المهم التعرف إلى ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة خلال فترة رئاسة الرئيس مبارك، وكيف تطور الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة، وتأثير هذا التطور على استقلالية السياسة الخارجية المصرية تجاهها.

٢ ـ أهمية الدراسة

أ ـ الأهمية الأكاديمية

(١) في ضوء حقيقة قلة وتخلف الأدبيات الخاصة بالسياسة الخارجية لدول العالم الثالث، وخاصة تلك التي تنطلق من منظور اقتصاد سياسي، وهو الأمر الذي دعا بعضهم إلى وصفها بالدراسات المتخلفة للدول المتخلفة؛ في ضوء ذلك يمكن أن تقدم هذه الدراسة إسهاماً متواضعاً في العملية الهادفة إلى تكوين تراكم معرفي في مجال دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، وهو أمر مطلوب لعملية بناء نظرية السياسة الخارجية المعاصرة.

(٢) تبدو أهمية هذه الدراسة أيضاً بالنظر إلى ندرة الدراسات العلمية المتعمقة التي تناولت سياسة مصر الخارجية بصفة عامة، وفي الثمانينيات بصفة خاصة، وذلك انطلاقاً من منظور الاقتصاد السياسي الذي يجمع في التحليل بين المتغيرات السياسية والاقتصادية.

ب ـ الأهمية العلمية

ليس ثمة موضوع يستحوذ على اهتمام قادة مصر وشعبها أكثر أهمية من موضوع التنمية، حيث مثلت الهدف الرئيسي الذي سعت إليه الدولة منذ توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل. ولقد وُظفت السياسة الخارجية في مصر منذ ذلك الحين لتحقيق هدف تعبئة الموارد لتحقق التنمية المنشودة، وأصبح السؤال الذي يدور على المستويات كافة تقريباً يتمثل في: هل أدى السعي لتحقيق هذا الهدف إلى التأثير على استقلالية السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة، وعلى الولايات المتحدة ـ التي تربطها بمصر علاقات اقتصادية خاصة ومتنوعة ـ بصفة خاصة؟ ولقد تضاربت الآراء ما بين مؤيد ومعارض لمقولة إن الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة قد أثر سلبياً على استقلالية السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة، وعلى الولايات المتحدة بصفة خاصة. ومن ثم فإنه من المتصور أن مثل هذه الدراسة ـ التي تسعى لبلوغ أقصى قدر ممكن من الدقة والموضوعية ـ يمكن أن تمثل طريقاً ملائماً للمساهمة في النقاش العلمي الدائر في هذه القضية المهمة التي تشغل الكثيرين.

٣ ـ مشكلة الدراسة

ومن ثم يمكن تحديد المشكلة البحثية التي تهدف الدراسة إلى تناولها في ذلك التساؤل المحوري: هل أثر الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة على السلوك السياسي الخارجي المصري تجاهها؟ وإذا كانت الاجابة بالايجاب، فكيف جاء هذا التأثير؟ وبشكل أكثر تحديداً يمكن صياغة مجموعات ثلاث من التساؤلات المترابطة التي تحدد المشكلة البحثية التي تهدف الدراسة إلى التصدّي لها على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تدور حول الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة: ما مدى الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة خلال فترة الدراسة؟ وما هي أهم مجالاته؟ وكيف يمكن قياس هذا الاعتماد؟ أي ما هي أفضل المؤشرات التي يمكن الاستعانة بها للتعبير عن وضعية الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة؟

المجموعة الثانية: تنصبّ على التأثير الذي تمارسه الولايات المتحدة على السياسة الخارجية المصرية، والإذعان الذي تبديه مصر استجابة لهذا التأثير: ما مدى هذا الإذعان؟ كيف يمكن قياسه؟ أي ما هي أفضل المؤشرات التي يمكن اللجوء إليها للتعبير عن ذلك الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة؟

المجموعة الثالثة: تدور حول العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي والإذعان: هل هناك علاقة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة، والإذعان الذي أبدته مصر من خلال سلوكها السياسي الخارجي تجاهها؟ ما هو شكل هذه العلاقة (طردية ـ سالبة ـ خطية ـ غير خطية)؟ وما هي المحددات التي يمكن أن تفسر هذا الشكل؟

٤ ـ خطة الدراسة

تتكون الدراسة من أربعة فصول على النحو التالي:

يدور **الفصل الأول** حول الأبعاد النظرية للاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية لدول العالم الثالث، والتي تعد مصر إحداها. وهذا الفصل ينقسم بدوره إلى أربعة أقسام: في **القسم الأول** تتجه الدراسة إلى التركيز على مقترب الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية ومدى ملاءمته لدراسة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث. وفي **القسمين الثاني والثالث** يتم تناول النموذجين السائدين في مجال دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث تجاه الدول المتقدمة من منظور الاقتصاد السياسي، وهما نموذج المساومة ونموذج الاتفاق التابع. وستعرض الدراسة بقدر من التفصيل ما ينطوي عليه كل نموذج من مفاهيم وفروض. وفي **القسم الرابع** سيتم تناول الإطار النظري للدراسة من حيث تحديد هدف الدراسة، وفروض الدراسة، والأداة البحثية المستخدمة، ووحدة التحليل، ونوع التصميم البحثي.

وفي **الفصل الثاني** تتجه الدراسة إلى تناول الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات

المتحدة في الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩١ في مجالات ثلاثة رئيسية هي: التجارة، والمساعدات، والاستثمارات، وذلك على مدى **ثلاثة أقسام**، بحيث يتناول كل قسم الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في أحد هذه المجالات الثلاثة. ويلاحظ أن كل قسم من الأقسام الثلاثة ينقسم بدوره إلى ثلاثة مستويات: فيتم على المستوى **الأول** عرض موجز لأهم المقولات الشائعة في أدبيات الاعتماد الاقتصادي بشأن كل مجال من المجالات الثلاثة، ثم تتطرق الدراسة إلى المستوى **الثاني** الأكثر خصوصية، والذي يركز على اعتماد مصر على الولايات المتحدة في كل من هذه المجالات الثلاثة، والأبعاد الاقتصادية السياسية التي ينطوي عليها ذلك الاعتماد، وأخيراً، وعلى المستوى **الثالث**، تتجه الدراسة نحو تطوير مؤشرات ملائمة لقياس درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في كل مجال من المجالات الثلاثة من واقع البيانات الأولية المتوفرة، لتخلص في النهاية إلى تحديد أهم المؤشرات ذات الدلالة في التعبير عن الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة وقياس درجته، وبحيث يتم اختبار علاقتها بالإذعان في جزء تالٍ من الدراسة.

وفي **الفصل الثالث** ستركز الدراسة على قياس درجة الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١). وينقسم هذا الفصل إلى قسمين: يتم في **القسم الأول** استخدام مقياس التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لقياس مدى الاتفاق بين مصر والولايات المتحدة، وذلك على مستويين: فيتم على المستوى **الأول** قياس درجة الاتفاق في التصويت بشأن جميع القضايا المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال فترة الدراسة. ويتم على المستوى **الثاني** قياس درجة الاتفاق في التصويت بشأن القضايا ذات الأهمية البارزة لكلتا الدولتين في آن واحد، وذلك باعتبار أن هذه القضايا بالتحديد تمثل المجال الحقيقي الذي يمكن في إطاره اختبار الإذعان. وفي **القسم الثاني** تقوم الدراسة باستخدام مقياس جديد يمكن أن يطلق عليه «مقياس اتفاق المواقف»، وهو يقوم على أساس فكرة الاستفادة من كل من مقياس اتفاق التصويت، وتحليل الأحداث، حيث يستخدم هذا المقياس لقياس مدى اتفاق مواقف السياسة الخارجية لكلتا الدولتين بشأن مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وذلك من خلال رصد الأحداث المعبرة عن تلك المواقف من ناحية، ثم تطويع مقياس التصويت ليصبح ملائماً لقياس اتفاق هذه المواقف من ناحية أخرى.

ويدور **الفصل الرابع** حول اختبار العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي والإذعان، فيتم في **القسم الأول** اختبار الفرض القائل بوجود علاقة طردية خطية بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة (في مجالات التجارة والمساعدة والاستثمار) والإذعان الذي تبديه مصر من خلال سلوكها السياسي الخارجي تجاه الولايات المتحدة، باستخدام مقياسي «التصويت» و«اتفاق المواقف». وفي ضوء ما أسفر عنه التحليل الاحصائي باستخدام الحاسب الآلي من نتائج، تعمد الدراسة في **القسم الثاني** إلى محاولة تقييم نموذج المساومة الذي تم الاستناد إليه في بحث السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة. وسيتم

التركيز بصفة أساسية على أمرين: **أولهما** إبراز أهم التحديات التي تواجه النموذج، وفي هذا الاطار سيتم اختبار الفرض الثاني للدراسة، والذي يقوم على أساس وجود علاقة طردية بين سلوك المكافأة من جانب الدولة المانحة، والاذعان من جانب الدولة المتلقية. أما الأمر **الثاني** فيتمثل في محاولة دعم القدرة التفسيرية لنموذج المساومة، بحيث يكون أكثر صدقية في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدول النامية تجاه الدول التي تربطها بها علاقات اقتصادية غير متكافئة عامة، والسلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة خاصة.

الفصل الأول

الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية لدول العالم الثالث: من الأبعاد النظرية إلى الإطار النظري للتحليل

مقدمة

تتناول الدراسة في هذا الفصل التعريف بمقترب الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية وأهميته، ومدى ملاءمته لدراسة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، وذلك في ضوء ما تواجهه تلك الدول من مشكلات، وفي ضوء طبيعة العلاقات التي تربطها بالدول المتقدمة. ثم تعرض الدراسة للنموذجين السائدين في مجال دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث تجاه الدول المتقدمة من منظور الاقتصاد السياسي، وما ينطوي عليه كل نموذج من مفاهيم وفروض، وأخيراً تتطرق الدراسة إلى تحديد إطارها التحليلي، وذلك في ضوء الأبعاد النظرية التي ستتم مناقشتها في الأجزاء الأولى من هذا الفصل.

وبناء على ذلك، ستنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول يتناول مقترب الاقتصاد السياسي لدراسة السياسة الخارجية، وفي هذا المجال تعنى الدراسة ببيان معنى هذا المقترب وأهميته، ومدى ملاءمته لدراسة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث تجاه الدول المتقدمة بصفة خاصة.

القسمان الثاني والثالث يتناولان أهم نموذجين سائدين في دراسة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث تجاه الدول المتقدمة من منظور الاقتصاد السياسي، والفروض التي يستند إليها كل منهما.

القسم الرابع يتم فيه وضع الاطار النظري للتحليل من حيث تحديد النموذج الذي ستتم دراسة السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة في ضوء فروضه، والتساؤلات التي تهدف الدراسة للإجابة عنها، والأدوات والطرق البحثية المستخدمة.

أولاً: مقترب الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية ومدى ملاءمته لدراسة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث

يعرض هذا القسم لما يعنيه مقترب الاقتصاد السياسي في دراسة السياسة الخارجية ومدى أهميته، ثم يتناول مدى ملاءمته بصفة خاصة لدراسة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث تجاه الدول المتقدمة، وبؤرة تركيزه في هذا المجال، والتي تتمحور حول أثر العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة على سياسات الدول الأولى تجاه الثانية.

١ ـ مقترب الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية: معناه وأهميته

يطرح هذا المقترب قضية التفاعل بين الأبعاد الداخلية والخارجية من منظور يركز على التفاعل بين العوامل الاقتصادية والسياسية، وهو يمثل بذلك حلقة مكملة أو مرتبطة بالمقترب الجديد في دراسة العلاقات الدولية المعروف بـ «الاقتصاد السياسي الدولي».

ويقوم هذا المقترب الأخير على أساس أن ديناميات العلاقات الدولية في العالم الحديث هي نتاج التفاعل المتبادل بين السياسات والاقتصادات، فمن ناحية يقدم توزيع القوة في النظام السياسي الدولي وطبيعة النظام والإطار المؤسسي الذي تتولد في داخله النظم التي تحكم العلاقات الاقتصادية، ومن ثم يتحدد هيكل النظام الاقتصادي الدولي. ومن ناحية أخرى، فإن التحولات في الأنشطة الاقتصادية للدول تساهم في إحداث تغييرات في ترتيب القوى القائم، ومن ثم في الهيكل السياسي للنظام الدولي، وهذه التحولات بدورها تخلق تغييرات في الأوضاع الاقتصادية للدول.

وهكذا فإن هناك اعتماداً متبادلاً مستمراً بين السياسات الاقتصادية والسلوك السياسي، ويساهم هذا الاعتماد المتبادل في تشكيل نمط التفاعلات بين الدول، وكذلك في إحداث التغييرات المختلفة في العلاقات في ما بينها. وفي ضوء ذلك لم يعد من الممكن الاستمرار في الفصل بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية في مجال دراسة السياسة الخارجية، كما لم يعد من الممكن أيضاً الاستمرار في معالجة المتغيرات الاقتصادية باعتبارها مجرد عناصر قوة أو أدوات للسياسة[١].

فلقد ظلت دراسة السياسة الخارجية تعطي اهتماماً غير عادي للمصادر السياسية

---

(١) نادية محمود مصطفى، «سياسات تعبئة الموارد: السياسة الخارجية لمصر في عهد أنور السادات،» في: مركز البحوث والدراسات السياسية، **دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات**، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧)، ص ٢٧٦، و Robert Gilpin, *U.S. Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of Direct Foreign Investment*, Political Economy of International Relations Series (New York: Basic Books, 1975), p. 22

للسياسة الخارجية في إطار التأكيد على أولوية العوامل السياسية على الاقتصادية، وإمكانية الفصل بينهما. ولكن التحولات التي يشهدها النظام السياسي الاقتصادي العالمي أصبحت تتطلب تحليل الاقتصاد السياسي للفاعلين داخل النظام، ومعرفة كيف تتم صياغة السياسة الخارجية استجابة لهذه التطورات، وكيف يمارس التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية تأثيره على صياغة السياسات الخارجية لهؤلاء الفاعلين[٢].

إن السياسات الاقتصادية الخارجية تتأثر بالعديد من الاعتبارات السياسية. فعلى سبيل المثال، ربما تتجه الحكومة إلى فرض قيود جمركية لحماية المنتجين من المنافسة الخارجية، وذلك من أجل ضمان المساندة السياسية في الداخل من جانب أولئك المستفيدين من المشروعات التي تحميها الحكومة. كذلك تقدم المساعدات الخارجية عادة لخدمة أهداف سياسية للدول المانحة. فعلى سبيل المثال، قام توزيع المساعدات الخارجية الأمريكية حتى وقت قريب (انهيار الاتحاد السوفياتي) على أساس حماية المتلقين من التأثر بالنفوذ الشيوعي.

ومن ناحية أخرى، فإن السلوك السياسي الخارجي يتأثر بالعديد من الاعتبارات الاقتصادية، خاصة عندما يكون هناك قدر من اللاتكافؤ في العلاقات بين الدول[٣]. وهذا الجانب من التفاعل هو ما يمثل جوهر اهتمام الدراسة وبؤرة تركيزها.

٢ ـ مدى ملاءمة مقترب الاقتصاد السياسي لدراسة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث

يعد مقترب الاقتصاد السياسي ملائماً إلى حد كبير لدراسة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، فهو يبحث في أثر الخصائص الهيكلية الاقتصادية والسياسية والقوى الاقتصادية الداخلية على سلوك السياسة الخارجية، ومن ثم فهو يثير بالنسبة إلى تلك الدول كل أبعاد التفاعلات بين قضايا التنمية والاستقلال والتبعية من ناحية، وسياساتها الخارجية من ناحية أخرى.

فدول العالم الثالث تواجَه في ممارسة سياساتها الخارجية بثلاث معضلات أساسية تتمثل في الآتي:

أ ـ **معضلة المساعدة/ الاستقلال**: تواجه دول العالم الثالث مشكلة التوفيق بين

---

(٢) Charles W. Kegly and Patrick J. McGowan, «Political Economy and the Study of Foreign Policy: Editors' Introduction,» in: Charles W. Kegly and Patrick J. McGowan, eds. *The Political Economy of Foreign Policy Behavior* (London: Beverly Hills, 1981), pp. 8-9.

(٣) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٢٧٦، و Neil R. Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence* (Austin, TX: University of Texas Press, 1978), p. 63.

حاجتها إلى المساعدة الخارجية، ورغبتها في المحافظة على الاستقلال القومي.

ب ـ **معضلة ـ الأهداف/الموارد**: وهي تعد مشكلة أكثر إلحاحاً في الدول النامية منها في الدول المتقدمة، حيث تواجه دول العالم الثالث مشكلة ضرورة العمل على تحقيق الأهداف المرجوة باستخدام الموارد المتاحة، والتي غالباً ما تكون محدودة.

ج ـ **معضلة الأمن/التنمية**: تواجه دول العالم الثالث بمطلبين متنافسين في مجال إدارة سياساتها الخارجية، فمن ناحية تستخدم الدول النامية سياستها الخارجية كنشاط يهدف أساساً لتعبئة الموارد الخارجية لصالح التنمية المجتمعية، وفي الوقت نفسه تسعى هذه الدول من ناحية أخرى إلى مواجهة التهديدات الأمنية التي تستنزف غالباً معظم الموارد[٤].

وعلى الرغم من أهمية تلك القضايا، فإن دراسة العلاقة بينها وبين السياسة الخارجية لدول العالم الثالث لم تتم سوى بصورة متواضعة، وربما يبدو ذلك غريباً في ضوء الاهتمام الذي ساد أدبيات العلاقات الدولية منذ الخمسينيات بدراسة تأثير الايديولوجيا، والرأي العام والنخبة والاعلام. . . الخ، ولكن لم توجد دراسات اختبرت مثلاً تأثير مستوى التنمية على السياسة الخارجية للدول النامية[٥]، على الرغم من أهمية ذلك في تحديد طبيعة السياسة الخارجية التي تمارسها (من حيث الاستقلال أو التبعية، والأهداف الانمائية التي تسعى لتحقيقها من خلال تلك السياسة)[٦].

في هذا الإطار، فإن الدراسة تهتم بالبحث في الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية للدول النامية تجاه الدول المتقدمة التي تمثل في الأساس الشركاء الرئيسيين لتلك الدول[٧]. وعلى الرغم من الانطلاق من أن التفاعل بين السياسات والاقتصادات يأخذ شكل علاقة سببية متبادلة، فإن هذه الدراسة سوف تهتم أساساً بأحد جانبي هذه العلاقة السببية، وهو

---

(٤) Bahgat Korany, «A Literature Survey and a Framework for Analysis,» in: Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, *The Foreign Policies of Arab States*, with contributions by Ahmad Yousef Ahmad [et al.] (Cairo: American University in Cairo Press; Boulder, CO: Westview Press, 1984), p. 8.

(٥) Richard Butwell, ed., *Foreign Policy and the Developing Nation* (Lexington: University of Kentucky Press, 1969), p. 5

(٦) ودودة بدران، «سياسات تعبئة الموارد: السياسة الخارجية لمصر في عهد جمال عبد الناصر،» في: مركز البحوث والدراسات السياسية، **دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات**، ص ٤١٣.

(٧) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, p. 13, and John J. Stremlau, «The Foreign Policies of Developing Countries in 1980,» in: John J. Stremlau, ed., *Foreign Policy Priorities of Third World States* (Boulder, CO: Westview Press, 1980), p. 3.

الذي يتعلق بالنتائج السياسية للاقتصادات.

ومن المسلم به أن هناك قدراً كبيراً من الاختلاف في مستوى التنمية بين كل من الدول المتقدمة ودول العالم الثالث، وأن هناك علاقات اقتصادية غير متكافئة تربط بينهما، ويترتب على ذلك إيجاد نوع من النفوذ والتأثير للدول المتقدمة على دول العالم الثالث، وأن هذا التأثير يمتد إلى سياستها الخارجية.

وفي ضوء ذلك يتحدد هدف الدراسة العام في الإجابة عن السؤال الآتي: كيف، وتحت أي ظروف، وإلى أي مدى، تتمكن دولة متقدمة من التأثير على السياسة الخارجية لدولة نامية، بحيث تجعلها تتبع سياسات خارجية، ربما لم تكن لتتبعها في ظل ظروف أخرى تتسم باعتماد أقل كثافة وتركزاً؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

أ ـ ما هي أنواع المعاملات الاقتصادية التي تسود بين الدول النامية والدول المتقدمة؟

ب ـ ما هي طبيعة هذه العلاقات، وكيف يمكن تحديدها؟ (اعتماد متبادل، اعتماد تبعية)؟

ج ـ تحت أي ظروف يزيد احتمال أن تستخدم هذه المعاملات لممارسة التأثير؟

د ـ هل تستطيع الدول النامية أن تحقق التوازن بين ضرورة الروابط الخارجية وهدف الحفاظ على الاستقلال؟

هـ ـ هل يمكن قياس اللاتكافؤ في العلاقات الاقتصادية والتأثير في مجال السياسة الخارجية، وكيف؟

و ـ إلى أي مدى تتم صياغة السياسة الخارجية للدول النامية بفعل قابلية اقتصاداتها. . للتأثر؟ أي ما هي طبيعة سلوك السياسة الخارجية الذي يمكن أن تبديه الدول النامية استجابة لهذا التأثر (إذعان، اتفاق تابع)؟

ويمكن للدراسة من خلال البحث في الأدب النظري المحدود الخاص بالسياسات الخارجية للدول النامية، وفي أدب التنمية، أن تميز بين نموذجين رئيسيين في مجال دراسة تأثير العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والنامية على السياسة الخارجية للدول الأخيرة، وهما: نموذج المساومة، ونموذج الاتفاق التابع. ولكل نموذج مفاهيمه الخاصة ومقولاته وفروضه بشأن طبيعة هذه العلاقة، وتصوره الخاص عن كيفية الاجابة عن تلك التساؤلات، واختبار صحة الفروض، وإمكانية استخدام القياس في هذا الشأن.

وفي ما يلي تعرض الدراسة لهذين النموذجين بقدر من التفصيل. ولكن قبل البدء في ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك رؤية ثالثة يقدمها بعض الدارسين عن العلاقات بين

الدول المتقدمة ومعظم الدول النامية تستند إلى مفهوم الاعتماد المتبادل.

وبدايةً، فإن هناك العديد من التعريفات[8] التي تقدم للاعتماد المتبادل، ومن بين التعريفات التي يتفق عليها عدد كبير من الدارسين التعريف الآتي: إن الاعتماد المتبادل يعني الارتباط المباشر والإيجابي لمصالح الدول، والذي يقتضي أن التغيير في وضع دولة ما لا بد من أن يؤثر في وضع الدول الأخرى، وفي الاتجاه نفسه[9]. معنى ذلك أن الأصل في الاعتماد المتبادل هو التكافؤ والندية والقدرة على التأثير بقدر التعرض للتأثر بين أطراف هذه العلاقة[10].

في ضوء ذلك، يرى بعض الدارسين أن الاعتماد المتبادل الذي يمثل تفاعلاً ذا اتجاهين يعد مفهوماً قابلاً للتطبيق على علاقة الدول المتقدمة بالعديد من الدول النامية. فالدول الأولى تمد الثانية بالمقدرات العسكرية والمساعدات الاقتصادية، أما الدول الثانية فتمد الأولى بالموارد المختلفة التي تمتلكها والتي تتنوع ما بين موارد معدنية أو طاقة، أو موقع استراتيجي مهم. والدول النامية على هذا النحو يمكنها أن تمارس نفوذاً كبيراً في بعض المواقف. فالسعودية أو المكسيك، وإيران حتى عام ١٩٧٩، وبنما، وتركيا واسرائيل، مثلت، ولا تزال، دولاً مهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فالعلاقة بينها وبين تلك الدول تعد ذات تأثير متبادل.

ويعني ذلك أن علاقة الاعتماد المتبادل يمكن التأثير عليها أو التحكم فيها من جانب كل من الدول الضعيفة والقوية، بمعنى أن كلاً منها لديه القوة للتأثير على الآخر بشأن قضايا محددة[11]. وهكذا، فالعلاقة ليست علاقة اعتماد أو خضوع، وإنما هي علاقات ذات تدفق متبادل للفوائد والتأثير[12].

ويتم تعريف علاقات الكفيل والمكفول على النحو الآتي: إن علاقات الكفيل والمكفول تتضمن نمطاً خاصاً من التفاعل بين دولتين تملكان موارد غير متكافئة، ترتبطان

---

(٨) انظر مجموعة من هذه التعريفات في: زينب عبد العظيم محمد، «العلاقات بين دول الجنوب ـ الجنوب: دراسة سياسية في دور البترول في علاقات الدول النامية البترولية ٧٣ ـ ١٩٨٥،» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٩) Richard Rosecrance [et al.], «Whither Interdependence?,» in: Ray Maghroori and Bennett Ramberg, eds., *Globalism Versus Realism: International Relations' Third Debate* (Boulder, CO: Westview Press, 1982), p. 126.

(١٠) إبراهيم العيسوي، «معنى التبعية،» **قضايا فكرية**، العدد ٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، ص ١٤.

(١١) Jacob Bercovitch, «Superpowers and Client States: Analyzing Relations and Patterns of Influence,» in: Moshe Efrat and Jacob Bercovitch, eds., *Superpowers and Client States in the Middle East: The Imbalance of Influence* (London; New York: Routledge, 1991), p. 23.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.

سوياً بمصالح مشتركة، أو روابط فعالة من أجل تقديم خدمات متبادلة أو دعم أهداف مشتركة. ويكون الكفيل هو القوة الكبرى أو الدولة المتفوقة، والمكفول هو الدولة الصغيرة التي تعتمد على الأولى من أجل حمايتها أو تقديم بعض السلع والخدمات الأساسية. وتعد علاقات الكفيل والمكفول علاقات غير رسمية وعلاقات اختيارية طوعية، تستمد شرعيتها من إدراك المشكلات المشتركة وتوقع الفوائد المشتركة. فالقوة العظمى تلعب دوراً مهماً في إشباع حاجات الدولة المكفولة، وتقوم الأخيرة من جانبها بتحقيق بعض المتطلبات الكامنة في التنافس العالمي بين القوى العظمى، ومن ثم فهي علاقات مفيدة لكلا الطرفين، ونظراً إلى ذلك فليس متوقعاً أن يلعب الاكراه أو الاملاء السلطوي أو استخدام القوة دوراً سائداً في هذه العلاقات. فاللاتكافؤ في القوة في إطار علاقة مفيدة لطرفيها لا يترجَم إلى علاقة سيطرة أو هيمنة. وأخيراً، فهي علاقات غير قانونية أو رسمية، حيث تقوم على تفاهم غير رسمي وعلى الثقة والولاء والتضامن، والمصالح المشتركة[(١٣)].

ويعترف أصحاب هذه الرؤية بأن هناك علاقات تقوم بصورة أكبر على التبادل الأمني والاقتصادي المفيد للطرفين، وتتميز بعدم تكافؤ أقل في المساهمات (على سبيل المثال علاقات الولايات المتحدة مع أعضاء حلف الأطلسي)، ولكن ذلك لا ينفي قيام علاقات الكفيل والمكفول على أساس الاعتماد المتبادل أيضاً[(١٤)].

وهناك مجموعة من العوامل تعزز من قيام هذه العلاقات على أساس الاعتماد المتبادل والقدرة على التأثير المتبادل، ومن بين هذه العوامل ما يلي:

أ ـ هيكل النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية. فكلما زادت درجة الصراع بين القوتين العظميين، اشتدت رغبتهما في جذب الأصدقاء والحلفاء، وزاد حجم الفرص التي تتوفر للحلفاء الصغار للتأثير[(١٥)].

ب ـ هناك سمة أخرى ترتبط بطبيعة النظام الدولي، وتتعلق بتأثير الأسلحة النووية على سلوك «القوى العظمى»، حيث إن تكلفة استخدام هذه الأسلحة تعد مرتفعة إلى درجة تجعل القوى المالكة لها تعمل على تجنب الحرب وتحدّ من استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها كوسائل للتأثير، وتسعى إلى ابتكار مجموعة مختلفة من الوسائل لإدارة أزماتها. وفي هذا الإطار، تكتسب الدول المكفولة حرية أكبر في العمل والمناورة، مما يوفر لها قدراً كبيراً من النفوذ يمكّنها من أن تنتزع ثمناً مرتفعاً مقابل مواقفها[(١٦)].

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٥، و Christofer C. Shoemaker and John Sponier, *Patron Client State Relationships- Multilateral Crises in the Nuclear Age* (New York: Praeger, 1984), p. 13.

(١٤) Shoemaker and Sponier, Ibid., p. 14.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٦) Bercovitch, «Superpowers and Client States: Analyzing Relations and Patterns of Influence,» pp. 16 and 120-121.

ج ـ كذلك فإن فرصة الدولة المكفولة في السيطرة بصورة أكبر على العلاقة مع الدولة الكفيلة إنما تتحقق عندما تواجه الدولة الأولى بيئة تتسم بمستوى منخفض من التهديد. فعند ذلك المستوى لن يكون لدى الدولة المكفولة أي دافع للتنازل عن أي شيء، ويكون لديها فرصة أكبر للبحث عن الدعم الذي تحتاج إليه بين عدد أكبر من الدول الكفيلة(١٧).

د ـ وأخيراً، فإن قدرة الدولة المكفولة على ممارسة تأثير واضح على الدولة الكفيلة تزيد عندما يكون النظام السياسي للأخيرة مفتوحاً، كالولايات المتحدة، حيث يمكن الدولة المكفولة أن تؤثر في إدراكات وسياسات تلك الدولة من خلال محاولة التأثير على القوى ذات الوزن في عملية صنع القرار باستخدام الوسائل كافة الممكنة لذلك(١٨).

وهكذا، فإن هذه الرؤية تفترض أن عدم التكافؤ بين الدول الكفيلة والمكفولة لا يعني قيام العلاقة بينهما على الإكراه والسيطرة، فالدول المكفولة ليست بمثابة محميات أو دول تابعة، وإنما هي تواجه مثل القوى العظمى قيوداً وفرصاً مختلفة، ولا يمكن النظر إلى علاقتها بهذه القوى باعتبارها علاقة اعتماد أو خضوع، وإنما هي علاقات تتسم بالتدفق المتبادل للفوائد والتأثير.

ويلاحظ أن هذه الرؤية تبالغ كثيراً في تقدير أهمية ما تملكه الدول النامية من موارد، ومن حساب قدرتها على التأثير. كذلك فإن هناك عدداً قليلاً جداً من الدول النامية يمكن القول بأنه يملك موارد ذات قيمة تجعله قادراً على التأثير في الدول الكفيلة بقدر تعرضه للتأثر. وحتى هذه القدرة لا يمكن أن ترقى على الاطلاق إلى مستوى قدرة الدول الكفيلة على التأثير عليه. أما عن الاستشهاد باسرائيل، فهي تعد حالة خاصة جداً، وليس من المتصور وجود دولة أخرى يمكن أن تتمتع بما تتمتع به اسرائيل من قدرة على التأثير في الدولة الكفيلة (الولايات المتحدة). وبصفة عامة، فإن هذه الرؤية ليست شائعة بقدر شيوع النموذجين الآخرين: نموذج المساومة ونموذج الاتفاق المقيد، اللذين سوف تعرض لهما الدراسة على التوالي.

ثانياً: نموذج «المساومة»

يتناول هذا القسم التعريف بنموذج المساومة وأهم المفاهيم التي ينطوي عليها، ثم يعرض لكيفية اختبار النموذج.

١ ـ التعريف بالنموذج والفروض التي يقوم عليها

يتمثل جوهر نموذج المساومة في اعتبار سلوك السياسة الخارجية للدول المعتمدة

(١٧) Shoemaker and Sponier, Ibid., p .22.

(١٨) Bercovitch, Ibid., pp. 23-25.

بمثابة ثمن جزئي مقابل الابقاء على الفوائد التي تحققها من خلال علاقاتها الاقتصادية بالدولة المسيطرة.

وفي ضوء ذلك، يمكن رصد الفروض الأساسية التي يقوم عليها نموذج المساومة على النحو التالي:

أ ـ التأكيد على «فكرة التبادلية»، فكما أن العلاقات الاقتصادية بين الدول المسيطرة والمعتمدة تمثل أشكالاً للتبادل (تبادل البضائع والعلاقات، تبادل رأس المال والمهارات المستثمرة في مقابل الأرباح، تقديم القروض مقابل إعادة دفعها مع الفوائد المستحقة عليها)، فإن سلوك السياسة الخارجية المذعن والذي من شأنه دعم أهداف الدولة المسيطرة، يمثل ثمناً جزئياً مقابل الاعتماد الاقتصادي على الدولة المسيطرة، الذي تُحقق من خلاله مكاسب لا يمكن الاستغناء عنها دون تكاليف باهظة[١٩].

ب ـ ويفترض أن شروط هذا التبادل مفتوحة لنوع من المساومة أو التفاوض، على الرغم من أن الجانب الأكبر من هذه المساومة من المحتمل أن يكون مساومة ضمنية، يستجيب فيها كلا الطرفين لتوقعات غير معلنة بشكل صريح، وإن كانت معروفة جيداً لكليهما[٢٠].

ج ـ ويفترض نموذج المساومة أيضاً وجود علاقة شرطية بين سلوك المكافأة (الأشكال المختلفة من المساعدات، بالإضافة إلى التجارة والاستثمار) والاذعان، سواء تمت دراستها بصورة مقطعية (Cross-Sectional) أو طولية (Longitudinal). ففي الحالة **الأولى**، يبرز البعد الشرطي من خلال ملاحظة أن أكثر الدول التي تتم مكافأتها هي أكثر الدول إذعاناً. وفي الحالة **الثانية**، فإنه يلاحظ أن الدول المعتمدة تكافأ غالباً خلال تلك الفترات التي تبدي خلالها سلوكاً أكثر إذعاناً. فسلوك المكافأة إذا لم يكن سريع الاستجابة للسلوك المذعن، فعندئذ يختفي الدافع للأخير. وكذلك فإن سلوك المكافأة إذا لم ينتزع استجابة سريعة في صورة سلوك مذعن، فإن الدافع للأول سوف يختفي. ولا يعني ذلك وجود ارتباط دقيق عبر الفترات الزمنية القصيرة، ولكن ما يعنيه هو أنه سوف يتبلور نمط واضح لهذه العلاقة الشرطية عبر فترة زمنية طويلة نسبياً. وحتى خلال هذه الفترة الزمنية الأطول، وعلى رغم وجود ذلك النمط، فإنه من المتوقع حدوث بعض الانحراف، حيث إن وجود نمط من المساومة لا يمنع الضغوط الأخرى على السلوك محل المساومة، كما أنه لا يكبح التأثير الذي يمكن أن يمارسه الاختلاف في الموارد والمهارات التساومية[٢١].

---

(١٩) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, p. 63.

(٢٠) Bruce E. Moon, «The Foreign Policy of Dependent Statte,» *International Studies Quarterly*, vol. 27, no. 3 (September 1983), pp. 315-340.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣١٨.

د ـ وفي ما يتعلق بعملية صنع القرار في الدولة المسيطرة، فإن نموذج المساومة يفترض ثلاثة أمور كالآتي:

ـ ينبغي أن يكون لدى الدولة المسيطرة عدد من التفضيلات بشأن سلوك السياسة الخارجية للدولة المعتمدة ليسوغ إنفاقها الموارد المالية والدبلوماسية في سبيل تلبية هذه التفضيلات.

ـ ينبغي أن تملك تلك الدولة أدوات التكيف المختلفة من مكافآت أو عقوبات، والتي يمكن أن تستخدمها لدفع الدولة المعتمدة عليها إلى تبني أنواع معينة من السلوك.

ـ إن هذه الأدوات ينبغي أن تكون مرنة بدرجة كبيرة حتى تتمكن الدولة المسيطرة من تقديم المكافآت وفرض العقوبات وفقاً لدرجة إذعان الدولة المعتمدة(٢٢).

هـ ـ أما بالنسبة إلى عملية صنع السياسة في الدولة المعتمدة، فإن النموذج يفترض أن هذه العملية تتسم بقدر من الاستقلالية النسبية، على الرغم من تقيدها وتأثرها بسلسلة من أعمال العقاب والمكافأة، والتي تجعلها تغير من سلوك سياساتها الخارجية في اتجاه يتفق وتفضيلات الدولة المسيطرة، ومن ثم:

ـ ينبغي أن يكون لدى الدولة المعتمدة تفضيلات ملزمة بدرجة تكفي لحفز مستويات متفاوتة من الإذعان(٢٣)، وهو ما يعني ضمنياً أن الدولة المعتمدة في ظل غياب محاولات التأثير من جانب الدولة المسيطرة ستمارس سياسة خارجية أخرى تنطوي على تفضيلات مختلفة عن تلك التي تمارسها في ظل وجود هذه المحاولات(٢٤).

ـ ينبغي أن يكون لدى الدولة المعتمدة أدوات التكيف للإذعان (و/أو الاعتماد) التي يمكن أن تستخدمها لحفز أنواع معينة من السلوك من جانب الدولة المسيطرة.

ـ وأخيراً، فإن هذه الأدوات ينبغي أن تكون مرنة بدرجة كافية لكي تمكن الدولة المعتمدة من أن تتبنى أنواعاً مختلفة من السلوك وفقاً لرغبات الدولة المسيطرة(٢٥).

٢ ـ المفاهيم الأساسية التي ينطوي عليها النموذج

واضح من خلال المناقشة السابقة للنموذج والفروض التي يقوم على أساسها وكيفية اختباره أنه ينطوي على مفهومين أساسيين:

---

(٢٢) Bruce E. Moon, «Consensus or Compliance? Foreign-Policy Change and External Dependence,» *International Organization*, vol. 39, no. 2 (Spring 1985), pp. 299.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

(٢٤) Moon, «The Foreign Policy of Dependent State,» p. 319.

(٢٥) Moon, «Consensus or Compliance? Foreign - Policy Change and External Dependence,» p. 303.

أ ـ مفهوم الاعتماد الاقتصادي.

ب ـ مفهوم الاذعان.

وسوف تتناول الدراسة هذين المفهومين وما يتفرع عنهما أو يرتبط بهما من مفاهيم أساسية بالتعريف:

أ ـ مفهوم الاعتماد الاقتصادي

شهد العقدان الأخيران إحياء الاهتمام بقضايا الاعتماد المتبادل، والاعتماد، والعلاقات غير المتكافئة وعلاقات المركز ـ الطرف، والإمبريالية الجديدة، وما إلى ذلك من مفاهيم، بما يعكس الأهمية المتزايدة لهذه القضايا أو على الأقل الادراك المتزايد لأهميتها في العالم المعاصر، كما يعكس المشكلات الرئيسية التي تواجه النظام الدولي في هذا القرن، والتي تم التنبؤ بها من جانب بعض الدارسين منذ الأربعينيات، إذ تنبأ أحد الدارسين[(٢٦)] حينذاك، بالمعضلة المستقبلية للنظام الدولي، باعتبارها معضلة تحقيق التوازن بين تقرير المصير والاستقلال السياسي من ناحية، والاعتماد الاقتصادي والتقاني (التكنولوجي) والعسكري لهذه الوحدات ذات السيادة من ناحية أخرى، ففي حين أدرك واضعو التسوية للحرب العالمية الثانية مخاطر القوة العسكرية غير المقيدة، وسعوا إلى كبحها بخطط الأمن الجماعي، فإنهم لم يدركوا المشكلات الخطيرة الأخرى المتمثلة في تعارض حق تقرير المصير للدول المستقلة حديثاً مع القوة الاقتصادية غير المقيدة للدول المتقدمة.

ومن ثم، فقد برزت مشكلة أساسية بالنسبة إلى الدول المستقلة تتمثل في كيفية تحديد مدى الاندماج في النظام العالمي الذي يمكن أن يتسق مع مصالحها، ومقدار القابلية للتأثر وفقدان الاستقلال الذي يمكن أن تتحمله. في ضوء ذلك، يمكن أن تنتقل الدراسة إلى بيان معنى الاعتماد الاقتصادي من خلال توضيح علاقته بمجموعة أخرى من المفاهيم، وذلك على النحو التالي:

(١) الاعتماد الاقتصادي (Economic Dependence) والاعتماد المتبادل الاقتصادي (Economic Interdependence)

وفقاً لما أشارت إليه الدراسة من قبل، فإن الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين كيانين يمكن تعريفه بأنه اعتماد ذو اتجاهين، يتضمن علاقات متكافئة وتتحقق في إطاره تأثيرات متبادلة تنطوي على فوائد، وأيضاً بعض التكاليف التي تنتج من تقييد استقلال كل طرف

---

(٢٦) E.H. Carr (1941).

انظر: James A. Caporaso, «Dependence, Dependency and Power in the Global System: A Structural and Behavioral Analysis,» *International Organization*, vol. 32, no. 1 (Winter 1978), p. 16.

بفعل الاعتماد على الطرف الآخر.

وتمثل التجارة الدولية مثالاً جيداً على الاعتماد المتبادل الدولي الذي ينطوي على الفوائد والتكاليف. فالقرار المشترك لدولتين (أ) و(ب) لتبادل البضائع والخدمات في ما بينهما يقوم على أساس محددات تتمثل في أن (أ) يمكن أن تكسب شيئاً ما من (ب) لا يمكن أن توفره (أ) لنفسها، أو على الأقل يمكنها توفيره ولكن بتكلفة أعلى. والشيء نفسه يمكن قوله بالنسبة إلى القرار (ب) الخاص بالشراء من (أ)، وبإقامة (أ) و(ب) لعلاقاتهما التجارية، فإن كلاً منهما يصبح معتمداً على استمرارها، ومن ثم يتحقق اعتمادهما المتبادل، وسيطرتهما المتبادلة، بمعنى أن كل دولة تصبح معتمدة على الأخرى، وعلى قرارات متجددة منها بشأن إمدادها بشيء ما ذي قيمة[٢٧].

ويعرف الاعتماد الاقتصادي بوصفه اختلالاً في العلاقة بين فاعلين، فهو يعبر عن اعتماد متبادل غير متكافىء، ومن ثم فهو يمثل مفهوماً عكسياً لمفهوم الاعتماد المتبادل[٢٨].

فعلى سبيل المثال، لو أن هناك دولة (أ) تكسب من تجارتها مع دولة أخرى (ب) أكثر مما تكسب (ب) من تجارتها مع (أ)، فإن (ب) سيكون لديها القليل الذي من الممكن أن تفقده في حالة توقف هذه التجارة بالمقارنة بـ (أ) التي ستفقد الكثير.

وبناء على ذلك، يمكن تصور طرفي الاعتماد كالآتي: عند أحد الطرفين الاعتماد المتبادل غير المتكافىء المطلق (حيث (أ) لا تحتاج إلى أي شيء من (ب)، في حين أن (ب) تعتمد على (أ) لتلبية كل احتياجاتها). وعند الطرف الثاني يوجد اللاتكافؤ العكسي (حيث لا تحتاج (ب) من (أ) أي شيء، ولكنها تمد (أ) بكل احتياجاته)[٢٩].

ويمثل الاعتماد ظاهرة هيكلية وذلك بمعنيين:

الأول: إن علاقة الاعتماد تعرف بوصفها نمطاً مستمراً، وإن لم يكن ثابتاً، من التفاعلات، وهذه الأنماط التفاعلية المستمرة تنطوي على عدم تكافؤ.

---

(٢٧) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, p. 45, and Neil R. Richardson, «Economic Dependence and Foreign Policy Compliance: Bringing Measurement Closer to Conception,» in: Kegly and McGowan, eds., *The Political Economy of Foreign Policy Behavior*, p. 88.

(٢٨) Caporaso, Ibid., p. 18; Neil R. Richardson and Charles W. Kegly, «Trade Dependence and Foreign Policy Compliance: A Longitudinal Analysis,» *International Studies Quarterly*, vol. 24, no. 2 (June 1980), p. 192, and Richardson, «Economic Dependence and Foreign Policy Compliance: Bringing Measurement Closer to Conception,» p. 88.

(٢٩) Caporaso, Ibid., p. 18.

الثاني: أنه في مجال تقدير اعتماد دولة ما على دولة أخرى، ليس من المهم فقط معرفة مدى تفاعلاتها أو حجمها، ولكن من المهم أيضاً معرفة شكل هذه التفاعلات ونمطها وتوزيعها (أي درجات التركز للشركاء الذين يقدمون سلعة ما)، وهو ما يمثل الخيارات المتاحة أمام الدولة والتكلفة التي تصاحبها.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول بأن هناك ثلاثة شروط هيكلية لا بد من اختبارها حتى يمكن الحكم بأن دولة (أ) تعتمد على (ب)، وتتمثل هذه الشروط في الآتي:

- مدى اهتمام (أ) ورغبتها في الحصول على السلعة (س).

- مدى السيطرة التي تمارسها (ب) على السلعة (س).

- قدرة (أ) على إحلال السلعة (س) بأخرى، أو إحلال دولة (ب) بأخرى في عملية الحصول على هذه السلعة.

ويقصد بالشرط الأول التمييز بين السلع المهمة، وتلك التي تعد من قبيل الرفاهيات (مثلاً النفط في مقابل العطور). أما الشرط الثاني، فالهدف منه بيان مدى سيطرة فاعل ما على تقديم سلعة ما إلى فاعل آخر. فالدولة التي تستورد ١ بالمئة من نفطها تعد أقل اعتماداً من الدولة التي تستورد ٥٠ بالمئة. وأخيراً، فإن الشرط الثالث يشير إلى تكاليف الاحلال التي سيتحملها الفاعل عندما يقوم بالتخلي عن السلعة التي يستوردها أو إبدالها بسلعة أخرى.

وحيث إن الاعتماد يمثل اعتماداً متبادلاً غير متكافىء، فإن هذه الشروط الثلاثة تقدم فقط صورة عن اعتماد (أ) على (ب). وتظل الحاجة قائمة إلى مقاييس مشابهة لاعتماد (ب) على (أ)، حتى يمكن من خلال ملاحظة الاختلاف الأساسي بين المجموعتين من الشروط تقدير مدى الاعتماد. فالفاعل (أ) سوف يكون معتمداً على الفاعل (ب) إلى المدى الذي يكون فيه (أ) معتمداً على (ب) بشأن كميات كبيرة من السلع المستوردة التي لا يمكن بسهولة إحلالها بأخرى إلا عند تكاليف مرتفعة، في حين أن (ب) يحصل على كميات صغيرة من سلع غير مهمة من (أ)، والتي يمكن إحلالها بسهولة[٣٠].

إن هذا الموقف يفترض أنه يعطي لـ (ب) فرصة للتأثير على سلوك (أ)، سواء بالنظر إلى العلاقات الاقتصادية نفسها، أو في ما يتعلق بقضايا أخرى ذات أهمية بالنسبة إلى الدول المسيطرة، وهكذا تتولد الفرص السياسية للدولة المسيطرة لاستخدام الاعتماد الاقتصادي غير المتكافىء مع الدول المعتمدة في التأثير على سلوكها في الاتجاهات التي

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢١- ٢٢، و Advienne Armstrong, «The Political Consequences of Economic Dependence,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 25, no.3 (September 1981), pp. 402-403.

تفضلها أو ترغبها الدولة المسيطرة[٣١].

(٢) الحساسية (Sensitivity) والقابلية للتأثر (Vulnerability)

وفي هذا الإطار، يطرح مفهوما الحساسية والقابلية للتأثر باعتبارهما بعدي الاعتماد اللذين ينبغي تقويمهما لكي يمكن تحديد ما إذا كانت هناك فرص سياسية للتأثير تتوفر لأي من الطرفين المشاركين في علاقة اقتصادية ما.

ويشير الاعتماد ذو الحساسية إلى حساسية «الدولة الهدف» للتغير الذي قد يحدث بفعل قرار يتخذ من جانب الشريك الآخر، والتكاليف التي قد يكون عليها أن تتحملها قبل أن تتمكن من التكيف وفقاً لهذا التغير الحادث في بيئتها الدولية.

أما القابلية للتأثر، فتشير إلى التكاليف الطويلة المدى التي تعانيها الدولة الهدف حتى بعد أن تتمكن من تكييف سياساتها وتعديلها على أفضل نحو ممكن وفقاً للظروف الجديدة. ويتضح من ذلك أن القابلية للتأثر تنطوي على الحساسية، ولكن تذهب إلى ما وراءها، أما الحساسية فلا تشتمل على قابلية للتأثر.

وبذلك تعد «القابلية للتأثر» البعد الأكثر أهمية لفهم سياسات الاعتماد المتبادل غير المتكافىء، حيث إنها تفرض تكاليف أكثر استمراراً وأكبر حجماً.

ومن الأمثلة التي توضح الفارق بين الحساسية والقابلية للتأثر في مجال إيجاد فرص سياسية للتأثير، اعتماد الولايات المتحدة خلال فترة من الفترات على واردات السكر من كوبا. وعندما توقفت هذه الواردات، عانت الولايات المتحدة تكاليف الحساسية، ولكنها سرعان ما تمكنت من تلبي احتياجاتها بسهولة من خلال اتباع سياسات للتكيف تضمنت دعم الانتاج الداخلي، وإيجاد موردين آخرين للسكر. ومن ثم، فإن تكاليف القابلية للتأثر الطويلة المدى كانت منخفضة جداً في هذه الحالة، وبناء عليه، فإن اعتماد الولايات المتحدة على سكر كوبا لم يكسبها بنوداً سياسياً، على الرغم من التكاليف الأولية التي صاحبت توقف التجارة[٣٢].

ويبدو أن هناك صعوبة أساسية تتمثل في عدم وجود مقياس يقيس قابلية الاقتصاد للتأثر، بمعنى أنه لا يوجد مقياس يمكّن الباحث من قياس قدرة الاقتصاد على تغيير سياساته في المستقبل في ضوء الظروف المتغيرة، عند تكاليف مقبولة.

---

(٣١) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, p. 5.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦، و Richardson, «Economic Dependence and Foreign Policy Compliance: Bringing Measurement Closer to Conception,» pp. 88-89, and Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition*, written under the auspices of the Center for International Affairs, Harvard University (Boston, MA: Little, Brown, 1977), pp. 122-123.

ولكن هناك من يرى أن الاقتصاد الفقير، غير الصناعي، الذي يسجل بصفة مستمرة درجات مرتفعة عبر عدد من السنوات على مقياس الاعتماد ذي الحساسية، يكون أيضاً قابلاً للتأثر. ومن ثم فالدولة التي ترتبط دائماً بعلاقات تجارية غير متكافئة مع دول أخرى أكثر تقدماً، تعد دولة معتمدة نظراً إلى أنه يمكنها تغيير هذه العلاقات فقط عند تكلفة مرتفعة، وتكون بالتالي قابلة للتأثر[٣٣].

(٣) الاعتماد الاقتصادي والقوة

نظراً إلى محورية مفهوم القوة في إطار علم السياسة والاجتماع بصفة عامة، فإنه من الأهمية بمكان التعرف إلى علاقة هذا المفهوم بالمفهوم المحوري للدراسة، وهو مفهوم الاعتماد الاقتصادي. ويبدو أن هناك رابطتين أساسيتين بين القوة والاعتماد الاقتصادي.

الرابطة الأولى: تتمثل في أن الاعتماد (والذي يعني اعتماداً متبادلاً غير متكافىء) يشكل أساس القوة. وبعبارة أخرى، فإن القوة تنبع من الاعتماد المتبادل غير المتكافىء. فأحد التعريفات المشهورة للقوة[٣٤] يرى أن «(أ) تكون لديه قوة بالنسبة إلى (ب) إلى المدى الذي يمكن أن يجعلها تفعل شيئاً لم تكن ستفعله في ظل ظروف أخرى». ويمارس (أ) القوة على (ب) كنتيجة لاعتمادها عليه، وكلما زاد اعتماد (ب) على (أ) سواء في ما يتعلق بإمدادات معينة أو أسواق أو مساعدات... الخ؛ وكلما قل اعتماد (أ) على (ب)، زادت القوة المحتملة التي سوف تتحقق لـ (أ) على سلوك (ب)، حيث إن قوة (أ) يمكن استخدامها لإجبار (ب) على التصرف بطريقة لم تكن ستختارها في ظل ظروف أخرى.

والقوة يمكن أن توظف من خلال مجموعة مختلفة من الطرق، فيمكن مثلاً لـ (أ) أن يقدم مكافآت اقتصادية (مزايا تجارية خاصة، مساعدات) في مقابل إذعان (ب) له. أو يمكن لـ (أ) أن يوقع عقوبة اقتصادية على (ب) من خلال استخدام العقوبات السلبية ليضغط عليها من أجل أن تذعن لسياساته. ومما هو جدير بالملاحظة أنه على الرغم من أن دولة ما قد يكون لديها قوة محتملة للسيطرة على سلوك دولة أخرى، فإن هذه القوة المحتملة لا تتحول دائماً إلى قوة فعلية[٣٥].

---

(٣٣) Richardson and Kegly, «Trade Dependence and Foreign Policy Compliance: A Longitudinal Analysis,» p. 218.

(٣٤) Dohal (1975).

(٣٥) Caporaso, «Dependence, Dependency and Power in the Global System: A Structural and Behavioral Analysis,» p. 28; Richard M. Emerson, «Power - Dependence Relations,» *American Sociological Review*, vol. 27, no. 1 (February 1962), pp. 32-33; Armstrong, «The Political Consequences of Economic Dependence,» p. 405, and Keohane and Nye, Ibid., p. 120.

أما **الرابطة الثانية**: فتتمثل في أن الاعتماد يعدّ في ذاته شكلاً من أشكال عملية تخصيص القيم، فعلاقات الاعتماد غير المتكافىء تقود إلى توزيعات معينة للقيم بعيداً تماماً عن عملية صنع القرار. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن يقوم فاعل ما باستغلال اعتماد فاعل آخر عليه من أجل إقامة علاقة طويلة المدى يستفيد منها، من خلال إمداد رخيص من موارد طبيعية، أو شروط تجارية تفصيلية. ومن ثم فإن إقامة علاقات غير متكافئة تعد مثالاً على تخصيص القيم الذي ينشأ بصورة تامة بفعل العلاقات الهيكلية، وهذا النوع من القوة يمكن أن يطلق عليه «القوة الهيكلية»، إذا جاز استخدام هذا المصطلح، وهي بذلك تعد ظاهرة مختلفة تماماً عن القوة النابعة من القرار (Decisional Power)[٣٦].

ب ـ مفهوم الإذعان

من منظور الاقتصاد السياسي، يمكن النظر إلى سلوك السياسة الخارجية للدول المعتمدة باعتباره أداة للتبادل، كما سبقت الإشارة. فهذه الدول تقوم من خلال سلوك سياستها الخارجية بتأييد ودعم أهداف السياسة الخارجية للدولة المسيطرة. هذا التأييد لا يكون في معظم الأحوال نتيجة رضاء أو اقتناع، فقد تكون الدولة المعتمدة غير راضية عن ذلك التأييد، ولكنها مع ذلك قد تضطر إلى اتباع السلوك المؤيد نظراً إلى أنها تدرك أن الدولة المسيطرة تملك القدرة على التحكم في التكاليف والفوائد (القصيرة والطويلة المدى) الخاصة بها، والناجمة عن علاقاتها الاقتصادية.

إن ذلك العنصر الأساسي للعملية التبادلية يمكن النظر إليه بوصفه إذعاناً سلوكياً من جانب الدولة المعتمدة، بمعنى أنه يعبر عن سلوك يقبل رغبات وتفضيلات الدولة المسيطرة، ومن ثم فإنه يعد مظهراً سلوكياً للتأثير الناتج[٣٧].

ولكن ليس معنى ذلك أن طبيعة سلوك السياسة الخارجية للدولة المعتمدة تعد بسيطة أو واضحة، حيث إن سلوك السياسة الخارجية لمثل هذه الدولة يخضع للعديد من الدوافع والضغوط التي تنتج من مصادر مختلفة. على سبيل المثال، هناك التأثير الذي تمارسه حكومة الدولة المسيطرة، والتي ترغب في جذب تأييد الدولة المعتمدة عليها لبعض أهداف سياستها الخارجية. وهناك أيضاً التأثير الذي ينبع من الدول النامية الأخرى، والتي بدأت تعمل في شكل جماعي منسق، فهذه الدول يمكنها أن يضغط بعضها على بعضها الآخر من أجل اتباع سياسات تتسم بالتحدي والجرأة. كذلك أيضاً هناك التأثير النابع من الجماعات الداخلية في الدول النامية، وأهمها نخبات رجال الأعمال المحلية، التي تؤيد

---

(٣٦) Caporaso, Ibid., p. 29.

(٣٧) Richardson and Kegly, «Trade Dependence and Foreign Policy Compliance: A Longitudinal Analysis,» p. 198, and Richardson, «Economic Dependence and Foreign Policy Compliance: Bringing Measurement Closer to Conception,» pp. 89-90.

السياسات الخارجية التي من شأنها استمرار الاعتماد الاقتصادي، والذي في ظله تتدعم مصالحها وأعمالها الخاصة. ومن ناحية أخرى، هناك التأثير الذي تمارسه تلك النخبات التي تنظر إلى الاعتماد الاقتصادي على الخارج باعتباره يمثل تهديداً لأنشطتها الاقتصادية، وهذه النخبات تتعاون غالباً مع المعارضة السياسية من أجل الضغط على الحكومة لاتباع سياسات مقاومة لتفضيلات الدولة المسيطرة. وأخيراً، فإن هناك التأثير النابع من المسؤولين الحكوميين في الدول المعتمدة نفسها، فهؤلاء المسؤولون على الرغم من أنه قد تسيطر عليهم غريزة البقاء السياسي، إلا أنهم قد يشعرون أيضاً بالتزام بواجب العمل وفق مقتضيات المصلحة القومية، الأمر الذي قد يؤدي بهم إلى اتخاذ مواقف تتناقض مع تفضيلات الدولة المسيطرة(٣٨).

وهكذا يتضح وجود عدد كبير من الدوافع والضغوط السياسية التي تنبع من مصادر مختلفة، والتي يمكنها التأثير على سلوك السياسة الخارجية للدولة المعتمدة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الغرض المحوري الذي يظل قائماً وفقاً لنموذج المساومة يتمثل في أن الدولة المسيطرة تمارس باستمرار ضغطاً اقتصادياً غير متكافىء على الدولة المعتمدة لدفعها لاتباع سلوك سياسي خارجي يتسم بالإذعان. هذا الضغط لا يكون صريحاً بالضرورة، فصانعو القرار في الدولة المعتمدة يدركون وضع دولتهم الخاضع وقابليتها للتأثر، وهذا يكفي لتوليد الإذعان السياسي، كذلك فإن الدولة المسيطرة تتوقع هذا الإذعان من جانب الدول المعتمدة عليها(٣٩).

ومن ثم يفترض محللو الإذعان أن سلوك السياسة الخارجية لدولة معتمدة يرتبط باعتمادها الاقتصادي، وبناء على ذلك، فإنه كلما زاد اعتماد دولة ما، زاد ادعاؤها السياسي، ويعود ذلك إلى خوف الدولة المعتمدة من التهديدات الكامنة التي تطرح بفعل السيطرة الاقتصادية الأجنبية وراء تأثير نخبات رجال الأعمال ذات المصالح الخاصة على صانعي السياسة الخارجية، والتي من مصلحتها الإبقاء على علاقات الاعتماد. فهذه النخبات تستخدم نفوذها لجعل صانعي القرار في دولها ينظرون إلى مصالحها الاقتصادية النخبوية كمصلحة قومية تستحق التأييد والدعم الحكومي(٤٠).

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى تأثير مفهوم أهمية القضية على العلاقة بين

---

(٣٨) أماني قنديل، «جماعات المصالح والسياسة الخارجية: دراسة لدور رجال الأعمال في مصر،» ورقة قدّمت إلى: **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية**، تحرير أحمد يوسف أحمد (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ٤٤٠، و Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, pp. 66-70.

(٣٩) Richardson, Ibid., p. 71.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٧٦، و Marshall R. Singer, *Weak States in a World of Powers: The Dynamics of International Relationships* (New York: Free Press, 1972), pp. 224-229.

الاعتماد والاذعان. فالتمييز بين القضايا المهمة، وغير المهمة، بالنسبة إلى الدولة المسيطرة والمعتمدة وفقاً لمحللي الاذعان يعد أمراً جوهرياً في تحديد الحالات التي سوف تذعن فيها الدولة المعتمدة والحالات التي لن تذعن فيها[٤١]. ويرتبط بهذا المفهوم مفهوم آخر هو «تكاليف الفرصة»، ويقصد به تقدير التكاليف التي تتحملها الدولة المسيطرة (أ)، سواء في شكل مكافآت أو عقوبات لممارسة الضغط على الدولة (ب) لكي تذعن لها، والتكاليف التي تتحملها (ب) في حالة قبولها أو رفضها الاذعان لتفضيلات الدولة المسيطرة (أ). ويمكن التمييز بين أربع حالات يتضح فيها تأثير أهمية القضية وتكاليف الفرصة على العلاقة بين الاعتماد والاذعان، وذلك على النحو التالي[٤٢]:

الحالة الأولى: منخفض/ منخفض

تكون فيها القضايا المطروحة غير مهمة، سواء بالنسبة إلى الدولة المسيطرة أو الدولة المعتمدة. من المتصور في هذه الحالة أن الدولة (أ) لن تستخدم الضغط الاقتصادي من أجل دفع الدولة (ب) لاتباع سياستها، كذلك فإن تكاليف الخضوع تعد منخفضة، حيث إن القضية تعد ذات أهمية محدودة بالنسبة إليها، وهكذا فإن الدولة (ب) من المحتمل أن تتفق مع الدولة (أ)، خاصة عندما تكون مصالحهما متشابهة.

الحالة الثانية: منخفض/ مرتفع

تكون فيها القضايا المطروحة ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى الدولة (ب)، ولكن ذات أهمية محدودة بالنسبة إلى الدولة (أ). في هذه الحالة، فإن الدولة (أ) لن تقوم باستخدام الضغط الاقتصادي على الدولة (ب)، نظراً إلى أن تكاليف استخدامه ستفوق الفوائد الناجمة عنه، وفي الوقت نفسه، فإن الدولة (ب) سوف تقوم باتخاذ سياسات قائمة على أساس المبادرة من جانبها، وذلك على الرغم من استمرار اعتمادها على الدولة (أ).

الحالة الثالثة: مرتفع/ منخفض

تكون فيها القضايا المطروحة ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى الدولة (أ) في حين أنها ذات أهمية محدودة بالنسبة إلى الدولة (ب). في هذا الموقف من المتوقع أن تقبل الدولة (ب) تفضيلات الدولة (أ) إلى حد كبير، حيث إن تكاليف الإذعان تعد أقل نسبياً من التكاليف التي سوف تتحملها في حالة عدم الاذعان، فالقضايا المعنية ليست ذات أهمية

(٤١) Richardson and Kegly, «Trade Dependence and Foreign Policy Compliance: A Longitudinal Analysis,» pp. 202-203.

(٤٢) Armstrong, «The Political Consequences of Economic Dependence,» pp. 401-427, and Caporaso, «Dependence, Dependency and Power in the Global System: A Structural and Behavioral Analysis,» pp. 30-32.

كبيرة بالنسبة إليها في حين أنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى الدولة (أ)، مما قد يدفعها إلى ممارسة ضغط صريح على الدولة (ب) إذا لزم الأمر من أجل التأثير عليها.

الحالة الرابعة: مرتفع/ مرتفع

في هذه الحالة تكون القضايا المطروحة ذات أهمية كبيرة لكلا الطرفين (الدولة المسيطرة والمعتمدة). ومن المتوقع هنا أن تحاول الدولة (أ) استخدام العقوبات الاقتصادية الشاملة ضد الدولة (ب) من أجل التأثير على سياساتها في الاتجاهات التي ترغبها، وسوف تحاول الدولة (ب) أن تقاوم ضغط الدولة (أ) عليها، عندما يقل العبء الاقتصادي المحتمل عن تكاليف الإذعان المتوقعة.

وهكذا يتضح من هذه الحالات الأربع أن الإذعان سوف يصل إلى اقصى مستوى له في الحالة الثالثة، وسوف يكون عند أقل مستوياته في الحالة الثانية، في حين أنه من الصعب تحديد مستوى الإذعان في الحالتين الأولى والرابعة.

ويمكن القول إن أخذ «أهمية القضية» و«تكاليف الفرصة» في الاعتبار سوف يمكّن من تطوير فهم أكثر عمقاً للعلاقة بين الاعتماد والإذعان، حيث يمكن في هذه الحالة تحديد الظروف التي في ظلها ستكون العلاقة أكثر قوة أو أكثر ضعفاً... الخ.

وجدير بالملاحظة أنه كلما زادت أهمية القضية المعنية للدولة المسيطرة، زاد احتمال استخدام الضغط الصريح الواضح. ولكن من ناحية أخرى، كلما زاد اعتماد الدولة، زاد احتمال إذعانها لرغبات الدولة المسيطرة من دون استخدام الضغط الصريح[٤٣].

٣ ـ كيفية اختبار النموذج

يقوم نموذج المساومة على أساس الاعتراف بأهمية القياس وضرورته، فهو بمثابة وسيلة أساسية لإعطاء مصطلحات النظرية العلمية معنى إمبريقي. ومن ثم فإذا كان يعتقد أن العلاقة سببية بين الاعتماد الاقتصادي والإذعان في السياسة الخارجية بصورة شائعة، فإن تحديد الظروف التي يرتبط في ظلها هذا الافتراض بالواقع ومدى هذا الارتباط يمكن أن يتم فقط من خلال البحث الامبريقي.

وهكذا، فإن هذا النموذج يقوم على أساس إمكانية تحويل المفاهيم الأساسية المستخدمة في إطاره إلى مؤشرات قابلة للقياس، وإقامة علاقات إحصائية مختلفة بينها. ولا يعني ذلك أن عملية القياس سهلة وبسيطة، وخالية من المشكلات، ولكن على العكس، وباعتراف اصحاب النموذج انفسهم، فإن هناك العديد من الصعوبات التي

(٤٣) Armstrong, Ibid., pp. 406-408.

تواجه عملية القياس الصحيح[٤٤].

وتتمثل الخطوات الأساسية لقياس العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي والإذعان في مجال السياسة الخارجية في ثلاث خطوات أساسية على النحو الآتي[٤٥]:

أ ـ قياس درجة الاعتماد الاقتصادي، وتستخدم مؤشرات عدة في هذا الصدد تقوم جميعها على أساس توضيح مدى التركز في المعاملات الاقتصادية المختلفة (مساعدات، تجارة، استثمار)[٤٦].

ب ـ قياس مدى الإذعان السياسي، وتستخدم مؤشرات عدة لذلك تتمثل في: الاتفاق التصويتي في المنظمات الدولية، وخاصة في الجمعية العامة[٤٧]؛ مدى تركز الاتفاقيات الدولية ـ الاتصالات الدبلوماسية، وبصفة خاصة، عدد الزيارات المتبادلة ومستواها[٤٨]؛ نسبة الدبلوماسيين الموفدين إلى الدبلوماسيين المستقبلين[٤٩]؛ تحليل مضمون الخطب والأحاديث الدبلوماسية[٥٠]؛ التأييد الدبلوماسي العام والخاص بشأن مسائل تتعلق بدول ثالثة[٥١]؛ الاتحادات السياسية[٥٢].

وبعد تناول الدراسة لنموذج المساومة، ننتقل في ما يلي إلى البحث في النموذج الثاني الرئيسي في مجال دراسة تأثير العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والنامية على السياسة الخارجية للدول الأخيرة.

ثالثاً: نموذج «الاتفاق التابع»

تجدر الإشارة في البداية إلى أن سلوك السياسة الخارجية كان ولا يزال يمثل اهتماماً محدوداً في إطار تقليد التبعية، حيث يتركز الاهتمام الأساسي على السياسة الداخلية،

---

(٤٤) Richardson, «Economic Dependence and Foreign Policy Compliance: Bringing Measurement Closer to Conception,» p. 87.

(٤٥) هذه الخطوات الثلاث سوف تكون محل دراسة تفصيلية في الفصول الثلاثة.

(٤٦) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, p. 13.

(٤٧) Singer, *Weak States in a World Powers: The Dynamics of International Relationships*, p. 35.

(٤٨) بهجت قرني، «المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ١٣٦.

(٤٩) Singer, Ibid., p. 332.

(٥٠) Patrick J. McGowan and Klaus-Peter Gattwald, «Small State Foreign Policies: A Comparative Study of Participation, Conflict and Political Economic Dependence in Black Africa,» *International Study Quarterly*, vol. 19, no. 4 (December 1975), p. 479.

(٥١) Neil R. Richardson, «Political Compliance and U.S. Trade Dominance,» *American Political Science Review*, vol. 70, no. 4 (December 1976), p. 1101.

(٥٢) Singer, Ibid., p. 333.

خاصة تخطيط التنمية. وفي حين أن نموذج المساومة يمثل نموذجاً واضحاً قابلاً للاختبار، بشأن علاقة سببية تقوم على أساس نظرية متطورة ومجموعة من الدراسات الامبريقية التي تختبر تلك العلاقة، فإن نموذج الاتفاق التابع على العكس من ذلك، مستمد من التبعية التي تمثل منظوراً نقدياً أكثر منها نظرية محددة بشكل جيد، كذلك فإنه لم يتم اختبارها إمبريقياً إلا بصورة محدودة[٥٣].

في ضوء ذلك، ستحاول الدراسة في هذا القسم التعرف إلى جوهر النموذج ورؤيته النقدية لنموذج المساومة، والمفاهيم التي يتضمنها، وأخيراً موقفه من القياس، وهذه الخطوات جميعها تمثل حلقات متصلة، بل ومتداخلة.

وتختتم الدراسة هذا القسم بعرض ملخص لعناصر الاتفاق والاختلاف بين نموذجي «المساومة» و«الاتفاق التابع».

١ ـ التعريف بالنموذج والفروض التي يقوم عليها

يقوم هذا النموذج على رؤية بديلة بشأن السياسة الخارجية للدولة النامية، تستند إلى مفهوم التبعية (Dependency) بجذوره الممتدة في مدرسة التبعية، بدلاً من مفهوم الاعتماد (Dependence) المتجذر في نظرية القوة. وجوهر هذا النموذج يتمثل في افتراض وجود علاقة ارتباطية بين مواقف السياسة الخارجية للدول النامية والدول المتبوعة، يمكن تفسيرها بفعل «الاتفاق» (Consensus)، الناتج من التوافق الموضوعي في المصالح، والذي يتكون بفعل وضع التبعية[٥٤].

وفي ضوء ذلك، يمكن تحديد الفروض الأساسية التي يقوم عليها نموذج الاتفاق التابع، على النحو الآتي:

أ ـ في حين ينظر نموذج المساومة إلى عملية صنع القرار في الدول المعتمدة باعتبارها مستقلة نسبياً، على الرغم من تأثرها بأعمال المكافأة/ العقاب من جانب الدولة المسيطرة، فإن نموذج الاتفاق التابع يؤكد على الطبيعة الطويلة المدى للتأثير والطريق غير المباشر الذي من خلاله يتحقق هذا التأثير، حيث إن عملية صنع القرار في إطار هذا النموذج تمثل جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الاجتماعي السياسي الذي يتم تشويهه بفعل علاقة التبعية، ومن ثم فإن هذا المنظور الهيكلي يشير ضمناً إلى أن التأثير لا يحدث خلال

---

(٥٣) Moon: «The Foreign Policy of Dependent State,» pp. 317-321, and «Consensus or Compliance? Foreign- Policy Change and External Dependence,» pp. 321-329.

(٥٤) Moon, «Consensus or Compliance? Foreign - Policy Changc and External Dependence,» p. 307.

عملية صنع القرار ذاتها، ولكن قبل ذلك بكثير، وذلك عندما تم اختيار صانعي القرار، وعندما تشكلت توجهات سياساتهم الخارجية، وفقاً للمصالح والرؤى التي استقوها إلى حد كبير من علاقة التبعية(٥٥).

ب ـ في ضوء ذلك، فإن الدولة التابعة لا تمثل، كما هو الحال بالنسبة إلى نموذج المساومة، فاعلاً مستقلاً له تفضيلاته المختلفة التي تستمد غالباً من الداخل، حيث يؤكد منظور التبعية على الطبيعة النظمية للعمليات التي تنتج الخيارات السياسية الأساسية. فهذه العمليات تشكل بصفة أساسية طبيعة النخبات، وأسس الصراع الطبقي، والصورة العامة لشكل الدولة وسياستها، وبناء على ذلك، فإنه ليس من المتوقع ـ وفقاً للنموذج ـ أن يكون لدى الدولة التابعة تفضيلات مختلفة بشكل أساسي مع تفضيلات الدولة السائدة لتسوغ محاولات التأثير المباشر(٥٦).

ج ـ في حين يفترض نموذج المساومة أن يستجيب سلوك كل من الدولتين بدرجة عالية للدولة الأخرى من أجل الابقاء على علاقة شرطية متبادلة، فإن نموذج الاتفاق المقيد يفترض استقراراً أكبر، خاصة في سلوك الدولة التابعة، فهو يتنبأ بأن التغيرات الأساسية في سياسة الدولتين ستحدث فقط عند لحظة تغير النظام في الدولة التابعة، ذلك التغير الذي قد ينطوي على تغير أساسي في توجه السياسة الخارجية(٥٧). أما في حالة عدم حدوث تغير رئيسي في النظام، فإنه لن يكون هناك سوى تغير محدود في سلوك المكافأة الذي تضطلع به الدولة المسيطرة. وهكذا فإن هذا النموذج لا يفترض وجود علاقة طولية بين المكافآت من ناحية، والسلوك المذعن من ناحية أخرى، في ظل غياب تأثير متغير النظام(٥٨).

ومعنى ذلك أن نموذج الاتفاق التابع يفتقد المرونة التي يفترضها نموذج المساومة في عملية صنع السياسة الخارجية في كل من الدولتين التابعة والمتبوعة، والتي من شأنها إيجاد علاقة شرطية بين المكافأة والإذعان.

وترتيباً على ذلك، فإنه يمكن بلورة رؤية هذا النموذج للمساعدات الخارجية وغيرها من سلوكيات المكافأة، وعلاقاتها بالإذعان على النحو التالي:

---

(٥٥) Moon, «The Foreign Policy of Dependent State,» pp. 316-317.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٢١.

(٥٧) انظر الأنماط المختلفة لتغير النظام والنتائج المترتبة عليها بالنسبة إلى تغير أنماط التصويت، في: Joe D. Hagan, «Domestic Political Regime Changes and Third World Voting Realignments in the United Nations, 1964-84,» *International Organization*, vol. 43, no. 3 (Summer 1989), pp. 508-510.

(٥٨) Moon, «Consensus or Compliance? Foreign - Policy Change and External Dependence,» p. 317.

أ ـ ينظر هذا النموذج إلى المساعدات الخارجية وغيرها من السلوكيات المشابهة باعتبارها أساساً معاملات منتجة للتبعية أكثر من كونها سلوكيات للمكافأة. فهذه المعاملات أصبحت وظيفتها تتمثل في تأييد نخبة ما، والحفاظ على نمط معين من العلاقات السياسية والاجتماعية داخل الدولة، وأيضاً بين الدول، وتحقيق الاندماج غير المتكافىء للنظم الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم تشويه سلوك السياسة الخارجية للدول التابعة[٥٩].

ب ـ وإذا ما سلّمنا بأن المساعدات الخارجية يتم تخصيصها وفقاً لمعايير وأهداف سياسية تتمثل في التأثير على السياسات الخارجية للدولة المتلقية، فإنه لا يمكن التسليم بأن هذه الأهداف السياسية هي وحدها المتحكمة في عملية تخصيص المساعدات بما يسمح بأن يتم تخصيص المساعدات المخصصة وزيادتها وفقاً لدرجة الإذعان ومستواه. فهناك شكوك كثيرة يثيرها نموذج الاتفاق التابع بشأن قدرة الدولة المسيطرة على استخدام المكافآت والعقوبات بذلك القدر من المرونة الذي يفترضه نموذج المساومة، نظراً على الأقل إلى وجود بعض الأهداف الأخرى المهمة التي لا ترتبط بتوجيه السياسة الخارجية للمتلقي، والتي تؤثر في عملية تخصيص المساعدات. ومن بين هذه الأهداف الأخرى: تحقيق مصالح اقتصادية للدولة المانحة، وتحقيق بعض الأهداف ذات الطابع الإنساني. وعلى سبيل المثال، فإن التمويل الأمريكي لجدولة الديون قد تم تخصيصه لمعالجة المشكلات الخطيرة التي يواجهها المجتمع المصرفي الأمريكي والنظام النقدي العالمي. وهكذا فإن مثل هذه الاهتمامات تولّد قواعد لتخصيص المساعدات تختلف إلى حد كبير عن مجرد الإبقاء على ارتباط دقيق وصارم بين سلوك السياسة الخارجية والمكافآت.

وأكثر من ذلك أن الدولة المتلقية في أحيان كثيرة قد لا تحتاج إلى أن تساوم من أجل الحصول على المساعدات، لأن تقديم تلك المساعدات في هذه الحالات قد يكون أكثر أهمية بالنسبة إلى الدول المانحة منه بالنسبة إلى الدولة المتلقية[٦٠].

ج ـ ليس هناك دليل على أن سلوكيات السياسة الخارجية التفصيلية تمثل أداة رئيسية للتقييم من جانب الدول المانحة، ومن ثم ليس من المتوقع أن تتوفر المرونة التي يشير إليها نموذج المساومة في تقديم المساعدات وفقاً للسلوكيات التي تبديها الدول التابعة. فالدول

---

(٥٩) Moon, «The Foreign Policy of Dependent State,» pp. 321 and 327, and Cheryl Payer, *The Debt Trap: The IMF and Third World* (New York: Monthly Review Press, 1974), p. 47.

(٦٠) Edward Thomas Rowe, «National Attributes Associated with Multilateral and U.S. Bilateral Aid to Latin America, 1960-1971,» *International Organization*, vol. 32, no. 2 (1978), p. 74, and Moon, «Consensus or Compliance? Foreign-Policy Change and External Dependence,» pp. 300-301.

المانحة تقوم بعمل أحكام بسيطة نسبياً بشأن الأهمية المدركة للدولة. هذه الأحكام لا ترتبط بسلوك السياسة الخارجية للحكومة القائمة فقط، وإنما تبنى على أساس مجموعة من الخصائص الإجمالية للدولة (الموقع الاستراتيجي، المقدرة العسكرية، سمات خاصة بالدول المجاورة، بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية)، وتمثل في النهاية المرجع الرئيسي في عملية التخصيص(٦١).

د ـ وحتى إذا كانت المساعدات تتسم بقدر من المرونة في استخدامها كأداة للمكافأة أو العقاب، فإن التجارة والاستثمار ليسا كذلك، فمن ناحية، غالباً ما يمثل كل من التجارة والاستثمار نشاطاً غير حكومي، لا تتدخل الحكومة كثيراً في إدارته. ومن ناحية أخرى، ونظراً إلى التعقيدات الخاصة بالسوق، فإنه ليس من السهل التحكم فيها بسهولة من أجل الأغراض السياسية، خاصة في المدى القصير(٦٢).

هـ ـ وأخيراً، فإنه إذا ما افترض أن الدولة المسيطرة تستخدم المكافآت كوسيلة للتأثير على سلوك السياسة الخارجية للنظام المتلقي، فإن هذا النظام قد يقاوم عمليات التغيير الواسعة النطاق في السياسة الخاصة على الأقل في المدى القصير، حيث إن قادة العديد من دول العالم الثالث يواجهون قيوداً وضغوطاً داخلية كثيرة تحد من حريتهم وقدرتهم على إجراء التغييرات المطلوبة. هذه القيود تنبع إما من التقاليد الديمقراطية التي يلتزم بعضهم بها، أو من الرغبة في إرضاء بعض القوى، والتي قد تقاوم عملية التغيير الشاملة، ولو استجابة لضغوط خارجية(٦٣).

٢ ـ المفاهيم الأساسية التي ينطوي عليها النموذج

هناك مفهومان أساسيان ينطوي عليهما هذا النموذج:

أ ـ مفهوم التبعية.

ب ـ مفهوم الاتفاق التابع أو المقيد.

وفي ما يلي ستتناول الدراسة كلا المفهومين بقدر من التفصيل.

أ ـ مفهوم التبعية

إن هدف الدراسة في هذا الجزء ليس مجرد سرد مجموعة من التعريفات التي يقدمها

---

(٦١) Moon, Ibid, p. 301, and Robert D. McKinlay and Anthony Mughan, *Aid and Arms to the Third World: An Analysis of the Distribution and Impact of U.S. Official Transfers* (New York: St. Martin's Press, 1984), pp. 247-251.

(٦٢) Moon, Ibid., p. 302.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

منظرو التبعية، والتي ينم كل منها عن اتجاه من الاتجاهات المختلفة التي تضمها مدرسة التبعية[٦٤]، ولكن الهدف هو التعرف إلى ماهية التبعية، وذلك من خلال الإجابة عن بعض التساؤلات، مثل: هل تمثل التبعية مفهوماً في نظرية أم تعد إطاراً مرجعياً للتمثيل؟ هل تعني التبعية الشيء نفسه الذي يعنيه الاعتماد أم أن هناك اختلافاً؟ وما هي الخصائص الهيكلية التي تشكل أساس التبعية؟

وبداية، يمكن القول إنه على الرغم من أن العديد من الكتاب قد تحدث عن التبعية الثقافية أو السياسية، فإن جوهر التبعية ينبع من النظريات اللينينية للامبريالية، ويعد هذا الجوهر اقتصادياً بالأساس[٦٥].

وتعبّر التبعية عن غياب استقلال الفاعل، فإذا كان الاعتماد يعد مفهوماً عكسياً لمفهوم الاعتماد المتبادل، فإن التبعية يقابلها الاستقلال[٦٦].

وللتبعية جانبان: جانب خارجي وآخر داخلي. أما الجانب الخارجي فيعبّر عن الوضع الثانوي الذي تحتله الدولة التابعة في إطار التقسيم الدولي للعمل السائد في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. وهذا الوضع يجعلها غير قادرة على ممارسة تأثير أساسي على القرارات الرئيسية التي تمس اقتصادها الوطني[٦٧]، ويجعل هذا الاقتصاد يتشكل بفعل الارتباطات بالنشاط الاقتصادي الخارجي، ويعبّر عن هذا المعنى التعريف الذي قدمه أحد رواد مدرسة التبعية[٦٨] على النحو التالي: «يقصد بالتبعية موقف يتشكل فيه اقتصاد دول معينة بالتنمية والتوسع في اقتصاد آخر تخضع له تلك الدول، وتتخذ علاقة الاعتماد المتبادل بين اقتصادين أو أكثر، وبين هذه الاقتصادات والتجارة الدولية، صورة التبعية عندما يمكن لبعض الدول (المسيطرة) أن تتوسع وتحقق نموها الذاتي، في حين لا يمكن للدول الأخرى (التابعة) أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لهذا التوسع الذي قد يكون ذا تأثير سلبي أو إيجابي على تنميتها المباشرة».

---

(٦٤) حول هذه الجذور المختلفة لتحليلات التبعية وتقاليدها الفكرية المتعددة، انظر: Gabriel Palma, «Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment,» *World Development*, vol. 6, nos. 7-8 (July-August 1978).

(٦٥) Robert R. Kaufman, Harry I. Chernotsky and Daniel: S. Geller, «A Preliminary Test of the Theory of Dependency,» *Comparative Politics*, vol. 7, no. 3 (April 1975), p. 304.

(٦٦) Caporaso, «Dependence, Dependency and Power in the Global System: A Structural and Behavioral Analysis,» p. 18.

(٦٧) Kaufman, Chernotsky and Geller, Ibid., p. 304.

(٦٨) Dos T. Santos, «The Structure of Dependence,» *American Economic Review*, vol. 60, no. 2 (May 1970), p. 231.

ويتبع ذلك بروز ظاهرة عبر قومية تتمثل في تحالف النخبات داخل الدولة التابعة مع النخبات في الدولة المسيطرة (مركز المركز ومركز الطرف)، والذي ينشأ نتيجة تجانس وتوافق المصالح بينهما[٦٩]. وتتضح هذه الظاهرة في المقولة التالية لرائد آخر من رواد مدرسة التبعية[٧٠]: «إن العلاقة بين القوى الداخلية والقوى الخارجية تشكل كلاً متشابكاً، لا تستند روابطه الهيكلية على مجرد أشكال الاستغلال والقهر الخارجية، وإنما تنبع من التوافق في المصالح بين الطبقات المسيطرة، المحلية والدولية، كما تتحداها من الناحية الأخرى الجماعات والطبقات الواقعة تحت السيطرة».

أما الجانب الداخلي للتبعية، فيتضح من خلال خصائص عدة، يشار إليها كتشوهات هيكلية، تعبر عن كيفية قيام الاقتصاد المحلي على أساس مواجهة حاجات القطاع الخارجي. ومن الأمثلة على هذه التشوهات، نقص تكامل الأجزاء المختلفة للاقتصاد الداخلي نتيجة الروابط القوية بين تلك الأجزاء والاقتصادات الأجنبية، وعدم اكتمال العمليات الاقتصادية داخلياً (تراكم رأس المال، الانتاج، التسويق، التوزيع، الإنفاق، الشراء... الخ)، ومن ثم الاعتماد على الفاعلين الخارجيين من أجل إكمال هذه العمليات ـ الوضع الطرفي لعديد من الجماعات الداخلية المعزولة الفجوة بين النخبات والجماهير... الخ[٧١]. ويبرز هذا الجانب الداخلي للتبعية من خلال التعريف التالي للتبعية[٧٢]: «يمكن تعريف التبعية الاقتصادية باعتبارها تعني افتقاد القدرة على التحكم في العناصر الفعالة لنظام اقتصادي ما، ويتسم مثل هذا الموقف بافتقاد الاعتماد المتبادل بين الوظائف الاقتصادية لذلك النظام، وهذا الافتقاد للاعتماد المتبادل ينطوي على افتقاد النظام للحركية الداخلية التي تمكن من العمل ككيان مستقل».

كما يترتب على ارتباط النخبات المحلية في الدول التابعة بالخارج مجموعة من النتائج بالنسبة إلى النظم الداخلية، فهذه النخبات تستغل نفوذها الناتج من علاقاتها بالمركز للحيلولة دون تنفيذ السياسات التوزيعية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية التي قد يكون من شأنها تهديد سيطرتها في الداخل، كذلك من المحتمل أن تقاوم هذه النخبات التوجيه السياسي الديمقراطي، وتعمل على تعزيز الجهاز الأمني الذي يقوم على حمايتها[٧٣].

---

(٦٩) Gohan Galtung, «A Structure Theory of Imperialism,» Journal of Peace Research, vol. 13 (1971), p.83, and Caporaso, Ibid., p .25.

(٧٠) هذا الرائد هو فرناند كاردوسو. انظر: مصطفى كامل السيد، **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث** (القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٧١) Caporaso, Ibid., pp. 18 and 20.

(٧٢) صاحب هذا التعريف هو هافلوك بروستر (Havelock Brewster). انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٧٣) Vincent A. Mahler, *Dependency Approaches to International Political Economy: A Cross-National Study* (New York: Columbia University Press, 1980), p. 2.

مما سبق يتضح أن لظاهرة التبعية وجهين: أحدهما خارجي، والآخر داخلي، يميزها من ظاهرة «الاعتماد» ويجعلها أكثر تعقيداً منها.

فلكي يمكن القول إن هناك «تبعية» لا بد أن يكون هناك اعتماد خارجي (بشروطه الهيكلية السابقة الإشارة إليها)، بالإضافة إلى توفر عناصر التشوه الداخلي.

وتعبر التبعية، وفقاً لمنظريها، عن علاقة تاريخية متغيرة[٧٤]، تشكل بفعل عوامل ثلاثة:

ـ الأشكال الرئيسية التي يتخذها الاقتصاد العالمي، والتي يكون لكل منها قوانينه الخاصة بشأن التنمية.

ـ نمط العلاقات الاقتصادية السائدة في المراكز الرأسمالية، والأساليب التي من خلالها تقوم تلك المراكز بعملية التوسع الخارجي.

ـ أنماط العلاقات الاقتصادية القائمة داخل الدول الطرفية، والتي تتخذ موقف التبعية في إطار شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتولد بفعل التوسع الرأسمالي[٧٥].

ب ـ مفهوم الاتفاق التابع أو المقيد

تتمثل المقولة الأساسية لنموذج الاتفاق التابع أو المقيد ـ كما سبقت الإشارة ـ في أنه نتيجة التبعية تتكون في الدولة التابعة نخبات مسيطرة تتماثل مصالحها وتوجهاتها إلى حد كبير مع مصالح وتوجهات النخبات المناظرة في الدولة المسيطرة. هذا التماثل من شأنه أن يولد اتفاقاً واسعاً بشأن القضايا الرئيسية في الشؤون الدولية، وهذا الاتفاق لا يتضمن مشاورات مسبقة، أو مساومات، ولا يدل على استسلام أحد الطرفين للآخر.

ومن ثم فإن هذا النموذج يؤكد أمرين:

ـ إن الاتفاق (وليس الإذعان) هو أساس التشابه في سلوك السياسة الخارجية للدولة التابعة إزاء الدولة المسيطرة.

ـ إنه ينبغي أن تكون هنالك أساليب صالحة للتمييز بين الاتفاق والاذعان، وذلك من خلال القدرة على تبين وجود التأثير أو غيابه.

وفي ما يلي تتناول الدراسة هذين الأمرين بقدر من التفصيل على النحو التالي:

---

(٧٤) السيد، **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**، ص ١٢٧.

(٧٥) Santos, «The Structure of Dependence,» pp. 231-232.

(١) الاتفاق كأساس للتشابه في سلوك السياسة الخارجية

إن جوهر القوى التي تفضي إلى الاتفاق يتمثل في شبكة من علاقات التبعية التي تربط الدول التابعة بالنظام العالمي بصفة عامة، وبالدولة المسيطرة بصفة خاصة، وتعمل هذه العلاقات من خلال أربع آليات مترابطة على النحو الآتي:

ـ هذه العلاقات تصبح عنصراً مهماً في البيئة الموضوعية التي تواجهها الدولة التابعة، ومن ثم فإن جميع السياسات ينبغي تقييمها ـ على الأقل جزئياً ـ في ضوء مدى تأثيرها على استمرار تلك العلاقات.

ـ إن هذه العلاقات تشكل إدراكات واتجاهات المواطنين في الدول التابعة، ومن ثم تساعد في تحديد الخطوط أو الحدود الأساسية للنقاش السياسي.

ـ تؤثر علاقات التبعية بصورة أكثر مباشرة على النخبات، فهذه العلاقات من شأنها دعم تلك النخبات، ومن ثم فإن مصلحتها الاقتصادية في الإبقاء على هذه العلاقات تعظم من تأثيرها على الادراكات والنظريات التي تشكل الأولويات السياسية.

وأخيراً، فإن هذه العلاقات نفسها تنحو إلى تشجيع تلك النخبات وسيطرتها على عملية صنع القرار[٧٦].

إن الدول التابعة تتقاسم في النهاية مصير الاقتصاد الذي تتبعه وتعتمد عليه، ومن ثم فإن من الطبيعي أن تجد الدول التابعة أن مصلحتها تملي عليها أن تتبع الدول المسيطرة بشأن قضايا السياسة الخارجية المهمة. على سبيل المثال، إن الدول التابعة للولايات المتحدة سوف تجد من مصلحتها أن تتبع المواقف الأمريكية بشأن القضايا المهمة مثل قضية الشرق الأوسط، التي من شأنها التأثير على الواردات النفطية الأمريكية، ومن ثم على نسب التضخم والنمو الاجمالية، حيث إن هذه الأمور جميعها سوف تنعكس على اقتصادات الدول التابعة ومصالحها وتؤثر فيها.

ومما يدعم هذا الاتفاق المدرك للمصالح تلك المعاملات التعليمية والمعلوماتية، التي من شأنها أن تؤدي إلى توافق الادراكات والنظريات السياسية، وتجعل رؤية الدول التابعة للعالم ـ سواء في ما يتعلق بالمفاهيم الأساسية للسياسات الدولية، أو التفضيلات الخاصة بشكل النظام العالمي أو الأحداث اليومية العالمية ـ تماثل إلى حد كبير رؤية الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، لهذا العالم. وعادة ما يكون تأثير هذا التغلغل الاجتماعي العميق في معظم الدول التابعة أكثر قوة بالنسبة إلى النخبات التي تتأثر مصالحها بفعل التجارة والاستثمار تماماً مثلما تتأثر قيمها وإدراكاتها بالتعليم والايديولوجيا، وذلك بصورة

(٧٦) Moon, «Consensus or Compliance? Foreign-Policy Change and External Dependence,» p. 306.

تفوق تأثيره على الجماهير العادية(٧٨). وهكذا فإن من الصحيح أن قلب الطرف يشبه إلى حد كبير قلب القلب بصورة تفوق طرف الطرف(٧٩).

ومن ثم، فإنه في إطار نموذج «الاتفاق التابع» يبرز الاتفاق في المصالح بين الدول التابعة والمسيطرة، ويسود هذا الاتفاق بفعل السيطرة على التعليم والمعلومات، ويتدعم بفعل النخبات القائمة في الدول التابعة، والتي تشكل مصالحها وقيمها وادراكاتها من خلال المعاملات المنتجة للتبعية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تشابه الخطوط العامة للسياسة الخارجية.

ولكن في حين أن هناك قوى من شأنها أن تجعل الدول التابعة تتفق والدول المسيطرة بشأن عناصر معينة في السياسة الخارجية، فإن هذا الاتفاق ليس تاماً، كما أنه غير مطلق، حيث يبرز على ذلك الاتفاق قيود داخلية وخارجية غالباً ما تكون متفاعلة بعضها مع بعضها الآخر. والمقصود بالقيود هنا تلك القوى التي تمنع التحول الجذري بعيداً عن التأييد المعتدل للدولة المسيطرة.

وتتمثل أهم تلك القيود في الآتي:

البرجوازية عبر القومية التي تستهدف خدمة مصالحها الذاتية، وهي تضم الشركات متعددة الجنسية (كبار موظفي الدولة، رأس المال المحلي، المؤسسات الدولية، سلوك المكافأة، العقاب الذي تمارسه الدولة المسيطرة عندما تقترب الدولة التابعة من الحدود غير المسموح بها في السياسة).

وفي حين ينظر نموذج «الاتفاق التابع» إلى تلك المجموعة الأخيرة باعتبارها غير فعالة إلى حد كبير، حيث إنها تستخدم فقط لمجرد منع ما يمكن أن يمثل سياسات غير محتملة، فإنه يرى أن الفاعلين العالميين (المصارف الخاصة، الشركات متعددة الجنسية، المؤسسات الدولية الاقراضية) لديهم القدرة على العمل لإعاقة السياسات التي تتعارض ورؤياهم الدولية الخاصة، والتي تتفق غالباً والرؤى الغربية الأساسية (وبصفة خاصة الأمريكية، في كل من مجالي الاقتصاد الداخلي والسياسة الخارجية)، إذ إن مديري هذه المؤسسات لديهم تفضيلات بشأن قضايا السياسة الخارجية، وعلى الرغم من أن هذه التفضيلات قد لا تكون بالأهمية نفسها للتفضيلات الخاصة بالسياسة الاقتصادية والالتزام بمبادىء الرأسمالية الليبرالية، إلا أن القضايا والتفضيلات المتعلقة بالسياسة الخارجية لها أهميتها أيضاً، ومن المتوقع أن يكون هؤلاء المديرون أكثر إيجابية مع الدول التي يرون أنها تميل إلى الغرب(٨٠).

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

(٧٩) Galtung, «A Structure Theory of Imperialism,» p. 24.

(٨٠) Moon, Ibid., pp. 308-310; Payer, *The Debt Trap: The IMF and Third World,* pp. 217-219, and

رضا هلال، **صناعة التبعية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، ص ٧٩-٨٤.

وفي ضوء ذلك، يؤكد نموذج «الاتفاق التابع» على أن السياسة الخارجية سوف تنبع من قيم ومصالح وإدراكات النظام الوطني الحاكم، وتخضع للقيود التي تفرضها القوى الداخلية والدولية التي سبق تحديدها. فالنظام الوطني لا يمثل فحسب في إطار هذا النموذج الوحدة الملائمة لفهم السياسة الخارجية للدولة التابعة، وإنما أيضاً لفهم سياسة المساعدات للدولة المانحة.

وينبع هذا التفسير القائم على أساس محورية النظام من الأهمية القصوى لقضايا السياسة الخارجية بالنسبة إلى العملية السياسية في معظم الدول النامية التي تمثل دولاً تابعة. ومن ناحية، فإن العديد من القضايا التي قد تنظر إليها الدول المتقدمة بوصفها قضايا داخلية، تعد بالنسبة إلى تلك الدول النامية التابعة ذات أبعاد وعناصر خارجية مهمة. فعلى سبيل المثال، ليس هناك قضية اقتصادية تتعلق بالنمو أو الاستقرار تخلو من الاهتمام بنسب التبادل أو الاحتياطات الدولية أو المصادر الأجنبية لرأس المال. كذلك فإن اتخاذ أي موقف بشأن السياسة الاقتصادية الداخلية انما يؤثر في الوقت نفسه على العلاقات مع صندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسية، والمصارف الدولية أيضاً. وعادة ما كان الصراع الداخلي يرتبط بسياسات الشرق ـ الغرب، وغالباً ما تؤثر المعاملات الخارجية (تجارة واستثمار) على جميع المتغيرات الداخلية التي تعد محورية بالنسبة إلى البرنامج السياسي لأي نظام. ومن ناحية أخرى، فإن قضايا السياسة الخارجية تعد جوهرية بالنسبة إلى العملية السياسية، وبصفة خاصة في تلك الدول التي تحرص على توجيه اهتمام الرأي العام بعيداً عن أداء النظام في الداخل[٨١].

وبناء على ما تقدم، فإن نموذج الاتفاق التابع أو المقيد يتوقع أن يكون هناك اتفاق في مجال السياسة الخارجية بين الدول التابعة والمسيطرة، وأن يظل هذا الاتفاق مستمراً ومستقراً طالما استمر النظام من دون تغيير، أي طالما استمرت القوى التي تدفع إلى الاتفاق والقيود التي تحول دون التحول الجذري. وفي ظل بقاء النظام الحاكم، فإن السياسة الخارجية ستظل مستقرة، بشكل ملحوظ ولا تتغير إلا عند تغيره. وسوف تتبع سياسة المساعدة من جانب الدولة المانحة نمطاً مماثلاً، بمعنى أن مستويات المساعدة للنظام ستظل مستقرة إلى حد كبير، ولن تشهد تغيرات كبيرة إلا عند لحظة حدوث تغير في النظام.

والسؤال الآن هو: كيف يمكن التمييز بين الاتفاق والاذعان؟

أو بعبارة أخرى: كيف يمكن تبيّن وجود التأثير أو غيابه؟

---

(٨١) Moon, Ibid., p. 312.

وهو ما يقود الدراسة إلى النقطة التالية:

(٢) التمييز بين الاتفاق والاذعان

يمكن التمييز بين الاتفاق والاذعان كأساس لتشابه السياسات الخارجية بين الدولة المسيطرة والتابعة (أو المعتمدة) من خلال محاولة تبيّن وجود التأثير أو غيابه. ففي ظل وجود التأثير سوف يكون هناك إذعان وفق ما يفترض نموذج المساومة، وفي ظل غياب التأثير سوف يكون هناك اتفاق تابع، وذلك ما يفترضه النموذج الثاني[٨٢].

ويمكن القول إن هناك طريقتين أساسيتين شائعتين يمكن من خلالهما قياس التأثير على النحو التالي:

- من خلال ملاحظة نسبة التغير في سلوك المؤثر إلى التغير في سلوك المؤثر فيه يمكن التوصل إلى قياس مباشر للتأثير. وهذا يتطلب القيام بعمل تحليل طولي يتم فيه توظيف تحليلات ارتباطية على السلاسل الزمنية الخاصة ببيانات المتغير التابع (على سبيل المثال متغير التصويت)، والمتغير المستقل (على سبيل المثال متغير المساعدات). فلو أن الدولتين ترتبطان بسلوك شرطي تستجيب فيه كل منهما لسلوك الآخر، فإن ذلك ينبغي أن يظهر في صورة علاقة ارتباطية تأخذ شكل سلسلة زمنية.

ووفقاً لما يفترضه نموذج الاتفاق التابع، فإنه لن يكون هناك تغير يذكر في سلوك الدول المسيطرة والتابعة طالما استمر النظام من دون تغير، وهو ما يعني غياب التأثير، وغياب السلوك الشرطي الذي تستجيب فيه كل دولة للدولة الأخرى، ومن ثم تأكيد افتراض النموذج بشأن قيام التشابه في السياسات الخارجية على أساس الاتفاق المستند إلى التبعية.

- الطريقة الثانية التي يمكن من خلالها قياس التأثير تتمثل في مقارنة مستويات الاتفاق في المجالات المهمة بالنسبة إلى الدولة المسيطرة، على مستويات الاتفاق في المجالات الأقل أهمية نسبياً، حيث يعتقد أن المجالات الأخيرة سوف تولد سلوكاً عادياً نظراً إلى عدم حدوث محاولة للتأثير، في حين أن الفجوة بين السلوكات في المجالات المهمة وغير المهمة سوف تمثل أثر التأثير[٨٣].

---

(٨٢) ليس هناك مجال في كلا النموذجين لافتراض أن تشابه السياسات الخارجية يمكن أن يتحقق بين دولة مسيطرة وأخرى تابعة أو معتمدة عليها، دون وجود التأثير (نموذج المساومة) أو التشوه الناتج عن التبعية (نموذج الاتفاق التابع) وذلك نتيجة الاختلاف الجذري في الخصائص بين الدولتين. وذلك على عكس الحال بالنسبة إلى الدول ذات الخصائص المتشابهة حيث يمكن لهذه الدول أن تتفاعل مع بعضها البعض وتتبع خطوط سياسة خارجية متشابهة دون أن يكون هناك تأثير أو تشوه. انظر: Moon, «The Foreign Policy of Dependent State,» p. 328.

(٨٣) Moon, «Consensus or Compliance? Foreign-Policy Change and External Dependence,» pp. 316-317.

٣ ـ كيفية اختبار النموذج

في ضوء التوضيح السابق لمفهوم «التبعية» فإن منظري التبعية حين يتحدثون عنها لا يشيرون إلى مفهوم تحليلي دقيق، ولكن إلى إطار مرجعي ينطوي على مقولات معرفية خاصة بالرأسمالية الطرفية لم ترقَ بعد إلى مستوى النظرية. وهذه المقولات المعرفية يمكن دراستها من خلال التحليل الوصفي للعمليات التاريخية الخاصة بالتحول الاجتماعي الهيكلي، والذي ينتج منه قوى متناقضة. ومن ثم فإن توجه منظري التبعية يعد توجهاً تاريخياً هيكلياً جدلياً، ومع ذلك التوجه فإن منظري التبعية تجنبوا ورفضوا بشكل صريح الانشغال بدقة المفاهيم والقياس[٨٤]. كذلك فإنهم ينتقدون من يحاول تبسيط ظاهرة التبعية المعقدة إلى أبعاد ومتغيرات تقاس بأساليب إحصائية بسيطة[٨٥].

وبمطالعة أدبيات التبعية يتضح أن نظرية التبعية (إذا جاز استخدام مصطلح نظرية)[٨٦] نادراً ما وضعت في صورة مجموعة من الفروض القابلة للاختبار، فهي تعد بصفة أساسية إطاراً مرجعياً للتحليل، ولعل وضعها في صورة فروض تخضع للاختبار يقلل لدى أنصارها من شأن ذلك التقليد الفكري الذي لم يقبل الاتجاه نحو صياغة الفروض القابلة للاختبار[٨٧]. وهكذا فإن منظري التبعية يرونها تمثل أداة تفسيرية، وليس مفهوماً في نظرية قابلة للقياس. كذلك فهي ليست قابلة للتحويل إلى مجموعة من الفروض التي يمكن أن تخضع للاختبار، ويرى منظروها أن دراستها تتطلب دراسة كيفية وصفية للعمليات التاريخية التي تنتجها[٨٨].

---

(٨٤) Raymond D. Duvall, «Dependence and Dependencia Theory: Notes toward Precision of Concept and Argument,» *International Organization*, vol. 32, no. 1 (Winter 1978), pp. 55-57, and Mahler, *Dependency Approaches to International Political Economy: A Cross-National Study*, p. 150.

(٨٥) السيد، **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**، ص ١٢٧، وسمير أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية،» **قضايا فكرية**، العدد ٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، ص ٣٧.

(٨٦) هناك بعض منظري التبعية الذين يقرون «أنه ليس هناك ما يمكن أن نطلق عليه نظرية واحدة للتبعية، حيث إنه يندرج تحت عنوان «التبعية» العديد من الاقترابات المختلفة لدرجة ربما تجعلنا نتحدث على أفضل تقدير عن مدرسة للتبعية». انظر: Palma, «Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment,» p. 911.

(٨٧) Kaufman, Chernotsky and Geller, «A Preliminary test of the theory of Dependency,» p. 315, and Mahler, Ibid., p. 5.

(٨٨) Duvall, «Dependence and Dependencia Theory: Notes toward Precision of Concept and Argument,» p. 66, and Caporaso, «Dependence, Dependency and Power in the Global System: A Structural and Behavioral Analysis,» p. 43.

على الرغم من ذلك، فقد وجدت في إطار الثقافة الأمريكية، وفي ظل الالتزام بعلم اجتماعي إمبريقي صارم محاولات مختلفة لتوسيع النطاق التحليلي، وتحديد المضمون الإمبريقي الدقيق لمصطلح التبعية من خلال تطوير نماذج قياس خاصة به. ويرى منظرو التبعية أن هذه المحاولات قد تجاهلت المعنى المقصود بالتبعية في إطار التقليد الفكري الخاص بها، واستخدمته ليعني معاني أخرى أكثر شيوعاً للمصطلح (معنى الاعتماد)، وأعطت الانطباع بأن قواعد القياس التي تم تطويرها اتفاقاً مع تلك المعاني إنما تدل على معنى التبعية، كما هو مقصود في إطار مدرسة التبعية، وكانت النتيجة تشويه المعنى الأصلي للمصطلح، حيث إن مفهوم التبعية أكثر تعقيداً من مفهوم الاعتماد، ومن ثم أكثر مقاومة لمحاولات القياس.

ويشير أنصار التبعية إلى أن القياس في حد ذاته ليس أمراً مرفوضاً حينما يستخدم لقياس مفهوم آخر مختلف عن التبعية بمعناها الأصلي، ولكن ما يعد مرفوضاً هو عدم إدراك أن مفاهيم أخرى هي التي يتم قياسها. ويبدو أن عدم إدراك ذلك التمييز يمثل أمراً شائعاً بين التجريبيين الذين يدّعون أنهم يطورون الأسس اللازمة لاختبار نظرية التبعية بصورة منهاجية. وتُعَدّ هذه المحاولات التي تهدف إلى اختبار مقولات التبعية عن طريق قياس الاعتماد كمفهوم محوري، محاولات مضللة، ومحكوماً عليها بالفشل من وجهة نظر منظري التبعية. ولعل ذلك هو ما دعا أحد رواد مدرسة التبعية إلى الإشارة إلى «الاستخدام الرديء لنظرية التبعية في الولايات المتحدة الأمريكية»[٨٩].

وهكذا تتضح أبعاد الجدال بين منظري التبعية الذين يرفضون استخدام التقديرات الاحصائية الكمية لاختبار النظرية، وهؤلاء الذين يرون أن نظرية التبعية لن تكون، إن لم يتم اختبارها، ذات قيمة[٩٠]. وقد قام الفريق الأخير بإجراء عدد من الدراسات الإمبريقية التي تناولت التبعية وعاملتها باعتبارها مجموع من الخصائص المترابطة الخاصة بالعلاقات الخارجية. وقد اشتملت بعض هذه الدراسات على مؤشرات للمعاملات الاقتصادية وتركزها في مجالات التجارة والاستثمار والمساعدات، باعتبارها مؤشرات دالة على التبعية، في حين ضمّن بعضهم الآخر دراساته مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية، يرتبط بعضها بتلك العوامل التي توردها أدبيات التبعية باعتبارها نتيجة للتبعية، بينما يمثل بعضها الآخر خصائص عامة للتفاعلات بين الدول (المساعدات الاقتصادية، تحويلات الأسلحة، الدارسون الجامعيون في الخارج، الزيارات، الأحداث العدائية، المحادثات التلفونية... الخ). وكان الدافع وراء زيادة عدد

---

(٨٩) هذا الرائد هو كاردسو. انظر: Duvall, Ibid., pp. 58-60 and 66.

(٩٠) انظر: Mahler, *Dependency Approaches to International Political Economy: A Cross-National Study*, pp. 28-34, and Palma, «Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment,» p. 905.

المتغيرات والمؤشرات هو افتراض أن هذا العدد الأكبر يعد أكثر فائدة في الدلالة على حالة التبعية[٩١].

وفي مجال دراسة السياسي الخارجية للدول التابعة بالتحديد، قامت الدراسات الإمبريقية القليلة التي أجريت في هذا المجال باختبار العلاقات التي تربط تلك المتغيرات بالتصويت في الأمم المتحدة باعتباره المتغير الرئيسي والأكثر ملاءمة لقياس السلوك السياسي الخارجي للدول التابعة، ووصلت في النهاية إلى بلورة نموذج الاتفاق التابع[٩٢] على النحو الذي سبق توضيحه.

وهكذا يتضح أن نموذج «الاتفاق التابع» يقوم على أساس إمكانية استخدام القياس، وذلك على الرغم من أن منظري التبعية التي بني النموذج على أساسها يرفضون استخدام القياس كوسيلة لاختبار مقولاتهم المعرفية.

في ضوء ما تقدم يمكن القول إنه من منظور الاقتصاد السياسي يمكن دراسة السياسة الخارجية للدول النامية تجاه الدول المتقدمة وفقاً للنموذجين: نموذج المساومة، ونموذج الاتفاق التابع. هذان النموذجان، وإن كانا يتلامسان عند نقاط معينة (الاعتماد الخارجي/تشابه السياسات الخارجية)، إلا أنهما يختلفان في عناصر عديدة، يمكن تلخيصها كالآتي:

وبناء على ذلك سوف تنتقل الدراسة إلى بيان الدراسات السابقة، والنموذج الذي سوف تتبناه والفروض الأساسية التي ستسعى إلى اختبارها، والتساؤلات التي ستحاول الاجابة عنها.

رابعاً: الإطار النظري للدراسة

المقصود بالإطار النظري للدراسة هو بلورة الهدف منها، والمشكلة البحثية الرئيسية التي تسعى إلى البحث فيها، وبيان الطرق والأدوات البحثية المستخدمة، ونوع التصميم البحثي، ووحدة التحليل المستخدمة، والفروض التي تهدف إلى اختبارها، والتساؤلات التي تنوي الإجابة عنها.

(٩١) Mahler, Ibid., pp. 28-34, and Moon: «The Foreign Policy of Dependent State,» p. 336, and «Consensus or Compliance? Foreign-Policy Change and External Dependence».

(٩٢) Moon, «Consensus or Compliance? Foreign-Policy Change and External Dependence,» pp. 305-329.

الجدول رقم (١ ـ ١)

عناصر الاختلاف بين نموذجي «المساومة» و«الاتفاق التابع»

	نموذج المساومة	نموذج الاتفاق التابع
الجذور	نظرية القوة	مدرسة التبعية
المفاهيم الأساسية	الاعتماد الاقتصادي ـ الاذعان	التبعية ـ الاتفاق التابع
أهم الفروض	ـ إن سلوك السياسة الخارجية المذعن والذي من شأنه دعم أهداف وتفضيلات الدولة المسيطرة يمثل ثمناً جزئياً مقابل الإبقاء على المزايا الاقتصادية التي تتولد للدولة المعتمدة من خلال اعتمادها الاقتصادي على الدولة المسيطرة.	ـ إن تشابه السياسات الخارجية للدول التابعة والمتبوعة يكون نتيجة الاتفاق الناشئ عن تماثل المصالح الذي يتولد بدوره بفعل شبكة من علاقات التبعية تربط الدولة التابعة بالدولة المتبوعة.
	ـ وجود تفضيلات مختلفة لدى الدولتين بما يسوغ المساومة التي تكون عادة ضمنية.	ـ اتفاق تفضيلات الدولتين بما لا يسوغ المساومة.
	ـ المرونة في السلوك الخارجي للدولتين، حيث يرتبط سلوك الدولتين بعلاقة شرطية تستجيب من خلالها كل دولة لسلوك الدولة الأخرى (المكافأة/ الاذعان).	ـ ليست هناك هذه الدرجة من المرونة التي يفترضها نموذج المساومة، والتغيرات الأساسية في سلوك كل من الدولتين تجاه الأخرى سوف تحدث فقط عند لحظة تغير النظام في الدولة التابعة.
	ـ إن عملية صنع القرار في الدولة المعتمدة تتسم بقدر من الاستقلالية النسبية وتتأثر بأعمال العقاب والمكافأة.	ـ عملية صنع قرار تمثل جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الاجتماعي السياسي الذي يتم تشويهه بفعل علاقة التبعية، ومن ثم فالتأثير لا يحدث خلال عملية صنع القرار ولكن قبل ذلك بكثير.
الموقف من القياس	يقبل القياس	يقبل القياس على الرغم من أن منظري التبعية أنفسهم يرفضون استخدام القياس لاختبار مقولاتهم.

١ ـ هدف الدراسة والمشكلة البحثية الرئيسية

تهدف الدراسة إلى البحث في أثر العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين مصر والولايات المتحدة على السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩١، وتسعى الدراسة في هذا الصدد إلى الإجابة عن السؤال المحوري التالي:

هل كان للاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة تأثير على السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة، وما هو شكل هذا التأثير وما مداه؟ ومن خلال محاولة الاجابة عن هذا السؤال، فإن الدراسة ستسعى لاختبار مدى ملاءمة نموذج المساومة وصدقه في شرح وتفسير السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة. وتثور مجموعة من التساؤلات التي تندرج تحت هذه المشكلة البحثية على النحو التالي:

ـ ما مدى الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة؟ وكيف تطور خلال الفترة موضع الدراسة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)، وما هي أهم مجالاته؟

ـ كيف يمكن تقييم السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة؟ هل كان سلوكاً يتسم بالإذعان وبقبول التفضيلات الأمريكية، أم كان يتسم بالاستقلال والمبادرة؟ هل كان هناك إذعان مستمر وعام، أم إذعان تجاه قضايا معينة دون أخرى؟

ـ كيف كانت درجة استجابة السلوك الخارجي المصري ومرونته تجاه الولايات المتحدة؟ هل كان شديد الاستجابة للاعتماد الاقتصادي المصري على الولايات المتحدة، أم أنه كان يتسم بدرجة منخفضة من الاستجابة لذلك الاعتماد والتغيرات الطارئة عليه؟ أي هل يعود اتفاق سلوكيات السياسة الخارجية المصرية مع تلك الأمريكية إلى التأثير الذي تمارسه الولايات المتحدة من خلال قدرتها على التحكم في معاملاتها الاقتصادية مع مصر، أم يعود إلى اتفاق المصالح بينهما والناشىء عن علاقات التبعية؟ وكيف يمكن تكييف نمط السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة بصفة عامة؟

٢ ـ الأدوات والطرق البحثية المستخدمة

تنطلق الدراسة في تحليلها للسياسة الخارجية المصرية من افتراض أن الأدوات والطرق الكمية تسهم إيجابياً في نوعية التحليل السياسي، وذلك بالتكامل مع النظريات والأطر التفسيرية الكيفية، ومن ثم تسعى الدراسة إلى استخدام كل من التحليل الكمي والكيفي، وذلك على النحو التالي:

أ ـ التحليل الكمي

يُقصد بالتحليل الكمي الاعتماد على جمع أو توليد البيانات الكمية، وكذلك استخدام الطرق الكمية التي تقيس العلاقة بين الظواهر أو بين متغيرات ظاهرة ما، كمياً أو إحصائياً[٩٣] ولهذا النوع من التحليل العديد من المزايا التي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

(٩٣) مصطفى علوي، «الأدوات والطرق الكمية في البحث السياسي المصري: وصف الحالة الراهنة،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر تدريس العلوم السياسية في مصر وتطويرها، ٢٥ـ ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٩، ص ٤.

- إنه يعد أداة مفيدة لاختبار فروض محددة خاصة عندما توجد الظواهر موضع التحليل في صورة كمية[٩٤].

- إن استخدام الأرقام يسمح بقدر أكبر من الدقة في تسجيل النتائج.

- إن البحث الكمي يسمح باستخدام أساليب التحليل الرياضية الفعالة، ويرى الكثيرون أن الحكم على مدى تقدم العلم ونضجه إنما يتحدد وفقاً لمدى نجاحه في استخدام الرياضيات التي تعد لغة عالمية.

ومن شأن هذه المزايا أن تؤدي إلى المساهمة في عملية بناء النظرية حول الظواهر موضع التحليل.

وجدير بالذكر أنه منذ ظهور المدرسة السلوكية في التحليل السياسي، والتي أعلت من شأن التحليل الكمي، برز جدال كبير بين الذين يفضلون التحليلات الكمية والذين يفضلون التحليلات الكيفية، ولكن مؤخراً، اتجه معظم الباحثين إلى إدراك أن كلا من التحليلين الكمي والكيفي ضروري لفهم أية ظاهرة، وأن استخدامهما معاً يساعد على فهم أكمل للمشكلة البحثية[٩٥].

وفي قيام الدراسة باستخدام التحليل الكمي سوف تسعى إلى اختبار مدى صحة وصدقية نموذج المساومة في تفسير السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فسوف تقوم بطرح مجموعة من المؤشرات تعبّر عن مدى الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة، ومجموعة أخرى من المؤشرات تعبّر عن مدى الإذعان السياسي، ثم تقوم بعمل علاقات ارتباطية بين هاتين المجموعتين من المؤشرات. ومن خلال نتائج ذلك التحليل الكمي سوف يتضح مدى صدقية هذا النموذج بالمقارنة بنموذج «الاتفاق التابع»، وما إذا كان من الممكن التوصل إلى ملامح نموذج ثالث يقدم فهماً أفضل للسلوك السياسي الخارجي تجاه الولايات المتحدة.

وإطار التحليل الكمي ينبغي تحديده بوحدة التحليل الأساسية ونوع التصميم البحثي، والفروض التي تسعى الدراسة إلى اختبارها.

(١) وحدة التحليل الأساسية

تتمثل وحدة التحليل الأساسية التي سوف تستخدمها الدراسة في «سلوك السياسة الخارجية»، وجدير بالذكر أن استخدام تلك الوحدة من التحليل له مزايا عدة يمكن توضيحها على النحو الآتي:

---

(٩٤) هالة سعودي، المساعدات الأمريكية ومواقف السياسة الخارجية المصرية، ٧٠ - ١٩٨٤ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، ص ٥.

(٩٥) Roger D. Wimmer and J. R. Dominick, *Mass Media Research: An Introduction* (Belmont, CA: Wadsworth Publishing Company, 1987), pp. 50-51.

ـ إن استخدام السلوك يمثل استخداماً لوحدة أكثر تميزاً وقابلية للملاحظة والقياس من وحدات أخرى، كالسياسة مثلاً.

ـ إن استخدام السلوك كوحدة للتحليل يعطي للباحث حرية أكبر في تحديد الطريقة التي سوف تُجمع بها البيانات، وذلك وفقاً لأي مؤشر أو خاصية يتم تحديدها.

ـ إن تحديد «سلوك السياسة الخارجية» وليس «السلوك الخارجي» كوحدة للدراسة إنما يشير إلى أن هذه السلوكيات تمثل في النهاية عناصر لسياسة معينة، حتى ولو كانت أهداف وخطط هذه السياسة غير معروفة للباحث منذ البداية، ومن ثم فهي تغني عن الحاجة إلى الحصول على معلومات عن هيكل الأهداف الحكومية[٩٦].

(٢) نوع التصميم البحثي

يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من التصميم البحثي في إطار الدراسات الكمية:

ـ **البحث المقطعي** (Gross, Sectional Research): وفيه تجمع بيانات عن عينة ممثلة خلال فترة زمنية محددة واحدة فقط[٩٧].

ـ **البحث الطولي** (Longitudinal Research): ويقوم على أساس جمع بيانات عن وحدات التحليل، إما على فترات منفصلة أو عبر فترة زمنية متصلة[٩٨].

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن دراسة السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية على مدى عقد الثمانينيات (١٩٨١ ـ ١٩٩١) تمثل دراسة طولية عبر فترة زمنية متصلة قوامها عشر سنوات.

وتنبع أهمية الدراسات الطولية من الاعتقاد بأن الظواهر تبرز وتتضح عبر الزمن. ومن ثم فإن هذا النوع من الدراسات يسمح برصد الاتجاهات المختلفة للعلاقات، سواء داخل المتغيرات أو بينها، كما يسمح برصد التحولات البارزة في السياسات[٩٩].

---

(٩٦) Charles F. Herman, «Foreign Policy Behavior: That which is to be Explained,» in: Maurice A. East, [et al.], eds., *Why Nations Act: Theoretical Perspectives of Comparative Foreign Policy Studies*, Sage Focus Editions (London; Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1978), pp. 31-32.

(٩٧) Wimmer and Dominick, Ibid., p. 194.

(٩٨) Frederick Williams, Ronald E. Rice and Everett M. Rogers, *Research Methods and the New Media* (New York: Free Press, 1988), p. 35.

(٩٩) Richardson and Kegly, «Trade Dependence and Foreign Policy Compliance: A Longitudinal Analysis,» p. 200, and Armstrong, «The Political Consequences of Economic Dependence,» p. 425.

وبصفة خاصة، فإنه في إطار دراسة العلاقة بين الاعتماد الخارجي وسلوك السياسة الخارجية، يساعد هذا النوع من الدراسات، من ناحية، في الحكم على مدى اعتماد دولة ما من خلال ملاحظة التغيرات في درجة الاعتماد عبر الزمن، كما يساعد، من ناحية أخرى، على رصد التحولات البارزة في السلوك السياسي الخارجي، وأخيراً، فإنه للحكم على وجود تأثير للاعتماد الخارجي على السلوك السياسي الخارجي، سيكون التحليل الطولي ودراسة الحالة أكثر ملاءمة لتسجيل المدى الذي إليه يعود التغير في المتغير التابع (السلوك السياسي الخارجي) إلى التغير في المتغير المستقل (الاعتماد الخارجي)[١٠٠]. وبناء على ذلك، يرى بعضهم أن الخطوة القادمة الواعدة في البحث سوف تتمثل في التحرك نحو التحليل الطولي بدلاً من التحليل المقطعي.

وعلى الرغم من هذه المزايا العديدة للتحليل الطولي والسلاسل الزمنية، إلا أن هناك من يوجّه إليها بعض الانتقادات. فهناك من يرى أن السلاسل الزمنية التي تتوفر لعلماء الاجتماع تعدّ ذات مدى قصير نسبياً، الأمر الذي قد لا يمكّن الباحث من التعرّف إلى الآثار الناتجة من مجموعة كبيرة من المتغيرات التي قد تكون جوهرية ولكنها لا تتغير كثيراً في المدى القصير، ومن دون التغير فإنه لا يمكن الوصول إلى الدقة في التقدير والاستدلال السببي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحليل الطولي يعد مكلفاً للغاية، كما أنه يحتاج إلى وقت طويل لإجرائه، وبناء على ذلك، فإنه قد يجازف في معظم الأحيان بتقليل العينة أو حذف العديد من المتغيرات المهمة[١٠١].

وعلى الرغم من هذه الانتقادات، فإنه يظل لهذا النوع من التحليل دلالته، وخاصة في إطار دراسة الحالة.

(٣) الفروض الأساسية للدراسة

تسعى الدراسة من خلال التحليل الكمي إلى اختبار فرضين رئيسيين يمكن صياغتهما استناداً إلى نموذج المساومة على النحو التالي:

(أ) كلما زاد الاعتماد الاقتصادي لدولة ما على دولة أخرى، زادت درجة الإذعان التي تبديها الدولة الأولى من خلال سلوكها السياسي الخارجي تجاه الدولة الثانية.

(ب) هناك ارتباط موجب بين سلوك المكافأة من جانب الدولة المسيطرة وسلوك الإذعان من جانب الدولة المعتمدة.

---

(١٠٠) Moon, «The Foreign Policy of Dependent State,» p. 200; Duvall, «Dependence and Dependencia Theory: Notes toward Precision of Concept and Argument,» pp. 66-67, and Armstrong, Ibid., p. 423.

(١٠١) Mahler, *Dependency Approaches to International Political Economy: A Cross-National Study*, pp. 7-8 and Williams, Rice and Rogers, Ibid., p. 35

ب ـ التحليل الكيفي

كما سبقت الإشارة، فإن الدراسة سوف تسعى إلى محاولة دمج التحليل الكمي والكيفي معاً لتحقيق فهم أفضل للسياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة.

وسوف تلجأ الدراسة إلى الاستعانة بالتحليل الكيفي في كثير من أجزاء الدراسة. على سبيل المثال، ستلجأ الدراسة إلى التحليل الكيفي للتعرف إلى الآثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة التي تربط مصر بالولايات المتحدة. كذلك فإنها ستستعين بذلك النوع من التحليل في وضع بعض المعايير الاجرائية التي سوف يتم استناداً إليها إجراء التحليل الكمي. إلى جانب ذلك، ستلجأ الدراسة إلى التحليل الكيفي للمساعدة في تكييف الكثير من المواقف المصرية والأمريكية ـ من حيث مدى اتفاقها أو اختلافها ـ إزاء مجموعة من القضايا موضع التحليل، وأيضاً لتفسير النتائج المختلفة التي سوف يسفر عنها التحليل الكمي.

خاتمة

خلصت الدراسة في هذا الفصل إلى أهمية مقترب الاقتصاد السياسي لدراسة السياسات الخارجية عامة، وملاءمته بصفة خاصة لدراسة السياسات الخارجية لدول العالم الثالث.

وفي إطار الاهتمام الرئيسي للدراسة الذي يدور حول البحث في الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية لدول العالم الثالث تجاه الدول المتقدمة، وبصفة خاصة في مجال دراسة تأثير العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والنامية على السياسات الخارجية للدول الأخيرة تجاه الأولى، أوضحت الدراسة أن الأدب النظري يطرح نموذجين رئيسيين هما نموذج «المساومة» ونموذج «الاتفاق التابع».

وقد عرضت الدراسة لهذين النموذجين بقدر من التفصيل، وذلك من خلال التركيز على ثلاثة أمور: الفروض الأساسية، والمفاهيم الأساسية، وموقف كل منهما من القياس.

وفي ضوء تلك الأبعاد النظرية المختلفة، انتقلت الدراسة في القسم الرابع إلى تحديد الإطار النظري للدراسة، وحددت المشكلة البحثية التي سوف تتصدى لها باعتبارها تتمثل في السؤال التالي:

هل كان للاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة تأثير على السلوك السياسي الخارجي المصري تجاهها؟ وما هو شكل هذا التأثير؟ وما مداه؟ وقد أشارت الدراسة إلى أنه من خلال محاولة الإجابة عن ذلك السؤال، فإنها ستسعى إلى اختبار مدى ملاءمة نموذج المساومة وصدقه في شرح وتفسير السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة.

وأوضحت الدراسة أنها سوف تتخذ من السلوك السياسي الخارجي وحدة للتحليل، وأنه باستخدام البحث الطولي الذي يقوم بتحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)، فإنها سوف تعمد إلى دمج التحليلين الكمي والكيفي لاختبار فرضي الدراسة الرئيسيين اللذين تمت صياغتهما.

وفي ضوء ذلك، ستقوم الدراسة على مدى الفصول التالية بالآتي:

أ ـ قياس درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٩١).

ب ـ قياس درجة الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٩١).

ج ـ تأثير الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة على درجة الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاهها.

الفصل الثاني

قياس درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة (١٩٨١ ــ ١٩٩١)

مقدمة

تتخذ المعاملات الاقتصادية بين الدول ثلاثة أشكال رئيسية: التجارة الخارجية، والمساعدات، والاستثمارات.

وتسعى الدراسة في هذا الفصل إلى التركيز على إبراز أوجه اللاتكافؤ في هذه المعاملات الاقتصادية الثلاث في إطار العلاقات المصرية ـ الأمريكية. وسوف تعمد الدراسة إلى قياس درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في إطار هذه المعاملات الثلاث من خلال تطوير مؤشرات محددة، يفترض أن تدل على وضعية الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة.

وسوف تنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة.

القسم الثاني: الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات.

القسم الثالث: الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال الاستثمارات.

وتجدر الإشارة إلى أن كل قسم من الأقسام الثلاثة سوف ينقسم بدوره إلى ثلاثة مستويات تندرج على النحو التالي:

١ ـ عرض موجز لأهم المقولات التي تتصل بالاعتماد الاقتصادي في كل مجال من المجالات الثلاثة.

٢ ـ ثم تتطرق الدراسة إلى مستوى أكثر خصوصية يركز على اعتماد مصر على الولايات المتحدة في كل من هذه المجالات، والأبعاد الاقتصادية والسياسية التي تنطوي عليها.

٣ ـ وأخيراً، تطوير مؤشرات ملائمة لقياس درجة الاعتماد الاقتصادي في كل مجال من المجالات الثلاثة من واقع البيانات المتوفرة في المصادر الأولية.

أولاً: الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة

يتناول هذا القسم الاعتماد التجاري لمصر على الولايات المتحدة، وفي هذا الإطار سوف تنقسم الدراسة في هذا القسم إلى ثلاثة مستويات:

١ - يركز **المستوى الأول** على مجموعة المقولات الشائعة في الأدبيات بشأن الاعتماد الاقتصادي في مجال التجارة وتأثيرها على دول العالم الثالث.

٢ - ينتقل **المستوى الثاني** إلى مستوى أكثر خصوصية، حيث يركز على الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة وأهم الأبعاد الاقتصادية والسياسية التي ينطوي عليها.

٣ - يتناول **المستوى الثالث** تطوير مؤشرات محددة لقياس الاعتماد التجاري لمصر على العالم الخارجي بصفة عامة، وعلى الولايات المتحدة بصفة خاصة في مجال التجارة الخارجية.

١ - أهم المقولات الشائعة في أدبيات الاعتماد الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية وتأثيرها على دول العالم الثالث

تعطي الأدبيات الخاصة بدراسة العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة اهتماماً بارزاً للتجارة، ويعود ذلك إلى أنها تمثل جانباً كبيراً من الدخل القومي، خاصة للدول غير الصناعية في تجارتها مع الدول الصناعية، والتي تتسم عادة بعدم التكافؤ[١]. وهناك العديد من النظريات المتنافسة في هذا الصدد، والتي ينظر كل منها إلى التجارة من منظور مختلف، من حيث تفسير أسباب قيامها، والمكاسب المتحققة منها، ودورها في تحقيق النمو.

ويمكن في هذا الصدد التمييز بين فريقين رئيسيين: الكلاسيك والنيوكلاسيك من ناحية، والماركسيون والماركسيون الجدد من ناحية أخرى. وعلى الرغم من وجود العديد من الاختلافات والآراء المتباينة في إطار كل فريق، إلا أن الدراسة يمكنها أن تبلور رؤيتين متمايزتين على النحو التالي:

---

(١) Neil R. Richardson and Charles W. Kegly, «Trade Dependence and Foreign Policy Compliance: A Longitudinal Analysis,» *International Studies Quarterly*, vol. 24, no. 2 (June 1980), p. 195.

أ ـ الرؤية الأولى

يتبناها الاقتصاديون الكلاسيك، والنيوكلاسيك، وتتمثل أهم مقولاتها في الآتي:

(١) يعتمد النمو الاقتصادي أساساً على التراكم الرأسمالي، وعلى مدى تطبيق مبدأ تقسيم العمل، ومن ثم رفع مستوى الانتاجية. ولما كانت عملية النمو عرضة للتعثر متى وصل الاقتصاد إلى مرحلة الاستغلال الكامل للموارد، فإن التجارة تعد الوسيلة التي تمكّن من الوصول بتقسيم العمل إلى حده الأقصى من خلال التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلي، بالإضافة إلى ما للتجارة من أثر مباشر بما تتيحه من استغلال للموارد العاطلة، من خلال استخدامها في إنتاج سلعة مطلوبة في الخارج ومبادلتها بسلع مستوردة يتوافر عليها طلب محلي[٢].

(٢) تصبح التجارة مفيدة لطرفيها عندما تقوم على أساس المزايا النسبية، فالاقتصادات الوطنية تختلف في ما لديها من عناصر إنتاج، وفي ما تتمتع به من إنتاجية العمل، والإمكانات التقنية، وفي ضوء ذلك ستجد أنه من الأنسب والأرخص أن تنتج منتجات مختلفة وفقاً لما تملكه من هذه العناصر والإمكانات، وأن تتخصص في تصدير تلك المنتجات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية، الأمر الذي يعود عليها بفائدتين:

(أ) كمستورد، فإن الدولة يمكن أن تشتري من الخارج تلك البضائع التي لو أنتجتها بنفسها لنفسها لكان ثمنها أكثر ارتفاعاً عما سوف تدفعه في حالة استيرادها.

(ب) كمصدّر، فإن الدولة توجه مواردها نحو إنتاج البضائع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، ويباع الإنتاج الزائد في الخارج[٣].

(٣) ترتيباً على ذلك، فإن التجارة تؤدي إلى تعظيم الإنتاج الفردي والعالمي مع استفادة الأطراف كافة من مكاسبها، حيث يؤدي قيام التجارة إلى إعادة تخصيص أكثر كفاءة للموارد بين الاستخدامات المختلفة. فمن خلال إنتاج سلعة ما تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية في إنتاجها، يتم تعظيم الإنتاج والاستهلاك، وذلك لكل دولة، ومن ثم تزيد الرفاهية على مستوى العالم.

---

(٢) انظر: سامر صالح خرفي، «التجارة الدولية والتنمية في الجزائر منذ الاستقلال: دراسة للتبادل السلعي مع الجماعة الاقتصادية الأوربية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ٢ ـ ٣، نقلاً عن: G. Meier, «Trade as an Engine of Growth,» in: Gerald M. Meier, *Leading Issues in Economic Development*, 4th ed. (New York: Oxford University Press, 1984), p. 489, and John A. Pincus, *Trade, Aid and Development: The Rich and Poor Nations*, Atlantic Policy Studies (New York: McGraw-Hill, 1967), p. 93.

(٣) انظر: خرفي، المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٧، و Neil R. Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence* (Austin, TX: University of Texas Press, 1978), pp. 17-18.

(٤) يخلص من ذلك الكلاسيك والنيوكلاسيك إلى أنه يجب على كل دولة أن تتبع سياسة تحرير التجارة وأن تمتنع عن تقييدها لأن التقييد يعني الابتعاد عن الوضع الأمثل، فالتدخل في هيكل تقسيم العمل القائم على أساس الميزة النسبية ـ وذلك بالاجراءات الحمائية ـ يعد إخلالاً بالاختلافات الطبيعية في تكاليف الإنتاج[٤].

(٥) في ضوء التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، ظهرت نماذج أكثر حداثة (نموذج التجارة محرك النمو) ترى في التجارة الوسيلة التي تمكن الدول المتخلفة من كسر حلقات الفقر المفزعة والانتقال إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي. ووفقاً لهذا النموذج، فإن على تلك الدول أن تعتمد على قطاع التصدير للنهوض باقتصاداتها من خلال اتباع استراتيجيا موجهة نحو الخارج.

ب ـ الرؤية الثانية

يتبناها الماركسيون والماركسيون الجدد، وتتمثل أهم مقولاتها في الآتي:

(١) لعبت التجارة الدولية دوراً أساسياً في تطور الرأسمالية، فنتيجة لوجود ميل طبيعي لتناقص معدلات الربح مع ارتفاع حجم التراكم الرأسمالي، وسعياً وراء الحفاظ على الأرباح، اتجهت الرأسمالية إلى إقامة علاقات تجارية مع مناطق العالم المتخلف من أجل البحث عن مصادر جديدة للعمل الرخيص، ومن ثم تحقيق معدل أعلى للاستغلال. ومع الرغبة في حماية التجارة، وما صاحبها من استثمارات، تحولت الرأسمالية إلى مرحلة الاستعمار، تلك المرحلة التي شكلت أساس التراكم في تطور نموها.

(٢) مع التحول إلى المرحلة الأكثر تطوراً، وهي الإمبريالية، قامت الرأسمالية بتعزيز وتأكيد التقسيم الدولي للعمل الذي فرضته في الماضي من خلال الاستعمار، وذلك من أجل تحقيق تراكم أسرع لرأس المال من خلال التحكم في معدلات التبادل الدولية عن طريق الحماية وإقامة الاحتكارات على المستوى الدولي.

(٣) لا يستند التقسيم الدولي الحالي للعمل إلى اختلافات طبيعية في تكاليف الإنتاج (المزايا النسبية)، بل إن هذا التقسيم يعكس العلاقات القائمة بين المجتمعات المختلفة. فالعلاقات الاقتصادية تتحدد وفقاً للتغيرات في ميدان القوة السياسية، والتقسيم الدولي للعمل هو نتاج التاريخ، وليس هبة من الطبيعة[٥].

(٤) لقد هاجم الماركسيون الجدد الافتراض الذي يتبناه الكلاسيك والنيوكلاسيك،

---

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: خرفي، المصدر نفسه، ص ٨ ـ ١٠، ورمزي زكي، «ملاحظات حول استراتيجية التنمية في البلدان المتخلفة،» **فكر للدراسات والأبحاث**، العدد ١٠ (١٩٨٦)، ص ٨٣ ـ ٨٥.

(٥) خرفي، المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٤.

والقائم على اعتبار أن التجارة تمثل علاقة اقتصادية مفيدة لطرفيها، عندما يتم التخصص، وفقاً للمزايا النسبية في تصدير السلع، واعتبروا أن هذا الافتراض لا ينطبق على الدول المتخلفة في تجارتها مع الدول المتقدمة، بل إنه بدلاً من ذلك يعمد إلى إخفاء اللاتناسقات التي تمثل ملامح جوهرية للتجارة بينهما. ويمكن في هذا الصدد إبراز محاور أساسية عدة تدور حولها انتقاداتهم(٦).

(أ) في حين أن السلع التي يتم تبادلها بين دولة غنية وأخرى فقيرة قد تكون ذات قيمة نقدية متكافئة، إلا أن ذلك الرقم المطلق يكون له تأثير أكبر على الاقتصاد الفقير، الأمر الذي يجعله أكثر اعتماداً على استمرار تلك التجارة المفيدة من الشريك الغني المسيطر. ومن ثم، فإن الدول الفقيرة عادة ما يكون لديها الكثير مما يمكن أن تكسبه أو تخسره من علاقاتها التجارية مقارنة بالشركاء الأغنياء، وهو ما يجعلها أكثر اعتماداً على استمرار هذه التجارة(٧).

(ب) تصدّر الدول الفقيرة أساساً المواد الأولية، في حين تصدر الدول الغنية المصنوعات إلى الدول الفقيرة (وذلك وفقاً لما تمليه قاعدة المزايا النسبية). ويلاحظ من ناحية أولى أن الأسعار الدولية للمنتجات الأولية تتجه باستمرار نحو الانخفاض بالمقارنة بأسعار السلع المصنعة، وهو ما يعرف بتدهور شروط التجارة بالنسبة إلى الدول الفقيرة، الأمر الذي من شأنه أن يفرض على تلك الدول الاتجاه نحو زيادة صادراتها من المواد الأولية بصورة مستمرة من أجل الحفاظ على قدرتها على شراء الواردات المصنعة(٨). وتساهم تلك الاتجاهات السعرية في قابلية الدول الفقيرة للتأثر.

من ناحية أخرى، فإن النشاط التصديري غير المتنوع يعد مصدراً رئيسياً للقابلية للتأثر، نظراً إلى أن اضطراب السوق التصديري سوف يكون له تأثير تدميري على ذلك

---

(٦) تجدر الإشارة إلى أن هناك من يشارك الماركسيين الجدد وأفكارهم بشأن نقد النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للتجارة، وإبراز التأثير السلبي للتجارة بين الدول المتقدمة والمتخلفة على الدول الأخيرة وهؤلاء الكتاب هم الذين اهتموا بدراسة عنصر القوة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. انظر على سبيل المثال: Albert O. Hirschman, *National Power and the Structure of Foreign Trade* (Berkeley, CA: University of California Press, 1980).

(٧) Richardson and Kegly, «Trade Dependence and Foreign Policy Compliance: A Longitudinal Analysis,» p. 196, and Bahgat Korany, «Unwelcome Guests: The Political Economy of Arab Relations with the Superpowers,» in: Hisham Sharabi, ed., *The Next Arab Decade: Alternative Futures* (Boulder, CO: Westview Press, 1988), p. 72.

(٨) Dos T. Santos, «The Structure of Dependence,» *American Economic Review*, vol. 60, no. 2 (May 1970), p. 233; Richardson and Kegly, Ibid., p. 196, and Vincent A. Mahler, *Dependency Approaches to International Political Economy: A Cross-National Study* (New York: Columbia University Press, 1980), p. 28.

الاقتصاد الذي يعتمد على سلعة أو عدد محدود من السلع التصديرية[٩]. فاستمرار تخصص الاقتصادات الفقيرة في تصدير إنتاجها من المواد الأولية يجعلها غير مستعدة لتغيير سياستها الاقتصادية إذا ما ووجهت بفقدان سوقها أو أسواقها التصديرية الرئيسية، حيث ستجد صعوبة شديدة في الاتجاه باقتصادها نحو التخصص في إنتاج منتجات بديلة، نظراً إلى أن ما تملكه من عوامل خاصة بإنتاج المواد الأولية يُعد جامداً نسبياً[١٠].

من ناحية **ثالثة**، فإن هذه الدول باعتمادها على صادرات المنتجات الأولية إنما تضر بالتنمية الاقتصادية لديها، حيث إنها تحرم من الاستفادة من مهارات العمل والتطورات التقانية، وهي تلك الأمور التي تنشأ وتتراكم في المجتمعات الصناعية[١١]. إلى جانب ذلك، فإن الدول الصناعية تمارس احتكاراً تقانياً تجاه الدول المتخلفة، فحتى لو رغبت هذه الدول الأخيرة في تحقيق تنمية صناعية، واحتاجت إلى استيراد آلات ومعدات ذات تقنية عالية، فإنها لن تجد هذه السلع متاحة في السوق الدولي، فهي عادة ما تكون مملوكة لشركات كبرى. هذه الشركات، إما أنها تطلب مبالغ ضخمة مقابل الاستفادة من هذه السلع، أو أنها تحولها إلى رأس مال وتقدمه في شكل استثمارات خاصة بها إلى الدول المتخلفة التي تضطر حكوماتها ـ في هذه الحالة ـ إلى تسهيل دخول رأس المال الأجنبي[١٢].

ومن ناحية **أخيرة**، يؤدي تركز الشريك المتلقي إلى زيادة قابلية الدولة للتأثر، حيث إن افتقاد أسواق أخرى بديلة يمكن أن تكون متاحة في حالة إغلاق سوق الشريك الرئيسي، يكون له آثار خطيرة على اقتصاد الدولة، الأمر الذي يجعلها تحرص دائماً على عدم افتقاد سوقها الرئيسي[١٣]، مع ما ينطوي عليه ذلك من إتاحة فرص التأثير عليها من جانب الاقتصاد المسيطر في الاتجاهات التي يفضلها.

(ج) يساهم هيكل التعريفات الجمركية السائد في قابلية الدول الفقيرة للتأثر في مجال التجارة الخارجية، فالتعريفات الجمركية التي تفرضها الاقتصادات المتقدمة تعني أن الدول النامية التي قد تسعى إلى تطوير صناعتها تواجه حواجز جمركية متزايدة على صادراتها الجديدة المحتملة. فالولايات المتحدة مثلاً، لا تفرض تعريفات جمركية على الحديد المستورد، ولكنها تفرض تعريفة ٢٠ بالمئة على إبر الحياكة[١٤].

---

(٩) Mahler, Ibid., p. 30, and Neil R. Richardson, «Political Compliance and U.S. Trade Dominance,» *American Political Science Review*, vol. 70, no. 4 (December 1976), p. 1099.

(١٠) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, p. 21.

(١١) Richardson and Kegly, Ibid., pp. 196-197, and Mahler, Ibid., p. 30.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: Santos, «The Structure of Dependence,» p. 233.

(١٣) Richardson, «Political Compliance and U.S. Trade Dominance,» p. 1100.

(١٤) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, p. 24.

(٥) يعطي منظرو التبعية التجارة الدولية دوراً أساسياً في فشل الدول النامية في تحقيق تنمية حقيقية، حيث لم تسفر تجارب الدول النامية الانمائية منذ استقلالها إلا عن تنمية مشوّهة مثلت انعكاساً لتوسع الرأسمالية العالمية وتوجيه اقتصادات تلك الدول لمواجهة احتياجات المراكز الرأسمالية[١٥]. وبناء على ذلك، يقترح منظرو التبعية أن تحقيق تنمية متمحورة حول الذات تقوم في بعدها الخارجي على أساس قطع الدول النامية (الهامش) لروابطها بما فيها التجارية ـ غير المتكافئة مع الدول المتقدمة (المركز)، بصورة تدريجية انتقائية، يمكن أن يمثل السبيل إلى الخلاص من حالة التخلف التي تعانيها الدول النامية[١٦].

وعلى الرغم من قدر الجاذبية التي تتمتع به هذه الاستراتيجيا، فإن هناك من يرى أن الدول الفقيرة لا يمكنها في الواقع العملي أن تنهي اعتمادها عن طريق وقف التجارة مع شركائها الأغنياء، وذلك لشدة حاجتها إلى العملة الأجنبية من أجل شراء تلك المنتجات التي لا تنتجها عادة، ولا تستطيع أن تنتجها، وتتراوح ما بين السلع الرأسمالية والمنتجات الترفيهية. ونتيجة لذلك، تتضاعف قابلية هذه الاقتصادات للتأثر، بفعل مكاسبها الأكبر الناشئة عن التجارة مع شركائها الأغنياء[١٧].

وبإيجاز، يمكن القول إن هناك عدداً من الدارسين الذي يتبنون مقولات مختلفة تماماً عن تلك التي يقرها الكلاسيك والنيوكلاسيك، حيث يرى هؤلاء الدارسون أن التجارة الخارجية تمثل مجالاً رئيسياً لاعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة، وهو اعتماد يتسم غالباً بالقابلية للتأثر. فهذه التجارة تمثل نصيباً كبيراً جداً من نشاط الاقتصادات النامية سنوياً. وباتباع هذه الاقتصادات لقاعدة المزايا النسبية، فإنها تتخصص في تصدير المواد الأولية التي تتسم بتدهور أسعارها وعدم استقرارها، وتركزها غالباً سواء على مستوى السلعة أو الشريك التجاري، الأمر الذي من شأنه زيادة قابليتها للتأثر. ويساهم هيكل التعريفات الجمركية في تعزيز تلك القابلية للتأثر من خلال إحباط جهود هذه الاقتصادات

---

(١٥) خرفي، «التجارة الدولية والتنمية في الجزائر منذ الاستقلال: دراسة للتبادل السلعي مع الجماعة الاقتصادية الأوربية،» ص ٣٨، وهالة سيد مصطفى، «الجوانب السياسية لمفهوم الاعتماد على الذات واستراتيجية التنمية المستقلة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول استراتيجية الاعتماد على الذات، انظر: زينب عبد العظيم محمد، «العلاقات بين دول الجنوب ـ الجنوب: دراسة سياسية في دور البترول في علاقات الدول النامية البترولية وغير البترولية من ٧٣ ـ ١٩٨٥،» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩)، ص ١٠١ ـ ١٠٢، وأنريك أوتيزا، «الاعتماد الجماعي على الذات: استراتيجية بديلة للتنمية، ١٩٨٠،» في: أنريك أوتيزا، [وآخرون]، **الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ص ١٩.

(١٧) Richardson, Ibid., p. 19.

في التحرك نحو تطوير القطاع الصناعي لديها.

ويثور التساؤل الآن بشأن طبيعة العلاقات التجارية التي تربط مصر بالولايات المتحدة: هل تمثل هذه العلاقات نموذجاً تطبيقياً لمقولات الفريق الأول الكلاسيك والنيوكلاسيك، أم تعد تطبيقاً لمقولات الفريق الثاني (منظرو التبعية ودارسو القوة في العلاقات الاقتصادية)؟ وما هي أهم السمات العامة لهذه العلاقات؟ هل هناك قدر من الاعتماد المتبادل تتسم به تلك العلاقات من شأنه أن يولد فوائد ايجابية لكلا الطرفين؟ أم أن هناك قدراً كبيراً من الاعتماد من جانب أحد الطرفين على الآخر؟

هذه التساؤلات تقود الدراسة إلى القسم الثاني من هذا الفصل.

٢ ـ الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة، وأهم الأبعاد الاقتصادية والسياسية التي ينطوي عليها

يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى ثلاثة أمور مهمة تعكس طبيعة العلاقات التجارية التي تربط مصر بالولايات المتحدة، وأهم السمات التي تتسم بها، وأوجه الضعف التي تعانيها مصر في إطار تلك العلاقات، والتي تجعلها قابلة للتأثر بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها. وتتمثل هذه الأمور الثلاثة في الآتي:

أ ـ يعترف المسؤولون الأمريكيون بأن الشرق الأوسط يقدم بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي فرصاً عظيمة لزيادة صادرات المنتجات الأمريكية، وبناء على ذلك فقد وظفت الولايات المتحدة برامج مساعداتها للدول النامية بصفة عامة، ولمصر بصفة خاصة، لدعم المصالح التجارية الأمريكية، وذلك بالتعاون مع الشركات الأمريكية التي تقوم على أساس السعي لتحقيق الأرباح[١٨]. ومن هنا يبدو الارتباط وثيقاً بين السياسة التجارية وسياسة المساعدات التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه الدول النامية بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الأمثلة التالية:

(١) ساهم برنامج الاستيراد السلعي في دخول التجارة الأمريكية إلى السوق المصرية، وقد تولت الشركات التجارية الأمريكية بعد ذلك مهمة التوسع، بحيث تتجاوز الواردات التي يمولها البرنامج. ويتكون هذا البرنامج (في حالة مصر) من ثلاثة بنود على النحو التالي[١٩]:

---

(١٨) Marvin G. Weinbaum, *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1986), p. 57.

(١٩) Status Report, «United States Economic Assistance to Egypt,» (November 1989), pp. 5-7.

ـ برنامج استيراد السلع (CIP)، ووفقاً له يتم تخصيص المنح والقروض للمنظمات الحكومية لتمويل مشتريات المنتجات الأمريكية والخدمات المرتبطة بها.

ـ اعتماد مخصص لإنتاج القطاع الخاص (PSP)، ويقوم على أساس تقديم ائتمان قصير ومتوسط الأجل للقطاع الخاص المصري لتمويل واردات البضائع والمعدات من الولايات المتحدة، وقد اكتمل عام ١٩٨٦. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الاعتماد بتمويل بند الدراسات والتدريبات الذي يقدر بمليون دولار من أجل تطوير مستوى إدارة البنوك المشاركة.

ـ وأخيراً، فإن هناك برنامج الاستيراد السلعي للقطاع الخاص (CIP-PS)، وهو يقدم ائتماناً قصيراً ومتوسط الأجل، وعملة أجنبية للقطاع الخاص لتمويل واردات ومعدات من الولايات المتحدة، ويعد ذلك امتداداً وتوسعاً لـ (PSP).

(٢) بالنسبة إلى المساعدات المخصصة للمشروعات، فعادة ما يتكرر ورود الفقرة التالية في الاتفاقيات الخاصة بالمنح والقروض المخصصة للمشروعات المختلفة: «التكاليف بالنقد الأجنبي، وسوف تستخدم المسحوبات على سبيل الحصر في تمويل تكاليف السلع والخدمات المطلوبة للمشروع والتي يكون مصدرها وأصلها في الولايات المتحدة، إلا إذا وافقت الوكالة على غير ذلك كتابة...»[٢٠].

(٣) يقوم برنامج الغذاء من أجل السلام وفقاً للقانون العام رقم (٤٨٠) في بنده الأول على أساس تقديم قروض ذات فائدة منخفضة من أجل شراء المنتجات الزراعية، وبصفة خاصة الدقيق ودقيق القمح[٢١].

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١) نسب المساعدات المخصصة لكل من برنامج الاستيراد السلعي والمشروعات والبند الأول من برنامج الغذاء من أجل السلام إلى إجمالي المساعدات الأمريكية.

---

(٢٠) مصر، وزارة الخارجية، الإدارة القانونية والمعاهدات، «مجموعة المعاهدات التي تصدرها وزارة الخارجية، الإدارة القانونية والمعاهدات،» (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، [أعداد مختلفة]).

(٢١) Status Report, Ibid., p. 2.

الجدول رقم (٢ ـ ١)

نسبة المساعدات الأمريكية المخصصة لبرنامج الاستيراد

السلعي والمشروعات والباب الأول من PL480

إلى إجمالي المساعدات الأمريكية لمصر (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

السنة	الاستيراد السلعي	المشروعات	الباب الأول من PL480	مجموع النسب
١٩٨١	٢٧	٤٥,٩	٢٣,٨	٩٦,٧
١٩٨٢	٣٣,٦	٣٩,٢	٢٣,٧	٩٦,٥
١٩٨٣	٣٠,١	٤٤,١	٢٣	٩٧,٢
١٩٨٤	٢٦,٩	٤٠,١	٢٢,٤	٨٩,٤
١٩٨٥	١٥,٤	٣٩,٦	١٧,٣	٧٢,٣
١٩٨٦	١١,٩	٤٢,٤	١٧,٦	٧١,٩
١٩٨٧	١٠	٦٠,٣	١٨	٨٨,٣
١٩٨٨	١٠	٦١,٦	١٦,٩	٨٨,٥
١٩٨٩	١١,٤	٦٨,٤	٢٠,٢	٥٠
١٩٩٠	٤,٥	٥١,٨	١٨,٤	٧٤,٧
١٩٩١	٥,٦	٦٤	١٧,٤	٨٧
المتوسط	١٦,٩	٤٧,٢	١٩,٩	٨٧,٥

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في: وزارة التعاون الدولي، قطاع التعاون مع الولايات المتحدة، «بيان إجمالي يوضح موقف استخدام القروض والمنح المقدمة لحكومة جمهورية مصر العربية من الولايات المتحدة وفقاً للمركز المالي حتى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢».

ويمكن من خلال هذا الجدول تبين اتجاهين رئيسيين على النحو التالي:

(١) إن المساعدات المخصصة للمشروعات تمثل أكبر نسبة بمتوسط قدره ٤٧,٢ بالمئة يليها الباب الأول من القانون ٤٨٠ بمتوسط قدره ١٩,٩ بالمئة، ثم الاستيراد السلعي بمتوسط قدره ١٦,٩ بالمئة خلال فترة الدراسة.

(٢) إن هذه البنود الثلاثة قد مثلت في متوسطها نسبة ٨٧,٥ بالمئة من إجمالي المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر خلال فترة الدراسة، ولما كانت هذه النسبة تخصص معظمها ـ إن لم يكن كلها ـ للاستيراد من الولايات المتحدة، وفقاً لما سبق إيضاحه، فإن ذلك يوضح حجم ومدى الدوافع التجارية الكامنة وراء المساعدات، وقدر الارتباط بين

السياسة التجارية الأمريكية وسياسة المساعدات.

ب ـ تمثل واردات الغذاء (القمح ودقيق القمح والذرة) أهم واردات مصر من الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الناحية التاريخية، فإن فوائض القمح الأمريكية كانت هي الدافع الرئيسي وراء الشحنات التي تتم على أساس شروط تفضيلية للدول التي تعاني نقصاً في الغذاء. وتتمثل أهمية المساعدات الغذائية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أمرين:

الأمر الأول: إنه ذو طبيعة اقتصادية، حيث حققت المساعدات الغذائية للولايات المتحدة مزايا عدة، من بينها، على سبيل المثال، أن تلك المساعدات قد مثلت دعماً غير مباشر للفلاحين الأمريكيين، ومن ناحية أخرى فقد ساهمت تلك المساعدات في العمل على تحويل الاعتماد على المساعدات الأمريكية إلى اعتماد على الولايات المتحدة لشراء تلك السلع الغذائية وفقاً لشروط تجارية في المدى البعيد[٢٢].

وقد شرح سناتور أمريكي هذه المكاسب الاقتصادية من وراء المعونة الغذائية، حين علق بقوله: «إن أسواق الغذاء الكبيرة للمستقبل هي نفس المناطق التي يتعلم الناس فيها ـ من خلال برنامج الغذاء من أجل السلام ـ كيف يأكلون الإنتاج الأمريكي. إن الناس الذين نساعدهم اليوم سوف يصبحون من عملائنا غداً»[٢٣].

الأمر الثاني: إنه ذو طبيعة سياسية، حيث تعد المعونات الغذائية أداة حاسمة للسياسة الخارجية تساهم في خدمة الأهداف السياسية والعسكرية الأمريكية. وقد أشار فريق العمل الخاص الذي عينه كارتر بشأن القانون العام رقم (٤٨٠) إلى المرونة الفريدة من نوعها «للبرنامج في خدمة المصالح الأمريكية، وأورد قائمة تضم ٨ دول، منها مصر، كانت تتلقى المعونات الغذائية لأغراض سياسية. ويعترف المسؤولون الأمريكيون صراحة بالأهمية السياسية لسيطرة الولايات المتحدة على الامدادات الغذائية، فقد تحدث أحد وزراء الزراعة الأمريكيين السابقين عن الغذاء باعتباره «سلاحاً وأداة قوية في جعبة مفاوضاتنا»[٢٤].

إن الخبز في مصر يعرف بـ «العيش»، وهي كلمة تعني باللغة العربية «الحياة»، وقد مات المصريون من أجل الرغيف في عام ١٩٧٧ حين قتل نحو ٧٩ شخصاً نتيجة مظاهرات وأعمال عنف أعقبت قرار الحكومة رفع أسعار الخبز[٢٥]. وإن كان ذلك يدل

---

(٢٢) Weinbaum, *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid*, p. 57, and Marvin G. Weinbaum, «Politics and Development in Foreign Aid: U.S. Economic Assistance to Egypt, 1975-82,» *Middle East Journal*, vol. 37, no. 4 (Autumn 1983), p. 640.

(٢٣) Soheir A. Morsy, «U.S. Aid to Egypt: An Illustration and Account of U.S. Foreign Assistance Policy,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 8, no. 4 (Fall 1986), p. 363.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٣.

(٢٥) جيرالدين بروكس، «المساعدات الغذائية الأمريكية لمصر جلبت السلام مع اسرائيل،» **الوطن**، ١٤/٤/١٩٨٩، ص ١٤، نقلاً عن: *Wall Street Journal.*

على شيء، فإنما يدل على مدى أهمية هذا السلاح الغذائي ومدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه استخدام هذا السلاح.

ويتضح الوجه الآخر للعملة في التأثير السلبي لمثل هذه الواردات الغذائية. فمن الناحية الاقتصادية، يشير المعارضون للمعونة الأمريكية إلى النتائج السلبية للواردات الغذائية على المنتجين المحليين، كذلك فهم يرون أن الحكومة المصرية التي تدفع أسعاراً منخفضة نسبياً للمنتجات الزراعية المصرية، بينما تستورد السلع الزراعية الأمريكية بأسعار السوق العالمية المرتفعة، إنما تقدم دعماً مالياً للمزارع الأمريكي بصفة أساسية(٢٦).

يشير النقاد أيضاً إلى السياسة الأمريكية التي ترفض فكرة الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء باعتبارها دليلاً على الخطط الاستغلالية(٢٧)، وهي الخطط التي يمكن أن تتضح من خلال الربط بين الحقائق التالية:

ـ تشير التقديرات إلى أهمية السوق المصرية كمستورد للمنتجات الزراعية الأمريكية، ففي عام ١٩٩١ احتلت مصر المركز الثامن بين الأسواق الرئيسية للمنتجات الزراعية الأمريكية، وفي الوقت نفسه مثلت ثالث أكبر مستورد للقمح الأمريكي، بالإضافة إلى كونها سوقاً مهمة للذرة والزيوت النباتية والقطن والأبقار الحية وفول الصويا(٢٨).

ـ إن المعونات الغذائية ليست هبة للمحتاجين، فمصر تدفع ثمن ما تتلقاه من المعونات الغذائية الأمريكية بواسطة القروض التي تسدد قيمتها بالدولار(٢٩).

ـ استناداً إلى المبادىء الليبرالية التقليدية، أورد التقرير المشترك الصادر عن كل من هيئة المعونة الأمريكية في مصر ووزارة الزراعة المصرية من ناحية، ووزارة الزراعة الأمريكية من ناحية أخرى، والمعروف بتقرير «يورك»، أورد أن هدف مصر ينبغي ألا يكون بالضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال انتاج الغذاء، فالأمن الغذائي كهدف ينبغي التخلي عنه لصالح إنتاج المنتجات والسلع التي تتمتع مصر بميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها (المحاصيل البستانية المرتفعة القيمة) من أجل استخدام العائد المتولد عنها في استيراد السلع الغذائية الأساسية(٣٠).

---

(٢٦) Morsy, Ibid., p. 371.

(٢٧) Weinbaum, *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid*, p. 61.

(٢٨) «Foreign Economic Trends and their Implications for the United States: Report for the Arab Republic of Egypt,» (Cairo: United States Embassy, June 1992), p. 11.

(٢٩) Morsy, «U.S. Aid To Egypt: An Illustration and Account of U.S. Foreign Assistance Policy,» p. 367.

(٣٠) دينا جلال، «الاصلاح الاقتصادي على الطريقة الأمريكية: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (٩)،» **الأهرام الاقتصادي** (١٧ آب/ أغسطس ١٩٨٧)، ص ٦١ ـ ٦٢، و Weinbaum, *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid*, pp. 60-61.

والربط بين هذه الحقائق يوضح الصورة الاستغلالية على النحو التالي:

- استمرار اعتماد مصر في إشباع حاجتها الأساسية من المواد الغذائية على الولايات المتحدة.

- استمرار تحمل مصر لعبء القروض، ومن ثم الديون، من أجل دفع ثمن هذه الواردات.

- استمرار مصر سوقاً رئيسية لتصريف الواردات الغذائية الأمريكية[٣١].

ومع تفاوت القدرة النسبية لكل من الولايات المتحدة ومصر على التكيف مع الظروف المتغيرة التي قد تطرأ، ويكون من شأنها وقف امدادات الغذاء الأمريكية، خاصة القمح، يتضح مدى اعتماد مصر على الولايات المتحدة في هذا المجال.

ومن الناحية السياسية، فمن الواضح بداية أن امدادات الغذاء الأمريكية التي استؤنفت عام ١٩٧٤ كانت مرتبطة باستعداد مصر للتعاون والمشاركة في خطة السلام التي عرضها كيسنجر. وقد نسب وزير الزراعة إيرل بوتز في مقابلة مع صحيفة **بيزنس ويك** (*Business Week*) عام ١٩٧٩، الفضل في معظم التحسن في العلاقات المصرية ـ الأمريكية إلى الغذاء. وفي مناسبة أخرى، علق وزير الزراعة الأمريكي على قوة سلاح الغذاء ضد النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط، وأشار إلى أن خطورة القمح الأمريكي قد ساهمت في جعل الروس يقفون متفرجين أثناء التفاوض على الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية[٣٢].

ويبدو أن استمرار هذا الاعتماد المصري على الولايات المتحدة في هذا المجال يتيح لها قدراً من السيطرة يمكن أن تمارسه من خلال التهديد بوقف الصادرات الغذائية، خاصة القمح، لسبب أو لآخر، كما حدث في عهد جونسون، عندما توقفت صادرات القمح في عام ١٩٦٥[٣٣]، وقد يؤدي إدراك مصر لهذا الوضع ـ ربما من دون الحاجة إلى ممارسة ضغط صريح من جانب الولايات المتحدة ـ إلى أن تسلك في سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة مسلكاً يراعي تفضيلاتها.

ج ـ تشير البيانات المتاحة إلى أن النفط يمثل السلعة التصديرية الأولى إلى الولايات المتحدة، وبذلك يمكن القول بانطباق مقولات منظري التبعية بشأن تخصص الدول النامية في تصدير المنتجات الأولية، الأمر الذي لا يسمح لها بتنمية الصادرات من السلع المصنعة، ويحرمها الاستفادة من التطورات التقانية والعلمية المختلفة. ويتسم النفط بصفة

(٣١) عبلة محمد الخواجة، «العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مع التركيز على جانب المساعدات في الفترة من ٧٤ ـ ١٩٨٥،» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦)، ص ٧٥.

(٣٢) Morsy, «U.S. Aid To Egypt: An Illustration and Account of U.S. Foreign Assistance Policy,»p. 367.

(٣٣) الخواجة، المصدر نفسه، ص ٧٥.

خاصة كسلعة أولية بتقلب أسعاره بدرجة كبيرة، الأمر الذي لا يجعل الدول قادرة على الاعتماد على عوائده، بصفة منتظمة، بالإضافة إلى أن انخفاض أسعاره في معظم الفترات يساهم في زيادة العجز في الميزان التجاري المصري مع الولايات المتحدة.

في ضوء ما تقدم، يتضح أن هناك قدراً كبيراً من الاعتماد التجاري لمصر على الولايات المتحدة في مجال الواردات بصفة خاصة يجعلها عرضة للتأثر بالتقلبات التي يمكن أن تحدث في هذا المجال، وتتضاعف خطورة تلك القابلية للتأثر بفعل اعتماد مصر في صادراتها بصفة عامة، وإلى الولايات المتحدة بصفة خاصة، على النفط، في الوقت الذي لا تمثل فيه صادرات النفط المصرية بالنسبة إلى الولايات المتحدة أهمية مكافئة لواردات مصر منها. ويعني ذلك أن اعتماد الولايات المتحدة على مصر اعتماد ضعيف، وذلك لأن مصر لا تلبي إلا قدراً ضئيلاً جداً من احتياجات الولايات المتحدة لا تملك خلاله أي قدرة على الضغط أو السيطرة على الاقتصاد الأمريكي، وذلك في الوقت الذي تعتمد فيه مصر على الولايات المتحدة بصورة قوية، خاصة في مجال الواردات[٣٤].

ويؤدي هذا الوضع إلى تدهور الميزان التجاري لمصر، الأمر الذي يصبح معه الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية أمراً ضرورياً وحيوياً، ويظهر هنا دور المساعدات الأمريكية لتغطية تلك الفجوة، ومن ثم دورها في تكريس تلك السياسات التجارية.

كذلك يؤدي هذا الوضع من الاعتماد اللامتكافىء إلى تكريس الاتجاه نحو الاستمرار في تصدير المواد الأولية، وهو الاتجاه الذي تدعمه الولايات المتحدة من خلال قنوات أخرى، وأهمها الاستثمار، حيث توجه الولايات المتحدة معظم استثماراتها إلى قطاع النفط، على نحو ما سيأتي تفصيله.

وهكذا يمكن القول إن التبادل التجاري بين الدولتين قد أدى إلى أن تكون التجارة أداة من أدوات القوة والسيطرة في يد الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تؤدِّ ــ وفقاً لمقولات الكلاسيك والنيوكلاسيك ــ إلى تحقيق نفع متساوٍ للأطراف كافة.

ويثور التساؤل الآن بشأن المؤشرات المحددة التي يمكن أن تقيس بدقة درجة الاعتماد التجاري لمصر على الولايات المتحدة: ما هي أهم تلك المؤشرات؟ وما هو أكثر تلك المؤشرات دلالة على وضع الاعتماد التجاري لمصر على الولايات المتحدة؟ وهل أدى هذا الوضع إلى التأثير على السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة؟

هذه التساؤلات ستسعى الدراسة للإجابة عنها في القسم التالي، وكذلك الأقسام التالية من الفصل.

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٧٦.

٣ ـ قياس درجة اعتماد مصر على العالم الخارجي بصفة عامة، وعلى الولايات المتحدة بصفة خاصة، في مجال التجارة الخارجية

سعى العديد من الدراسات إلى محاولة قياس مدى الاعتماد الاقتصادي للدول النامية على الدول المتقدمة في مجال التجارة[٣٥]. ومن بين هذه الدراسات ما تطرق إلى دراسة الاعتماد الاقتصادي لمصر على العالم الخارجي في مجال التجارة بصفة عامة، والاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة بصفة خاصة، وإن كانت هذه الأخيرة محدودة للغاية.

وقد حاولت الدراسة الاستفادة من تلك الدراسات في سعيها لقياس مدى اعتماد مصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة، وذلك في ضوء الهدف الرئيسي للدراسة، وهو بيان أثر ذلك الاعتماد ـ كأحد مؤشرات الاعتماد الاقتصادي المستخدمة ـ على السلوك السياسي الخارجي المصري تجاهها، وذلك من منظور اقتصادي سياسي.

وبناء على ذلك، عمدت الدراسة إلى قياس الاعتماد التجاري لمصر على الولايات المتحدة من خلال مجموعتين من المؤشرات على النحو التالي:

أ ـ **المجموعة الأولى**: تعنى ببيان وقياس درجة الانكشاف الاقتصادي لمصر في مجال التجارة الخارجية، ومدى أهمية تلك التجارة بصفة عامة لاقتصاد الدولة، ثم أخيراً مدى تركز تجارتها الخارجية، سواء في ما يتعلق بالشركاء أو بالسلع.

ب ـ **المجموعة الثانية**: تهتم بإبراز حجم التجارة الدولية الذي تديره مصر مع الولايات المتحدة، ودرجة الانكشاف التجاري لمصر مع الولايات المتحدة، ثم الأهمية النسبية للولايات المتحدة كشريك تجاري لمصر، وأخيراً درجة التركز السلعي في واردات مصر من الولايات المتحدة وصادراتها إليها.

والفكرة الأساسية التي تكمن وراء هذا التمييز بين المجموعتين تتمثل في أن

---

(٣٥) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, pp. 96-97; Adrienne Armstrong, «The Political Consequences of Economic Dependence,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 25, no. 3 (September 1981), pp. 409-411; Richardson and Kegly, «Trade Dependence and Foreign Policy Compliance: A Longitudinal Analysis,» pp. 200-201;

إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٣٣ ـ ١٧٥؛ محمد محمود الإمام، «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٨٣١؛ محمد أزهر سعيد السماك، «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٦١ ـ ٨١؛ نادر فرجاني، **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠) ص ٧٧ ـ ٨٣، والخواجة، المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٧٦.

الاعتماد التجاري لدولة ما على دولة أخرى يمكن أن يتحقق فقط في حالة توفر شرطين:

(١) أن تكون التجارة الخارجية مهمة بالنسبة إلى اقتصاد الدولة.

(٢) أن تدير هذه الدولة نسبة كبيرة من تجارتها مع دولة واحدة بعينها.

وفي ما يلي سوف تعرض الدراسة لأهم المؤشرات المستخدمة في كل مجموعة[٣٦]، والنتائج التي تشير إليها تلك المؤشرات، وفي النهاية ستتجه الدراسة إلى تبني أهم تلك المؤشرات من المنظور الاقتصادي السياسي في بيان مدى الاعتماد التجاري لمصر على الولايات المتحدة، والذي سوف يستخدم بدوره في جزء لاحق من الدراسة لبيان مدى ارتباطه بالإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة، وهو الهدف الرئيسي للدراسة.

أ ـ المجموعة الأولى من المؤشرات العامة الدالة على مدى الاعتماد التجاري لمصر على العالم الخارجي

(١) مؤشرات أهمية التجارة بالنسبة إلى الاقتصاد المصري

(أ) $x_i = a_i / GNP_i$ [١]

حيث a_i = قيمة إجمالي صادرات الدولة (i) وإجمالي واردات الدولة (i).

GNP_i = الناتج القومي الإجمالي للدولة (i).

x_i = النسبة المئوية لصادرات الدولة ووارداتها كجزء من الناتج الاقتصادي للدولة.

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٢) أهمية التجارة بالنسبة إلى مصر على النحو الآتي:

الجدول رقم (٢ ـ ٢)

نسبة صادرات مصر ووارداتها إلى الناتج القومي الإجمالي (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
النسبة	٢٨,٨	٢٦,٢	٢٦,٨	٢٦,١	٢٤,٩	٢٥,٩	٣٣,٩	٤٧,١	٥٠,٣	٥٠,٢	٣٥,٦	٣٤,٢

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجدولين رقمي (١) و(٢) من الملحق رقم (١): «الملحق الإحصائي».

تشير النسب الواردة في الجدول إلى أن مصر تعتمد بدرجة عالية على التجارة

(٣٦) Armstrong, Ibid., p. 409.

الخارجية، ومعنى ذلك أن الاقتصاد المصري يظهر درجة عالية من الانكشاف نحو الخارج في مجال التجارة، بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة ٣٤,٢ بالمئة.

(ب) يحسن في هذا الصدد أن يتم تحديد نسبة كل من الصادرات والواردات على حدة إلى الناتج القومي الإجمالي، وذلك لبيان مدى هذا الانكشاف التجاري.

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٣) نسبة كل من صادرات مصر ووارداتها إلى الناتج القومي الإجمالي:

الجدول رقم (٢ ـ ٣)

نسبة كل من صادرات مصر ووارداتها إلى

الناتج القومي الإجمالي (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
الصادرات	٧,٧٢	٦,٦٩	٦,٣٩	٥,٨٩	٦,٧٥	٥,٢٥	٧,١٥	٩,٢٧	١٢,٨٩	١٠,٩٩	١١,٣٤	٨,٢
الواردات	٢١,١١	١٩,٤٧	٢٠,٤٢	٢٠,١٨	١٨,١٢	٢٠,٦٠	٢٦,٧٥	٣٧,٨٦	٣٧,٣٧	٣٩,٢٤	٢٤,٣١	٢٥,٩

المصدر: المصدر نفسه.

يتضح من الجدول رقم (٢ ـ ٣) أن الواردات تشكل جزءاً كبيراً من الناتج القومي الإجمالي بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة ٢٥,٩، بالمئة في حين أن الصادرات لم تشكل إلا جانباً ضئيلاً من الناتج القومي الإجمالي بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة ٨,٢ بالمئة.

(ج) من المؤشرات ذات الدلالة أيضاً التي يمكن استخدامها في هذا المجال مؤشر نسبة تغطية الصادرات للورادات. ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٤) هذه النسبة في ما يتعلق بمصر:

الجدول رقم (٢ ـ ٤)

نسبة تغطية صادرات مصر لوارداتها في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
النسبة	٣٦,٦	٣٤,٤	٣١,٣	٢٩,٢	٣٧,٣	٢٥,٥	٢٦,٧	٢٤,٥	٣٤,٥	٢٨,٠	٤٦,٧	٣٢,٢

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١) من الملحق رقم (١): «الملحق الإحصائي».

وواضح من الجدول أن نسبة تغطية الصادرات المصرية للواردات ليست كبيرة، فقد بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة ٣٢,٢ بالمئة، ومعنى ذلك أن الصادرات المصرية لا

تغطي سوى الثلث فقط من وارداتها، والباقي يتم تمويله وتغطيته من مصادر أخرى.

(٢) مؤشرات التركز

يستخدم مقياس التركز ليشير إلى التكاليف التي تنطوي عليها عملية إحلال الشركاء التجاريين أو السلع.

(أ) تركز الشريك

يعتمد تركز دولة ما على عدد الشركاء التجاريين، وعلى توزيع تجارتها بين هؤلاء الشركاء، سواء في مجال التصدير أو الاستيراد.

ففي مجال التصدير، مثلاً يمكن التعبير عن صادرات دولة ما إلى دولة أخرى كنسب مئوية من إجمالي صادراتها، ويتم الحصول على مقياس التركز عن طريق جمع النسب المئوية المربعة، وأخذ الجذر التربيعي للمجموع.

بالمثل يمكن الحصول على مقياس لتركز الشريك في مجال الواردات، ومن ثم فإن تركز الشريك التجاري (TPC) (Trade Partner Concentration) =

$$\sum_{i=1}^{n} X^{2}_{1}$$

حيث Xi تمثل صادرات (أو واردات) الدولة (أ) إلى الدولة (ب) كنسبة من إجمالي صادرات (أو واردات) الدولة (أ)[٣٧].

في ما يخص التصدير، فإنه بمقارنة البيانات المتوفرة بشأن أهم الشركاء لمصر خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) تبين أنهم الدول التالية: إيطاليا والاتحاد السوفياتي وفرنسا والولايات المتحدة وهولندا[٣٨].

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٥) نسب صادرات مصر إلى الشركاء الخمسة الرئيسيين إلى إجمالي صادراتها.

من واقع النسب الواردة في الجدول رقم (٢ ـ ٥) يتضح أن أهم الشركاء في مجال التصدير لمصر خلال فترة الدراسة هم على التوالي:

- إيطاليا بمتوسط قدره ١٦,٤ بالمئة.
- الاتحاد السوفياتي بمتوسط قدره ٨,٤ بالمئة.
- فرنسا بمتوسط قدره ٦,٣ بالمئة.

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٤١٠.

(٣٨) انظر الجدول رقم (٣) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي،» ص ٢٠٧ من هذا الكتاب.

- الولايات المتحدة بمتوسط قدره ٥,٤ بالمئة.

- هولندا بمتوسط قدره ٥,١ بالمئة.

وبتطبيق المعادلة المذكورة أعلاه، تم استخلاص الجدول رقم (٢ ـ ٦) الذي يشير إلى درجة تركز الشريك في مجال التصدير خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (٢ ـ ٥)

نسبة صادرات مصر إلى الشركاء الخمسة الرئيسيين

إلى إجمالي صادرات مصر خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

الدولة / السنة	إيطاليا	الاتحاد السوفياتي	فرنسا	الولايات المتحدة	هولندا
١٩٨١	٢٥,٦	٤,١	٣,٢	٣,٨	٤,١
١٩٨٢	٢٢,١	٤,٣	٦,٩	٤,٧	٥,٤
١٩٨٣	١٨,١	٧,١	٩,٤	٦,٦	٤,٠
١٩٨٤	١٧,٢	٥,٣	٦,٦	٥,٥	٥,٢
١٩٨٥	١٧,٧	٤,٨	١١,٦	٠,٩	٤,١
١٩٨٦	١٤,١	٥,٨	٣,٨	٢,٩	٤,٩
١٩٨٧	١٤,٣	١٣,٩	٥,١	٧,٩	٦,١
١٩٨٨	١٠,٨	١٢,٢	٥,٨	٦,٣	٦,٩
١٩٨٩	١٣,٨	١٣,٣	٧,١	٥,٠	٥,٧
١٩٩٠	١٢,٢	١٥,٨	٤,٠	٨,٦	٦,٣
١٩٩١	١٤,٨	٦,٣	٥,٩	٧,٦	٣,٨
المتوسط	١٦,٤	٨,٤	٦,٣	٥,٤	٥,١

المصدر: حُسب من واقع بيانات الجدولين رقمي (١) و(٣) من الملحق رقم (١): «الملحق الإحصائي».

الجدول رقم (٢ ـ ٦)

درجة تركز الشريك التجاري لمصر في مجال الصادرات

(١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
درجة التركز	٢٦,٧	٢٤,٦	٢٣	٢٠,٦	٢٢,١	١٦,٧	٢٢,٩	١٩,٧	٢١,٨	٢٣	٢٠,٤	٢٨,٧

المصدر: حُسب من واقع بيانات الجدول رقم (٢ ـ ٥) السابق.

يتضح من الجدول رقم (٢ ـ ٦) أن متوسط درجة تركز الشريك التجاري لمصر في مجال الصادرات خلال الفترة موضع الدراسة قد بلغت ٢٨,٧ بالمئة، ومعنى ذلك أن ٢٨,٧ بالمئة من صادرات مصر تتجه إلى خمس دول فقط.

وفي ما يتعلق بتركيز الشريك في مجال الواردات، فإنه بمراجعة البيانات المتوفرة بهذا الشأن وجد أن أهم خمس دول تستورد منها مصر هي الدول التالية: الولايات المتحدة، وألمانيا الغربية، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان[٣٩].

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٧) نسب واردات مصر من الشركاء الخمسة الرئيسيين إلى إجمالي وارداتها.

وتشير النسب الواردة في الجدول إلى أن أهم خمسة شركاء لمصر في مجال الاستيراد خلال فترة الدراسة هم على التوالي:

- الولايات المتحدة بمتوسط قدره ١٥,٣ بالمئة.
- ألمانيا الاتحادية بمتوسط قدره ٩,٥ بالمئة.
- فرنسا بمتوسط قدره ٧,٩ بالمئة.
- إيطاليا بمتوسط قدره ٧,٦ بالمئة.
- اليابان بمتوسط قدره ٥,١ بالمئة.

وبتطبيق المعادلة السابقة، أمكن التوصل إلى تحديد درجة تركز الشريك التجاري لمصر في مجال الواردات، وفقاً لما يوضحه الجدول رقم (٢ ـ ٨).

---

(٣٩) انظر الجدول رقم (٩) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي،» ص ٢١٧ من هذا الكتاب.

الجدول رقم (٢ ـ ٧)

نسبة واردات مصر من أهم خمسة شركاء تجاريين لها

إلى إجمالي واردات مصر في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

الدولة / السنوات	الولايات المتحدة	ألمانيا الاتحادية	فرنسا	إيطاليا	اليابان
١٩٨١	١٩,٦	١٠,٢	٩,٤	٧,٤	٤,٣
١٩٨٢	١٩	٩,٩	٧,٥	٧,٦	٤,٥
١٩٨٣	١٦,١	١٠,٦	٦,٩	٨	٥,٦
١٩٨٤	١١,٤	١٠,٢	٧,٨	٨,٥	٦,٣
١٩٨٥	١٣	٩,٦	٧	٧,٦	٥,٢
١٩٨٦	١٥,٣	١١,٢	٦,٧	٦,٩	٥,٤
١٩٨٧	١٤,٣	١١	٨,١	٧,٢	٦,٧
١٩٨٨	١١,٩	٩,٧	٨,٥	٧	٥
١٩٨٩	١٧,٦	١,٢	٩	١٠	٥,١
١٩٩٠	١٤,١	١,٢	٩,٣	٦,٥	٣,٧
١٩٩١	١٦,١	١١,٢	٦,٩	٦,٨	٤,١
المتوسط	١٥,٣	٩,٥	٧,٩	٧,٦	٥,١

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجدولين رقمي (١) و(٤) من الملحق رقم (١): «الملحق الإحصائي».

الجدول رقم (٢ ـ ٨)

درجة تركز الشريك التجاري لمصر في مجال الواردات

(١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
درجة التركز	٢٥,٥	٢٣,٧	٢٢,٧	٢٠	١٩,٩	٢١,٢	٢٢,٢	٢٠,٢	٢٤,٧	١٨,٥	٢٢,٣	٢١,٩

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (٢ ـ ٧) السابق.

من بيانات الجدول رقم (٢ ـ ٨) يتضح أن متوسط درجة تركز الشريك في مجال الواردات خلال فترة الدراسة قد بلغت ٢١,٩ بالمئة، ومعنى ذلك أن ٢٢ بالمئة تقريباً من واردات مصر تأتي من خمس دول.

(ب) التركز السلعي

في إطار دراسة التركز السلعي تستخدم المعادلة نفسها التي سبق استخدامها في بيان درجة تركز الشريك.

وبتطبيق تلك المعادلة:

فإن X_i تستخدم لتشير إلى صادرات السلعة X (أو الواردات من السلعة X) كنسبة من إجمالي الصادرات الكلية (أو الواردات الكلية) للدولة i.

بالنسبة إلى الصادرات: فقد تبين من قراءة البيانات المتوفرة أن أهم خمس سلع تصدرها مصر تتمثل في النفط الخام، وغزل القطن، والقطن الخام، ومنتجات النفط، والأقمشة القطنية، والألبسة من نسيج جاهز[٤٠]. وباستخدام معادلة التركز المشار إليها أمكن التوصل إلى تحديد درجة التركز السلعي في صادرات مصر خلال فترة الدراسة على النحو المبين في الجدول رقم (٢ ـ ٩):

الجدول رقم (٢ ـ ٩)

درجة التركز السلعي في صادرات مصر (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
درجة التركز	٥٦,٦	٥٨,١٩	٥٢,١	٤٩	٥٦,٣	٤٣,٦	٣٧,٨	٣١,٢	٣٠,٥	٢٥,٩	٤٢,١	٤٣,٩

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجدولين رقمي (١) و(٥) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي».

من الجدول رقم (٢ ـ ٩) يمكن تبين أن هناك درجة مرتفعة من التركز السلعي في صادرات مصر بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة نحو ٤٤ بالمئة. معنى ذلك أن ٤٤ بالمئة من صادرات مصر تتركز في خمس سلع فقط. وإذا ما أمعن النظر في نوعية هذه السلع نجدها جميعها تتركز في النفط ومنتجاته والقطن ومنتجاته، وهذا يؤدي بالطبع إلى تعميق درجة الانكشاف التجاري التي تعانيها مصر، والتي ظهرت من خلال المؤشرات الأولى. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات بشأن الدول المماثلة لمصر تمكن من المقارنة، إلا أن هذه النسبة تعد عالية بصورة واضحة، بما قد لا يحتاج معه الأمر إلى المقارنة للحكم على مستواها.

---

(٤٠) انظر الجدول رقم (٥) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي،» ص ٢٠٩ من هذا الكتاب.

وبالنسبة إلى الواردات، فإنه بمراجعة البيانات المتوفرة في هذا الشأن، تبين أن أهم خمس واردات تستوردها مصر تتمثل في القمح، والأخشاب، والمواد الكيميائية، والقضبان والصفائح، ودقيق القمح[٤١].

وباستخدام المعادلة السابقة أيضاً، وباعتبار أن X تشير إلى واردات السلعة X كنسبة من إجمالي الواردات، أمكن التوصل إلى تحديد درجة التركز السلعي من واردات مصر على النحو التالي:

الجدول رقم (٢ ـ ١٠)

درجة التركز السلعي من واردات مصر (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
درجة التركز	١١,١	١٠	٨	٨,٩	١٠,٨	٨,٩	٨,٤	٨,٢	١٦,٥	١١,٨	١٠,٥	١٠,٣

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجدولين رقم (١) و(٦) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي».

ومن مقارنة البيانات الخاصة بدرجة التركز السلعي في صادرات مصر ووارداتها يلاحظ ارتفاع درجة التركز السلعي في مجال الصادرات عنه في مجال الواردات، الذي بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة ١٠,٣ بالمئة، وهو ما يعني أن حوالى ١٠,٣ بالمئة من واردات مصر تتركز في خمس سلع أساسية تعتمد عليها. وعلى الرغم من صغر هذه النسبة، إلا أنها تحوي في داخلها دلالات مهمة سوف يتم تبينها عند دراسة التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة.

ومن خلال قراءة سريعة للجداول التي تم التوصل إليها والنتائج التي أسفرت عنها الدراسة في القسم السابق، يمكن تبين أن هناك ثلاثة مظاهر أساسية للضعف في نظام التجارة الخارجية المصري تتمثل في الآتي:

ـ إن هناك درجة عالية من الانكشاف التجاري بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة حوالى ٣٤ بالمئة، وهو ما يعني أن مصر تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية كنشاط أساسي للاقتصاد، هذا بالإضافة إلى أن صادرات مصر لا تغطي أكثر من نحو ٣٢ بالمئة من وارداتها.

ـ إن هناك درجة عالية نسبياً من تركز الشريك في مجال الصادرات، حيث إن حوالى ٣٠ بالمئة من صادرات مصر تتجه أساساً إلى خمس دول رئيسية، مما يجعلها قابلة

(٤١) انظر الجدول رقم (٦) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي،» ص ٢١٠ من هذا الكتاب.

للتأثر بالتغيرات التي قد تطرأ على أسواق هذه الدول.

- إن هناك درجة مرتفعة من التركز السلعي في مجال الصادرات بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة حوالى ٤٤ بالمئة، ومعنى ذلك أن ٤٤ بالمئة من صادرات مصر تتركز أساساً في النفط ومنتجاته والقطن ومنتجاته.

وبذلك تكون الدراسة قد مهدت لتناول المؤشرات الدالة على مدى الاعتماد التجاري لمصر على الولايات المتحدة، وفي هذا الصدد سوف يتم استخدام مجموعة من المؤشرات على النحو التالي:

ب ـ المجموعة الثانية من المؤشرات الدالة على مدى الاعتماد التجاري لمصر على الولايات المتحدة

في ضوء ما سبق إيضاحه من احتلال التجارة أهمية كبيرة بالنسبة إلى اقتصاد مصر، فإنه يبرز السؤال التالي: ما هو موقع الولايات المتحدة من هذه التجارة؟

هناك مجموعة مؤشرات يمكن أن تدل على ذلك الموقع الذي تحتله الولايات المتحدة، ومدى اعتماد مصر عليها كشريك تجاري، وهي كالآتي:

(١) نسبة كل من الصادرات والواردات المصرية إلى الولايات المتحدة ومنها إلى إجمالي الصادرات والواردات المصرية

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١١) نسبة كل منهما على النحو التالي:

الجدول رقم (٢ ـ ١١)

نسبة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة

والواردات المصرية منها إلى إجمالي الصادرات والواردات (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
الصادرات	٣,٨٢	٤,٧٣	٦,٦٠	٥,٥٥	٠,٩١	٢,٩	٧,٨٩	٦,٢٨	٥,٠٤	٨,٥٨	٧,٦	٥,٤٥
الواردات	١٩,٦٥	١٩,٠٢	١٦,١٣	١١,٣٩	١٢,٩٨	١٥,٢٩	١٤,٣	١١,٩٢	١٧,٦٣	١٤,١	١٦,٠٩	١٥,٣

المصدر: أنظر الجدولين رقمي (٢ ـ ٥) و(٢ ـ ٧) السابقين.

ويتضح من هذه النسب أن الولايات المتحدة تمثل شريكاً أكثر أهمية لمصر في مجال الواردات منه في مجال الصادرات، بمعنى أن الولايات المتحدة تعد مهمة كمورّد لمصر أكثر من أهميتها كسوق لمصر.

(٢) مؤشر تغطية الصادرات إلى الولايات المتحدة للواردات منها

يمكن أن يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تغطية الصادرات المصرية إلى الولايات

المتحدة لوارداتها منها، بما يعنيه ذلك من قياس مدى العجز في الميزان التجاري وإلى أي حد تلجأ مصر إلى مصادر أخرى للدخل لتغطية قيمة الواردات.

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١٢) ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في هذا الصدد:

الجدول رقم (٢ ـ ١٢)

نسبة تغطية الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة

لوارداتها منها (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
النسبة	٧,١١	٨,٥٤	١٢,٨١	١٤,٢	٢,٦١	٤,٩١	١٤,٧٣	١٢,٩	٩,٨٦	١٧,٠٣	٢٢,٠٥	١١,٥

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجدولين رقمي (٣) و(٤) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي».

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٢ ـ ١٢) إلى أن نسبة تغطية الصادرات المصرية للواردات خلال فترة الدراسة هي نسبة صغيرة بلغ متوسطها ١١,٥ بالمئة. معنى ذلك أن أكثر من ٩٠ بالمئة من واردات مصر من الولايات المتحدة يتم تمويلها من مصادر أخرى للدخل، مما يشكل عبئاً على الاقتصاد المصري. وسوف يستمر هذا الوضع طالما استمر العجز في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة. ويكشف هذا الوضع أيضاً عن أن مصر لا تزال بعيدة تماماً عن هدف تحقيق الاعتماد المتبادل في مجال التجارة مع الولايات المتحدة.

(٣) مؤشر الأهمية النسبية للولايات المتحدة كشريك تجاري لمصر

يرتبط بالمؤشر السابق مؤشر آخر يستخدم للدلالة على الأهمية النسبية للولايات المتحدة كشريك تجاري لمصر بين الدول الخمس الشركاء الرئيسيين الذين سبقت الاشارة إليهم في إطار التحليل السابق للمؤشرات العامة، سواء في مجال الصادرات أو الواردات. وهذا المؤشر[٤٢] هو عبارة عن صيغة وضعت لقياس الأهمية التجارية النسبية للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى الدول الأربع الأخرى التي تم التوصل إليها باعتبارها أهم شركاء مصر في التجارة.

وتتمثل عملية القياس ببساطة في الآتي:

لو أن الولايات المتحدة تعد الشريك الأول لمصر، فإن المؤشر يعطي قيمة ٦.

لو أن الولايات المتحدة تعد الشريك الثاني لمصر، فإن المؤشر يعطي قيمة ٥.

(٤٢) Armstrong, «The Political Consequences of Economic Dependence,» p. 411.

لو أن الولايات المتحدة تعد الشريك الثالث لمصر، فإن المؤشر يعطي قيمة ٤.

لو أن الولايات المتحدة تعد الشريك الرابع لمصر، فإن المؤشر يعطي قيمة ٣.

لو أن الولايات المتحدة تعد الشريك الخامس لمصر، فإن المؤشر يعطي قيمة ٢.

لو كانت الولايات المتحدة ليست واحدة من أكبر خمسة شركاء، فإنها تعطي قيمة ١.

ويتم تطبيق هذه الصيغة سواء بالنسبة إلى الصادرات أو الواردات. وقد أمكن باستخدام هذا المؤشر التوصل إلى الجدول التالي:

الجدول رقم (٢ ـ ١٣)

الأهمية النسبية للولايات المتحدة بالنسبة إلى مصر

في مجال الصادرات والواردات (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

السنة	الصادرات		الواردات	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
١٩٨١	٣	٤	١	٦
١٩٨٢	٣	٤	١	٦
١٩٨٣	٣	٤	١	٦
١٩٨٤	٣	٤	١	٦
١٩٨٥	٥	٢	١	٦
١٩٨٦	٥	٢	١	٦
١٩٨٧	٣	٤	١	٦
١٩٨٨	٤	٣	١	٦
١٩٨٩	٥	٢	١	٦
١٩٩٠	٣	٤	١	٦
١٩٩١	٢	٥	١	٦

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجدولين رقمي (٢ ـ ٥) و(٢ ـ ٧) السابقين.

يلاحظ من الجدول رقم (٢ ـ ١٣) أن الولايات المتحدة تعد الأولى من حيث الأهمية النسبية كشريك تجاري لمصر في مجال الواردات طوال فترة الدراسة، في حين أن أهميتها النسبية كشريك تجاري في مجال الصادرات تتفاوت من سنة إلى أخرى.

(٤) التركز السلعي للصادرات والواردات في تجارة مصر مع الولايات المتحدة

بالنسبة إلى الواردات، فإنه بمراجعة البيانات المتوفرة في هذا الشأن وجد أن أهم

ثلاث سلع أساسية تستوردها مصر من الولايات المتحدة هي القمح، والذرة، والدقيق.

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١٤) النتائج التي تم التوصل إليها بالنسبة إلى درجة التركز السلعي في الواردات المصرية من الولايات المتحدة خلال فترة الدراسة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)، والتي تم التوصل إليها باستخدام معادلة التركز السابق استخدامها.

الجدول رقم (٢ ـ ١٤)

درجة التركز السلعي في واردات مصر من الولايات المتحدة

(١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
درجة التركز	٣١,٥	٣٣,١	٢٣,٨	٢٣,٨	١٨,٧	١٨,٣	٢٠,٨	٢٢,٦	٣٢,٩	٢٢,٨	٢٠,١	٢٤,٤

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجدولين رقمي (٤) و(٧) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي».

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (٢ ـ ١٤) أن درجة التركز السلعي في واردات مصر من الولايات المتحدة هي درجة مرتفعة نسبياً، وذلك بالنظر إلى أنها تتعلق فقط بثلاث سلع. فحوالى ٢٥ بالمئة من إجمالي واردات مصر من الولايات المتحدة تتركز في القمح، والذرة، ودقيق القمح، وهي جميعها سلع أساسية يعتمد عليها الشعب المصري في غذائه اليومي، ومن ثم يطلق عليها عادة اسم «سلع استراتيجية».

أما بالنسبة إلى الصادرات، فإنه من خلال قراءة البيانات الخاصة بصادرات مصر إلى الولايات المتحدة وجد أن أهم صادرات مصر إلى الولايات المتحدة خلال فترة الدراسة تتمثل في النفط الخام والمكرر جزئياً والقطن ومنتجاته. ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١٥) درجة التركز السلعي في صادرات مصر إلى الولايات المتحدة خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)، والتي تم التوصل إليها باستخدام معادلة التركز السابق استخدامها.

الجدول رقم (٢ ـ ١٥)

درجة التركز السلعي في صادرات مصر إلى الولايات المتحدة

(١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
درجة التركز	٧٨,٣	٨٧,٥	٧٩,٧	١٩,٤	٥٨,٥	٦٥,٢	٥٤,٦	٦٠,٥	٥٣,٨	٦٢,٤	٦٨,٨	٦٢,٦

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجدولين رقمي (٣) و(٨) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي».

يتضح من الجدول رقم (٢ ـ ١٥) الارتفاع الشديد في درجة التركز السلعي في صادرات مصر إلى الولايات المتحدة، ففي الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) بلغ متوسط درجة التركز ٦٢,٦ بالمئة، بما يعني أن ٦٢,٦ بالمئة من صادرات مصر إلى الولايات المتحدة تتركز في سلعتين أساسيتين هما: النفط ومنتجاته، والقطن ومنتجاته، وهو الأمر الذي يجعلها قابلة للتأثر بما يحدث من تغيرات في السوق الأمريكية والقرارات الاقتصادية التي تتخذها الولايات المتحدة بالنسبة إلى وارداتها من مصر، والتي تتأثر ـ إلى حد كبير ـ بالأبعاد السياسية.

(٥) مؤشر نسبة واردات مصر من القمح والذرة ودقيق القمح من الولايات المتحدة إلى إجمالي واردات مصر من هذه السلع (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

هذا المؤشر يستخدم لبيان مدى اعتماد مصر على الولايات المتحدة في استيراد هذه السلع الاستراتيجية الثلاث، وسوف تستعين الدراسة في هذا الصدد بالبيانات الخاصة بالكميات. ويشير الجدول رقم (٢ ـ ١٦) إلى تطور هذه النسبة على مدى فترة الدراسة.

الجدول رقم (٢ ـ ١٦)

نسبة واردات مصر من القمح والذرة ودقيق القمح من الولايات المتحدة إلى واردات مصر من السلع الثلاث (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
النسبة	٦١,١	٦٩,٩	٦٩,٧	٤١,٣	٤٥,٨	٤٩,١	٥٩,٨	٤٩,٤	٦٧,٤	٤٢,٧	٥٢,٣	٥٥,٣

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجدولين رقمي (٩) و(١٠) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي».

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (٢ ـ ١٦) أن مصر تستورد نسبة كبيرة من وارداتها من القمح والذرة ودقيق القمح من الولايات المتحدة، بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة ٥٥,٣ بالمئة، وذلك يعني أن مصر تعتمد على الولايات المتحدة في استيراد أكثر من نصف وارداتها من هذه السلع الرئيسية الثلاث، ومن ثم فهي تعد قابلة للتأثر بما قد يطرأ على هذه الواردات من تغيرات لسبب أو لآخر، كما حدث في عهد جونسون عندما توقفت امدادات القمح عام ١٩٦٥[٤٣].

(٤٣) الخواجة، «العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مع التركيز على جانب المساعدات في الفترة من ٧٤ ـ ١٩٨٥»، ص ٧٥.

(٦) نسبة صادرات النفط المصري إلى الولايات المتحدة إلى إجمالي صادرات مصر من النفط (وفقاً للكمية)

باعتبار النفط السلعة الأولى الرئيسية في التصدير إلى الولايات المتحدة[٤٤]، فإنه يكون من المفيد قياس نسبة صادرات مصر منه إلى الولايات المتحدة إلى إجمالي صادراتها منه، للتعرف إلى مدى اعتماد مصر على الولايات المتحدة كسوق لتصريف النفط المصري.

وقد توصلت الدراسة في هذا الصدد إلى النتائج الواردة في الجدول رقم (٢ ـ ١٧).

الجدول رقم (٢ ـ ١٧)

نسبة صادرات مصر من النفط إلى الولايات المتحدة
إلى إجمالي صادرات مصر من النفط (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
النسبة	٥	٦,٨	١٠,٢	٨,٩	٠,٧	٢,٥	١٥	١٧,١	٥	١٩	٩,٣	٩

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (١١) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي».

ويتبين من الجدول رقم (٢ ـ ١٧) أن صادرات مصر من النفط إلى الولايات المتحدة لا تمثل سوى نسبة محدودة من إجمالي صادرات مصر من هذه السلعة الرئيسية، وهو ما يؤكد ما توصلت إليه الدراسة من قبل ـ من خلال مؤشرات سابقة ـ من أن الولايات المتحدة تمثل أهمية كبيرة بالنسبة إلى مصر كمورد أكثر من أهميتها كسوق لتصريف الصادرات المصرية.

في ضوء ذلك، وبناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بشأن المؤشرات المختلفة التي استعانت بها لبيان مدى الاعتماد التجاري لمصر على الولايات المتحدة، فإن الدراسة تميل إلى تبني المؤشر الخامس، وهو نسبة واردات مصر من القمح والذرة ودقيق القمح من الولايات المتحدة إلى إجمالي واردات مصر من هذه السلع الاستراتيجية الثلاث، باعتباره المؤشر الأكثر دلالة على حالة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة، حيث إنه يمكن من خلال تحكم الولايات المتحدة في هذه الواردات الاستراتيجية أن تصبح مصر عرضة للتأثر بالتغيرات التي تطرأ عليها، ومن ثم تأخذ في حسبانها ذلك الاعتماد القابل للتأثر عند اتخاذ القرارات السياسية المهمة إزاء الولايات المتحدة.

---

(٤٤) لم تقم الدراسة بقياس نسبة صادرات القطن ومنتجاته إلى الولايات المتحدة إلى إجمالي صادرات مصر منه وفقاً للكمية، وذلك نظراً لاختلاف وحدة القياس المستخدمة بشأن القطن ومنتجاته المختلفة: الطن، الدستة، القنطار... الخ. وقد اكتفت الدراسة ببيان النفط نظراً لأهميته.

من ناحية أخرى، فإن الدراسة قامت باختبار الارتباط بين حركة هذا المؤشر وحركة متوسط المؤشرات الأخرى، وهي:

- نسبة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة الواردات المصرية إلى الولايات المتحدة إلى إجمالي الواردات.
- نسبة تغطية الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة إلى التغطية المصرية لوارداتها منها.
- درجة التركز السلعي في واردات مصر من الولايات المتحدة.
- درجة التركز السلعي في صادرات مصر إلى الولايات المتحدة.
- نسبة صادرات مصر من النفط إلى الولايات المتحدة إلى إجمالي صادرات مصر النفطية.

وقد بلغ الارتباط بينهما خلال فترة الدراسة ٠,٦٤ بالمئة.

وهكذا وبناء على أهمية هذا المؤشر ودلالته من ناحية، ومسايرة حركته لحركة متوسط المؤشرات الأخرى من ناحية أخرى، فقد اختارت الدراسة هذا المؤشر للحكم على مدى الاعتماد التجاري لمصر على الولايات المتحدة خلال فترة الثمانينيات، وذلك في ضوء المنظور الاقتصادي السياسي الذي تبنته الدراسة لتبحث من خلاله تأثير الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة على سلوكها السياسي الخارجي تجاهها.

ثانياً: الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات

يشير مصطلح المساعدات الانمائية الرسمية إلى إجمالي المنح والقروض التي تقدم وفقاً لشروط ميسرة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية[٤٥]. وتقدم هذه المساعدات من مصادر رسمية، سواء من جانب الدول المنفردة أو من جانب مؤسسات الاقراض الدولية، مثل البنك الدولي والهيئات التابعة للأمم المتحدة، وبنوك التنمية المختلفة، وكذلك صندوق النقد الدولي الذي يقوم أساساً بالإقراض من أجل تغطية عجز موازين

---

(٤٥) World Bank, *World Development Report, 1984* (Washington, DC.: The Bank, 1984), p. ix.

جدير بالذكر أن هذا التعريف الذي يستخدمه البنك الدولي لا يعبر بالضرورة عن طبيعة تلك المساعدات والشروط التي عادة ما ترتبط بها، فهناك اختلاف بشأن ميزان المنافع بين الدول المانحة والمتلقية وعنصر التيسير في هذه المساعدات غالباً ما يتبدد نتيجة الشروط المجحفة التي تقدم على أساسها. الأمر الذي يجعلها في النهاية غير قادرة على تحقيق تلك الأهداف المعلنة.

المدفوعات، إلى جانب قيامه مؤخراً بتقديم قروض بعيدة المدى بغرض معالجة مشاكل مزمنة غير طارئة ومساعدة الدول الفقيرة في مواجهة ديونها[٤٦].

وفي هذا القسم ستتناول الدراسة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات من خلال محاور رئيسية ثلاثة على النحو التالي:

١ - أهم المقولات الشائعة في أدبيات الاعتماد في مجال المساعدات الأجنبية وتأثيرها على الدول المتلقية.

٢ - تقييم أداء المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر بين الأهداف المعلنة والنتائج المتحققة.

٣ - قياس درجة اعتماد مصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات، وذلك من خلال مؤشرات محددة تستند إلى البيانات الأولية المتوفرة في هذا الشأن.

١ - أهم المقولات الشائعة في أدبيات الاعتماد في مجال المساعدات الأجنبية وتأثيرها على الدول المتلقية

أ - تربط الدول المانحة مساعداتها عادة بشرط استخدام جزء من تلك المساعدات على الأقل في شراء سلع وخدمات منها، ويترتب على ذلك، من ناحية، انخفاض القيمة الحقيقية للمساعدات نتيجة أن تلك السلع والخدمات عادة ما تكون أسعارها أكثر ارتفاعاً من الأسعار السائدة في السوق العالمي[٤٧]. وتمثل المساعدات الأمريكية المربوطة تجسيداً واضحاً لهذه النتيجة، فأسعار السلع الموردة في إطار برنامج المعونة الأمريكية لا تتحدد عند مستويات تنافسية كالتي يمكن أن تسود في ظل سوق مفتوحة، وبالتالي فإن المعونة المقيدة توجه موردي السلع في الولايات المتحدة إلى تسعير السلع خارجياً عند مستويات التسعير المحلي ذاتها، ومن ثم معاملة المبيعات الممولة بالمعونة الأمريكية وكأنها امتداد لمبيعات السوق المحلي الأمريكي، مما يؤدي إلى تحميل مستويات الدول المتلقية للمعونة بأسعار مرتفعة مقارنة بالأسعار التنافسية التي كان من الممكن أن تسود في حالة استبدال المعونة المقيدة بتدفقات مالية حرة لتمويل وارداتها، وهو ما يعني في النهاية انخفاض القيمة الفعلية للقروض التي تمول هذه السلع[٤٨].

من ناحية أخرى، فإن هذه المساعدات المقيدة عادة ما تعمل على دعم الثنائية في

(٤٦) إيليا حريق، «العرب وإعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي،» في: إيليا حريق، محرر، **العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد** (بيروت: دار المشرق والمغرب، ١٩٨٣)، ص ٢٨.

(٤٧) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, p. 46.

(٤٨) دينا جلال، «المعونة الأمريكية معونة للاقتصاد الأمريكي: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (١٠)،» **الأهرام الاقتصادي** (٢٤ آب/ أغسطس ١٩٨٧)، ص ٦٩.

العلاقات التجارية، ومن ثم تزيد من قابلية الدول للتأثر بالدولة المانحة باعتبارها ممول وارداتها[(٤٩)]. وكما سبقت الإشارة، فإن المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الدول النامية بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، قد ساهمت في دعم هذه الثنائية في العلاقات التجارية[(٥٠)]، وقد جاء في تقرير لهيئة المعونة الأمريكية إلى الكونغرس «إن هيئة المعونة قد أسهمت مباشرة في تعزيز وتوسيع نطاق العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية»[(٥١)].

ومن ناحية ثالثة، فإن السيطرة على الواردات من خلال تمويلها تؤدي إلى تغلغل بعيد المدى في نمط واردات المتلقي، الأمر الذي من شأنه تقليل قدرته على توفير العملة الأجنبية اللازمة لشراء سلع مختلفة يعتقد أنها أساسية لتنميته الاقتصادية، مما قد يؤثر بشكل سلبي على عملية التنمية لديه[(٥٢)].

ب - تفقد الدولة المتلقية للمساعدات غالباً سيادتها على سياساتها الاقتصادية[(٥٣)]، حيث تضطر، إما راضية أو كارهة، إلى الأخذ بالسياسات التي تفرضها غالباً الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية. وعلى سبيل المثال، يعتبر دعم القطاع الخاص - كقاعدة عامة - من أهم المعايير التي تحكم توظيف المعونة الأمريكية في مختلف الدول المتلقية للمساعدات أياً كان المنطق السياسي الكامن وراء تدفق المعونة. ويشير مصممو سياسة المعونة الاقتصادية الأمريكية إلى أن برنامج الولايات المتحدة للمساعدة الخارجية يجعل الغلبة - في الدول التي تقدم إليها المساعدة - للمشروع الحر. وقد أكدت مناقشات لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس أن تنمية القطاع الخاص في مصر تعتبر في قمة أولويات المعونة الأمريكية. ويؤكد العديد من الكتابات على أهمية الربط المباشر بين المعونة الأمريكية وتشجيع المشروع الخاص في مصر، حيث صدر أول قانون للانفتاح الاقتصادي في حزيران/ يونيو ١٩٧٤، وبعد شهر واحد قررت الولايات المتحدة معاودة تقديم معونتها الاقتصادية إلى مصر[(٥٤)].

ج - إن المساعدات المتعددة الأطراف المقدمة من جانب مؤسسات الإقراض الدولية

---

(٤٩) Richardson, Ibid., p. 47, and Marshall R. Singer, *Weak States in a World of Powers: The Dynamics of International Relationships* (New York: Free Press, 1972), p. 254.

(٥٠) انظر: ص ٩٥ - ٩٨ من هذا الكتاب.

(٥١) جلال، المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٥٢) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, p. 55.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٥٤) دينا جلال، «المعونة الأمريكية تحابي القطاع الخاص: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (٨)،» **الأهرام الاقتصادي** (١٠ آب/ أغسطس ١٩٨٧)، ص ٢٢، و Morsy, «U.S. Aid to Egypt: An Illustration and Account of U.S. Foreign Assistance Policy,» pp. 366-367.

ليست بعيدة عن تأثير الدول الصناعية الكبرى التي تملك في هذه المؤسسات القوة التصويتية الأكبر(٥٥). فالولايات المتحدة حتى عام ١٩٥٦ كانت لها الهيمنة المطلقة على صندوق النقد الدولي، حتى إن قرارات الصندوق كانت تُتخذ فعلياً من جانب وزير الخزانة الأمريكي(٥٦). وحتى الآن لا تزال الولايات المتحدة تحتل موقعاً متميزاً من خلال مقعدها الدائم في مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق، ومن خلال مجمل الوزن الأمريكي في العلاقات الدولية وفي نظام النقد الدولي(٥٧).

وفي البنك الدولي لا يقتصر وزن الولايات المتحدة المؤثر على حصتها في رأسماله أو على حقيقة أنها السوق المالي الرئيسي الذي يكتتب في سندات البنك، وهما الأداة الرئيسية لتمويل عملياته، فوزن الولايات المتحدة يعتمد فوق ذلك كله على مجمل الدور الاستراتيجي الذي تقوم به داخل التحالف الغربي للدول التي تملك أكبر الأنصبة في رأس مال البنك(٥٨).

وتتجه هذه المؤسسات عادة، وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي، نحو تشجيع الاصلاح العام في السياسة الاقتصادية للدول المتلقية للمساعدات كشرط للحصول على المساعدات، وهناك الكثيرون ممن ينتقدون هذا التوجه ويرون أن الشروط العديدة التي يضعها صندوق النقد الدولي لتلائم الظروف الخاصة للدول المختلفة المتلقية للمساعدات تجعلها في النهاية أكثر اعتماداً عما كانت عليه، حيث تعمل على فتح الاقتصاد المتلقي لمزيد من التغلغل الأجنبي من خلال التجارة والاستثمار، كما أنها تضر أيضاً بموقف موازين المدفوعات في هذه الدول(٥٩). وعلى سبيل المثال، فإنه من بين الشروط التي يضعها عادة صندوق النقد الدولي العمل على تخفيض قيمة العملة، الأمر الذي من شأنه تقليل حصيلة العملة الأجنبية للمتلقي والمتولدة من بيع صادراته. ولتعويض هذا النقص يلجأ إلى تكريس مزيد من الموارد لانتاج كميات أكبر من تلك البضائع التي يكون له فيها ميزة نسبية أكبر، والتي غالباً ما تكون مواد أولية، الأمر الذي من شأنه في النهاية حفز

---

(٥٥) Richardson, Ibid., p. 47; Adel A. Beshai, «Egypt and the Helping Hand,» in: Earl L. Sullivan, *Impact of Development Assistance on Egypt* (Cairo: American University, 1984), p. 69, and

أرنولد أنوخكين، **معونة أم استعمار جديد**، ترجمة صنع الله إبراهيم (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، [د.ت.])، ص ١٥.

(٥٦) Cheryl Payer, *The Debt Trap: The IMF and the Third World* (New York: Monthly Review Press, 1974), pp. 217-219.

(٥٧) حريق، «العرب وإعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي،» ص ٢٩.

(٥٨) دينا جلال، «التمويل الأمريكي والتمويل الدولي وجهان لعملة واحدة: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (١٧)،» **الأهرام الاقتصادي** (١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧)، ص ٦٧.

(٥٩) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, pp. 48-50.

مزيد من اعتماد المتلقي على التجارة، والتي تعمل بدورها على تكريس المستوى الضعيف من تنميته الاقتصادية[٦٠].

على الرغم من ذلك، فإن هناك بعض الوكالات الدولية المانحة، مثل البنك الدولي، ووكالة التنمية الدولية الأمريكية (AID) التي تعتمد على صندوق النقد الدولي من أجل تقدير أداء الحكومة في الدول المتلقية وتجعل قراراتها بمنح مساعدات لتلك الدول رهناً بقيام الأخيرة بالتوصل إلى اتفاق مع الصندوق. ولعل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد المعونة النقدية المقدمة إلى مصر وقدرها ٢٣٠ مليون دولار عن عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ خير مثال على التنسيق التام بين الولايات المتحدة وتلك المؤسسات الدولية، فقد ربط المتحدث الرسمي الأمريكي في تصريحه بهذا الشأن بين استمرار المعونة النقدية وتوقيع مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولي بما يعد سابقة علنية جديدة حول مدى هذا التنسيق، بهدف ممارسة أقصى الضغوط على مصر من أجل قبول كل شروط صندوق النقد الدولي بأقصى سرعة ممكنة وعدم إمهال الإدارة المصرية الوقت الكافي لمعالجة أوضاع الاقتصاد المصري بما يتمشى مع الظروف السياسية والاجتماعية لمصر. وقد أشار فرانك ويزنر السفير الأمريكي في القاهرة في هذا الصدد إلى أن قيام الحكومة المصرية بتوقيع اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي سوف يساهم في إرسال إشارات إيجابية قوية، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي[٦١]. وقد أكد وليم فولد، مساعد مدير وكالة التنمية الأمريكية، في شهادته أمام اللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط بشأن برنامج المساعدات لمصر الذي طلبت حكومة بوش اعتماده في ميزانية عام ١٩٩٠ أن وكالة التنمية تؤيد التوصيات الخاصة بالاصلاح الاقتصادي المصري التي قدمها الصندوق، مضيفاً «أن الاعتمادات التمويلية المطلوبة قدمت في إطار أن يتم الشروع في إصلاحات اقتصادية كبيرة»، وقال: «إن الوكالة الأمريكية لن تأذن بصرف أية أموال ما لم تفِ حكومة مصر بالمبادىء الاقتصادية التي وضعها الصندوق»[٦٢].

د ـ تؤدي اجراءات الاستقرار (Stabilization)[٦٣] التي يلتزم متلقي المساعدة عادة باتخاذها إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتوفر المساعدات أيضاً المناخ المناسب والمشجع على الاستثمار، من خلال تخصيص مقادير كبيرة منها لتحسين البنية التحتية، وإجراء

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٦١) جمال زايدة، «رحلة الاقتصادي ما بين المعونة الأمريكية وصندوق النقد الدولي،» **الأهرام الاقتصادي** (٢٧ آذار/ مارس ١٩٨٧)، ص ٢٦.

(٦٢) «أزمات جديدة في العلاقات المصرية الأمريكية: واشنطن تجمد المعونة النقدية ومبارك يؤجل زيارته،» **القبس**، ١٩٨٩/٣/٢٨. انظر أيضاً حول ارتباط المعونة النقدية بالإصلاح الاقتصادي: محمود المراغي، «مصر على مائدة الكونجرس الأمريكي: نص المحاضر التي ناقش فيها الكونجرس قضايا المعونات والسياسات المصرية،» **الأهالي**، ١٩٨٨/١٢/٢١.

(٦٣) وتشمل هذه الاجراءات عادة إجراء تخفيضات على الضرائب، تخفيض نسب التضخم... الخ.

دراسات الجدوى. . . الخ؛ وتشترط الدول المانحة عادة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة قيام المتلقي بتعويض المستثمرين الأجانب عن أية رؤوس أموال قد يتم تأميمها. وهكذا فإن هذه الظروف التي تتوفر بفضل منح المساعدات من شأنها أن تزيد التغلغل الأجنبي في الاقتصادات المتلقية من خلال عمليات الاستثمار[٦٤].

هـ - يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية، ضمن أمور أخرى، تكوين رأس مال استثماري قادر على تلبية احتياجات هذه التنمية، ولكن حقيقة أن الديون الخارجية للدول المتلقية تنمو غالباً بمعدل أسرع من معدل نمو قدرتها على سداد الديون المستحقة عليها، تفسر في معظم الأحيان فشل هذه الدول في تنفيذ خطط التنمية لديها[٦٥]. وقد عبّر الرئيس مبارك عن هذا المعنى حين ذكر في مقابلة مع مجلة **نيوزويك** في آذار/ مارس ١٩٨٥ ما يلي: «إنكم تعطونني حوالى ٨١٥ مليون دولار كمعونة اقتصادية، وفي كل سنة أرد لكم فائدة على القروض العسكرية تقدر بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار تقريباً، والباقي هو حوالى ٣٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ لا يساعدني في رفع مستويات شعبي»[٦٦]. وهكذا فإن الدول المتلقية تواجَه دائماً بمشكلة نقص العملة الأجنبية وبالتزامات متزايدة بخدمة الديون، ويصبح عليها أن تستمر في الاقتراض بمقادير كبيرة قدر الإمكان إذا ما أرادت أن تبقي على، أو تزيد، حصيلتها السنوية من العملات الأجنبية التي تستخدمها في شراء الواردات من السلع الرأسمالية والتقانية اللازمة لعملية التنمية، وكذلك لخدمة الديون[٦٧].

و - تمثل المساعدات الأجنبية أداة فعالة لخدمة أهداف السياسة الخارجية للدولة المانحة، ومن خلال أدبيات الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية، يمكن تبين أن هناك هدفين سياسيين أساسيين ومترابطين يفترض أن الدول المانحة تسعى لتحقيقهما:

(١) الابقاء على النظام القائم في السلطة، فكما يشير بعضهم، فإن تقديم أية مساعدة عادة ما يقصد به (ما لم تكن مقدمة إلى النخبة المعارضة لأغراض تخريبية) تعزيز النظام الموجود في السلطة. فلا توجد حكومة دولة نامية (خاصة الدول الفقيرة منها) يمكنها أن تستمر من دون القدرة على مواجهة الحد الأدنى لطموحات مواطنيها، ومن ثم تسعى تلك الحكومات أيضاً من جانبها إلى الحصول على المساعدات (سواء في صورة تمويل نقدي أو سلع وخدمات) التي تعد ضرورية من الناحية السياسية للابقاء - على الأقل - على تأييد سلبي من جانب مواطنيها، من خلال التغلب على فجوة الموارد.

---

(٦٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, p. 382.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٥٠ و٣٨٢.

(٦٦) انظر: Morsy, «U.S. Aid to Egypt: An Illustration and Account of U.S. Foreign Assistance Policy,» p. 382.

(٦٧) Richardson, Ibid., p. 50.

كذلك تستخدم المساعدات عادة من جانب تلك الحكومات من أجل قمع المعارضة في بلادها، وإن كان ذلك بصورة غير صريحة، ومن أجل تقديم المكافآت السياسية، وكلا الأمرين يسهم في الابقاء على الحكومات القائمة(٦٨).

وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى اعتراف الاقتصادي السابق في وكالة التنمية الدولية هـ.ب. شينري بأن المعونات الاقتصادية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية التي تستخدم لمنع الظروف السياسية والاقتصادية من التدهور في الدول التي يكون الحفاظ على الحكومة القائمة فيها ذا قيمة للولايات المتحدة الأمريكية(٦٩).

(٢) التأثير على السياسة الخارجية للدول المتلقية، فهناك إفتراض شائع في أدب الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية يتمثل في أنه كلما زاد الاعتماد الاقتصادي للدولة، خاصة في مجال المساعدات، زاد احتمال تأييدها للمصالح السياسية للدولة التي تعتمد عليها.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد سعت من خلال تقديم مساعداتها المختلفة إلى دفع الدول المتلقية إلى تأييد مصالحها السياسية، والتي تركزت في معظم الأحوال في أمرين:

(أ) دعم سياسات الحرب الباردة وأهدافها، حيث استخدمت الولايات المتحدة المساعدات كأداة للتأثير على مواقف الدول بشأن الحرب الباردة، مما يعمل على تعزيز أمنها القومي ويحقق هدف احتواء الشيوعية.

(ب) التسوية السلمية للمنازعات، حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات من أجل دعم الاستقرار واحتواء الصراعات من خلال تشجيع الدول المتلقية على التوصل إلى تسوية سلمية للصراعات الدائرة بينها(٧٠)، بما يتسق والمصالح الأمريكية بطبيعة الحال.

ويلاحظ أن هناك قدراً كبيراً من الارتباط بين هذين الهدفين، فتقديم المساعدات إلى دولة معينة يعني محاولة تعزيز اقتصاد تلك الدولة، وبالتالي الابقاء على استقرار النظام

(٦٨) Singer, *Weak States in a World of Powers: The Dynamics of International Relationships*, pp. 252-254, and Weinbaum, *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid*, p. 1.

(٦٩) دينا جلال، «الثمن السياسي للمعونة الأمريكية: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (٥)،» **الأهرام الاقتصادي** (٢ تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ٣٠.

(٧٠) هالة سعودي، **المساعدات الأمريكية ومواقف السياسة الخارجية المصرية، ٧٠ ـ ١٩٨٤** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، ص ٣، ومحمد عبد العزيز ربيع، **المعونات الأمريكية لإسرائيل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٨.

الحاكم واستمراره، وكسب وده وصداقته، الأمر الذي يدفعه إلى العمل على تأييد مصالح الدولة المانحة، السياسية والأمنية والاقتصادية.

وفي هذا الشأن، قال شولتز إن الانفاق على المعونات الخارجية يعتبر استثماراً في مستقبل أمريكا ومستقبل العالم، وإن تقوية أصدقاء أمريكا هي وسيلة من أكثر الوسائل كفاءة لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها(٧١).

في ضوء هذه المقولات العامة الشائعة في أدبيات الاعتماد بشأن تأثير المساعدات على مختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية في الدول المتلقية، تثور التساؤلات بشأن تقييم أداء المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر وتأثيرها على النواحي الاقتصادية والسياسية، وهل كان هذا التأثير إيجابياً أم سلبياً؟ هل أدت المساعدات إلى مزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً؟ أم أدت إلى تنمية فعلية من شأنها المساعدة على تحقيق الاعتماد على الذات؟ ما هي الدوافع السياسية وراء تقديم الولايات المتحدة المساعدات إلى مصر؟ وهل حققت تلك المساعدات أهدافها؟ هل كانت السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة انعكاساً لهذه المساعدات؟ أو بمعنى آخر، هل كان هناك ارتباط قوي بين تقديم المساعدات من ناحية، واتخاذ سلوكيات خارجية مؤاتية ومسايرة للتفضيلات الأمريكية؟

هذه التساؤلات هي ما ستحاول الدراسة الإجابة عنها في القسم التالي مباشرة، وفي أقسام أخرى تالية.

٢ ـ تقييم أداء المساعدات(٧٢) الأمريكية المقدمة إلى مصر بين الأهداف المعلنة والنتائج المتحققة

بدأت المساعدات الأمريكية تأخذ شكلاً منتظماً منذ البيان المشترك الذي أعلن بين مصر والولايات المتحدة عام ١٩٧٤، والذي حدد أسس تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والتعاون العلمي والزراعي والطبي والثقافي(٧٣).

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٥، نقلاً عن: Shultz, «A Statement before the Subcommitte on Foreign Operations, U.S. Senate».

(٧٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن تحليل المساعدات الأمريكية لمصر سوف يقتصر على المساعدات الاقتصادية التي سبق تعريفها، حيث إن البيانات الخاصة بإجمالي المساعدات العسكرية المقدمة إلى مصر ليست متاحة بصورة تكفل إجراء دراسة دقيقة بشأنها، تحدد درجة اعتماد مصر على الولايات المتحدة في هذا المجال.

(٧٣) زينب عفيفي، «ما هي حقيقة المعونة الأمريكية لمصر؟،» حديث أجري مع ونيس موريس وكيل مكتب الشئون المصرية بالوكالة الدولية للتنمية حول برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، آخر ساعة (١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ١٥.

ويتكون برنامج المساعدات الأمريكية لمصر من أربعة بنود[٧٤]:

- الغذاء من أجل السلام في إطار القانون رقم (٤٨٠).
- برنامج الاستيراد السلعي.
- التحويلات النقدية وبدأت منذ عام ١٩٨٤.
- المساعدات المخصصة للمشروعات.

وفي إطار تقييم برنامج المساعدات الأمريكي لمصر يمكن تبين رؤيتين مختلفتين، لكل منها مقولاتها المتباينة بشأن تقييم أثر هذه المساعدات على النواحي الاقتصادية والسياسية المختلفة. وفي ما يلي تعرض الدراسة لهاتين الرؤيتين اللتين تمثل إحداهما رؤية إيجابية لهذا التأثير، في حين تمثل الأخرى رؤية سلبية تتضمن نقداً متعدد الأبعاد على نحو ما سيتضح.

أ ـ الرؤية السلبية لتأثير المساعدات الأمريكية على مصر

تنطوي هذه الرؤية على انتقادات أساسية عدة لبرنامج المساعدات الأمريكية لمصر. وتنطلق هذه الرؤية من مقولة أساسية تتمثل في أن المعيار السياسي قد احتل مكان الصدارة بين المعايير كافة التي حكمت برنامج المساعدات الأمريكي لمصر سواء بالنسبة إلى بداية تقديم المساعدات الأمريكية في منتصف السبعينيات أو استمرار تدفقها خلال باقي عقد السبعينيات وطيلة الثمانينيات[٧٥]. ويشار في هذا الصدد إلى أن ندرة الاستثمارات الأمريكية في مصر هي دليل على أولوية الدافع السياسي على وجه التحديد[٧٦]. وفي ضوء ذلك، لم يكن الاهتمام الرئيسي للولايات المتحدة في تقديمها للمساعدات هو الاسهام في تطوير وتقدم الاقتصاد المصري على نحو يجعله قادراً في مرحلة تالية على الاعتماد على ذاته، ومن ثم فقد كان طبيعياً أن يؤثر برنامج المساعدات الأمريكية بصورة سلبية على جوانب عديدة من الحياة الاقتصادية في مصر، وأن يؤدي في النهاية إلى مزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة.

وبإيجاز شديد، يمكن تحديد أهم المقولات في هذا الإطار على النحو التالي:

(١) نص الفصل ٥١١ من قانون الأمن المتبادل الأمريكي صراحة في فقرته الثانية على أنه لا يجوز منح أية مساعدة اقتصادية أو فنية لأية دولة من الدول إذا كانت هذه

---

(٧٤) Status Report, «United States Economic Assistance to Egypt,» pp. ii and iii.

(٧٥) جلال، «الثمن السياسي للمعونة الأمريكية: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (٥)،» ص ٢٩.

(٧٦) Morsy, «U.S. Aid to Egypt: An Illustration and Account of U.S. Foreign Assistance Policy,» p. 379.

المساعدة لا تدعم أمن الولايات المتحدة[٧٧]. وبناء على ذلك، فإن صندوق الدعم الاقتصادي الأمريكي يقدم المساعدات إلى الدول التي يتم تحديدها كدول ذات أهمية بالغة للمصالح الأمريكية السياسية والاستراتيجية. وتتضح الأهمية السياسية والاستراتيجية لمصر بالنسبة إلى الولايات المتحدة من خلال الحجم الكبير جداً من المساعدات الذي تتلقاه سنوياً منذ منتصف السبعينيات، والذي يجعلها تحتل المرتبة الثانية مباشرة بعد اسرائيل في هذا المجال[٧٨].

لقد كان منشأ المساعدات الأمريكية لمصر وهدفها سياسياً، وذلك لمكافأة مصر على تعهدها بالسير في عملية السلام ولحث النظام المصري، حينذاك، على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد[٧٩]. ومن ثم، فإن مستوى التمويل في ذلك الوقت لم يتحدد على أساس أي تقدير دقيق للحاجات الإنمائية المصرية، أو على أساس مقدار ما تستطيع مصر أن تستوعبه من مساعدات، فقد كان من الضروري وقتئذ رفع مستوى المساعدات إلى مستوى يكفي لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة لمصر، ولتعويض الخسارة التي ألمت بالاقتصاد المصري من جراء قطع المساعدات العربية، حتى يتمكن السادات من تعزيز نظامه الداخلي بقدر يسمح له بقبول المخاطر السياسية التي تنطوي عليها عملية السلام مع اسرائيل. ومما له دلالة في هذا الشأن أنه قد تم إعطاء منطقة القناة الأولوية على غيرها من المناطق خلال السنوات الأولى لتدفق المعونة الأمريكية، حيث تم التركيز على عملية تطهير القناة وإعادة بناء المدن التي دمرتها الحرب بقصد البرهنة على الثقة الأمريكية في أن السلام مع اسرائيل سوف يتم الالتزام به، ولكي يستشعر الاسرائيليون الثقة في النيات المصرية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد قصد بالمساعدات في ذلك الوقت ضمان ألا يستعيد الاتحاد السوفياتي قاعدته الاقتصادية والسياسية في مصر، إلى جانب مساندة النظام في تبنيه لسياسة الانفتاح الاقتصادي، وهي السياسة التي تمثل استراتيجيا لتحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد قطاع خاص، والتي اتجهت الولايات المتحدة والدول الغربية نحو تشجيعها من أجل تعزيز عودة مصر إلى المعسكر الغربي وكفالة جهود السادات السلمية[٨٠].

وقد ارتبط أيضاً تقديم الولايات المتحدة للمساعدات العسكرية إلى مصر بشروط قبلتها الحكومة المصرية في عهد السادات، وهي الشروط التي كان عبد الناصر قد رفضها من قبل. فالولايات المتحدة تعتبر مصر بمثابة رصيد استراتيجي ثمين في العمل من أجل

(٧٧) جلال، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٧٨) Morsy, Ibid., p. 365.

(٧٩) جلال، المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٨٠) Weinbaum, *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid*, pp. 32-33; Morsy, Ibid., p. 366, and

فلاديمير ينيموف، «العلاقات المصرية الأمريكية،» **المصدر** (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٤ ـ ٥.

السلام في الشرق الأوسط، وفي حماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي. وقد عبّر السادات من جانبه عن حماسه لحماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. وفي شهر نيسان/ ابريل ١٩٧٩ رحب السادات بالوجود الأمريكي في الخليج. وفي نهاية شهر أيار/ مايو من العام نفسه قال السادات لصحيفة **إنترناشيونال هيرالد تريبيون**: «إن البعض في الخليج يقول إننا لا نحتاج إلى مساعدة أحد، وأنا أقول بوضوح إنني رغم ذلك، سوف أدافع عنهم، وسوف أعطي الولايات المتحدة تسهيلات للوصول إليهم إذا ما تعرضوا لخطر». ويعدّ المدخل العسكري الأمريكي إلى التسهيلات المصري أمراً مرغوباً في حالة حدوث أزمة في الشرق الأوسط، وذلك وفقاً للخطة الأمريكية لحماية مصالحها في الخليج. وقد قدم الرئيس السادات إلى الولايات المتحدة في آب/أغسطس ١٩٨١ رسالة تفصيلية تحوي عرضاً للقواعد المصرية المختارة التي سوف تجهز لكي تكون معدة لامكانية استخدام القوات الأمريكية لها[(٨١)]. وكانت قاعدة رأس بناس من بين هذه القواعد التي كان سيجري تحديثها لتكون منطقة انطلاق رئيسية للقوات والمعدات الأمريكية التي تدخل الشرق الأوسط.

وتشمل التسهيلات العسكرية التي منحها السادات للولايات المتحدة، إلى جانب ذلك، خدمات التزود بالوقود والترانزيت عبر الأجواء المصرية، بالإضافة إلى إجراء المناورات المشتركة، والتي بدأت بمبادرة عام ١٩٧٩.

وتعدّ معدلات الفائدة على هذه المساعدات العسكرية «باهظة» مما جعل مصر تجابه، في ما بعد، صعوبات مالية شديدة في تسديد قروضها العسكرية لما قبل عام ١٩٨٥ (أي حتى أصبحت هذه المساعدات تقدم في شكل منح لا ترد)[(٨٢)].

في ضوء ذلك، فإنه يفترض أن استمرار تدفق المساعدات الأمريكية المختلفة إلى مصر قد ارتبط أيضاً باستمرار الشروط والظروف نفسها التي كانت وراء بداية تقديم

---

(٨١) هيرمان فريدريك إيليش، «الولايات المتحدة ومصر،» في: وليام ب. كوانت، **الشرق الأوسط ـ كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات** (القاهرة: مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩)، ص ١٦٨ ـ ١٧٠، و John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983), p. 156.

(٨٢) Morsy, «U.S. Aid to Egypt: An Illustration and Account of U.S. Foreign Assistance Policy,» pp. 368-369; and

ينيموف، المصدر نفسه، ص ٢ ـ ٤. وحول الصعوبات الشديدة التي واجهتها مصر بشأن محاولة جدولة هذه الديون وإلغائها، انظر: ميرفت الحصري: «حكاية مصر مع الديون العسكرية الأمريكية،» **الأهرام الاقتصادي** (٤ أيار/ مايو ١٩٨٧)، ص ١٢ ـ ١٦؛ «حكاية مصر مع الديون العسكرية الأمريكية،» **الأهرام الاقتصادي** (١١ أيار/ مايو ١٩٨٧)، ص ٢٢ ـ ٢٥، و«أخيراً أسقطت أمريكا ديوننا العسكرية،» **الأهرام الاقتصادي** (١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠)، ص ١٤ ـ ١٥ و١٧.

المساعدات الأمريكية، واستمرار الرضاء الأمريكي عن السياسة الخارجية والداخلية المصرية. لقد تمثل التصور الأمريكي للدور المصري خلال الثمانينيات في الآتي(٨٣):

(أ) إن مصر المستقرة والعلاقة الصحية الطيبة بين مصر وإسرائيل هي حجر الزاوية في السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

(ب) استمرار التزام مصر باتفاقيات كامب ديفيد واتفاقيات السلام، بالإضافة إلى دعم مبادرات السلام في الشرق الأوسط، والعمل كوسيط يشجع بقية العرب على الانضمام إلى السلام.

(ج) العمل على لعب دور في مواجهة الدول الراديكالية التي يسلحها الاتحاد السوفياتي، والتي تهدد الاستقرار في الشرق الأوسط وأفريقيا.

(د) استمرار التسهيلات العسكرية الممنوحة للولايات المتحدة، والتي تمثل عوناً لدور أمريكي في الخليج عند اللزوم.

(هـ) استمرار التحول الجذري في السياسة الاقتصادية لمصر، والالتزام ببرامج الاصلاح الاقتصادي التي تقترحها المؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي، في هذا الشأن.

وبناء على ذلك، تثور مجموعة من التساؤلات على النحو التالي: هل التزمت مصر خلال الثمانينيات بهذا التصور الأمريكي للدور المصري؟ أي هل عبّرت سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة عن ذلك التصور؟ ما مدى الاتفاق والاختلاف بين مصر والولايات المتحدة بشأن ذلك الدور؟ وهل ارتبط ذلك الاتفاق أو الاختلاف بمستوى المساعدات المقدم؟ أم أنه كان هناك انفصام بين ذلك المستوى من ناحية، ودرجة الاتفاق والاختلاف بينهما من ناحية أخرى؟ وما دلالة ذلك؟

هذه التساؤلات هي ما ستحاول الدراسة الإجابة عنها في الأقسام التالية:

(٢) من الناحية الاقتصادية، فإن المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر كان لها تأثير سلبي على جوانب عدة في الاقتصاد المصري، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أمور عدة:

---

(٨٣) المراغي، «مصر على مائدة الكونجرس الأمريكي: نص المحاضر التي ناقش فيها الكونجرس قضايا المعونات والسياسات المصرية،» ص ٣؛ «حقيقة المساعدات الأمريكية في الاقتصاد المصري: تقرير وكالة التنمية الدولية (الأيد) المقدم للكونجرس الأمريكي في السنة المالية ١٩٨٥،» **الأهرام الاقتصادي** (١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥)، ص ٣٥ ـ ٣٦؛ سعيد أحمد هلال، «اتحاد الضغوط الأمريكية على مصر،» **الأهرام الاقتصادي** (١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٧٤ ـ ٧٦، ومحمود المراغي، «القاهرة وواشنطن بين أزمة الأسلحة الكيماوية وأزمة المعونات،» **الوطن** ٢٦/ ٣/ ١٩٨٨.

(أ) نظراً إلى أن أكثر من نصف المساعدات الاقتصادية الأجنبية التي تتلقاها مصر سنوياً تأتي من الولايات المتحدة[٨٤]، فقد ترتب على ذلك أن أصبحت الولايات المتحدة في مقدم الدول الدائنة لمصر، إلى جانب فرنسا وألمانيا واليابان والكويت والسعودية، فهي تعد الدائن الأول لمصر (٤٠,٩ بالمئة) وذلك وفقاً لتقديرات البنك المركزي في عام ١٩٨٦/ ١٩٨٧[٨٥]. هذا بالإضافة إلى عبء الديون العسكرية التي بلغت ٧,١ مليار دولار في عام ١٩٩٠. وخلال الثمانينيات، وعلى الرغم من تزايد عبء الديون الأمريكية وخدمتها التي فاقت قدرة مصر على تسديدها، وعلى الرغم من استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر (استمرار معاناة الاقتصاد المصري من النمو البطيء، والتضخم، والبطالة المتزايدة، ونقص العملة الأجنبية، وعدم القدرة على دفع الديون وانخفاض المستوى الحقيقي للانتاجية الاقتصادية... الخ)[٨٦]، إلا أن مصر استمرت في الحصول على المساعدات الأمريكية، وطلب المزيد منها. ووفقاً لحديث الرئيس مبارك الذي سبقت الإشارة إليه، فإن مصر كانت تدفع فائدة على القروض العسكرية الأمريكية تصل إلى حوالى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً من دون المساس بأصل الدين، في الوقت الذي تحصل فيه على ٨١٥ مليون دولار كمساعدات اقتصادية، وهذا يوضح الدور الذي تلعبه المعونة العسكرية بشكل غير مباشر في إعادة تدوير الأموال الأمريكية الموجهة إلى مصر في صورة مساعدات اقتصادية.

إن هناك فجوة كبيرة بين نمط تخصيص المساعدات من جانب الولايات المتحدة، والأولويات الانمائية المعلنة لمصر[٨٧].

من ناحية أولى، فإن هذه المساعدات كان لها تأثيرها السلبي على قدرة مصر على تطوير زراعتها وزيادة الانتاجية في قطاع الزراعة. فالاعتماد المستمر على المساعدات الأمريكية الميسرة لاستيراد المواد الغذائية الرئيسية، وبصفة خاصة القمح، قد أدى إلى تراخي الجهود اللازمة من جانب الحكومة للتوسع في زراعة تلك المواد الغذائية سعياً

---

(٨٤) Weinbaum, *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid*, p. 50.

(٨٥) Heba A. Nassar, *The Economic and Political Dimensions of Egyptian External Debt, Part 1: An Economic Review of the Literature* (Cairo: Center for Economic and Financial Research and Studies, 1990), p. 43,

نقلاً عن: Central Bank, 1986-1987.

(٨٦) «Foreign Economic Trends and their Implications for the United States: Report for the Arab Republic of Egypt,» (Cairo: United States Embassy, April 1991), p. 2.

(٨٧) Heba A. Handoussa, «Conflicting Objectives in the Egyptian-American Aid Relationship,» in: Sullivan, *Impact of Development Assistance on Egypt*, p. 90, and Weinbaum, «Politics and Development in Foreign Aid: U.S. Economic Assitance to Egypt, 1975-82,» p. 641.

لتحقيق الاكتفاء الذاتي فيها[٨٨]. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمثل موقف هيئة المعونة الأمريكية في رفض المساهمة في مشروعات استصلاح الأراضي والتوسع الأفقي الزراعي بشكل عام، وذلك استناداً إلى أن هناك أسباباً عدة متأصلة تؤدي إلى انخفاض انتاجية تلك الأراضي، الأمر الذي يجعل الاستثمار في استصلاح تلك الأراضي مغامرة كبيرة ومكلفة للغاية[٨٩].

من ناحية أخرى، فإنه على الرغم من الدور الكبير للقطاع العام الذي يفترض أن يلعبه من أجل تخفيض عجز الميزانية، إلا أن دراسة تخصيص المساعدة الأمريكية تظهر أن هذا القطاع لا يحصل على القدر الكافي من المعونة الذي يمكنه من تطوير ذاته ومضاعفة انتاجيته وتقديم عائد ملائم يساهم في تقليل عجز الميزانية[٩٠].

من ناحية ثالثة، فإن المساعدات الأمريكية في تخصيصها للموارد لا تأخذ في الاعتبار قضية تخفيض عجز ميزان المدفوعات، والذي يمكن أن يتحقق من خلال التركيز على المشروعات التي توجه نحو التصدير، أو تلك التي تساعد إلى حد كبير في عملية احلال الواردات، بل على العكس من ذلك، فإن بعض المشروعات التي تتبناها وكالة المساعدة الأمريكية، من شأنها الضغط على ميزان المدفوعات، مثال ذلك تلك المشروعات التي تولد حاجات جديدة في القرى، والتي يمكن أن تؤدي إلى ميل متزايد نحو الاستيراد[٩١].

(ب) توجه المساعدات الأمريكية نحو مشروعات البنية التحتية: الكهرباء، والصرف الصحي... الخ. وهذه المشروعات تهدف من ناحية إلى خدمة حاجات الاستثمار الأجنبي، وتشبه إلى حد كبير نمط الاستثمارات التي كان يدعمها البريطانيون في مصر[٩٢]. ومن ناحية أخرى، فإن هذه المشروعات تساعد على دمج مصر في اقتصاد

---

(٨٨) Weinbaum, *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid*, pp. 51-52 and 54; Mostafa El-Said, «Perspectives of the Egyptian-Ministry of the Economy on the Impact of American Aid on Egypt,» in: Sullivan, Ibid., p. 15, and Nassar, *The Economic and Political Dimensions of Egyptian External Debt, Part 1: An Economic Review of the Literature*, p. 54.

(٨٩) دينا جلال، «المعونة الأمريكية بين النظرة المحاسبية والمصلحة المصرية: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (٧)،» **الأهرام الاقتصادي** (٣ آب/ أغسطس ١٩٨٧)، ص ٣٢.

(٩٠) El-Said, Ibid., p. 16.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٩٢) Nassar, *The Economic and Political Dimensions of Egyptian External Debt, Part 1: An Economic Review of the Literature*, p. 52,

نقلاً عن: Galal Amin, «External Factors in the Reorientation of Egypt's Economic Policy,» in: Malcolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, CO: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1982), pp. 286-287.

السوق العالمي من خلال المساعدة على إنشاء قاعدة البناء التحتي لاقتصاد خدمي وسوق استهلاكي(٩٣). وفي الوقت نفسه، تحجم هذه المساعدات عن عمليات الصيانة والتجديد والإحلال في المشروعات الانتاجية، خاصة مشروعات الصناعات الثقيلة(٩٤).

(ج) فرضت اتفاقيات المساعدات الأمريكية الاستعانة بالخبراء الأمريكيين الذين يتقاضون مرتبات مرتفعة، ومزايا أخرى عديدة، في الوقت الذي يُحرم فيه الخبراء المصريون من مثل هذه الأجور والمزايا، وذلك إلى جانب العدد الضخم من الأمريكيين الذين يديرون برنامج المساعدات الأمريكية. ويمثل ذلك شكلاً من أشكال إعادة تدوير أموال المساعدات المقدمة(٩٥).

(د) إن ربط المساعدات الأمريكية الميسرة بالشراء من المنتجات الأمريكية من دون النظر إلى قدرة مصر على إنتاج المنتجات نفسها، أدى إلى إضعاف قدرة مصر على منافسة العديد من المنتجات المستوردة(٩٦). بالإضافة إلى ذلك، فإن أسعار هذه المنتجات تكون عادة مرتفعة عن أسعار السوق العالمية، وقد يكون مفيداً في هذا المجال الإشارة إلى تقرير وزارة الصناعة الذي تقدمت به إلى مجلس الوزراء في أواخر عام ١٩٧٧، والذي جاء فيه أن أسعار السلع الأمريكية المستوردة، وفقاً لاتفاقيات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تزيد بنسب تتراوح ما بين ٤٠ بالمئة إلى ٦٠ بالمئة على الأسعار العالمية(٩٧). ويمثل ذلك شكلاً آخر من أشكال إعادة تدوير المساعدات الأمريكية.

أفادت المساعدات الأمريكية فئة قليلة تركزت في جماعات اقتصادية معينة (بعض المقاولين، وبعض الاستشاريين وأصحاب المكاتب الاستشارية والهندسية والقانونية والاقتصادية، وبعض المتعهدين والتجار، ورجال الأعمال). فهذه الجماعات استفادت بشكل مباشر من تدوير أموال المساعدات الأمريكية داخل الاقتصاد المصري، وقد عكست هذه الجماعات التوافق بين مصالح ومطالب القوى الخارجية وبعض مراكز القوى في الاقتصاد المصري، في الوقت الذي ألقي فيه عبء سداد الأعباء المترتبة على تلك المساعدات على فئات اجتماعية مستفيدة بدرجة ما أقل، أو غير مستفيدة على الاطلاق(٩٨).

---

(٩٣) Morsy, «U.S. Aid to Egypt: An Illustration and Account of U.S. Foreign Assistance Policy,» p. 381.

(٩٤) جلال، «المعونة الأمريكية تحابي القطاع الخاص: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (٨)،» ص ٢٤.

(٩٥) Weinbaum, *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid*, p. 178.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(٩٧) جلال، «المعونة الأمريكية معونة للاقتصاد الأمريكي: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (١٠)،» ص ٦٩، و Marvin G. Weinbaum, «Dependent Development and U.S. Economic Aid to Egypt,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 18 (1986), pp. 125-126.

(٩٨) Weinbaum, *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid*, p. 178; =

وهكذا تمثل هذه المجموعة من المقولات الرؤية السلبية بشأن تأثير المساعدات الأمريكية على السياسة والاقتصاد في مصر. والسؤال المطروح الآن هو: ما هي عناصر الرؤية الأخرى المقابلة؟ وهو ما يقود الدراسة إلى تناول مقولات الرؤية الإيجابية.

ب ـ الرؤية الإيجابية لتأثير المساعدات الأمريكية على مصر

بدايةً، يمكن القول إن هذه الرؤية تعبر عن تقييم الولايات المتحدة وهيئة المعونة الأمريكية للمساعدات الاقتصادية التي قدمت إلى مصر منذ منتصف السبعينيات. وجدير بالذكر أن هناك بعض الدارسين المصريين ممن يتفقون وبعض جوانب هذا التقييم الإيجابي. وبصفة عامة، فإن جوهر هذه الرؤية يقوم على أساس اعتبار أن المساعدات الأمريكية لمصر قد أسهمت إسهاماً كبيراً في مجال إصلاح الاقتصاد المصري واستقراره، وأن الولايات المتحدة لا تسعى من خلال هذه المساعدات إلى الحصول على العملاء أو إقامة علاقات تتسم بالتبعية مع مصر أو غيرها، بل على عكس ذلك، يؤمن الأمريكيون بأن أمتن العلاقات الدولية وأكثرها فائدة هي التي تقوم بين الأصدقاء في مناخ من المساواة والاستقلال[٩٩].

وبإيجاز، يمكن تناول أهم المقولات في إطار هذه الرؤية على النحو التالي:

(١) من الناحية السياسية، وبالنسبة إلى ما يردده بعضهم من أن المساعدات تعد بمثابة ثمن اتباع مصر لسياسات تؤيدها الولايات المتحدة ولكنها مغايرة لمصالح مصر الحقيقية، فإن واقع الأمر يشير إلى أن المصريين هم وحدهم الذين يحددون سياساتهم ومصالحهم الوطنية من خلال حكومتهم والنقاش الحر. والولايات المتحدة تعتقد أن الكثير من أهداف مصر المعلنة، ومنها السلام والتنمية والاستقرار والقوة الاقتصادية والعسكرية والحريات الديمقراطية والاستقلال الوطني تتوافق مع أهدافها. لذلك تريد الولايات المتحدة أن تساند مصر في جهودها من أجل التنمية والرخاء، في مناخ من الاستقرار، والمصريون وحدهم هم الذين يتحملون مسؤولية تحقيق أهدافهم القومية، والولايات المتحدة تعد صديقاً وشريكاً في تحقيق تلك الأهداف.

(٢) من الناحية الاقتصادية، فإن المساعدات الأمريكية لمصر كان لها تأثير إيجابي على العديد من الأوضاع الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

= دينا جلال، «المعونة الأمريكية والخريطة الاجتماعية لمصر: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (١٩)،» **الأهرام الاقتصادي** (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣)، ص ٦٢ ـ ٦٥، و Morsy, «U.S. Aid to Egypt: An Illustration and Account of U.S. Foreign Assistance Policy,» pp. 365-379.

(٩٩) انظر: U.S. Aid, «Common Misconceptions about U.S. Aid in Egypt,» and Donald S. Brown, «Egypt and the United States: Collaborators in Economic Development,» *Middle East Journal*, vol. 35, no. 1 (Winter 1981), p. 9.

(أ) قدمت المساعدات الأمريكية رأس المال والتقانة، وساهمت في تمويل استيراد السلع، الأمر الذي كان من شأنه الإسهام في التغلب على العجز الكبير في مصر في العملات الأجنبية. وإلى جانب ذلك، ساهمت المساعدات الأمريكية في تطوير قدرة مصر على إدراك مشكلاتها الإنمائية وتحليلها، وتحقيق تحريك أفضل لمواردها(١٠٠).

(ب) هناك الكثير من المجالات التي أحدثت فيها برامج هيئة التنمية تغييرات أثرت تأثيراً إيجابياً كبيراً على المواطنين، من أهمها تحسين البنية التحتية في مجالات المياه والصرف الصحي ومشروعات الطاقة، وتحديث شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية(١٠١).

ولقد كانت مصر في السبعينيات في حاجة ماسة إلى هذا التحسين، ليس فقط لخدمة الاستثمار الأجنبي، ولكن أيضاً لخدمة القطاعات الإنتاجية الداخلية(١٠٢).

كذلك ساهمت المساعدات الأمريكية في زيادة الانتاجية من خلال إدخال محاصيل عالية الانتاجية واستخدام الأساليب الزراعية المتطورة، وإجراء تحسينات على شبكة الري، وتدريب آلاف المصريين في الولايات المتحدة في مجالات الصحة والزراعة والإدارة العامة والتقانة، بالإضافة إلى العمل على تحسين نوعية الحياة. وتبدو الآثار الإيجابية للمساعدة الأمريكية في هذا الإطار في مجال معالجة الجفاف، وتحصين الأطفال ضد الأمراض، وبناء المدارس الابتدائية، وإنشاء مراكز صحية... الخ(١٠٣).

(ج) في ما يتعلق بالاتهام الموجه إلى المساعدات الغذائية الأمريكية، وإسهامها في الحد من قدرة مصر على تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن الولايات المتحدة تسترشد، في واقع الأمر، بالمبادىء الليبرالية في تقديم مساعداتها إلى مصر. ووفقاً لهذه المبادىء، فإنه ينبغي على مصر أن تتوقف عن السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء لصالح إنتاج تلك المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية(١٠٤). وبالفعل، فإن هناك بعض الدراسات التي تؤكد أن المساعدات الغذائية قد سمحت لمصر بتخصيص مزيد من المساحات الزراعية للقطن، الذي مثل أحد المحاصيل التصديرية الأساسية(١٠٥).

(د) أما بالنسبة إلى القول بأن المساعدات في شكل قروض تشكل عبئاً كبيراً على

---

(١٠٠) Weinbaum, Ibid., pp. 172 and 178.

(١٠١) U.S. Aid, Ibid.

(١٠٢) Nassar, *The Economic and Political Dimensions of Egyptian External Debt, Part 1: An Economic Review of the Literature*, p. 52.

(١٠٣) U.S. Aid, Ibid.

(١٠٤) Weinbaum, «Dependent Development and U.S. Economic Aid to Egypt,» p. 128.

(١٠٥) Nassar, *The Economic and Political Dimensions of Egyptian External Debt, Part 1: An Economic Review of the Literature*, p. 54.

الاقتصاد، فإن الولايات المتحدة لا تقدم قروضاً إلى مصر، باستثناء المساعدات الغذائية التي توفر بشروط ميسرة للغاية. فكل المساعدات التي قدمتها الهيئة إلى مصر منذ عام ١٩٨٢ كانت على شكل منح، وقبل عام ١٩٨٢ قدمت الهيئة إلى مصر ٣,٤ مليار دولار على صورة منح، و٢,٥ مليار دولار على صورة قروض بمعدل فائدة منخفض للغاية وجدول زمني طويل الأجل. وتلك الشروط الميسرة تعني أن المبلغ الكلي الذي تقوم مصر بتسديده يشكل ربع المبلغ الذي كانت ستضطر إلى تسديده في حالة الحصول على قرض تجاري.

(هـ) أما بخصوص المستشارين الأمريكيين وأجورهم المرتفعة، فإن الحكومات والشركات العامة في جميع أنحاء العالم كثيراً ما تلجأ إلى المستشارين في التخطيط والإشراف على المشروعات الكبرى، وبالذات في حالات نقل التقانة، والمبلغ الكلي الذي تنفقه هيئة التنمية على المساعدات الفنية لا يشكل أكثر من ١٥ بالمئة من إجمالي المساعدات تقريباً.

(و) وفي ما يتعلق بشرط الاستيراد من الولايات المتحدة والشحن على سفن أمريكية، فإن شرط الاستيراد من الدولة المانحة للمساعدات تطبقه معظم الدول التي تقدم المساعدات، وليست الولايات المتحدة وحدها في ذلك. ولكن على الرغم من ذلك، فقد تم بالفعل تحويل حوالى ٤٠ بالمئة من مبالغ المساعدات إلى الجنيهات المصرية لشراء السلع والخدمات من مصر. أما تلك التي لا تتوافر في مصر، فإنه يتم الحصول عليها من الولايات المتحدة.

وفي ما يخص عملية الشحن، فإنه وفقاً للقانون الأمريكي، يجب شحن نصف السلع التي تمولها هيئة التنمية على سفن تحمل العلم الأمريكي. وتكلفة الشحن على تلك السفن لا تزيد كثيراً على تكلفة السفن غير الأمريكية، باستثناء الشحن بالجملة للبضائع غير المعبأة، وحتى بالنسبة إلى هذه الأخيرة، فقد حصلت هيئة التنمية مؤخراً على تخفيض بشأنها.

وأخيراً، فإنه في مجال الرد على الاتهام القائل بأن هيئة التنمية لا تفعل شيئاً لمساعدة الفقراء، فإن برامج هيئة التنمية وفرت ما قيمته ٣ مليارات دولار من الحاصلات الزراعية، أهمها القمح ودقيق القمح، كما صرفت المليارات من الدولارات على خلق فرص عمل جديدة، وإنشاء وتوسيع المدارس والخدمات الصحية، وكلها تؤدي إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين. إن هدف هيئة التنمية بالنسبة إلى المستقبل المنظور هو توفير الموارد التي تسمح للمواطنين بالعمل على توفير حاجاتهم الأساسية، وهدفها البعيد المدى هو مساعدة مصر على تحقيق النمو الذاتي[١٠٦].

---

(١٠٦) U.S. Aid, «Common Misconceptions about U.S. Aid in Egypt».

في ضوء العرض السابق للرؤيتين الإيجابية والسلبية للمساعدات الأمريكية لمصر، فإن الدراسة تميل إلى إبراز مجموعة من النقاط المهمة ذات الدلالة بالنسبة إلى اعتماد مصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات، وهي على النحو التالي:

إنه من الواضح أن درجة قابلية مصر للتأثر في مجال اعتمادها على المساعدات بصفة عامة، والأمريكية منها بصفة خاصة، تعد درجة مرتفعة. فهذه المساعدات ربما تمثل الفرصة الوحيدة أمام مصر لمواجهة كل من متطلبات الاستهلاك ومتطلبات التنمية في آن واحد، وتوقف هذه المساعدات قد يمثل كارثة. ولقد بدا واضحاً خلال معظم الثمانينيات أن تغيير التوجه الذي من شأنه وقف المساعدات الأمريكية سوف ينطوي على خيارات سياسية ومخاطر اقتصادية يبدو أن الحكومة المصرية غير راغبة أو قادرة على مواجهتها.

فمن ناحية أولى، إن حجم المساعدات الأمريكية الذي تتلقاه مصر سنوياً يعد أكثر ارتفاعاً إلى حد كبير من حجم المساعدات الذي تخصصه الولايات المتحدة لدول نامية مشابهة قد لا تربطها بها مصالح سياسية معينة. وتقدم هذه المساعدات على أساس شروط ميسرة لا توفرها مصادر أخرى، بالإضافة إلى أنه ليست هناك جهات أخرى يمكن أن تمثل مصادر بديلة لمبيعات الحبوب الأمريكية ذات الشروط الميسرة لمصر(١٠٧).

من ناحية أخرى، لا يبدو أن لدى مصر فرصة لاتباع سياسات تقوم على الاكتفاء الذاتي. فمصر دولة فقيرة جداً في الموارد الطبيعية، وفي المعرفة التقانية، فهي ليست مثل الاتحاد السوفياتي أو الهند، فهذه الدول تعتبر قارات بموارد طبيعية وأساس علمي وتقدم تقاني، وهي دول تستطيع لو أرادت أن تعتمد على نفسها وتقيم اقتصادات ذات طابع خاص مهما كان ثمن ذلك. أما مصر التي تفتقر إلى ذلك كله، فلا أمل في مستقبلها إلا في ظل اقتصاد مفتوح يمتزج مع العالم ويسخر لمصلحة مصر(١٠٨).

إن محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي تستلزم العمل على تقليص الاستهلاك الداخلي إلى حد كبير، الأمر الذي ينطوي على مخاطرة سياسية قد لا تقبل عليها أية حكومة مصرية بسهولة. كذلك فإن نجاح الاكتفاء الذاتي اعتماداً على المدخرات المحلية يعد أمراً محل شك كبير، ويبدو ذلك واضحاً من نتيجة المحاولة التي قام بها المسؤولون في الحكومة المصرية من أجل تقليل اعتماد مصر على رأس المال الأجنبي عن طريق تمويل التنمية من خلال المدخرات المتولدة في الداخل، ومن خلال فوائض الميزانية.

ففي خطة التنمية المصرية للأعوام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ / ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ تقرر العمل على زيادة المدخرات الداخلية بنسبة ٢٠ بالمئة سنوياً على الأقل، بحيث يمكن أن تحل محل

(١٠٧) Weinbaum, *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid*, p. 59.

(١٠٨) حازم الببلاوي، «مصر بدون المعونة الأمريكية (٣) المعضلة المصرية: قوة سياسية وضعف اقتصادي،» **الأهرام الاقتصادي** (٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٩)، ص ٢٤.

رأس المال الأجنبي كمصدر رئيسي للتمويل، ولكن مع تنفيذ الخطة تبدد التفاؤل بهذا الشأن. فقد تباطأ النمو الاقتصادي، وهددت الحصيلة المنخفضة من العملة الأجنبية بتقويض قدرة الدولة على دفع مقابل وارداتها، إذ انخفض العائد من تصدير النفط الذي يمثل حوالى ٦٥ بالمئة من حصيلة صادراتها، وذلك نتيجة زيادة الانتاج العالمي. كذلك انخفضت تحويلات العاملين في الخارج نتيجة السياسات الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط، والتي اتجهت إلى الاستغناء عن العديد من العاملين الأجانب. إن هذه الحقائق الاقتصادية تجعل من الصعب تصور صمود الاقتصاد المصري من دون الاعتماد على المساعدات الأجنبية، والتي تمثل المساعدات الأمريكية أكثر من نصفها، الأمر الذي يعني في النهاية درجة عالية من قابلية الاقتصاد المصري للتأثر في مجال المساعدات[١٠٩].

من ناحية **ثالثة**، فإن توقف المساعدات الأمريكية نتيجة لأي توتر في العلاقات، سوف يعرّض اتفاقيات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف الغربية الأخرى للتوقف، كما أنه قد يضعف فرص الاستثمار الخاص المباشر الوليد[١١٠].

من ناحية **رابعة**، فإنه حتى مع اتجاه الحكومة المصرية إلى تحسين العلاقات مع الدول العربية الأخرى، فإن اضطرابات سوق النفط، وتذبذب عوائده، يجعلان من الصعب تصور أن تصبح الأقطار العربية النفطية مصدراً بديلاً للمساعدات يمكن الاعتماد عليه بصفة أساسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن اندلاع التوترات والنزاعات السياسية في المنطقة عادة ما يتطلب توجيه مزيد من الدعم المالي العربي، الذي يكون عادة على حساب تخصيصات المساعدة الأخرى[١١١] (مثال ذلك ما استلزمه دعم العراق في مواجهته مع إيران، وما استنزفته الحرب الكويتية ـ العراقية من أموال ضخمة).

وأخيراً، فإن ما حدث من تطورات وتحولات دولية في أواخر الثمانينيات، خاصة التحولات في الدول الاشتراكية، وانهيار الاتحاد السوفياتي، ومرور تلك الدول بأزمات اقتصادية حادة، جعلتها تتجه إلى طلب المساعدات الغربية، كل ذلك ساهم في زيادة قابلية مصر للتأثر في مجال المساعدات. فمن ناحية، فقدت المصادر البديلة المحتملة الأخرى للمساعدات، خاصة الاتحاد السوفياتي الذي تحول من دولة مانحة إلى دولة متلقية للمساعدات. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة الطلب على المساعدات الغربية، وخاصة الأمريكية، جعلت هناك قدراً من التنافس على هذه المصادر، وجعل إمكانية توقفها أو تخفيضها أمراً وارداً.

والخلاصة إذن، أن هناك درجة عالية من الاعتماد القابل للتأثر لمصر على الولايات

(١٠٩) Weinbaum, Ibid., pp. 62-63 and 157.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١١١) المصدر نفسه، ص ١٧٥، محمد محمود الإمام، «مصر بدون المعونة الأمريكية (٢) البديل العربي والاعتماد على الذات،» **الأهرام الاقتصادي** (٢٧ آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ٢٣.

المتحدة في مجال المساعدات، والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد: هل تم استخدام هذا الاعتماد الاقتصادي لمصر في مجال المساعدات من أجل التأثير على سياستها الخارجية في اتجاهات تفضلها وترغب فيها الولايات المتحدة؟ وكيف تم ذلك؟ وإلى أي درجة؟

وكخطوة أولى للإجابة عن هذه الأسئلة، تعرض الدراسة في ما يلي للمؤشرات المحددة القائمة على أساس البيانات المتوفرة، والدالة على درجة اعتماد مصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات الاقتصادية في فترة الدراسة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)، وذلك تمهيداً لربطها بمؤشرات السياسة الخارجية الدالة على وضعية الإذعان، كما سيأتي بيانه في قسم تالٍ من الدراسة.

٣ ـ قياس درجة اعتماد مصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات

يمكن قياس درجة اعتماد مصر على المساعدات الأمريكية باستخدام مقياسين رئيسيين على النحو التالي:

أ ـ المقياس الأول

نسبة المساعدات التي تقدمها الدولة المانحة إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لدى الدولة المتلقية. وباستخدام هذا المقياس، أمكن التوصل إلى النسب المبينة في الجدول رقم (٢ ـ ١٨)، والتي تمثل نسبة المساعدات الأمريكية التي تتلقاها مصر إلى التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت لديها خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (٢ ـ ١٨)

نسبة المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر إلى التكوين

الرأسمالي الاجمالي الثابت (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
النسبة	١٥,١	١٣,٣	١٠,٩	١١,٨	١٢,٧	١٢,٦	٨,٧	٥,٤	٦,٤	١٣	١٦	١١,٤

المصدر: حسبت من واقع بيانات الجدولين رقم (١٢) و(١٣) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي».

ويتضح من الجدول رقم (٢ ـ ١٨) أن نسبة المساعدات الأمريكية إلى التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت تعد نسبة صغيرة بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة ١١,٤ بالمئة. ويمكن أن يتضح ضعف نسبة مساهمة المساعدات الأمريكية إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بصورة أكبر إذا ما تم تحديد نسبة المساعدات الأمريكية المخصصة للمشروعات بصفة خاصة إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢ ـ ١٩):

الجدول رقم (٢ ـ ١٩)

نسبة المساعدات الأمريكية المخصصة للمشروعات إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
النسبة	٦,٩	٥,٢	٤,٨	٤,٨	٥	٥	٥,٤	٣,٣	٤,٤	٦,٧	١٠,٣	٥,٦

المصدر: المصدر نفسه.

ويتضح من الجدول رقم (٢ ـ ١٩) ضعف المساهمة الأمريكية في التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت من خلال ما تقدمه من مساعدات تخصص للمشروعات، حيث بلغ متوسط هذه المساهمة ٥,٦ بالمئة خلال فترة الدراسة. ومعنى ذلك أن اعتماد مصر على المساعدات الأمريكية في هذا الجانب هو اعتماد ضعيف.

ب ـ المقياس الثاني

إن ما يمكن أن يقيس مدى اعتماد مصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات بصورة أكثر واقعية هو ذلك المقياس الذي يقيس نسبة ما تتلقاه مصر من مساعدات أمريكية إلى إجمالي ما تتلقاه مصر من مساعدات، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢ ـ ٢٠):

الجدول رقم (٢ ـ ٢٠)

النصيب النسبي للمساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر إلى إجمالي ما تتلقاه مصر من مساعدات (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
النسبة	٨٥,٣	٧٢,٢	٦٨,٣	٦٥,٢	٧٢,٧	٧٥,٨	٥٦,٣	٦٥,٣	٥٥,٦	١٩,٧	١٩	٥٩,٣

المصدر: حُسب من واقع بيانات الجدول رقم (١٢) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي».

يمكن من الجدول رقم (٢ ـ ٢٠) ملاحظة أمرين:

(١) إن هناك درجة عالية من اعتماد مصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات الانمائية. وقد بلغ متوسط نسبة الاعتماد خلال فترة الدراسة باستخدام ذلك المؤشر حوالى ٦٠ بالمئة، وهي نسبة كبيرة تشير إلى احتياج مصر الشديد إلى تلك المساعدات، بحيث إن افتقادها سيجعل مصر تخسر أكثر من نصف المساعدات التي تتلقاها من جميع الدول.

(٢) تشير بيانات الجدول أيضاً إلى انخفاض حاد في نسبة المساعدات الأمريكية إلى إجمالي ما تتلقاه مصر من مساعدات خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ حيث بلغت النسبة ١٩,٧ بالمئة و١٩ بالمئة على التوالي، وذلك بعد أن كانت قد بلغت ٥٥,٦ بالمئة عام ١٩٨٩. والواقع أن هذا الانخفاض الحاد لا يعود إلى انخفاض المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر خلال هذين العامين، وإنما يعود إلى زيادة حادة في الحجم الإجمالي للمساعدات التي تلقتها مصر، وذلك نتيجة لأزمة الخليج، وإقبال الدول والمؤسسات الدولية على تقديم مساعدات وفيرة إلى مصر في محاولة لتعويضها عن الأضرار التي لحقت بها بسبب الحرب.

على أية حال، فإن الدراسة سوف تلجأ إلى الاستعانة بالمؤشر الثاني الذي يقيس مدى اعتماد مصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات من خلال قياس نسبة المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر إلى إجمالي المساعدات التي تتلقاها مصر، باعتباره المؤشر الدال على وضعية الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات. وسوف يتم ربطه في قسم لاحق من الدراسة بالمؤشرات السياسية الأخرى الدالة على الإذعان السياسي، وذلك لبيان مدى الارتباط بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة وإذعانها السياسي، وهو الهدف الرئيسي للدراسة.

ثالثاً: الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال الاستثمارات

تجدر الإشارة بداية إلى أن الدراسة سوف تستخدم «الاستثمارات» لتعني بها «الاستثمارات المباشرة»، أي تلك المشروعات الخاصة في دولة ما التي يملكها أو يديرها مستثمرون في دول أخرى، أو يكون للمستثمرين الأجانب دور مهم في إدارتها[(١١٢)].

وتضطلع الشركات المتعددة الجنسية عادة بهذه الاستثمارات، وذلك إلى جانب قيامها بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية، وإن كان هذا النوع من الاستثمارات محدوداً للغاية. ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل المؤشر الرئيسي الذي يمكن من خلاله قياس مدى انتعاش النشاط الدولي للشركات المتعددة الجنسية أو انكماشه[(١١٣)].

وتمثل الشركات المتعددة الجنسية مؤسسات كبرى وطنية أو قومية من حيث رأس المال والرقابة، ولكنها دولية من حيث ميدان النشاط. ويمكن تعريفها بأنها مؤسسات

(١١٢) U.S. Department of Commerce, «Statistical Abstract of the United States,» 109th Edition (1989), p. 779.

(١١٣) محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ١٢ ـ ١٣.

رأسمالية خاصة تنقل إلى الخارج عملياتها الانتاجية على نطاق له تأثير جوهري في بنية الاقتصاد والتصدير والأسعار في البلد المضيف وفي سوق العمل به(١١٤).

وسوف تتناول الدراسة في هذا القسم ثلاثة أمور على النحو التالي:

١ ـ أهم المقولات الشائعة في الأدبيات بشأن الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، وما له من آثار إيجابية وسلبية على دول العالم الثالث.

٢ ـ الاستثمار الأمريكي في مصر وقياس درجته وما ينطوي عليه من أبعاد اقتصادية وسياسية.

٣ ـ تطوير مؤشرات ملائمة لقياس مدى الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال الاستثمارات.

١ ـ أهم المقولات الشائعة في أدبيات الاعتماد بشأن الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، وتأثيره على دول العالم الثالث

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تضطلع به الشركات المتعددة الجنسية في بعض الدول النامية أكثر أهمية من التجارة الخارجية والمساعدات الأجنبية، حيث إنه يعد مسؤولاً في تلك الدول عن ٥٠ بالمئة أو أكثر، من الناتج القومي الإجمالي(١١٥).

ويمكن القول، بصفة عامة، إن للاستثمار الأجنبي في الدول النامية آثاراً إيجابية وأخرى سلبية، وذلك على النحو التالي:

أ ـ الآثار الإيجابية

ويمكن تلخيصها في أمرين كالآتي:

(١) تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نمطين من تحويل الموارد من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة. وهما: تحويلات رأس المال والمعلومات، وتشمل الأخيرة المعلومات التنظيمية والمهارات الفنية والتحويلات التقانية(١١٦).

وفي ضوء ذلك، فإن رأس المال الأجنبي لديه قدرة كامنة على تقديم المساعدة إلى الدول النامية التي تمكنها من مواجهة مهام جوهرية، مثل النهوض بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية وتحديثها، وزيادة العمالة، وتطوير المستوى العلمي الفني... الخ، الأمر الذي

---

(١١٤) جيكينيس فولكوف كلوتشكوفسكي، **اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة**، مكتبة الطالب (موسكو: دار التقدم، ١٩٩٠)، ص ٢١٨.

(١١٥) Singer, *Weak States in a World of Powers: The Dynamics of International Relationships*, p. 262.

(١١٦) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, p. 30.

من شأنه دعم جهود التنمية الاقتصادية. فالدول المضيفة تأمل في أن تؤدي الامدادات المختلفة من رأس المال والمعرفة والتقانة إلى دعم طموحاتها الانمائية، على أن تسمح هذه التنمية في ما بعد بالتخلص من اعتمادها على الإمدادات الخارجية[١١٧].

(٢) من ناحية أخرى، تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات أثر إيجابي على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة، وذلك من خلال زيادة الحصيلة الضريبية، ومن خلال الأثر الناتج من إحلال الواردات، حيث يقوم المشروع المملوك ملكية أجنبية بتوفير المنتجات التي كان سيتم استيرادها من جانب الاقتصاد المضيف، الأمر الذي من شأنه دعم ميزان مدفوعات الاقتصاد المضيف من خلال تقليل ما ينفقه على الواردات.

إلى جانب ذلك، فإن الاستثمارات الأجنبية غالباً ما توفر نشاطاً تصديرياً ناجحاً، ومن ثم تولد عملة أجنبية إضافية للاقتصاد المضيف، وعلى سبيل المثال، فإن ٣٥ بالمئة من صادرات أمريكا اللاتينية تتم من خلال الشركات الفرعية المملوكة للولايات المتحدة[١١٨].

ب ـ الآثار السلبية

يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أمور عدة على النحو التالي:

(١) يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استنزاف رأس المال من الدولة المضيفة إلى الدولة المستثمرة، حيث إن التدفقات السنوية للدخل الاستثماري من الدول النامية إلى الدول المتقدمة غالباً ما يفوق الاستثمار الجديد، فأرباح الشركات المتعددة الجنسية لا يتم عادة إعادة استثمارها مرة أخرى في الاقتصاد المضيف وإنما يتم تحويلها إلى الدولة الأم[١١٩].

(٢) إن معظم مشتريات تلك الشركات في بداية إنشائها (من معدات رأسمالية وتركيبات... الخ) يتم شراؤه من الدولة الأم، وليس من الدولة المضيفة، وهذا الموقف يؤدي إلى الحد من الفائدة التي يفترض نظرياً أن تنجم عن التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها هذه الشركات. وفي أحيان كثيرة، تقوم المؤسسات الاقراضية في الدول المضيفة بالمشاركة في رأس المال الذي يُستخدم بعد ذلك في الشراء من الدول المتقدمة[١٢٠].

وبمقارنة الرأسمال المتدفق إلى الداخل وإلى الخارج، بناء على ما تقدم، يمكن ملاحظة التأثير الذي قد يلحق بميزان مدفوعات الدولة المضيفة[١٢١].

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٣٩، كلوتشكوفسكي، **اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة**، ص ٢٢٤.

(١١٨) Richardson, Ibid., pp. 32-36.

(١١٩) Vincent A. Mahler, *Dependency Approaches to International Political Economy: A Cross-National Study* (New York: Columbia University Press, 1980), p. 31.

(١٢٠) Richardson, Ibid., p. 31.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٣) إن المهارات الفنية التي يتطلبها العمل في الشركة الفرعية قد لا يتمكن عمال الدولة المضيفة من استيعابها، الأمر الذي يضفي ظلالاً من الشك حول جدوى الفائدة المفترضة للتحويلات الفنية. كذلك فإن الأثر الإيجابي المفترض للتحويلات التقانية، والمتمثل في دفع المشروعات المحلية لتحديث منتجاتها من أجل أن تبقى في دائرة المنافسة هو أمر محل شك، حيث إن الفائدة المرتفعة على التمويل المحلي عادة ما تعوق مثل هذه الاستجابات السريعة من جانب المنافسين[١٢٢].

(٤) كلما زاد نجاح الاستثمارات الأجنبية وفقاً لمقاييس النمو والتوظيف للسكان المحليين زاد اعتماد الدولة سياسياً على نجاحها المستمر، وزاد نفوذ المستثمرين الأجانب والمديرين المحليين. فإذا ما وجد تناقض بين المصالح المدركة للشركة والمصالح المدركة للدولة، فإن الشركة الأجنبية يمكنها أن تقنع صانعي القرار بأن مصالح الشركة هي في صالح الدولة، ويساهم تداخل النخبات الحكومية والتجارية في تطابق الادراك بشأن مصالح كل من الشركة والدولة[١٢٣]. ويؤدي ذلك عادة إلى إحداث أثر سيىء في نفوس الكثير من المواطنين والقادة في الدول المضيفة الذين يشعرون بأن مصير دولتهم يعتمد إلى حد كبير على القرارات التي تتخذ في الخارج ربما من منظور مختلف.

(٥) وأخيراً، فإن الدولة المضيفة في قيامها بتشجيع الاستثمار على أن يؤدي ذلك في المدى البعيد إلى تخلصها من الاعتماد على الخارج، تدعو إلى التغلغل الأجنبي الذي قد يؤدي في النهاية إلى تعزيز الاعتماد القابل للتأثر[١٢٤].

ويثور التساؤل الآن حول الاستثمارات الأمريكية في مصر: متى بدأت؟ وما هي الدوافع الكامنة وراءها؟ وما هو حجم الاستثمارات الأمريكية في مصر؟ وما هي أهم القطاعات التي توجه إليها؟ هل لعبت دوراً إيجابياً في الاقتصاد المصري؟ أو بالأحرى هل لعبت الدور الذي كان من المنتظر أن تلعبه، أم أن مستوى التوقعات قد فاق مستوى الانجازات؟

هذه التساؤلات سوف تسعى الدراسة للإجابة عنها في الجزء التالي من هذا القسم، ومن خلال المؤشرات التي سوف تستعين بها للدلالة على مدى الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال الاستثمارات.

---

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٢٣) Singer, *Weak States in a World Powers: The Dynamics of International Relationships,* p. 265.

(١٢٤) Richardson, Ibid., p. 41.

٢ ـ الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال الاستثمار وما ينطوي عليه من أبعاد اقتصادية وسياسية

أ ـ البداية والدوافع

بمجرد توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية، دعا السادات في خطابه أمام الغرفة التجارية الأمريكية في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٧٩ مديري الشركات الأمريكية الكبرى للمشاركة في «حصاد السلام»[١٢٥]، وذلك من خلال توجيه استثماراتهم المباشرة إلى البلاد، مشيراً إلى مزايا ذلك الاستثمار[١٢٦].

وتعد الدوافع الرئيسية وراء هذا المسعى لجذب الاستثمارات، سواء الغربية أو العربية، من جانب السادات ذات طبيعة اقتصادية في الأساس، حيث كان يهدف إلى التغلب على التدهور الذي أصاب البنية التحتية وضعف الكفاءة الصناعية، والعجز في السلع الغذائية الأساسية[١٢٧].

ومن جانبها، شجعت الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى الاستثمار الخاص من أجل تعزيز عودة مصر إلى المعسكر الغربي، ودعم جهود السادات السلمية[١٢٨]. ومن ثم يمكن القول إن دوافع تلك الدول كانت أساساً ذات طبيعة سياسية.

على أية حال، فقد استجابت بعض الشركات الأمريكية لنداء السادات ولجهود مصر في جذب الاستثمار الخاص الأجنبي[١٢٩]، والتي تراوحت ما بين منح إعفاءات ضريبية وضمانات ضد التأميم، وسن تشريعات ووضع لوائح مؤاتية... الخ.

ب ـ حجم الاستثمار الأمريكي ودوره

(١) تحويلات رأس المال

تشير البيانات المتوفرة إلى ضآلة حجم الاستثمارات الأمريكية في مصر خلال الثمانينيات، والى أنها لم تصل بعد إلى المستوى المرغوب فيه، الأمر الذي يدفع الحكومة المصرية إلى تبني الجانب الأكبر من خططها لتمويل التنمية على أساس المساعدات التي تتلقاها.

---

(١٢٥) Dividends.

(١٢٦) Jacobus T. Severiens, «Foreign Investment in Egypt: What are the Dividends of Peace?,» *Middle East Review*, vol. 12, no. 2 (Winter 1979-1980), p. 45.

(١٢٧) Weinbaum, *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid*, p. 58.

(١٢٨) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes*, p. 156.

(١٢٩) Weinbaum, Ibid., p. 56.

وقد أشارت هيئة المعونة الأمريكية في تقرير صادر عن مكتبها في القاهرة إلى أن تخلف القطاع الخاص يعد عائقاً أمام الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، حيث لا يفضل المستثمرون الأجانب التعامل مع الشركات العامة والحكومة. لذلك فهناك حاجة ملحة إلى إيجاد قاعدة محلية خاصة يمكن أن يتعامل معها المستثمر الأجنبي.

وقد حاولت الولايات المتحدة من خلال معونتها الاقتصادية مساندة جهود الحكومة المصرية لتنمية القطاع الخاص، وذلك من منطلق الاعتقاد الايديولوجي الأمريكي في أن الملكية والإدارة العامة تعني تلقائية الاتجاه إلى النظام الاشتراكي[١٣٠].

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ضآلة مستوى الاستثمارات الأمريكية في مصر، إلا أن أهمية هذه الاستثمارات تكمن في أنها تتجه أساساً إلى قطاع رئيسي من قطاعات الاقتصاد المصري، وهو النفط، حيث تملك الشركات الأمريكية العاملة في قطاع النفط أعلى مستوى من الاستثمارات في مصر، إذ تصل إلى ١,٣ مليار دولار، وتمثل الاستثمارات الأمريكية في هذا القطاع حوالى ٧٢ بالمئة من إجمالي الاستثمارات المصرية في قطاع النفط، الذي يمثل واحداً من أكبر مصادر العملة الأجنبية لمصر. وهناك شركة أمريكية واحدة هي شركة «أموكو» (AMOCO) تعد رائدة في مجال التنمية النفطية في مصر، حيث إنها مسؤولة عن أكثر من نصف إجمالي إنتاج النفط الخام.

وقد ساهمت هذه الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط في إيجاد أكثر من ١٢٠٠٠ فرصة عمل في هذا القطاع، الأمر الذي يشار إليه باعتباره أحد الآثار الإيجابية للاستثمارات الأمريكية في مصر[١٣١].

إلى جانب ذلك، فقد ساهمت الاستثمارات الأمريكية في مجالات إنتاجية أخرى، مثل الصناعة والزراعة، وشهدت تلك الاستثمارات زيادات متتالية خلال الثمانينيات على نحو ما يوضحه الجدول رقم (٢ ـ ٢١).

ويلاحظ أنه على الرغم من تزايد الاستثمارات الأمريكية من قطاعي الصناعة والزراعة، إلا أن قيمة هذه الاستثمارات لا تزال ضئيلة للغاية. فلا تزال الحاجة قائمة إلى توجيه مزيد من الاستثمارات الأمريكية في مصر نحو الصناعات، خاصة التصديرية، والتي يوجه إنتاجها نحو التصدير، سواء إلى أسواق الولايات المتحدة أو إلى أسواق أخرى، الأمر الذي من شأنه المساهمة في علاج الخلل في الميزان التجاري المصري بصفة عامة، ومع الولايات المتحدة بصفة خاصة[١٣٢].

---

(١٣٠) جلال، «المعونة الأمريكية تحابي القطاع الخاص: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (٨)،» ص ٢٤.

(١٣١) *Egyptian Economic Trends* (Cairo: American Embassy, 1990), p. 17.

(١٣٢) عبد الحليم محمد علي، «الاستثمار الصيغة المناسبة لعلاقاتنا الاقتصادية الراهنة مع الولايات المتحدة،» الأهرام، ١٧/٧/١٩٨٥.

الجدول رقم (٢ ـ ٢١)

الاستثمارات الأمريكية في الصناعة والزراعة

الاستثمارات في الصناعة والزراعة		١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠
عدد الشركات (Joint Venture)		١٩	٢٩	٣٢
إجمالي رأس المال المستثمر بالمليون دولار		١٢٨,٩٧	٢٦٥,٤٨	٢٨٦,٥
نصيب الولايات المتحدة بالمليون دولار		٤٢,٦	١١٩,٣	١٦٥,٤٣
عدد العاملين		٥,٨٧٩	٨,٩٩٤	١٠,٥٠٠
الوضع القانوني	قانون ٤٣	١٧	٢٥	٢٦
	قانون ١٥٩	١	٣	٤
	قرار مجلس الشعب	١	١	١
	قانون ٢٣٠			١

المصـــدر: Directory of U.S. Business in Egypt, Foreign Commercial Service, American Embassy, 1992.

وخلاصة القول إنه على الرغم من ضآلة حجم الاستثمارات الأمريكية في مصر، إلا أن اتجاهها إلى قطاع رئيسي في الاقتصاد، وهو قطاع النفط، يجعلها ذات قيمة كبيرة، الأمر الذي يعني وجود درجة كبيرة من الاعتماد المصري على الاستثمارات الأمريكية قد تصل إلى درجة القابلية للتأثير، بمعنى أن توقف هذه الاستثمارات لسبب أو آخر قد يعرض مصر لخسائر قد يصعب تداركها في فترة قصيرة.

هذا عن جانب تحويلات رأس المال الأمريكي، ويثور التساؤل الآن بشأن تحويلات التقانة والمعلومات، وهي الشق الثاني من تحويل الموارد الذي تنطوي عليه الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، والأمريكية بصفة خاصة، وهو ما يقود الدراسة إلى النقطة التالية:

(٢) تحويلات التقانة والمعلومات

في هذا الصدد، يمكن الاستعانة بالنتائج التي توصلت إليها إحدى الدراسات الجادة في إطار بحثها لقضية المساعدات الأمريكية[١٣٣]. فقد سجلت هذه الدراسة بعض المؤشرات حول مدى ملاءمة التقانة والمعرفة الأمريكية للبيئة المصرية، ومن أهم المؤشرات ذات الدلالة بالنسبة إلى الدراسة ما يلي:

---

(١٣٣) دينا جلال، «المعونة الأمريكية وقضية نقل التكنولوجيا: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (١٥)،» **الأهرام الاقتصادي**، (٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ٦٠ ـ ٦٣.

- عدم ملاءمة بعض الحلول التي يطرحها التوجه التقاني الأمريكي لظروف البيئة، وأحياناً يتم تطبيق أنماط تقانية محددة من دون إدراك مسبق لمدى استيعاب البيئة المصرية لها.

- ارتفاع التكلفة الاستثمارية للمشروعات المعتمدة على التقانة الأمريكية مقارنة بمثيلتها المرتكزة على نوعية مغايرة من التقانة.

- إن استقدام الخبراء الأجانب بصفة عامة، والأمريكيين بصفة خاصة، أياً كانت درجة الاستفادة المتحققة، تقابله هجرة الكفاءات المصرية إلى الخارج، وخاصة إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في إضعاف إمكانات بناء قدرة علمية وتقانية مستقلة محددة المعالم.

- إن نقل التقانة ينبغي ألا يتم بصورة عشوائية، فلكي يحدث الأثر الايجابي المرغوب فيه ينبغي تطعيم الاقتصاد القومي بوسائل التطور التقاني بالجرعات المناسبة، وبالتوقيت الملائم، حتى يكون انتشار التقانة داخل الهيكل الاقتصادي كله على نحو مخطط، وحتى يتحقق الاتفاق بين التقانة وأولويات الاستثمار والتنمية.

هكذا يتضح أن هذا النوع من التحويلات لم يكن ذا أثر إيجابي تام، بل على العكس، فقد كانت له بعض المثالب التي تنبغي مواجهتها لكي تتحقق الاستفادة المرجوة.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أحد الأبعاد السياسية المهمة لقضية الاستثمارات الأمريكية في مصر، والتي لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية المصرية.

ج - التوافق القائم بين بعض القوى الداخلية المهمة وبعض القوى الخارجية

تجدر الإشارة إلى ذلك التوافق القائم بين بعض القوى الداخلية المهمة، وهي بالأساس رجال الأعمال الأعضاء في الجمعيات المختلفة (مثل جمعية رجال الأعمال المصريين، وغرفة التجارة الأمريكية في القاهرة، واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال في الاسكندرية، والمجلس المصري - الأمريكي لرجال الأعمال) من ناحية، وبعض القوى الخارجية الممثلة لمصالح الطرف الأمريكي ومطالبه من ناحية أخرى، وبينها جميعها وبين أهداف السياسة الخارجية المصرية من ناحية ثالثة.

وجدير بالذكر أن إنشاء بعض جماعات رجال الأعمال قد ارتبط من أساسه بقوى خارجية (المجلس المصري - الأمريكي لرجال الأعمال) في حين ارتبط إنشاء بعضها الآخر بمساندة قوى سياسية داخلية (غرفة التجارة الأمريكية في القاهرة).

وتبدو هذه الجماعات أحياناً كأداة من أدوات تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، في حين تبدو أحياناً أخرى أداة للضغط على النظام لدعم توجهات خارجية تتفق ومصالحها.

إن المطالب والأهداف الأساسية لرجال الأعمال تتركز في تقليص القطاع العام، ودعم القطاع الخاص، والتأكيد على أهمية المساعدات الأمريكية في الاقتصاد المصري،

والمزايا المرتبطة بها، والتي تتمثل أهمها في مناخ الاستثمار الخاص، ومحاولة توفير فرص جديدة للاستثمار بهدف الربح. وقد كانت هذه الأهداف دافعاً لها لتنسيق الحركة وتحقيق مزيد من الارتباط بأهداف السياسة الخارجية، والتي تحقق أهدافها في الوقت نفسه. ولكن من ناحية أخرى، فإنه لا يمكن إغفال أن أهداف هذه الجماعات تتفق وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية. فرجال الأعمال هم واجهة الرأسمالية المصرية الذين تسعى السياسة الأمريكية إلى دعم كيانهم، وبهذا المعنى فإن العملة لها وجهان: فهم واسطة للسياسة الأمريكية، وهم أيضاً واسطة للسياسة المصرية.

وتداخل العضوية في هذه الجماعات يؤكد بروز نمط جديد لجماعة مصالح مشتركة أمريكية ـ مصرية، فمثلاً يلاحظ تكرار أسماء الأعضاء في عضوية كل من جمعية رجال الأعمال المصريين والمجلس المصري الأمريكي، مما يؤكد أن المجلس المصري الأمريكي يعد بمثابة جماعة مصالح مشتركة.

كذلك، فإنه يوجد في داخل هذه الجماعات أعضاء ينتمون إلى جهات أمريكية ومصرية (خاصة وحكومية) بما يدل على اتساق الأهداف والمصالح. فعلى سبيل المثال، فإنه بدراسة عضوية اللجنة المصرية ـ الأمريكية عام ١٩٨٧، وجد أنها تضم شخصيات، كرئيس مجلس إدارة شركة نفط ستاندارد أويل، ورئيس شركة طائرات روكيل العالمية، ورئيس بنك تشيس مانهاتن، بالإضافة إلى ممثلي القطاع الخاص، وكبار المسؤولين التنفيذيين في الحكومة المصرية. واللجنة مخولة بإعطاء التوصيات للهيئات التنفيذية المصرية في الأمور المتعلقة بتطوير التعاون الاقتصادي الثنائي، كما أنها تقوم بتنظيم الندوات العلمية وإعداد الدراسات والتقارير للحكومة.

كذلك، فإن رابطة رجال الأعمال المصريين تضم بين أعضائها عدداً كبيراً من رؤساء وزارات ووزراء سابقين، وأعضاء في مجلس الشعب. ويكمن أحد مصادر قوتها الرئيسية في ارتباط أعضائها ارتباطاً وثيقاً شخصياً وعن طريق الأعمال مع السلطات الرسمية. وتشرف الرابطة على تنظيم صلات غير رسمية مع كبار رجال الدولة بإمكانها ممارسة نفوذ لا بأس به على صنع القرار الحكومي.

وعلى الرغم من أن هذه الجماعات تتسق أهدافها مع أهداف السياسة الخارجية المصرية إلى حد كبير، فإن مكمن خطورتها يتضح عندما تتبنى السياسة الخارجية المصرية أهدافاً خارجية مخالفة. ففي هذه الحالة قد تتحول هذه الجماعات إلى الضغط على الحكومة المصرية لضمان مصالحها[١٣٤].

---

(١٣٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: أماني قنديل، «جماعات المصالح والسياسة الخارجية: دراسة لدور رجال الأعمال في مصر،» ورقة قدمت إلى: **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية**، تحرير أحمد يوسف أحمد (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ٤٣٦ ـ ٤٥٢، وينيموف، «العلاقات المصرية الأمريكية،» ص ٤ ـ ٥.

٣ ـ تطوير مؤشرات ملائمة لقياس درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال الاستثمارات

يمكن قياس درجة اعتماد مصر على الولايات المتحدة في مجال الاستثمارات المباشرة باستخدام أكثر من مؤشر:

أ ـ نسبة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر إلى التكوين الرأسمالي الاجمالي الثابت فيها

وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢ ـ ٢٢).

الجدول رقم (٢ ـ ٢٢)

نسبة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر إلى إجمالي

التكوين الرأسمالي الثابت (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
النسبة	—	—	١٥,٥	١٦,٣	١٨,٨	١٧,٥	١٤,٥	٩	١٣,٢	٢٠,٣	٢٩	١٧,١

المصدر: حُسب من واقع بيانات الجدولين رقمي (١٣) و(١٤) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي».

تشير بيانات الجدول رقم (٢ ـ ٢٢) إلى أن نسبة مساهمة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في مصر قد تراوحت خلال فترة الدراسة ما بين ٩ و٢٩ بالمئة، بمتوسط قدره ١٧,١ بالمئة خلال فترة الدراسة. ويلاحظ أن زيادة نسبة المساهمة خلال عام ١٩٩١ لا تعود في الحقيقة إلى زيادة الاستثمارات الأمريكية المباشرة، فكما يتضح من بيانات الجدول رقم (١٤) في الملحق الاحصائي، فإن الاستثمارات الأمريكية المباشرة ظلت ثابتة في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، وبالتالي فإن زيادة نسبة مساهمة الاستثمارات الأمريكية في التكوين الرأسمالي الاجمالي الثابت إنما تعود في الواقع إلى انخفاض حاد في هذا التكوين من ٨٤٥٨ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٥٩٢٩,١ مليون دولار عام ١٩٩١.

وبصفة عامة، يمكن القول إن اعتماد مصر على الاستثمارات الأمريكية ووفقاً لهذا المؤشر لا يعد اعتماداً كبيراً.

وعلى الرغم من ذلك، فإن أهمية الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الاقتصاد المصري تتضح من خلال معرفة مدى مساهمتها في قطاع رئيس من قطاعات ذلك

الاقتصاد، هو النفط، وهو ما يوضحه المؤشر الثاني التالي.

ب ـ نسبة الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط إلى إجمالي الاستثمارات (الأجنبية والوطنية) في هذا القطاع

يحدد الجدول رقم (٢ ـ ٢٣) تطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (٢ ـ ٢٣)

نسبة الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط

إلى إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
النسبة	٣٠,١	٣٠,٢	٢٧,٧	٢٨,٨	٣١,٧	٢٦,٥	٢٤	٢٨,١	٣٠,١	٣٣,٩	٣٢,٣	٢٩,٤

المصدر: حُسب من واقع بيانات الجدول رقم (١٦) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي».

يتضح من النسب السابقة أن اعتماد مصر على الولايات المتحدة في مجال الاستثمارات في قطاع النفط هو اعتماد كبير نسبياً وصل متوسطه خلال فترة الدراسة إلى نحو ٣٠ بالمئة، وهو ما يعني أن افتقاد مصر لهذه الاستثمارات سوف يمثل بالنسبة إلى الاقتصاد المصري خطراً محتملاً كبيراً.

ويتضح مدى هذا الخطر بصورة أكبر إذا ما تم تحديد نسبة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في قطاع النفط إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، وهو ما يشير إلى مدى اعتماد مصر على الشريك الأمريكي بالنسبة إلى باقي الشركاء الأجانب، ومدى إمكانية إحلال هذا الشريك بشريك آخر من دون تكاليف مرتفعة، وهو ما يوضحه المؤشر الثالث.

ج ـ نسبة الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع

يتضح تطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة من الجدول رقم (٢ ـ ٢٤).

الجدول رقم (٢ ـ ٢٤)

نسبة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في قطاع النفط

إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع (١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
النسبة	٤٤,٧	٤٤,٨	٤١,١	٤٤,٦	٤٩,٦	٤٢,٩	٤٠,١	٤٢,٥	٤١,٨	٤٢,٤	٣٩,٠	٤٣

المصدر: المصدر نفسه.

واضح من الجدول رقم (٢ ـ ٢٤) أن مساهمة الاستثمار الأمريكي المباشر في قطاع النفط إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع تمثل نسبة كبيرة وصل متوسطها خلال فترة الدراسة إلى ٤٣ بالمئة. ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة إذا ما قامت شركاتها المستثمرة في قطاع النفط بوقف هذه الاستثمارات أو سحبها لأسباب معينة، فإن مصر ستخسر شريكاً لا يمكن تعويضه بسهولة.

في ضوء هذه المؤشرات، سوف تتبنى الدراسة المؤشر الثاني كمؤشر دال على وضعية الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال الاستثمار، وذلك باعتباره يشير إلى مدى أهمية الاستثمارات الأمريكية في قطاع حيوي من قطاعات الاقتصاد المصري مقارنة بإجمالي الاستثمارات (أجنبية ـ وطنية) في هذا القطاع.

خاتمة

سعت الدراسة في هذا الفصل إلى تحليل الروابط الاقتصادية الرئيسية التي تربط مصر بالولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة والمساعدات والاستثمار من المنظور الاقتصادي السياسي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات المحددة لقياس درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في المجالات الثلاثة. وجدير بالذكر أن الغرض الرئيسي الذي سعت الدراسة من أجله إلى تحليل تلك الروابط بين مصر والولايات المتحدة هو تمهيد لاختبار النتائج التي يفترض أن تترتب على الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال سياستها الخارجية تجاهها.

ومن ثم، فقد اتجهت الدراسة في نهاية كل قسم إلى تبني أحد المؤشرات الدالة على الاعتماد الاقتصادي في كل مجال من المجالات الثلاثة، باعتبارها تشكل في النهاية مؤشرات الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة. وقد تمثلت تلك المؤشرات الثلاثة في الآتي:

أ ـ **في مجال التجارة:** مؤشر نسبة كمية الواردات المصرية من القمح ودقيق القمح والذرة من الولايات المتحدة إلى إجمالي وارداتها من السلع الثلاث.

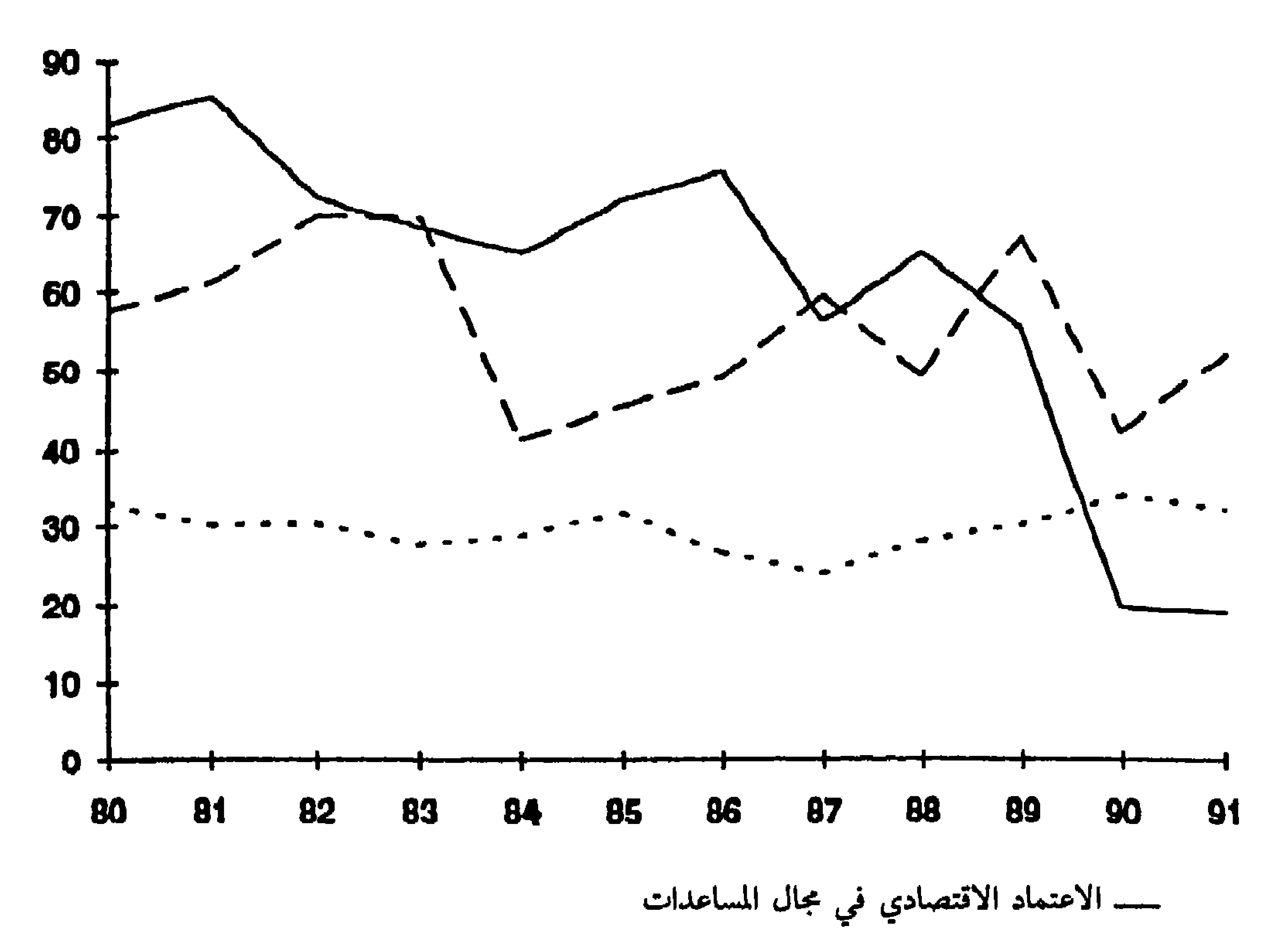
ب ـ **في مجال المساعدات:** مؤشر نسبة المساعدات التي تتلقاها مصر من الولايات المتحدة إلى إجمالي المساعدات التي تتلقاها مصر من دول أخرى.

ج ـ **في مجال الاستثمارات:** مؤشر نسبة الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط إلى إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع.

ويوضح الشكل رقم (٢ ـ ١) تطور تلك المؤشرات الثلاثة عبر فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٩١.

الشكل رقم (٢ ـ ١)

تطور الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة (١٩٨٠ ـ ١٩٩١)



ـــ الاعتماد الاقتصادي في مجال المساعدات

- - - - - الاعتماد الاقتصادي في مجال التجارة

. . . . . . الاعتماد الاقتصادي في مجال الاستثمار

ويمكن من خلال هذا الرسم استخلاص أمرين:

أ ـ شهد الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة تقلبات كبيرة نسبياً عبر السنوات التي شملتها الدراسة. فالتغيرات السنوية تسم المؤشرات الثلاثة للاعتماد الاقتصادي، ويتضح هذا التغير بصورة أكبر في مجالي المساعدات والتجارة.

ب ـ تركز الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة بصفة أساسية، خلال فترة الدراسة، في مجال المساعدات، يليه مجال التجارة، ثم أخيراً الاستثمار، ومعنى ذلك أن المساعدات الأمريكية لمصر تمثل المجال الرئيسي لاعتماد مصر على الولايات المتحدة بما يفوق التجارة والاستثمار.

الفصل الثالث

قياس درجة الإذعان
في السلوك السياسي الخارجي المصري
تجاه الولايات المتحدة (١٩٨١ ــ ١٩٩١)

مقدمة

يعنى هذا الفصل بقياس درجة الاذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٩١.

ويتبين من استطلاع الدراسات الكمية التي سعت لقياس الاذعان في السلوك السياسي الخارجي[١] أن معظم هذه الدراسات ـ إن لم يكن جميعها ـ قد لجأ إلى استخدام مؤشر الاتفاق في التصويت في الجمعية العامة للدلالة على درجة الاذعان. وفي ضوء ذلك، فإن الدراسة سوف تلجأ إلى استخدام مؤشر التصويت في الجمعية العامة لقياس درجة الاذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة.

لكن نظراً إلى بعض الانتقادات التي توجه عادة إلى هذا المقياس، فقد سعت الدراسة لمحاولة تطوير آخر لقياس درجة الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري يقوم على أساس ملاحظة قدر الاتفاق والاختلاف في السلوك السياسي الخارجي من خلال رصد الأحداث المعبرة عن مواقف مصر والولايات المتحدة بشأن مجموعة من القضايا المختلفة ذات الاهتمام المشترك خلال فترة الدراسة.

ويلاحظ أن كلاً من المؤشرين السابقين يتجه إلى قياس درجة التطابق في السلوك السياسي الخارجي، وأن هذا التطابق في السلوك قد لا يعني بالضرورة إذعان طرف لطرف آخر، وإنما قد يعبر عن درجة ما من الاتفاق أو التعاون، أو بمعنى آخر، قد لا ينطوي التطابق الملاحظ في السلوك بالضرورة على نفوذ تمارسه الدولة المسيطرة على الدولة

---

(١) من أمثلة هذه الدراسات، انظر: Adrienne Armstrong, «The Political Consequences of Economic Dependence,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 25, no. 3 (September 1981); Neil R. Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence* (Austin, TX: University of Texas Press, 1978), and Neil R. Richardson and Charles W. Kegly, «Trade Dependence and Foreign Policy Compliance: A Longitudinal Analysis,» *International Studies Quarterly*, vol. 24, no. 2 (June 1980).

المعتمدة عليها، وهو ما يتضمنه مفهوم الإذعان. وتمثل هذه المسألة بحق الإشكالية الأساسية المطروحة في إطار تحليل السلوك السياسي الخارجي في ذلك النوع من البحث الاقتصادي السياسي الكمي.

واعترافاً بتلك الإشكالية، فقد اتجه بعض محللي الإذعان إلى تطوير تطبيق مقاييس الاتفاق المستخدمة في مجال التصويت. ففي معظم الدراسات التي تناولت الإذعان من خلال دراسة التصويت في الجمعية العامة، كان هناك افتراض أن الدولة المسيطرة تسعى إلى اجتذاب إذعان الدولة المعتمدة عليها فقط حين تكون القرارات التي يتم التصويت عليها تتعلق بقضايا ذات أهمية سياسية للدولة الأولى. ولكن النقد الرئيسي الذي يوجه إلى هذا الافتراض يتمثل في أنه لا يقوم على فهم دقيق لمفهوم الإذعان، حيث إنه يركز فقط على القضايا المهمة للدولة المسيطرة، ويهمل القضايا المهمة للدولة التي تعتمد عليها اقتصادياً. فالإذعان في الواقع يتمثل في طرف يقبل تفضيلات طرف ثان، ومن ثم يعمل بصورة مناقضة أو مغايرة لما كان ينبغي أن يعمله في ظل غياب نفوذ الطرف الثاني. وفي كلمات أخرى، فإن الإذعان ينطوي على تضحية، حيث يتنازل الفاعلون عن تفضيلاتهم مع قيامهم بالعمل وفقاً لرغبات الطرف الآخر المختلفة في مجال السياسة الخارجية.

وبناء على ذلك، فإن البحث ينبغي أن يقتصر على المواقف التي يتحقق فيها شرطان على النحو التالي:

أ ـ أن تكون هذه المواقف أو القضايا ذات أهمية للدولة المسيطرة، فحينئذ يمكن أن يتحقق الإذعان. وإذا لم يتوفر هذا الشرط، فإن الدولة المعتمدة لن تكون هدفاً للنفوذ الذي تحاول أن تمارسه الدولة المسيطرة، كما أنها لن تدرك أي تهديد غير مباشر نتيجة قابليتها للتأثر الاقتصادي.

ب ـ أن تكون هذه المواقف أو القضايا مهمة أيضاً للدولة المعتمدة، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن الاتفاق مع الدولة المسيطرة لن يمثل حينذاك تضحية ذات قيمة. فالإذعان لا بد من أن ينطوي على تكاليف.

وفقاً لذلك، فإن الإذعان يمكن فقط أن يحدث عندما تكون القضايا ذات أهمية لكل من الطرفين المتفاعلين. وهكذا فإنه عند نقطة التقاطع تلك، ستكون الاختبارات ذات دلالة(٢).

---

(٢) Neil R. Richardson, «Economic Dependence and Foreign Policy Compliance: Bringing Measurement Closer to Conception,» in: Charles W. Kegly and Patrick J. McGowan, eds., *The Political Economy of Foreign Policy Behavior* (London: Beverly Hills, 1981), pp. 101-102.

في ضوء ما سبق، فإن هذا الفصل سوف ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: يتناول قياس مستوى الاتفاق في السلوك السياسي الخارجي المصري مع السلوك الأمريكي خلال الفترة من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٩١باستخدام مؤشر التصويت في الجمعية العامة بشأن جميع القضايا المعروضة عليها، ثم يستخدم المؤشر نفسه في جزء تالٍ من الدراسة لقياس مستوى الاتفاق بشأن القضايا المهمة لكل من مصر والولايات المتحدة في آن واحد، وذلك سعياً لقياس درجة الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة وفقاً لتعريفه السابق.

القسم الثاني: يسعى لقياس درجة إذعان السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ (أي منذ بداية تولي الرئيس مبارك رئاسة مصر)، وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ (حيث أتم فترة ١٠ سنوات من رئاسته لمصر)، وذلك باستخدام مؤشر اتفاق المواقف السياسية الخارجية من خلال عملية رصد الأحداث المعبرة عن تلك المواقف تجاه القضايا المهمة لتينك الدولتين معاً، وهو مؤشر تسعى الدراسة إلى تطويره واستخدامه لتفادي أوجه النقص التي تشوب الاقتصار على استخدام مؤشر التصويت على النحو الذي سيأتي بيانه.

أولاً: التصويت في الجمعية العامة

يتناول هذا القسم دراسة السلوك التصويتي المصري والأمريكي في الجمعية العامة خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩١، وذلك لقياس درجة الاتفاق بينهما، وسوف يركز هذا القسم على النقاط التالية:

١ ـ مزايا مؤشر التصويت في الجمعية العامة كمقياس للإذعان في السلوك السياسي الخارجي، وأهم المقاييس المستخدمة في هذا الشأن والمقياس الذي ستعتمد عليه الدراسة وأسباب اختياره.

٢ ـ دراسة التصويت المصري والأمريكي في الجمعية العامة بشكل عام خلال فترة الدراسة، ، من دون التركيز على قضايا بعينها، واستخلاص نسبة الاتفاق في هذا الإطار.

٣ ـ دراسة التصويت المصري والأمريكي في الجمعية العامة من خلال التركيز على القضايا المهمة لمصر والولايات المتحدة معاً، واستخلاص نسبة الاتفاق في هذا الإطار.

١ ـ أهمية مؤشر التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة كمقياس للإذعان في السلوك السياسي الخارجي

يمثل التصويت مؤشراً جيداً للدلالة على السلوك السياسي الخارجي، ودرجة الاذعان التي يمكن أن يتسم بها، وقد عزت معظم الدراسات التي لجأت إلى استخدام التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة سبب اختياره كمؤشر ملائم لدراسة السلوك السياسي الخارجي إلى اعتبارات عدة[٣] يمكن بيانها على النحو التالي:

أ ـ يمثل التصويت في بعض المنظمات الدولية سلوكاً منتظماً وعلنياً للحكومات الأعضاء من خلال وفودها، وذلك على خلاف الأنواع الأخرى من السلوكيات التي قد تبدي بعض الحكومات من خلالها إذعاناً لحكومات أخرى، ولكن لا يمكن رصدها وتحديدها بطريقة منتظمة شاملة، وقابلة للمقارنة، إما لأنها تفتقد العلانية أو التكرار. ومن بين المنظمات الدولية، تبدو الجمعية العامة للأمم المتحدة ملائمة لذلك النوع من الدراسات نظراً إلى عضويتها العالمية ونظام عملها.

ب ـ إن اختيار التصويت في الجمعية العامة كمؤشر للسياسة الخارجية للدول المعتمدة يلائم طبيعة البيئة الدولية لتلك الدول، فالمنظمات الدولية بصفة عامة، والأمم المتحدة بصفة خاصة، تمثل المنتديات الوحيدة تقريباً التي يمكن فيها للعديد من الدول النامية الفقيرة أن تعبر عن تصوراتها ورؤاها السياسية بصورة علنية وقابلة للملاحظة والرصد.

ج ـ يرى محللو الأمم المتحدة أن السياسات فيها تعكس أنماط النفوذ الدولي الأكثر شمولاً، ويؤكد بعضهم في هذا الصدد أن الدول الرئيسية تمارس نفوذاً كبيراً داخل الجمعية العامة، وذلك بفعل حجمها وقوتها وأهميتها بشكل عام، في حين تخضع الدول الأخرى لهذا النفوذ الذي ينتج الاذعان للدول الأولى. وهكذا فإن النفوذ والاذعان يمثلان وجهين لعملة واحدة، وكما يقول دويتش: فإن وزن القوة أو النفوذ لفاعل ما عبر عملية ما يمثل المدى الذي إليه يمكن أن يغير احتمال مخرجها. إن ذلك يمكن قياسه بسهولة عندما يتم التعامل مع فئة متكررة من المخرجات المتشابهة مثل أصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

د ـ وأخيراً فإن تصويت الأمم المتحدة يوفر للدراسات الكمية ميزة مهمة تتمثل في أنه يوفر سلسلة زمنية طويلة للدراسة.

---

(٣) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, pp. 129-130; Neil R. Richardson, «Political Compliance and U.S. Trade Dominance,» *American Political Science Review*, vol. 70, no. 4 (December 1976), pp. 1100-1101, and Richardson and Kegly, Ibid., p. 202.

وهناك مقاييس عدة تستخدم لقياس الاتفاق في التصويت، ومن أكثر هذه المقاييس ذيوعاً المقياسان التاليان:

أ ـ المقياس الأول

قدمه أحد دارسي التصويت في الجمعية العامة(٤)، ويقوم على أساس قياس النسبة المئوية لدرجة الاتفاق في التصويت بين دولتين من خلال المعادلة التالية:

$$IA = \frac{[f + \frac{1}{2} g]}{T} \times 100\%$$

حيث F = عدد الأصوات التي تعبر عن اتفاق الدولتين (نعم ـ نعم، لا ـ لا، امتناع ـ امتناع).

I = عدد الأصوات التي تعبر عن اتفاق الدولتين جزئياً (نعم ـ امتناع، لا ـ امتناع).

T = العدد الإجمالي للقرارات التي صوتت عليها الدولتان.

ويشير مقياس الاتفاق البالغ ١٠٠ بالمئة إلى اتفاق كامل وتام بشأن كل القضايا التي صوتت عليها الدولتان، في حين أن مقياس الاتفاق البالغ صفراً بالمئة يشير إلى التعارض التام في تصويت الدولتين.

ويفترض هذا المقياس أن الامتناع يمثل الموقف الوسط بين الاتفاق أو المعارضة للقرار، حيث تكون هناك بعض الدول التي ترغب في التصويت ضد (أو مع) القرار، وفي الوقت نفسه لا تريد أن تُغضب مؤيدي (أو معارضي) القرار عن طريق التصويت بلا (أو بنعم)، ومن ثم تلجأ إلى الامتناع. ويلاحظ أن حالات الغياب يتم استبعادها، وذلك نظراً إلى أن الوفد المتغيب عادة يرجع عدم حضوره إلى أسباب تُعزى غالباً إلى عدم المبالاة أو عدم الاهتمام. بالمثل، فإنه يتم استبعاد حالات الحضور مع عدم المشاركة في التصويت، نظراً إلى أن محاولة توقع أو استنتاج مواقف الوفود ستمثل محاولة مشكوك في نتيجتها، سواء من حيث المصداقية أو الصحة(٥).

---

(٤) Arend Lijphart, «The Analysis of Bloc Voting in the General Assembly: A Critique and a Proposal,» *American Political Science Review*, vol. 57, no. 4 (December 1963), pp. 902-917.

(٥) المصدر نفسه، ص ٩١٠، و Richardson, «Political Compliance and U.S. Trade Dominance,» p. 1103;

نقلاً عن: John E. Mueller, ed., *Approaches to Measurement in International Relations: A Non-Evangelical Survey*, p. 139. =

ب ـ المقياس الثاني

ويقوم على أساس خطوتين أساسيتين على النحو التالي:

(١) يتم إعطاء (+١) عندما يكون تصويت الدولتين متماثلاً، و(-١) عندما يكون تصويت الدولتين متعارضاً (إحدى الدولتين تصوت بنعم والأخرى بلا)، أما عندما تكون إحدى الدولتين (ولكن ليس الدولتين معاً) ممتنعة عن التصويت أو حاضرة ولكن لم تشارك، فإنها تعتبر محايدة وتعطى درجة صفر.

(٢) في الخطوة الثانية، يتم تجميع الأصوات الخاصة بكل جلسة على حدة عن طريق جمع الدرجات السلبية والإيجابية، ثم قسمتها على العدد الإجمالي للقرارات التي تم التصويت عليها، فينتج من القسمة درجة التصويت السنوية، وهي تتراوح ما بين (+١) التي تشير إلى الاتفاق التام في المواقف بشأن جميع القرارات التي تم التصويت عليها، و(-١) التي تشير إلى تعارض الأصوات التام بشأن كل القرارات التي صوتت عليها الدولتان موضع الدراسة[٦].

وتميل الدراسة إلى الأخذ بالمقياس الأول الذي يأخذ في اعتباره حالات الامتناع للأسباب التي سبقت الإشارة إليها، وسوف تطبق الدراسة هذا المقياس لتحديد نسبة الاتفاق في التصويت بين مصر والولايات المتحدة، ونسبة هذا الاتفاق في إطار القضايا المهمة لكلتا الدولتين.

٢ ـ نمط التصويت المصري والأمريكي في الجمعية العامة بشأن إجمالي القضايا المعروضة عليها في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

تمثل المصدر الأساسي الذي استقت منه الدراسة البيانات الأولية الخاصة بتصويت مصر والولايات المتحدة في[٧]: «Resolutions and Decisions Adopted by the General Assembly».

= وعلى الرغم من أن الدراسة تميل إلى معاملة حالات الغياب وعدم المشاركة بشكل مماثل لحالات الامتناع، نظراً لأنها قد تمثل محاولات لتجنب إبداء الرأي بطريقة معينة خوفاً من إغضاب أطراف أخرى، (وهو ما يبدو واضحاً في كثير من حالات تغيب مصر عن التصويت، على سبيل المثال حالة غياب مصر عن التصويت على القرار رقم (٤٦/٨٦) لعام ١٩٩١)، إلا أنها سوف تتجه إلى تطبيق معايير المقياس نفسها، حتى لا يحدث خلل بالقواعد التي حددها أصحابه.

(٦) Joe D. Hagan, «Domestic Political Regime Changes and Third World Voting Realignments in the United Nations 1964-84,» *International Organization*, vol. 43, no. 3 (Summer 1989), pp. 514-515.

(٧) United Nations, «Resolutions and Decisions Adopted by the General Assembly,» و (New York: U.N. Department of Public Information, Press Section, Different Issues).

ولما كانت فترة الدراسة تمتد من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، وهو تاريخ بداية تولي الرئيس مبارك السلطة في مصر حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، حيث أتم مبارك عقداً في رئاسته لمصر، فإن دورات الجمعية العامة التي ستخضع للدراسة هي من الدورة الـ ٣٦ وحتى الدورة الـ ٤٥. ومن المعروف أن الدورة العادية للجمعية العامة عادة ما تنعقد في الفترة من أيلول/سبتمبر وحتى كانون الأول/ديسمبر، ومعنى ذلك أن الدورة الأولى محل الدراسة، وهي الدورة ٣٦، قد شهدت تولي الرئيس مبارك السلطة وبداية عمله، وأن معظم قرارات التصويت الخاصة بمصر قد اتخذت في ظل حكمه.

وباستخدام البيانات الواردة في المصدر السابق ذكره، وبتطبيق مقياس اتفاق التصويت (A I)، أمكن الانتهاء إلى تحديد نسب الاتفاق في التصويت بين مصر والولايات المتحدة خلال فترة الدراسة من خلال الجدول رقم (٣ ـ ١) على النحو التالي:

الجدول رقم (٣ ـ ١)

الاتفاق في التصويت المصري والأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة

في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) بشأن جميع القضايا المعروضة (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
النسبة	٣٥,٩	٢٩	٣٠,٢	٢٤	٢٧,٥	٢٧,٨	٢٦,٨	٢٣,٩	٢٣,٥	٢٥,٦	٢٣,٢	٢٧

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في: United Nations, «Resolutions and Decisions Adopted by the General Assembly,» (New York: U.N., Department of Public Information, Press Section, Different Issues).

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٣ ـ ١) والدالة على نسبة الاتفاق في التصويت بين مصر والولايات المتحدة أن هناك قدراً محدوداً للغاية من التذبذب في درجة اتفاق السلوك التصويتي، ومعنى ذلك أن مصر قد استمرت على نهج سياسة واحدة تجاه الولايات المتحدة من خلال التصويت في الجمعية العامة.

كذلك يلاحظ أن سنة ١٩٨١ قد شهدت أعلى نسبة اتفاق في السلوك التصويتي، تلاها انخفاض قدره حوالى ٧ بالمئة عام ١٩٨٢، ولم ترتفع النسبة عن هذا الحد طوال فترة الدراسة. وجدير بالذكر أن عام ١٩٨١ هذا قد شهد تغير النظام المصري بتولي الرئيس مبارك والحكومة الجديدة، وهو ما قد يعني أن النظام في هذا العام لم تتهيأ له فرصة الاختلاف مع النظام السابق، ولكن في العام التالي بدأ يظهر أثر التحول في النظام، وهو ما يفترض نموذج الاتفاق المقيد، كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول.

ويثور التساؤل الآن بشأن درجة اتفاق السلوك التصويتي بين الدولتين في إطار القضايا المهمة بالنسبة إلى كلتا الدولتين، والذي من المفترض أن يتضح في إطارها بشكل أدق مفهوم الاذعان، كما سبق بيانه. فهل كانت درجة الاتفاق في إطار القضايا المهمة

أكبر من مثيلتها بشأن القضايا الاجمالية بما يدل على وجود درجة كبيرة من الإذعان بمفهومه الذي ينطوي على وجود تضحية بالتفضيلات في سبيل إرضاء رغبات الطرف الآخر؟ أم أن درجة الاتفاق بشأن القضايا المهمة كانت أقل بما يشير إلى انخفاض درجة الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة؟

في ضوء ذلك التساؤل تنتقل الدراسة إلى الجزء الثالث من هذا القسم.

٣ ـ نمط التصويت المصري والأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الأهمية لكلتا الدولتين

كما سبقت الإشارة، إن عدم إمكانية ملاحظة النفوذ بشكل مباشر وبصورة نظامية قد دفع بعض الدارسين ـ في محاولة للتغلب على هذه المشكلة ـ إلى قصر دراسة الإذعان في إطار المواقف التي يتحقق فيها الشرط التالي: أن تكون ذات أهمية للدولة المسيطرة، والدولة المعتمدة في آن واحد. ففي إطار هذه المواقف، غالباً ما تمارس الدولة المسيطرة نفوذاً، سواء أكان صريحاً أو غير صريح، كما أن اتفاق الدولة المعتمدة مع الدولة المسيطرة غالباً ما ينطوي على تضحية ذات قيمة، وهنا فقط يمكن أن يمثل هذا الاتفاق إذعاناً. ومن ثم فإن هذه المواقف تمثل المواقف المثالية لاختبار الإذعان.

في ضوء ذلك يبدو أن المهمة الاجرائية الأساسية الآن تتمثل في تحديد تلك القضايا التي تقع في دائرة اهتمام كل من الولايات المتحدة ومصر في آن واحد. وسوف تسعى الدراسة أولاً لمحاولة تحديد القضايا المهمة لكل من الولايات المتحدة ومصر على حدة، ثم محاولة تحديد نقطة التقاطع بينها.

أ ـ القضايا التي تقع في دائرة اهتمام الولايات المتحدة ومصر

(١) بالنسبة إلى مصر

بصفة عامة، يمكن القول إن السياسات الخارجية للدول العربية تعد أساساً إقليمية في توجهها، ويعود هذا التوجه الإقليمي إلى ثلاثة أمور يمكن بيانها كالآتي:

- إن القوى الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون ذات توجه إقليمي.
- إدراك الصراع العربي ـ الاسرائيلي باعتباره قضية عربية عامة.
- تشجيع القومية العربية للتفاعلات الإقليمية عبر الدول.

في ضوء ذلك، يبدو واضحاً أن دائرة الاهتمام الأولى بالنسبة إلى مصر هي الدائرة العربية، ويعزز من ذلك أن الدول الطامحة إلى لعب دور إقليمي مؤثر عادة ما تكرس ذاتها لخدمة قضايا الإقليم الذي تنتمي إليه. ولما كانت مصر تعد إحدى هذه الدول، فإن ذلك يؤكد أن اهتمام مصر الأساسي هو بالقضايا العربية (سواء كانت قضايا بين دول عربية،

أو بينها وبين طرف آخر غير عربي)[٨].

ويوازي ذلك الاهتمام ويدانيه اهتمام مصر بتأمين وصول مياه النيل واستمرارية تدفقها إلى أراضيها والحيلولة قدر المستطاع دون وقوع هذه المنابع وإقليمها في يد قوى معادية. ونتيجة لذلك، فقد أصبح هذا الهدف أحد الثوابت الأساسية في سياسة مصر الخارجية وأحد مبادىء نظرية الأمن القومي المصري عبر العصور المختلفة[٩].

(٢) بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

يتفق الباحثون على أنه منذ الخمسينيات وحتى بداية التسعينيات (وبالتحديد حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وهو تاريخ إلغاء الوجود السياسي للاتحاد السوفياتي)[١٠]، احتلت الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي الاهتمام الأول والرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، حتى إنه لم يكن هناك قرار سياسة خارجية يمكن أن تتخذه الولايات المتحدة من دون الأخذ في الاعتبار دلالته بالنسبة إلى العلاقات مع قائد المعسكر الشيوعي[١١].

وفي إطار هذه الحرب، فإن انحياز الدول النامية مثل اهتماماً جوهرياً للولايات المتحدة، وذلك لأمرين: شعورها بالحاجة إلى تأييد إيديولوجي عام في صراعها التنافسي مع الاتحاد السوفياتي من ناحية، وحاجتها إلى التعاون بشأن عدد كبير من القضايا والمشكلات، وخاصة في الأمم المتحدة من ناحية أخرى[١٢].

في ضوء ذلك، يمكن القول إن قضايا الحرب الباردة مثلت القضايا الأكثر أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ومن ثم مثلت أصوات الدول المعتمدة على الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تلك القضايا، الأصوات الأكثر أهمية أيضاً.

---

(٨) Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, *The Foreign Policies of Arab States*, with contributions by Ahmad Yousef Ahmad, [et al.], (Cairo: American University in Cairo Press; Boulder, CO: Westview Press; 1984), p. 2.

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد حسن الرشيدي، «مياه النيل في سياسة مصر الخارجية: دراسة في التاريخ المعاصر،» ورقة قدّمت إلى: **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية**، تحرير أحمد يوسف أحمد (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ١٧ ـ ٤٤.

(١٠) محمد السيد سليم، «العرب فيما بعد العصر السوفييتي: المخاطر والفرص،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٨، العدد ١٠٨ (نيسان/ أبريل ١٩٩٢)، ص ١٦٦.

(١١) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, p. 131.

(١٢) نقلاً عن: Andrew F. Westwood, *Foreign Aid in a Foreign Policy Framework* (Washington, DC: Brookings Institution, 1966), p. 105.

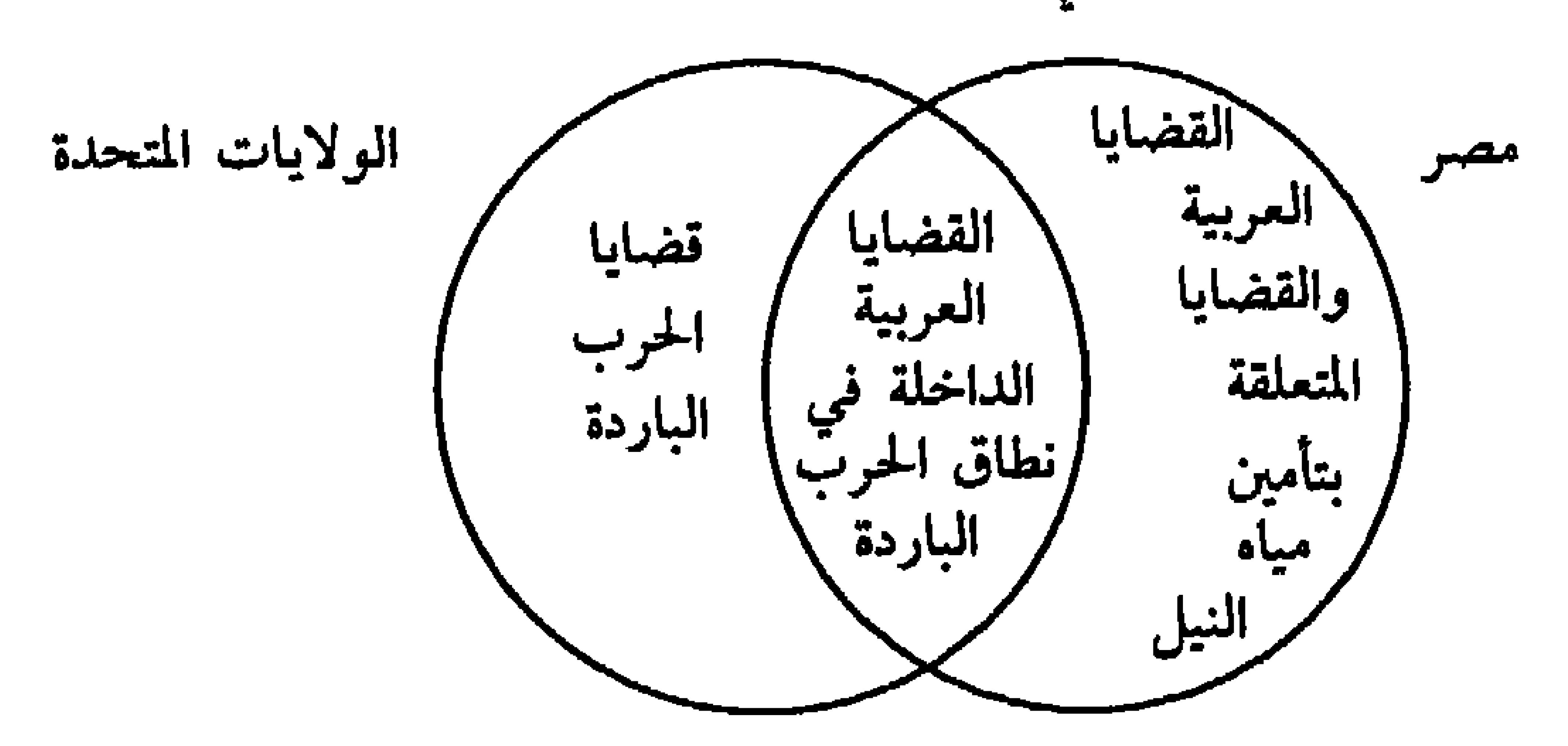
ويمكن تحديد قضايا الحرب الباردة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها تلك القضايا التي صوتت عليها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشكل متعارض تماماً (نعم، لا)، ومن ثم يتم وضع القضايا التي اتفقت عليها الدولتان جزئياً (نعم ـ امتناع، لا ـ امتناع)، أو اتفقت عليها تماماً (نعم ـ لا، لا ـ لا، امتناع ـ امتناع)، أو تلك التي لم يصوت عليها الاتحاد السوفياتي في فئة «القضايا الأخرى».

ب ـ تقاطع دائرتي اهتمام كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية

بعد أن تم تحديد أهم القضايا بالنسبة إلى مصر، وأهم القضايا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يمكن بسهولة تحديد منطقة تقاطعهما باعتبارها تلك القضايا العربية التي تدخل في نطاق الحرب الباردة، أي التي صوتت عليها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشكل متعارض تماماً.

ويوضح الشكل رقم (٣ ـ ١) تلك المنطقة.

الشكل رقم (٣ ـ ١)
القضايا ذات الاهتمام المشترك بالنسبة إلى مصر والولايات المتحدة
في إطار الجمعية العامة



وتجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة أساسية تتمثل في أن اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط (التي تشمل المنطقة العربية، إضافة إلى اسرائيل وإيران وتركيا) قد نبع من مصادر عدة من بينها أهميته الاستراتيجية القصوى منذ أن أصبحت الحرب الباردة واحتواء الاتحاد السوفياتي بمثابة المحرك الأولي للحكومة والدبلوماسية الأمريكية. وقد اعتبر الاستراتيجيون الأمريكيون أن الوجود أو التغلغل السوفياتي في المنطقة سيُعد بمثابة تطويق لحلف الأطلسي، وسوف يحدث تغييراً حاسماً في التوازن العالمي(١٣).

---

(١٣) مروان بحيري، «السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر،» في: غسان سلامة [وآخرون]، **السياسة الأمريكية والعرب**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٤٨، نقلاً عن: Joe Coert Campbell, *Defense of the Middle East: Problems of American Policy*, 2nd ed. (New York: Harper, 1960), p. 4.

إلى جانب هذا المصدر، فإن أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى الولايات المتحدة نبعت من مصادر عدة أخرى من أهمها(١٤).

- ضمان وصول العالم الحر إلى مصادر النفط الحيوية في منطقة الخليج.
- حماية أمن اسرائيل.

وتعود أهمية هذه الملاحظة إلى أن مرحلة الانفراج الأخيرة، والتي بدأت مع نهاية الثمانينيات، وقادت إلى نهاية الحرب الباردة مع نهاية عام ١٩٩١، ربما تضفي نوعاً من الشك بشأن ملاءمة التحديد السابق للقضايا المهمة بالنسبة إلى مصر والولايات المتحدة خلال تلك المرحلة. فلقد شهدت بالفعل هذه المرحلة قدراً ملحوظاً من تهدئة التوتر في معظم مناطق الصراع بين القوتين العظميين في إطار حربهما الباردة، ومن بينها منطقة الشرق الأوسط. ويشهد على ذلك تغير نمط التصويت السوفياتي - الأمريكي في الجمعية العامة بشأن بعض قضايا الحرب الباردة خلال تلك الفترة. وقد امتد هذا التغير في نمط التصويت إلى القضايا الإقليمية العربية منذ عام ١٩٩٠ الذي شهد بداية التغير في التصويت السوفياتي بشأن بعض تلك القضايا. ففي هذا العام مثلاً تغير موقف الاتحاد السوفياتي بشأن قرار إدانة ممارسة اسرائيل لسياسة الأبارتهيد من موقف التأييد إلى موقف الامتناع. وفي عام ١٩٩١ تحول موقف الاتحاد السوفياتي من التأييد إلى الامتناع بشأن قضايا الانتفاضة وعقد مؤتمر دولي للسلام، وبشأن ممارسات اسرائيل في الأراضي المحتلة، كما أيد الاتحاد السوفياتي خلال العام نفسه قرار إلغاء مساواة الصهيونية بالعنصرية، وهو القرار رقم (٨٦/٤٦)(١٥).

ولكن هل معنى ذلك أن منطقة الشرق الأوسط (بما فيها المنطقة العربية) قد فقدت أهميتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة؟

- الإجابة بالطبع تأتي بلا، وذلك في ضوء الملاحظة التي سبقت الإشارة إليها، فقد استمرت أهمية الشرق الأوسط قائمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة نتيجة استمرار مصادر أهميتها الأخرى، بل تعزز ذلك الاهتمام بالمنطقة في ضوء بروز مجموعة جديدة من التهديدات والتحديات تواجه الولايات المتحدة في تلك المنطقة، يمكن تلخيصها على النحو التالي(١٦):

---

(١٤) Robert H. Pelletreau, «A Statement before the House Foreign Affairs Subcommittee on Europe and the Middle East,» (26 February 1985).

(١٥) طه المجدوب، عبد الفتاح الجبالي وأحمد إبراهيم محمود، «الولايات المتحدة والشرق الأوسط،» **أوراق الشرق الأوسط**، العدد ٦ (تموز/ يوليو ١٩٩٢)، ص ٢٢ - ٢٣ و٢٨ - ٤٢.

(١٦) Carl E. Vuono, «Desert Storm and the Future of Conventional Forces,» *Foreign Affairs*, vol. 70, no. 2 (Spring 1991), and Mark N. Katz, «Beyond the Reagan Doctrine: Reassessing U.S. Policy toward Regional Conflicts,» *Washington Quarterly*, vol. 14, no. 1 (Winter 1991), p. 179.

ـ الصراعات السياسية والاقتصادية الإقليمية، والتي يمكن أن تتحول إلى مصادمات دامية، تهدد استقرار بعض الدول ونموها الديمقراطي، وتهدد المصالح الأمنية الأمريكية.

ـ النظم المعادية للغرب والقادة السياسيين الطامحين والمتطلعين إلى مناطق الضعف المجاورة التي يمكن استغلالها لصالحهم بفرض نفوذهم السياسي والاقتصادي على هذه المناطق، أو محاولة الاضرار بالاحتياجات الاستراتيجية للولايات المتحدة، ثم محاولة قطع امدادات النفط أو التعرض لها، وذلك في ضوء تجربة العدوان العراقي على الكويت.

ـ استمرار سباق التسلح في المنطقة وتأثيره السلبي على الاستقرار الاقليمي، وإمكان تحوله إلى أداة لإشعال الصراعات الإقليمية المسلحة، بما يناقض المصالح الأمريكية.

ـ احتمالات انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتشار قدراته النووية في عدد من الجمهوريات التي استقلت عنه.

ـ استمرار التهديد بالإرهاب الدولي الموجه ضد الولايات المتحدة، واستمرار تنامي التيار الأصولي بما يحمله من خطر يهدد المصالح الأمريكية.

إلى جانب تلك التحديات والتهديدات، تبرز مجموعة من الفرص أمام الولايات المتحدة وسياستها تجاه الشرق الأوسط، ويمكن القول إن أهم هذه الفرص يتمثل في كون منطقة الشرق الأوسط تمثل منطقة ذات جاذبية شديدة للسياسة الاقتصادية الأمريكية، حيث تتوفر الأسواق الملائمة لصادراتها وتتزايد العروض أمام الاستثمارات الأمريكية، تضاف إلى ذلك إمكانية اجتذاب جانب من الاستثمارات العربية الخارجية إلى الولايات المتحدة[(١٧)].

وهكذا، فإن دلالة التوضيح السابق لاستمرار أهمية منطقة الشرق الأوسط، وتزايد تلك الأهمية في ضوء المتغيرات المستجدة على الساحة الدولية، على الرغم من حالة الانفراج التي ميزت العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية مع أواخر الثمانينيات وحتى تاريخ نهاية الحرب الباردة، والتي انعكست على نمط التصويت الأمريكي ـ السوفياتي على القضايا العربية منذ عام ١٩٩٠، إن دلالة ذلك كله بالنسبة إلى معيار تحديد القضايا المهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة ومصر خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٨١ ولغاية عام ١٩٩١ تتمثل في أن هذا المعيار سيظل صالحاً حتى عام ١٩٨٩. أما في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، فإن هذا المعيار يفقد صلاحيته، وسوف يتم تحديد القضايا المهمة بالنسبة إلى مصر والولايات المتحدة خلال هذين العامين باعتبارها «القضايا العربية» من دون النظر إلى التصويت المتعارض عليها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وذلك في ضوء ما تبين من استمرار أهمية تلك القضايا وتزايدها للولايات المتحدة حتى بعد انفراج العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية وانتهاء بالحرب الباردة.

---

(١٧) المجدوب، الجبالي ومحمود، المصدر نفسه، ص ٣٧.

وتتمثل تلك القضايا بالأساس في الآتي:

(١) قضايا خاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي.

(٢) قضية الصحراء الغربية.

(٣) نزع السلاح النووي في الشرق الأوسط.

(٤) الوضع المراقب لحركات التحرير القومية.

(٥) تقديم مساعدات لبعض الدول العربية (والأفريقية).

(٦) الإرهاب الدولي وتمييزه من صراع الشعوب من أجل التحرر القومي.

(٧) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

(٨) قرارات تتعلق بقضية الغزو العراقي للكويت.

(٩) قضايا أخرى مثل الهجوم الأمريكي ضد ليبيا عام ١٩٨٦، ورفض الولايات المتحدة منح عرفات تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة، وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين... الخ.

وقد قامت الدراسة في الملحق رقم (٢) بعرض القرارات الخاصة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك بالنسبة إلى مصر والولايات المتحدة في إطار الجمعية العامة خلال فترة الدراسة، وذلك في ضوء المعايير التي سبق تحديدها. وقد تم بيان نمط التصويت المصري والأمريكي والسوفياتي بشأن تلك القرارات، وأمكن من خلال ذلك الانتهاء إلى قياس نسبة الاتفاق في التصويت بين مصر والولايات المتحدة باستخدام المقياس الذي سبقت الإشارة إليه خلال فترة الدراسة، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (٣ ـ ٢).

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

الاتفاق في التصويت المصري والأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة

في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) بشأن القضايا المهمة

بالنسبة إلى مصر والولايات المتحدة في آن واحد (نسبة مئوية)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المتوسط
النسبة	٤,٨	١٠,٩	٤,٥	٣,٧	١٥,٦	١٠,٩	٦,٣	٦,٣	٢,٩	٧,٨	٨,٧	٧,٤

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجداول الواردة في الملحق رقم (٢)، وبتطبيق مقياس اتفاق التصويت.

من خلال قراءة نتائج تحليل تصويت كل من مصر والولايات المتحدة في الجمعية العامة بشأن القضايا المهمة لكلتا الدولتين خلال فترة الدراسة، وبمقارنتها بنتائج تصويت

الدولتين بشأن جميع القضايا المعروضة على الجمعية العامة خلال فترة الدراسة، يمكن تبين الآتي:

(١) إن نسبة السلوك التصويتي المصري مع الولايات المتحدة بشأن القضايا المهمة لكلتا الدولتين قد شهدت ـ خلال فترة الدراسة ـ قدراً من التذبذب يفوق ما شهدته نسبة اتفاق السلوك التصويتي المصري مع الولايات المتحدة بشأن القضايا الإجمالية المعروضة على الجمعية العامة. ويشير ذلك التذبذب إلى اختلاف مستوى اتفاق السلوك التصويتي المصري مع الولايات المتحدة من سنة إلى أخرى، وذلك خلال فترة اتسمت باستمرارية نظام الحكم، الأمر الذي يتعارض مع ما يفترضه نموذج الاتفاق التابع بشأن استمرار مستوى الاتفاق واستمراره طالما استمر النظام من دون تغير.

(٢) إن نسبة اتفاق السلوك التصويتي لمصر مع الولايات المتحدة بشأن القضايا المهمة أقل بكثير من نسبة الاتفاق في مجال القضايا الإجمالية، الأمر الذي يشير إلى أن قدر الإذعان في سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة ـ كما يتبين من خلال مؤشر التصويت في الجمعية العامة ـ هو قدر ضعيف للغاية بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة ٧,٤ بالمئة. ومعنى ذلك أن مصر لم تقم بالتضحية بتفضيلاتها في سبيل إرضاء التفضيلات الأمريكية في مجال القضايا ذات الأهمية لكلتا الدولتين إلا في حدود ضيقة للغاية خلال فترة الدراسة، وذلك في الوقت الذي اتفقت فيه مصر مع الولايات المتحدة بشأن القضايا الاجمالية بنسبة متوسطة قدرها ٢٧ بالمئة، وهو ما يعني أن مصر يمكنها أن ترضي التفضيلات الأمريكية بصورة كبيرة نسبياً حينما لا تكون القضايا ذات أهمية جوهرية بالنسبة إلى مصر، الأمر الذي لا يتطلب منها التضحية بشيء. ومن ثم فإن الاتفاق المصري مع الولايات المتحدة في هذه الحالة لا يمكن أن يوصف بأنه «إذعان»، في حين أنه عندما يتعلق الأمر بقضايا مهمة للدولتين، فإن مصر لا تتنازل إلا في حدود ضيقة للغاية. ومن ثم، فإن مؤشر التصويت بشأن القضايا المهمة قد سجل نسباً منخفضة من الإذعان خلال فترة الدراسة، وفقاً لما تعرضه النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (٣ ـ ٢).

(٣) إن اتفاق التصويت المصري ـ الأمريكي في إطار القضايا ذات الاهتمام المشترك كان محدوداً، وتعلق أساساً بقضيتي تمويل القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان، وحقوق الإنسان في الكويت. ويلاحظ أن الاتفاق بشأن هاتين القضيتين لا يعبر بالضرورة عن الإذعان من جانب مصر، بل إنه في الغالب ينبع من اعتبارات تخص الحكومة المصرية ومبادىء سياستها الخارجية، وليس وليد ضغوط أمريكية. ومعنى ذلك أن جانباً من هذه النسبة المنخفضة التي من المفترض أن تعبر عن الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة قد لا يدل على الإذعان. وتمثل هذه المسألة بحق إشكالية منهاجية في مثل هذا النوع من الدراسات.

(٤) إن حالات امتناع مصر عن التصويت بشأن القرارات الخاصة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك كانت محدودة، وإن لجوء مصر إلى الامتناع عن التصويت قد تكرر بصدد

القرارات التي كانت تنطوي على إدانة مباشرة للولايات المتحدة، مثال ذلك القرار رقم ٣٨/ ٤١ لسنة ١٩٨٦، والذي تضمن إدانة للهجوم العسكري الذي شُن ضد ليبيا في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٨٦، ويدعو حكومة الولايات المتحدة في هذا الشأن إلى الإحجام عن التهديد أو استخدام القوة في تسوية المنازعات والخلافات مع ليبيا، واللجوء إلى الوسائل السلمية وفقاً لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة(١٨).

كذلك أيضاً هناك القرار رقم ٤٣/ ٥٤ لسنة ١٩٨٨، فقرة (ب)، بشأن الموقف في الشرق الأوسط، والذي تضمن التعبير عن الأسف للتصويت السلبي لعضو دائم في مجلس الأمن، والذي منع المجلس من تبني «الاجراءات الملائمة» وفقاً للفصل السابع من الميثاق ضد اسرائيل، والتي أشار إليها القرار رقم (٤٩٧) لسنة ١٩٨٠، والذي أقره المجلس بالاجماع في عام ١٩٨١. وجدير بالملاحظة أن مضمون هذا القرار قد تكرر أكثر من مرة خلال دورات الجمعية العامة التي خضعت للتحليل من هذه الدراسة(١٩).

وتبقى التساؤلات القائمة من المنظور الاقتصادي السياسي متمثلة في:

هل ارتبط هذا المستوى من الإذعان بمدى الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة؟ وما هو مقدار التغير في مستوى الإذعان ـ كما سجله مؤشر التصويت ـ الذي يمكن أن يفسره الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة؟ وبصفة عامة إلى أي حد يمكن أن يفسر الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة سلوكها السياسي والخارجي تجاهها؟

ثانياً: اتفاق المواقف بين مصر والولايات المتحدة

على الرغم من المزايا العديدة التي يوفرها مؤشر التصويت لقياس درجة إذعان دولة ما لدولة أخرى، والتي سبقت الإشارة إليها، إلا أن هناك من ينتقد الاتجاه نحو الاعتماد فقط على هذا المؤشر، وذلك من منطلق الاعتقاد بأنه من الصعب اختزال كل التنوع في السلوك الدولي للدولة إلى تصويتها على قرارات الجمعية العامة، حيث إن مؤشر التصويت يعد غير كاف للكشف عن التعقيدات كافة التي ينطوي عليها مخرج السياسة الخارجية للدولة(٢٠).

---

(١٨) United Nations, «Resolutions and Decisions Adopted by the General Assembly during the First Part of its Forty-First Session from 16 September to 19 December 1986, (New York: U.N., Department of Public Information, Press Section, 1987), p. 47.

(١٩) United Nations, «Resolutions and Decisions Adopted by the General Assembly during the First Part of its Forty-Third Session from 20 September to 22 December 1988 (New York: U.N., Department of Public Information, Press Section, 1989), p. 101.

(٢٠) Bahgat Korani, «the Take off of Third World Studies, The Case of Foreign Policy,» *World Politics*, vol. 35, no. 3 (April 1983), p. 475.

في ضوء ذلك النقد، حاولت الدراسة، إلى جانب استخدام مؤشر التصويت، تطوير مقياس آخر لقياس نسبة الاتفاق بين مصر والولايات المتحدة في سلوكهما السياسي الخارجي، يمكن أن يطلق عليه «مقياس اتفاق المواقف» (Positions Agreement). وفي ما يلي ستعرض الدراسة لمعنى ذلك المقياس وكيفية استخدامه، ثم تسعى لتطبيقه.

١ ـ طريقة بناء مقياس اتفاق المواقف وكيفية استخدامه

اتجهت الدراسة، في محاولة بناء هذا المقياس، إلى الاستفادة من الآتي:

أ ـ بعض جوانب منهج تحليل بيانات الأحداث، وذلك من دون اللجوء إلى تطبيقه بشرائحه المعروفة، والتي تهتم بقياس الصراع والتعاون، الأمر الذي يمثل اهتماماً بعيداً عن اهتمام الدراسة الرئيسي، وهو قياس «الإذعان» في السلوك السياسي الخارجي. لقد اهتمت الدراسة بالاستفادة بفكرة هذا المنهج وأدواته من حيث قيامه على استخدام البيانات اليومية التي تُجمع من سجلات علنية كالصحف، ثم يتم تدقيقها، ثم تسكينها في شرائح مقياس يمكّن من وضع أحداث من نوع معين في شريحة واحدة، ومن إجراء قياس كمي للعلاقات بين فاعلين دوليين في فترة زمنية معينة[٢١].

ب ـ مقياس اتفاق التصويت الذي ينطوي على ثلاث شرائح، كما سبقت الإشارة إليه: اتفاق ـ اختلاف ـ اتفاق جزئي.

ومن ثم، وفي ضوء الاستفادة من منهج تحليل بيانات الأحداث ومقياس اتفاق التصويت، فإن فكرة مقياس اتفاق المواقف تتمثل بإيجاز في محاولة استخدام البيانات العلنية اليومية لتحديد مدى الاتفاق بين مواقف السياسة الخارجية لدولتين بشأن قضايا محددة، سواء ثارت في إطار العلاقات الثنائية بينهما، أو تعلقت بأطراف ثالثة وموضوعات أكثر شمولاً، وكان لكل من الدولتين مواقف واضحة بشأنها، وذلك من خلال استخدام شرائح ثلاث: اتفاق ـ اختلاف ـ اتفاق جزئي، ثم قياس نسبة الاتفاق في المواقف عن طريق تحديد نسبة عدد المواقف التي تتفق عليها الدولتان (بشكل تام أو جزئي) إلى إجمالي عدد المواقف.

وسوف تتضح فكرة هذا المقياس بصورة أكبر من خلال عرض الخطوات التي اتبعتها الدراسة لتطبيقه على سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة، بهدف قياس درجة اتفاق مواقف السياسة الخارجية المصرية مع المواقف الأمريكية، وذلك على النحو التالي:

---

(٢١) أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية (١٩٤٥ـ ١٩٨١): دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٩.

أ ـ **كخطوة أولى** سعت الدراسة إلى استخدام البيانات العلنية المتاحة من مصادر عدة، وهي:

(١) جريدة **الأهرام** المصرية كمصدر أساسي لجمع البيانات، وهي تعد مصدراً ذا قيمة كبيرة لهذه الدراسة بالذات، وذلك لاعتبارات عدة:

ـ إن **الأهرام** كجريدة يومية قد أفادت في توفير كمّ ضخم من المعلومات التي لم توفرها مصادر أخرى. بالإضافة إلى أن هذه الجريدة ـ باعتراف الخبراء والسياسيين ـ تتصف بقدر كبير من الدقة في الأنباء التي توردها والتصريحات والوثائق التي تنشرها[٢٢].

ـ إن هذه الصحيفة نظراً إلى كونها مصرية، فإنها تركز بشكل أساسي على أخبار مصر، ومن ثم تصبح مفيدة إلى حد كبير كمصدر لدراسة السياسة الخارجية المصرية. هذا بالإضافة إلى كونها صحيفة «قومية»، ومن ثم فهي تعبر عن الرؤى الرسمية للمسؤولين في الحكومة المصرية، كما يمكن اعتبارها في تعبيرها عن هذه الرؤى بمثابة مرجع رسمي لتوجهات السياسة الخارجية وسلوكياتها.

ـ وأخيراً، فقد لوحظ أيضاً اهتمام جريدة **الأهرام** إلى حد كبير بإبراز السياسات الأمريكية تجاه مختلف القضايا، وخاصة قضايا الشرق الأوسط، وذلك باعتبار الولايات المتحدة فاعلاً رئيسياً في هذه القضايا.

(٢) أعداد **السياسة الدولية** منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ وحتى عام ١٩٩١، حيث استعانت الدراسة بشهريات الأحداث الدولية الواردة فيها، والتي اتسمت في الغالب بقدر كبير من الدقة والشمول.

(٣) **التقرير الاستراتيجي العربي** الذي يورد بشكل منتظم سنوياً كماً كبيراً من البيانات. ويخصص التقرير الاستراتيجي جزءاً مستقلاً لمعالجة العلاقات المصرية ـ الأمريكية، وآخر لمعالجة العلاقات المصرية ـ السوفياتية، وثالثاً للتفاعلات العربية ـ الاسرائيلية. وقد أفادت الأعداد المختلفة من التقرير في عملية تدقيق البيانات، وذلك في الفترة من عام ١٩٨٦ (بداية صدور التقرير) وحتى عام ١٩٩٢.

(٤) بالإضافة إلى هذه المصادر العربية، اعتمدت الدراسة على مصدر غير عربي سعياً وراء قدر من الحياد والموضوعية، ورغبة في التوصل إلى بيانات قد تتسم بقدر من الحساسية، ربما لا توفرها المصادر العربية الأخرى. وقد روعي أن يكون هذا المصدر أمريكياً، ويتسم بالعلمية، والتخصص. وفي ضوء هذه المعايير، وقع الاختيار على ثبت الأحداث الموجود في الدورية الأمريكية المتخصصة بشؤون الشرق الأوسط **ميدل إيست جورنال** *(Middle East Journal)*.

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٠.

ومع ذلك، وإحقاقاً للحق، فإن عملية تدقيق البيانات قد شهدت أن هذه الدورية المتخصصة لم توفر بيانات لم تنشرها المصادر العربية إلا في ما ندر، مما يدل على قدر عال من المصداقية لتلك المصادر العربية.

ب ـ تمثلت **الخطوة الثانية** في عملية تحليل البيانات المتوفرة لاستخلاص السلوكيات الخاصة في مصر والولايات المتحدة تجاه القضايا المختلفة في الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وتجدر الإشارة هنا إلى ملاحظات عدة كالآتي:

(١) إن اهتمام الدراسة الرئيسي هو بسلوكيات مصر تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك حرصت الدراسة على بيان هذه السلوكيات المصرية، سواء شكلت فعلاً أو رد فعل. وتوخياً لمعرفة مدى اتفاق هذا السلوك المصري مع الموقف الأمريكي، اهتمت الدراسة ببيان السلوك الأمريكي إزاء القضايا المختلفة محل الدراسة، وحينما لم يكن هذا السلوك معلناً في حينه، سعت الدراسة إلى تتبعه ولو بعد ذلك بفترة (على أن يكون خلال السنة ذاتها التي حدث فيها). وأحياناً يكون الموقف الأمريكي إزاء قضية ما معروفاً من دون أن يتم التعبير عنه بسلوك محدد. وهنا لجأت الدراسة إلى بيان هذا الموقف الأمريكي من خلال الإشارة إليه في الهامش وتحديد المصدر الذي استخرجت منه الدراسة هذا الموقف. وفي ضوء ذلك تحدد الدراسة مدى اتفاق السلوك المصري مع السلوك (أو الموقف) الأمريكي.

(٢) إن سلوك السياسة الخارجية المقصود هنا هو ذلك السلوك المحدد زماناً ومكاناً، والذي يضطلع به الأشخاص الحكوميون المخولون اتخاذ القرارات الرسمية، والموجه نحو الوحدات الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية[٢٣].

والسلوكيات التي سوف تعنى بها الدراسة هي تلك التي تحدد مواقف الدولتين إزاء القضايا المختلفة. ومعنى ذلك أنه سوف يتم استبعاد الكثير من السلوكيات اليومية العادية من اتصالات ومحادثات وزيارات لم تحدد أو لم تسفر عن مواقف محددة إزاء القضايا المختلفة[٢٤].

---

(٢٣) انظر: Charles F. Herman, «Foreign Policy Behavior: That which is to be Explained,» p. 34, and

محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية* (القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، ١٩٨٣)، ص ٥٥.

(٢٤) ويعني ذلك أنه سوف يتم إدراج تلك الزيارات والمحادثات التي كانت تمثل في حد ذاتها مواقف ذات مغزى تجاه قضايا معينة مثال ذلك الزيارات والمحادثات المصرية الاسرائيلية أو المصرية السوفياتية بشأن قضايا مختلفة. فمثل هذه الزيارات والمحادثات تمثل في حد ذاتها ـ وإن لم تسفر عن مواقف محددة إزاء تلك القضايا ـ مواقف معبرة عن التحسن في العلاقات بين مصر واسرائيل، أو مصر والاتحاد السوفياتي، وهو الأمر الذي كان للولايات المتحدة إزاءه مواقف محددة يمكن من خلال مقارنتها بتلك المواقف المصرية الوصول إلى تحديد مدى الاتفاق أو الاختلاف بينها بصددها.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة سوف تعنى بالسلوك، سواء اللفظي منه أو ما ينطوي على فعل محدد. وعلى سبيل المثال، فإن تصريحاً لمسؤول في الحكومة المصرية بشأن قضية ما يمثل سلوكاً لفظياً يوضح موقف الدولة من تلك القضية. أما قيام مصر بتأمين إخراج مختطفي السفينة أكيلي لاورو من مصر، مثلاً، فهو سلوك ينطوي على فعل محدد. وفي كلتا الحالتين، فإن السلوك المعلن هو الذي سوف تعتمد عليه الدراسة، ومن ثم، فإنه لن يلتفت إلى السلوك السري أو غير المعلن.

ويلاحظ أن السلوك المصري قد يتم الإعلان عنه من جانب مسؤولين مصريين ومصادر مصرية، أو من جانب مسؤولين غير مصريين ومصادر غير مصرية. في الحالة الأولى، سيتم رصده من دون أية محاذير، أما في الحالة الثانية، فسيتم رصده ما لم تقم مصادر مصرية بنفيه أو إنكار صحته.

وأخيراً، فإن السلوك المحدد إزاء قضية ما قد يتكرر أكثر من مرة خلال العام الواحد. فمثلاً، قد يقوم مسؤولون عديدون بالتعبير عن الموقف المصري إزاء قضية ما من خلال بيانات عدة تتوالى على مدى سنة معينة. في هذه الحالة، فإن الدراسة ـ انطلاقاً من اهتمامها بدراسة السلوك بهدف تحديد الموقف من القضايا المختلفة ـ لن تقوم برصده سوى مرة واحدة، فإذا ما تكرر في سنة تالية، فإن الدراسة ستقوم بالإشارة إليه في تلك السنة أيضاً مرة واحدة، وذلك لبيان مدى استمرار ذلك الموقف المصري أو تغيره في السنة التالية. وسوف تراعى في اختيار البيان الذي ستشير إليه الدراسة من بين بيانات عدة تعبر عن الموقف نفسه، أمور عدة: الأسبقية، والشمول، والوضوح، والمصدر، ومستوى المصدر. ومعنى ذلك أنه سيفضل البيان الأسبق، والأكثر شمولاً، والأكثر وضوحاً، والذي يأتي من جانب مصدر مصري (بدلاً من مصدر أجنبي)، مع إعطاء الأولوية للمصدر الأعلى مستوى، بمعنى أنه سيفضل بيان لرئيس الجمهورية عن بيان لوزير، ويفضل بيان لوزير عن بيان لمسؤول في وزارة الخارجية... وهكذا، وفي ضوء ذلك، فإن البيان الذي يتوفر فيه أكبر عدد من هذه الأمور سوف يتم رصده.

(٣) حرصت الدراسة على تحديد القضايا التي ستتم دراسة مواقف السياسة الخارجية المصرية والأمريكية تجاهها (من خلال رصد السلوكيات المعبرة عن تلك المواقف) في ضوء المعيار نفسه الذي سبق استخدامه لتحديد القضايا التي تمت دراسة تصويت مصر والولايات المتحدة بشأنها في الجمعية العامة، ألا وهو معيار الأهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة ومصر في الوقت نفسه. وفي ضوء هذا المعيار، تتحدد تلك القضايا المهمة بالنسبة إلى مصر والولايات المتحدة باعتبارها تلك القضايا العربية التي استمر الاهتمام الأمريكي بها خلال الحرب الباردة وبعدها.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أمرين:

ـ إنه عند تحديد تلك القضايا العربية ذات الأهمية بالنسبة إلى مصر والولايات المتحدة في آن واحد لا يمكن أن يتم إغفال البعد الاسرائيلي في تلك القضايا، فعلى

الرغم من أن تعريف الإقليم العربي يقوم على أساس استبعاد اسرائيل، إلا أنه عند تحديد القضايا العربية المهمة، لا يمكن أن يهمل البعد الاسرائيلي.

ـ في إطار بحث السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة، فإن العلاقات الثنائية بين الدولتين لا بد من أن تحتل مكانة محورية. ولا تقل العلاقات المصرية ـ السوفياتية الثنائية ـ خاصة خلال الحرب الباردة التي استمرت حتى منتصف الثمانينيات تقريباً ـ أهمية عن العلاقات الثنائية المصرية ـ الأمريكية من المنظورين المصري والأمريكي.

في ضوء ذلك، وسعياً لتحقيق أقصى قدر ممكن من الدقة في تتبع سلوكيات مصر والولايات المتحدة، اتجهت الدراسة نحو التركيز على عدد محدود من القضايا التي تمثل قلب الاهتمام المصري والأمريكي، وتتمثل تلك القضايا في الآتي:

(١) سياسة السلام مع اسرائيل.

(٢) الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

(٣) العلاقات المصرية ـ الأمريكية الثنائية المباشرة (سياسية، وعسكرية، واقتصادية).

وجدير بالإشارة أنه تم استبعاد بعض السلوكيات التي يمثل تضمينها تكراراً لمؤشرات الاعتماد الاقتصادي (المتغير المستقل)، مثال ذلك الاتفاق على زيادة حجم التجارة، وزيادة الاستثمار، وطلب مزيد من المساعدات وردود الفعل الأمريكية إزاءها. أما ما يتعلق بمواقف الدولتين إزاء قضايا اقتصادية أخرى، مثل المرونة في المساعدات، والديون، وتجميد جانب من المساعدات النقدية... الخ، فإنه تم إدراجها.

(٤) العلاقات المصرية ـ السوفياتية الثنائية المباشرة (سياسية، واقتصادية، وعسكرية).

(٥) وأخيراً، الغزو العراقي للكويت وتداعياته. وقد ركزت الدراسة في هذا الصدد على قضية الأمن الاقليمي (ترتيبات الأمن الاقليمي في الخليج عقب الحرب، والسيطرة على التسليح في الشرق الأوسط).

ج ـ تمثلت **الخطوة الثالثة** في تسكين البيانات الخاصة بالسلوكيات المعبرة عن مواقف الدولتين في ثلاث شرائح على النحو التالي:

(١) حينما يتفق الموقف المصري تجاه قضية ما مع الموقف الأمريكي، فإنه يتم تسكينه في شريحة «الاتفاق».

(٢) حينما يكون الموقف المصري تجاه قضية ما مختلفاً مع الموقف الأمريكي، فإنه يتم تسكينه في شريحة «الاختلاف».

(٣) وإذا كان أحد الموقفين معبراً عن الحياد (أي موقف وسط بين الاتفاق

والاختلاف)، فإنه يوضح في شريحة «الاتفاق الجزئي».

وقد حددت الدراسة حالات الحياد باعتبارها تنطوي على الحالات التالية:

ـ حال الحياد المعلنة أو المعروفة بشأن قضايا معينة.

ـ حالة التصريحات التي لا تدل على موقف واضح.

ـ حالة عدم الإفصاح عن الموقف من خلال تصريح معلن أو فعل محدد. وفي هذه الحالة، فإن الدراسة سوف تعتبر أن الامتناع عن اتخاذ سلوك محدد هو في حد ذاته سلوك ينبغي أخذه في الاعتبار باعتباره سلوكاً محايداً.

ـ حالات الإعراب عن التأييد الحذر، أو الترحيب بخطة ما مع وجود تحفظات، أو الموافقة على عرض أو مبادرة ما بشروط.

وجدير بالذكر أن هناك بعض المعايير العامة التي سوف تسترشد بها الدراسة لتحديد الاتفاق أو الاختلاف أو الاتفاق الجزئي بين الموقفين المصري والأمريكي، إزاء القضايا المختلفة، وذلك حينما لا يكون هناك سلوك أمريكي معلن بشأنها. وأهم هذه المعايير:

(١) إن السلوكيات المصرية التي تعبر عن اختلاف مع اسرائيل سوف تعدها الدراسة سلوكيات مخالفة للموقف الأمريكي (ما لم تعبر الولايات المتحدة صراحة عن غير ذلك). ويستند ذلك المعيار بدوره إلى أسس عدة:

ـ الالتزام الأكيد من جانب الولايات المتحدة بالأمن القومي الاسرائيلي.

ـ التأكيد المستمر من جانب الولايات المتحدة على اهتمامها بتحسين العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية وتطورها باعتبارها حجر الزاوية في المساعي الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

ـ عدم تصويت الولايات المتحدة ضد اسرائيل طوال فترة الدراسة في إطار الجمعية العامة، وقد لجأت دائماً (إلا في ما ندر) إلى استخدام الفيتو في مجلس الأمن لمنع إدانة الممارسات الاسرائيلية.

(٢) في ما يتعلق بالعلاقات المصرية ـ السوفياتية، فإن الدراسة سوف تعمد إلى تقسيم الفترة إلى ثلاث فترات: **الأولى** من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥، **والثانية** من عام ١٩٨٦ إلى ما قبل نشوب أزمة الخليج الثانية، **والثالثة** من بداية أزمة الخليج الثانية وحتى نهاية فترة الدراسة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وذلك لتحديد الموقف الأمريكي إزاء التقارب المصري ـ السوفياتي الذي بدأ تقريباً مع بداية فترة الدراسة واستمر حتى نهايتها، حيث اختلف الموقف الأمريكي من فترة إلى أخرى، وفقاً للأوضاع والظروف الدولية السائدة في كل منها، ووفقاً لمجموعة الظروف الداخلية السائدة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وبإيجاز شديد، يمكن تحديد الموقف الأمريكي إزاء

التقارب المصري ـ السوفياتي خلال الفترات الثلاث على النحو التالي:

ـ في **الفترة الأولى** من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥ سوف تعتبر الدراسة أن الموقف الأمريكي إزاء هذا التقارب كان موقفاً معارضاً، فعلى الرغم من عدم توصل الدراسة إلى تصريح أمريكي يعلن معارضته لذلك التقارب، إلا أن هناك مجموعة دلائل تقود إلى استنتاج هذه المعارضة، يمكن إيجازها على النحو التالي:

شهدت الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥ ما عرف بالحرب الباردة الجديدة، التي سادها مبدأ التنافس الصفري بين القوتين العظميين حول العالم الثالث (أي الذي يقوم على أن كل مكسب لطرف يعد خسارة للطرف الآخر)[٢٥]. فمن جانب الاتحاد السوفياتي، استمرت المغالاة في تقدير أهمية القوى والنظم الراديكالية والشيوعية باعتبار أن هذه النظم راغبة في الالتحاق بحركة الثورة العالمية التي يقودها السوفيات، والمغالاة في تقدير قدرة هذه النظم على الصمود[٢٦]. ولم تشهد المرحلة الانتقالية بين بريجنيف وغورباتشوف تغيراً في السلوك الفعلي، على الرغم من إبراز التحليلات الأكاديمية المدنية السوفياتية شكوكاً كبيرة بشأن هذا النمط من التفكير. وعلى الجانب الآخر، أعطت الإدارة الأمريكية أبعاداً ايديولوجية للسياسة الأمريكية، قامت على أساس الدفاع بقوة عن اقتصادات السوق الحر، وأن الايديولوجيا الماركسية تقف وراء السياسات المعادية للمصالح الأمريكية في أنحاء العالم الثالث[٢٧]. وقد سيطر حينذاك مبدأ ريغان الداعي إلى تقديم المساعدات إلى هؤلاء المناهضين للنظم الموالية للماركسية السوفياتية في العالم الثالث.

وفي هذا الإطار، فإن التقارب المصري ـ السوفياتي حينذاك كان لا بد من أن يثير معارضة، أو على الأقل، قلق الإدارة الأمريكية التي تضع تصورها للسياسات العالمية أساساً في ضوء الخطر السوفياتي. ولم يكن ليكفي ما تقوله مصر من أن تعاملها مع موسكو إنما هو جزء من سياسة عدم الانحياز، وأنها علاقات محدودة النطاق لطمأنة المسؤولين في الإدارة الأمريكية أو في الكونغرس الذين تساورهم الشكوك[٢٨].

ـ في **الفترة الثانية**، والتي تمتد من عام ١٩٨٦ إلى ما قبل نشوب أزمة العراق ـ الكويت، يمكن اعتبار أن الموقف الأمريكي إزاء التقارب المصري ـ السوفياتي كان موقفاً محايداً، بمعنى أنه على الرغم من عدم اعتراضه على هذا التقارب إلا أنه لم يرغب في

---

(٢٥) نادية محمود مصطفى، «القوتان الأعظم والعالم الثالث من الحرب الباردة الجديدة إلى نهايتها،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٩، العدد ٣٦ (نيسان/ أبريل ١٩٩١)، ص ٢٠.

(٢٦) المصدر نفسه ص ٢١، و Neil MacFarlane, «Superpower Rivalry in 1990s,» *Third World Quarterly*, vol. 12, no. 1 (January 1990), p. 8.

(٢٧) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٢٢ و٤٣.

(٢٨) هيرمان فريدريك ايليش، «الولايات المتحدة ومصر،» في: **الشرق الأوسط ـ كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩)، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

تأييده. وهناك أيضاً بعض الدلائل التي تقود الدراسة إلى استنتاج ذلك الموقف الأمريكي، يمكن إيجازها على النحو التالي:

شهدت هذه الفترة بوادر حدوث التغيير في النظام الدولي على صعيد النظم الفرعية الأساسية والتفاعلات بينها، مثل العلاقة بين القوتين العظميين، سواء على المستوى الثنائي أو على صعيد شرق أوروبا وغربها، وعلى صعيد تدهور العالم الثالث[٢٩]. وكانت بداية تحسن العلاقات بين القوتين العظميين قد جاءت مصاحبة لحقبة غورباتشوف التي شهدت مشروع إصلاح خطير الانعكاسات على السياسات الداخلية والخارجية السوفياتية على حد سواء. ولقد عبر غورباتشوف مراراً عن أولوية السياسة الداخلية لديه بالمقارنة بالخارجية، وعن أن تحقيق برنامجه الاقتصادي الداخلي الطموح يحتاج إلى تخفيف التوتر العالمي. وفي ظل هذا الفكر الجديد تغير توجه السياسة الخارجية السوفياتية نحو العالم الثالث. وقد وضح هذا التوجه من خلال تحركات السوفيات في العالم الثالث، وخاصة تجاه الصراعات الإقليمية، والتي تشير إلى تراجع اتجاه الحركة الراديكالية لصالح اتجاه تجنب الأزمات، وذلك من أجل تخفيض نفقات السياسة الخارجية وتحقيق الاستقرار في العلاقات بين الشرق والغرب، والذي من شأنه بدوره تعبئة المعونات والتقانة الغربية لدعم عملية الإصلاح.

ومن ناحية أخرى، فإن إدارة ريغان الثانية، وإن كانت قد استمرت في البداية على خط سياسة الإدارة الأولى في مواجهة مصادر التهديد السوفياتي كما تصورتها، إلا أن اتجاهها في العامين الأخيرين إلى طرح موضوع الصراعات الإقليمية في لقاءات القمة يشير إلى غلبة تأثير الرؤى التي دعت إلى أسلوب جديد للتعامل مع أوضاع العالم الثالث، لا يسرف في تبني الاستراتيجيا العالمية فتزداد تدخلاته المباشرة، أو تبني الاستراتيجيا الإقليمية، فيزداد اتجاهه الانعزالي[٣٠]. وقد استمرت إدارة بوش على هذا النهج الجديد في التعامل مع أوضاع العالم الثالث، ولم يعد هناك خوف من اندلاع الثورات في العالم الثالث، خاصة بعد أن فقدت الشيوعية جاذبيتها، وبعد أن تطورت في العالم الثالث أوضاع تفتح الطريق أمام سياسة أمريكية نشطة، من أهمها اتساع الاتجاه نحو الديمقراطية، مع تنامي استعداد عديد من حكومات العالم الثالث لتجربة استراتيجيات اقتصادية أكثر تماشياً مع اقتصاد السوق[٣١]. ولم يعد مجيء نظم ماركسية في إمكانه التأثير على المصالح الأمريكية، خاصة الاقتصادية، حيث إن هذه النظم لم يعد أمامها خيار سوى التعامل مع

---

(٢٩) نادية محمود مصطفى، «أزمة الخليج والنظام الدولي،» في: أحمد الرشيدي، محرر، **الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ٥٨.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: مصطفى، «القوتان الأعظم والعالم الثالث من الحرب الباردة الجديدة إلى نهايتها،» ص ١٩ ـ ٤١.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

الغرب، فالاتحاد السوفياتي لم يعد قوياً بدرجة تمكنه من الابقاء على إمبراطورية مستقرة في العالم الثالث على حساب الغرب[٣٢].

في ضوء ذلك، وبناء على تجربة الولايات المتحدة السابقة بشأن التقارب المصري السوفياتي في النصف الأول من الثمانينيات، لم تتجه الولايات المتحدة إلى المعارضة الصريحة أو الضمنية لذلك التقارب. ويتفق المراقبون على أن الولايات المتحدة بقيت خلال النصف الثاني من الثمانينيات تراقب هذه العلاقات المصرية ـ السوفياتية من دون أن تسعى إلى تفسيرها بأكثر من حجمها الحقيقي، في ضوء الخبرة السابقة وفي ضوء الانهيار السوفياتي الداخلي وتقلص وجوده الخارجي. ومما يدعم هذا الرأي أن تحسن العلاقات المصرية ـ السوفياتية قد سار في تواز مع التحسن في العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية[٣٣].

ـ وأخيراً يمكن اعتبار الموقف الأمريكي إزاء التقارب المصري ـ السوفياتي خلال **الفترة الثالثة** الممتدة من بداية اندلاع أزمة العراق ـ الكويت وحتى نهاية فترة الدراسة، بمثابة الموقف المؤيد لذلك التقارب. ويستند هذا الرأي إلى عدة اعتبارات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

ـ لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط المظهر الأول والرئيسي لادعاء واشنطن الزعامة الدولية بلا منازع عندما حشد الرئيس بوش ائتلافاً دولياً هائلاً، يشارك فيه الاتحاد السوفياتي بوصفه شريكاً أدنى مرتبة لمعاقبة العراق على غزوة الكويت[٣٤].

فلقد أدى التقلص الشديد في الوضع الاستراتيجي للاتحاد السوفياتي إلى عدم تمكنه من إعادة صياغة العلاقات الدولية وفقاً لمبادىء الفكر الجديد، بل إنه ــ على العكس ــ اتجه نحو إعادة صياغة تلك المبادىء لمواجهة المتطلبات العملية للعلاقة الخاصة مع القوة العظمى الوحيدة الباقية، الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، تحول وضع حلفاء الاتحاد السوفياتي وأصدقائه السابقين من كونهم مصادر للقوة الاستراتيجية في التنافس العالمي بين موسكو وواشنطن إلى كونهم سلعاً تتم مقايضتها أو بيعها مقابل المساعدة الاقتصادية. ولقد اتضح ذلك مع بداية أزمة الخليج الثانية، ففي الوقت الذي أبدى فيه غورباتشوف موافقته للولايات المتحدة بشأن استخدام القوة ضد حليفه وصديقه السابق (العراق) خلال مؤتمر باريس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، فإنه بدأ بشكل ضمني بربط تأييده المستمر

---

(٣٢) MacFarlane, «Superpower Rivalry in 1990s,» p. 12.

(٣٣) خلصت الدراسة إلى هذا الرأي أيضاً بعد مقابلات أجرتها مع صلاح بسيوني سفير مصر السابق في الاتحاد السوفياتي، وحاتم سيف النصر، مستشار بوزارة الخارجية وكان عضواً في السفارة المصرية بالولايات المتحدة في النصف الثاني من الثمانينيات، وعبد المنعم المشاط الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

(٣٤) Michael C. Hudson, «The Middle East under Pax Americana: How New, How Orderly?,» *Third World Quarterly*, vol. 13, no. 2 (1992), p. 301.

ببرنامج للمساعدة الاقتصادية الغربية[٣٥].

وهكذا، فإن أزمة الخليج الثانية انتهت بصعود الدور الأمريكي في إدارة النظام الدولي بما يموج به من صراعات ومشاكل إقليمية[٣٦]. وقد برزت هذه الأزمة، بصفة خاصة، بداية التحول الفعلي في السياسة السوفياتية تجاه الشرق الأوسط وصراعاته في اتجاه يقوم على أساس التنسيق والتوافق مع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وهو ما يؤكده التحول في نمط التصويت السوفياتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك الاتجاه منذ عام ١٩٩٠.

من ناحية أخرى، فإن انهيار الاتحاد السوفياتي وتحلله كدولة فدرالية ساهم بدوره في تدعيم هذه النتيجة، حيث أدى ذلك الانهيار، فضلاً عن المشاكل الخطيرة والصعوبات التي تعانيها الجمهوريات، إلى تسابقها من أجل كسب ود الولايات المتحدة والغرب.

في ضوء ما تقدم، تميل الدراسة إلى اعتبار أن التقارب المصري ـ السوفياتي منذ أزمة الخليج الثانية قد لاقى التأييد الأمريكي، وبصفة خاصة حينما تم توظيف ذلك التقارب لدفع جهود السلام في المنطقة عقب الأزمة مباشرة.

د ـ **وكخطوة رابعة**، يتم قياس نسبة اتفاق مواقف السياسة الخارجية المصرية مع مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مختلف القضايا محل البحث، وتجاه كل قضية على حدة، وذلك باستخدام المقياس الذي تم اللجوء إليه لقياس الاتفاق التصويتي بين الدولتين من قبل. ومن ثم، فإنه سيتم تجميع عدد مرات الاتفاق، بالإضافة إلى نصف عدد مرات الاتفاق الجزئي، ثم تتم قسمة الناتج على عدد المواقف الاجمالية التي اتخذتها مصر والولايات المتحدة إزاء القضايا المختلفة محل الدراسة.

وفي ما يلي ستسعى الدراسة إلى تطبيق مقياس «اتفاق المواقف» على السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ (وهي الفترة التي تمثل العقد الأول لرئاسة الرئيس مبارك)، وذلك إزاء القضايا الخمس التي حددتها الدراسة.

٢ ـ تطبيق مقياس اتفاق المواقف بشأن السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

من خلال تتبع الأحداث الواردة من المصادر العلنية المذكورة سلفاً، ومن خلال مجموعة القضايا التي تم تحديدها ليتم من خلالها دراسة مدى اتفاق المواقف السياسية

---

(٣٥) Mohamed M. El-Doufani, «Regional Revisionist Client States under Unipolarity,» *Third World Quarterly*, vol. 13, no. 2 (1992), p. 262.

(٣٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١** (القاهرة: المركز، ١٩٩٢)، ص ٨٠.

الخارجية المصرية مع المواقف الأمريكية، أمكن التوصل إلى الجداول المعروضة في الملحق رقم (٣)، وأمكن التوصل إلى الأحكام الخاصة بشأن الاتفاق، والاختلاف، والاتفاق الجزئي بين الدولتين بصدد تلك القضايا المحددة من خلال المعايير السابق تحديدها، وانتهت الدراسة إلى بيان مدى اتفاق المواقف بتطبيق مقياس الاتفاق التالي:

عدد مرات الاتفاق التام + نصف عدد مرات الاتفاق الجزئي
____
اجمالي عدد المواقف

وبذلك توصلت الدراسة إلى تحديد نسبة الاتفاق في المواقف بين الدولتين خلال فترة الدراسة في الجدول رقم (٣ ـ ٣) على النحو التالي:

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

مقياس اتفاق المواقف بين مصر والولايات المتحدة

(١٩٨١ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

السنة	السلام مع اسرائيل	الصراع العربي ـ الاسرائيلي	العلاقات المصرية ـ الأمريكية	العلاقات المصرية ـ السوفياتية	حرب العراق ـ الكويت	الاجمالي
١٩٨١	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠		٨٧,٥
١٩٨٢	٣٨,١	٢٨,٣	٧٢,٧	صفر		٤٠,٢
١٩٨٣	٧٠	٤٠	٦٠	صفر		٥٣,١
١٩٨٤	٤٠	٤٠,٩	٦٦,٧	صفر		٤٢,٥
١٩٨٥	٧٨,٦	٥٠	٥٠	-		٦٠
١٩٨٦	٨٥,٧	٦٢,٥	٢٥	٥٠		٦٩,٦
١٩٨٧	٧٥	٣٧,٥	٧٢,٢	٥٠		٥٦,٥
١٩٨٨	٣٣,٣	٣٣,٣	٦٠	٥٠		٤٠
١٩٨٩	٧٥	٦٦,٧	٥٠	٥٠		٦٣
١٩٩٠	١٠٠	٦٣,٦	٥٠	٥٠	٧٥	٦٦,٢
١٩٩١	١٠٠	٧٨,٦	١٠٠	١٠٠	٦٥,٤	٧٦,٩
المتوسط	٧٢,٣	٥٠,١	٦٤,٢	٣٦,٤	٧٠,٢	٥٩,٦

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجداول الموضحة بالملحق رقم (٣) وباستخدام مقياس اتفاق المواقف.

من قراءة النتائج الواردة في الجدول رقم (٣ ـ ٣)، ومقارنتها بالنتائج التي أظهرها مؤشر التصويت، يمكن ملاحظة أمور عدة على النحو التالي:

أ ـ إن هناك قدراً كبيراً من التذبذب في مستوى الإذعان الذي أبدته السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة ـ وفقاً لما يظهره هذا المؤشر ـ خلال فترة الدراسة، وهو ما يعني عدم وجود اتفاق أو اختلاف دائمين بين التفضيلات المصرية والأمريكية، وهو الأمر الذي يتناقض مع ما يفترضه نموذج الاتفاق التابع من ثبات مستوى الاتفاق بين الدولة التابعة والمتبوعة طالما لم يحدث تغير في نظام الحكم[٣٧].

وتشير النتائج الإجمالية إلى أن عام ١٩٨١ قد شهد أعلى مستوى للإذعان (٨٧,٥ بالمئة) بالمقارنة بسنوات الدراسة الأخرى. وقد شهد العام التالي له ١٩٨٢ انخفاضاً حاداً في مستوى الإذعان، حيث بلغ ٤٠,٢ بالمئة. ويمكن تفسير ذلك، كما سبقت الإشارة في سياق تفسير الملحوظة المماثلة التي أظهرها مؤشر التصويت بشأن القضايا الإجمالية، بأن النظام المصري الجديد الذي تولى الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ قد بدأ بإجراء عملية تغيير ـ وإن لم تكن ثورية ـ أخذت آثارها في الظهور في العام التالي على النحو الذي يبرزه هذا المؤشر، حيث انخفض مستوى الإذعان في سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة بما مقداره ٤٧,٣ بالمئة.

ب ـ إن مستوى الإذعان الذي يبرز على هذا المؤشر يفوق مستوى الإذعان الذي يظهر باستخدام مؤشر التصويت (سواء بشأن القضايا الإجمالية المعروضة على الجمعية العامة أو القضايا المهمة)، وربما في ذلك ما يشير إلى صحة الانتقادات التي توجه إلى مؤشر التصويت، والتي تتركز، كما سبقت الإشارة، في عدم كفاية هذا المؤشر للكشف عن كل التعقيدات، وكل التنوع في السلوك السياسي الخارجي للدول.

ج ـ بمقارنة القضايا التي شملها التحليل ـ يتضح أن مستوى الإذعان قد اختلف من قضية إلى أخرى. فقد أظهرت قضية السلام مع إسرائيل أعلى مستويات الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة بمتوسط قدره ٧٢,٣ بالمئة، تلتها أزمة العراق الكويت بمتوسط قدره ٧٠,٢ بالمئة، ثم العلاقات المصرية ـ الأمريكية بمتوسط قدره ٦٤,٢ بالمئة، فالصراع العربي ـ الاسرائيلي بمتوسط قدره ٥٠,١ بالمئة، وأخيراً العلاقات المصرية ـ السوفياتية بمتوسط قدره ٣٦,٤ بالمئة. ولعل هذا التدرج في مستوى الإذعان يكشف عن تدرج في الأهمية النسبية لتلك القضايا بالنسبة إلى الولايات المتحدة كدولة مسيطرة.

ولكي يكتمل مفهوم «الإذعان» من المنظور الاقتصادي السياسي يثور التساؤل بشأن العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي على الولايات المتحدة، والإذعان الذي أبدته خلال فترة

---

(٣٧) وجدير بالذكر أن هذا التذبذب قد لوحظ من قبل بالنسبة إلى مقياس التصويت.

الدراسة على مؤشر اتفاق المواقف بشأن القضايا المهمة المحددة.

هل أن التغير في السلوك السياسي الخارجي تجاه الولايات المتحدة باستخدام مؤشر اتفاق المواقف يعود إلى الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة أو يفسر به؟ وبعبارة أخرى، ما هو مقدار التفسير الذي يقدمه الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة لذلك الإذعان؟ هل يفسر نسبة كبيرة من هذا الإذعان؟ أم أنه ذو مقدرة تفسيرية محدودة؟

خاتمة

سعت الدراسة في هذا الفصل إلى قياس مستوى الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة خلال الفترة من عام ١٩٨١ ولغاية عام ١٩٩١، وذلك باستخدام مؤشرين:

١ ـ مؤشر التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جميع القضايا المعروضة وبشأن القضايا المهمة بالنسبة إلى مصر والولايات المتحدة.

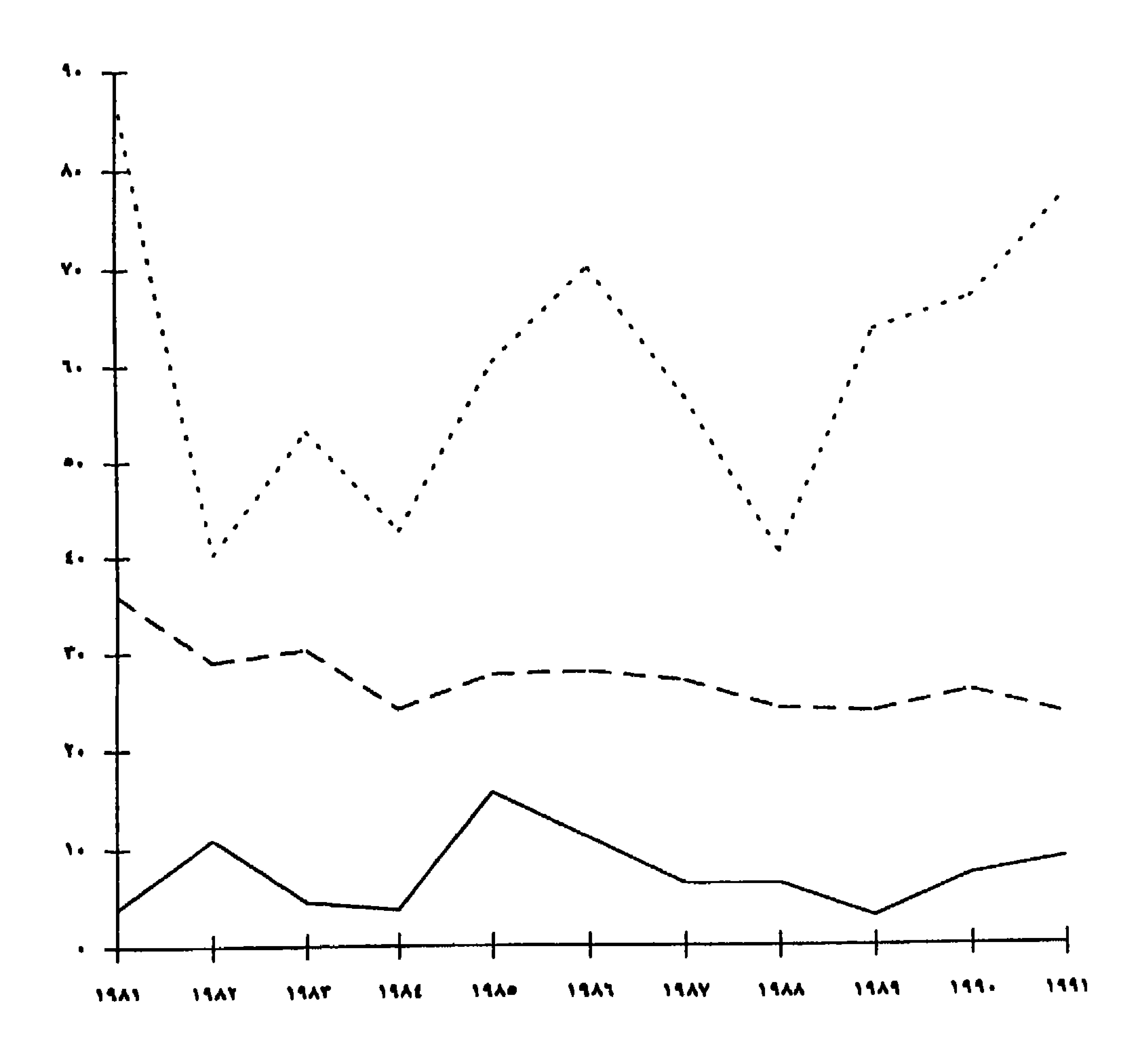
٢ ـ مؤشر اتفاق المواقف بشأن القضايا المهمة بالنسبة إلى مصر والولايات المتحدة.

وفقاً **للمؤشر الأول**، فقد أظهرت عملية القياس مستوى ضعيفاً من الإذعان الذي أبدته مصر من خلال سلوكها التصويتي في الجمعية العامة تجاه الولايات المتحدة بشأن القضايا التي تهم الدولتين معاً، وهو ما يتضح من الرسم البياني. ففي الوقت الذي أبدت فيه السياسة الخارجية المصرية درجة مرتفعة نسبياً من الاتفاق من خلال سلوكها التصويتي في الجمعية العامة مع الولايات المتحدة بشأن القضايا الاجمالية (بمتوسط قدره ٢٧ بالمئة)، إلا أنها أظهرت قدراً محدوداً للغاية من الإذعان بشأن القضايا المهمة (بمتوسط قدره ٧,٤ بالمئة)، وهي القضايا التي يفترض في إطارها أن تسعى الدولة المسيطرة إلى ممارسة نفوذها على الدولة المعتمدة عليها، وأن يمثل اتفاق الدولة المعتمدة مع الدولة المسيطرة بشأنها تضحية ذات قيمة، الأمر الذي يحقق معنى الإذعان.

وبذلك يشير هذا المؤشر إلى أن مصر لا تقدم تنازلات إلا في حدود ضيقة للغاية حين يتعلق الأمر بقضايا تهمها، أما حين تكون القضايا المعروضة ذات أهمية محدودة بالنسبة إليها أو غير ذات أهمية على الإطلاق، فيمكن أن تتجه إلى الاتفاق (وليس الإذعان) مع الولايات المتحدة إرضاءً لتفضيلاتها.

وفقاً **للمؤشر الثاني**، فإن مستوى الإذعان الذي أبدته السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة كان مرتفعاً (بمتوسط قدره ٥٩ بالمئة).

الشكل رقم (٣ ـ ٢)
تطور الإذعان في السلوك السياسي الخارجي لمصر
تجاه الولايات المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)



اتفاق التصويت بشأن القضايا المهمة ـــــ
اتفاق التصويت بشأن إجمالي القضايا ـ ـ ـ
اتفاق مواقف السياسة الخارجية.........

ويشير الشكل رقم (٣ ـ ٢) لنتيجة هذا القياس إلى أن مستوى الإذعان باستخدام مؤشر اتفاق المواقف قد شهد أعلى مستوى من التذبذب مقارنة بمؤشر التصويت في حالتيه (حالة القضايا الاجمالية، وحالة القضايا المهمة).

فهل ارتبط هذا التذبذب الكبير بتذبذب في مستوى الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة؟

ومن ناحية أخرى، وكما أوضحت نتائج القياس باستخدام مؤشر اتفاق المواقف بشأن القضايا المهمة، فإن مستوى إذعان السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة قد اختلف وفقاً للقضايا التي شملها القياس، حيث ارتبط أعلى مستوى للإذعان بقضية السلام مع اسرائيل، وقد تلتها قضية العراق ـ الكويت، ثم العلاقات المصرية ـ الأمريكية، ثم الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وأخيراً العلاقات المصرية ـ السوفياتية.

ويبقى السؤال المحوري للدراسة من المنظور الاقتصادي السياسي، وفقاً لما يفترضه نموذج المساومة:

هل ارتبط مستوى الإذعان الذي أبدته السياسة الخارجية المصرية، سواء باستخدام مؤشر «التصويت» أو مؤشر «اتفاق المواقف» بالاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة؟ وإلى أي مدى يفسر الاعتماد الاقتصادي هذا المستوى من الإذعان؟ وما هي التفسيرات الممكنة لذلك المدى؟

هذه التساؤلات ستسعى الدراسة للإجابة عنها في الفصل الرابع الختامي التالي.

الفصل الرابع

تأثير الاعتماد الاقتصادي لمصر
على الولايات المتحدة على درجة الإذعان
في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاهها

مقدمة

من منظور الاقتصاد السياسي، وفي إطار الاهتمام بتأثير العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة على السلوك السياسي الخارجي للدول الأولى تجاه الأخيرة، حددت الدراسة المشكلة البحثية المحورية التي تسعى للإجابة عنها في السؤال التالي: هل كان للاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة تأثير على السلوك السياسي الخارجي المصري تجاهها؟ وما هو شكل ذلك التأثير؟ وما مداه؟

واستناداً إلى نموذج المساومة، صاغت الدراسة الفرض التالي: كلما زادت درجة الاعتماد الاقتصادي لدولة ما على دولة أخرى، زادت درجة الإذعان التي تبديها الدولة الأولى في سلوكها السياسي الخارجي تجاه تلك الدولة الأخرى.

ووفقاً لذلك، قامت الدراسة في الفصل الثاني بقياس درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة خلال الفترة من عام ١٩٨١ ولغاية عام ١٩٩١، من خلال مؤشرات محددة في مجالات المساعدة، والتجارة، والاستثمار. وفي الفصل الثالث قامت بتحديد درجة الإذعان الذي تبديه مصر في سلوكها السياسي الخارجي تجاه الولايات المتحدة من خلال مقياسين رئيسيين: مقياس اتفاق التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومقياس اتفاق مواقف السياسة الخارجية.

وترتيباً على ذلك، تتحدد المهمة التالية في اختبار العلاقة بين مؤشرات الاعتماد الاقتصادي ومؤشرات الإذعان، وهي المهمة التي تهدف الدراسة إلى إنجازها في هذا الفصل.

في ضوء ذلك سينقسم هذا الفصل الختامي إلى قسمين على النحو التالي:

القسم الأول: يتم فيه اختبار الفرض الأول للدراسة، والذي يقوم على أساس وجود علاقة طردية خطية بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة، والإذعان الذي تبديه مصر في سلوكها السياسي الخارجي تجاهها، وذلك من خلال التحليل الاحصائي باستخدام الحاسب الآلي.

القسم الثاني: في ضوء ما أسفر عنه ذلك التحليل من نتائج، تتجه الدراسة في هذا القسم إلى محاولة تقييم نموذج المساومة من خلال التركيز على أمرين كالآتي:

١ ـ إبراز أهم التحديات التي تواجه النموذج، وسوف يتم في هذا الإطار اختبار الفرض الثاني للدراسة، والذي يقوم على أساس وجود علاقة طردية بين سلوك المكافأة من جانب الدولة المانحة، والإذعان من جانب الدولة المتلقية.

٢ ـ محاولة دعم القدرة التفسيرية لنموذج المساومة، بحيث يكون أكثر صلاحية ومصداقية في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدول النامية تجاه الدول التي تربطها بها علاقات اقتصادية غير متكافئة عامة، والسلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة خاصة.

أولاً: العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة والإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاهها

تسعى الدراسة في هذا القسم إلى اختبار مدى صحة الافتراض القائم على أساس أن هناك علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة ودرجة الإذعان التي تبديها مصر من خلال سلوكها السياسي الخارجي تجاهها، ومعنى ذلك افتراض أنه كلما زادت درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة، زادت درجة الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاهها، وذلك بشكل مطرد.

ويقسم هذا القسم إلى جزءين على النحو التالي:

الأول: يعرض لفروض الدراسة النابعة من الفرض الرئيسي، والنتائج التي أظهرها التحليل الكمي.

الثاني: يقوم باستخدام فترة إبطاء (Time Lag) في التحليل، ويعرض النتائج التي أسفر عنها هذا الاستخدام.

١ ـ فروض الدراسة والنتائج التي أظهرها التحليل الكمي

أ ـ فروض الدراسة

لجأت الدراسة إلى استخدام ثلاثة مؤشرات للدلالة على وضع الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدة والتجارة والاستثمار. وعلى صعيد السياسة الخارجية المصرية، استخدمت الدراسة مقياسين لقياس درجة الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة: مقياس اتفاق التصويت بشأن القضايا

المهمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومقياس اتفاق المواقف بشأن خمس قضايا تم تحديدها باعتبارها ذات أهمية قصوى لكل من مصر والولايات المتحدة.

وبناء على ذلك يمكن صياغة الفرضين الرئيسيين التاليين:

(١) كلما زادت درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدة، والتجارة، والاستثمار، زادت درجة الإذعان التي تبديها مصر للولايات المتحدة من خلال تصويتها في الجمعية العامة بشأن القضايا المهمة لكلتا الدولتين.

(٢) كلما زادت درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدة، والتجارة، والاستثمار، زادت درجة إذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي تتخذها بشأن القضايا المهمة لكلتا الدولتين.

ولغرض المقارنة، فإن الدراسة سوف تتجه نحو استكشاف العلاقة التي تربط اتفاق التصويت بشأن إجمالي القضايا المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة بمؤشرات الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة، حيث إنه من المفترض وفقاً لنموذج المساومة أن تكون العلاقة بين اتفاق التصويت بشأن القضايا المهمة لكلتا الدولتين (وهو ما يعبر عن الإذعان)، ومؤشرات الاعتماد الاقتصادي، أكثر قوة من العلاقة بين اتفاق التصويت بشأن إجمالي القضايا المعروضة وتلك المؤشرات.

ومن ثم يمكن صياغة الفرض التالي:

(٣) كلما زادت درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدة، والتجارة، والاستثمار، زادت درجة إذعان مصر للولايات المتحدة من خلال تصويتها في الجمعية العامة بشأن إجمالي القضايا المعروضة عليها.

كذلك، ولما كانت الدراسة قد حددت خمس قضايا تعد ذات أهمية خاصة لكل من مصر والولايات المتحدة، يتم من خلال دراسة مواقفهما تجاهها قياس درجة إذعان مصر للولايات المتحدة، فإنه يمكن للدراسة صياغة مجموعة من الافتراضات تقوم على أساس الربط بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في المجالات الثلاثة من ناحية، وإذعان مصر للولايات المتحدة بشأن كل قضية من تلك القضايا من ناحية أخرى.

وقبل صياغة تلك الافتراضات، ينبغي الإشارة إلى ملاحظتين جوهريتين:

- إن العلاقات المصرية - السوفياتية لم تشهد تفاعلات جوهرية عام ١٩٨٥، وفقاً لما أوضحته الدراسة من قبل، لذا فسوف يتم استبعاد هذه السنة من السلسلة الزمنية التي سيتم ربطها بمؤشرات الاعتماد الاقتصادي.

ـ إن أزمة الخليج الثانية قد استغرقت عامين من فترة الدراسة، ولذا سيكون من الصعب إيجاد علاقات ارتباط أو انحدار بين إذعان مصر للولايات المتحدة بشأن تلك الأزمة، ومؤشرات الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة، ومن ثم سيتم استبعادها.

في ضوء هاتين الملاحظتين، يمكن صياغة المجموعة التالية من الفروض الفرعية على النحو التالي:

(٤) كلما زادت درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدة، والتجارة، والاستثمار، زادت درجة إذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي تتخذها بشأن قضية السلام مع اسرائيل.

(٥) كلما زادت درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدة، والتجارة، والاستثمار، زادت درجة إذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي تتخذها بشأن قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

(٦) كلما زادت درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدة، التجارة، والاستثمار، زادت درجة إذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي تتخذها بشأن قضية العلاقات المصرية ـ الأمريكية المباشرة.

(٧) كلما زادت درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدة، والتجارة، والاستثمار، زادت درجة إذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي تتخذها بشأن قضية العلاقات المصرية ـ السوفياتية المباشرة.

ب ـ المقاييس الاحصائية المستخدمة

قامت الدراسة بالاستعانة بمجموعة من المقاييس الاحصائية لاختبار صحة الفروض التي سبقت الإشارة إليها، وقد تمثلت تلك المقاييس في الآتي:

(١) الانحدار الخطي المتعدد[1]

يستخدم في حالة دراسة العلاقة بين متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة، فإذا افترضنا وجود متغير تابع (ص) ومتغيرين مستقلين (س١، س٢)، وأن العلاقة بينهما خطية، فإن هذه العلاقة ستتخذ الصورة التالية:

---

(١) عبد الحميد محمد نجم ومحمد عبد الهادي المحميد، **الاحصاء الوصفي والتحليلي مع استخدام البرامج الجاهزة** (الكويت: جامعة الكويت، كلية التجارة، لجنة البحوث والتدريب، ١٩٨٨)، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢، و Roger Wimmer and J.R. Dominick, *Mass Media Research: An Introduction* (Belmont, CA: Wadsworth Publishing Company, 1987), pp. 254-255.

ص٨ = أ + ب١س١ + ب٢س٢

حيث أ = مقدار ثابت

ب = مقدار التغير في قيمة ص نتيجة لزيادة (س١) بوحدة واحدة مع ثبات تأثير س٢.

ب٢ = مقدار التغير في قيمة ص نتيجة لزيادة (س٢) بوحدة واحدة مع ثبات تأثير س١.

وهكذا، فإنه في إطار الانحدار الخطي، يتم التفرقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع (أي التفرقة بين السبب والنتيجة)، وبالتالي فهو يبين مدى اعتماد المتغير التابع (ص) على المتغيرات المستقلة (س١، س٢... الخ).

ولقد سعت الدراسة في إطار استخدام الانحدار الخطي المتعدد إلى الاعتماد على أسلوب «الارتداد التدريجي» (Stepwise Regression) لتحديد المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً في المتغير التابع، وبالتالي الوصول إلى أفضل النتائج بشأن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة. ويعد أسلوب «الارتداد التدريجي» أسلوباً بحثياً آلياً شاع استخدامه حديثاً، وهو يقوم بصورة متعاقبة بإدخال مجموعة المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار، ومن أجل التوصل في النهاية إلى أفضل توليفة مؤثرة من المتغيرات المستقلة، وذلك من خلال عمليات الحذف والإضافة. ومن ثم فهو يقوم باقتصاد الجهود الحسابية مقارنة باقترابات الانحدار الأخرى المتاحة، وفي الوقت نفسه يصل إلى تحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً[٢].

(٢) معامل التحديد (R^2)

هناك مقياس مهم ينبغي استخدامه وحساب قيمته في تحليل الانحدار، وهو معامل التحديد. وهو يشير إلى نسبة التغير في المتغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة. وكلما زادت قيمة معامل التحديد (أي كلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيحة، كان ذلك دليلاً على صلاحية العلاقة الخطية في تمثيل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وكان ذلك أيضاً دليلاً على أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة كبيرة من إجمالي التغير الذي يحدث في المتغير التابع[٣].

---

(٢) John Neter, William Wasserman and Michael H. Kutner, *Applied Linear Statistical Models, Regression Analysis of Variance and Experimental Designs* (Homewood, IL: Irwin, 1985), p. 430.

(٣) Wimmer and Dominick, Ibid., p. 255.

(٣) معامل ارتباط بيرسون (R)

ويمثل معامل ارتباط بيرسون الجذر التربيعي لمعامل التحديد، وهو يحدد الدرجة التي بها يتغير متغيران بشكل مترابط بعضهما مع بعض. وقد يكون الارتباط موجباً (طردياً) عندما يتزايد المتغيران في وقت واحد، وقد يكون سالباً، عندما يزيد المتغير التابع في الوقت الذي يتجه فيه المتغير المستقل للتناقص (أو العكس). ويلاحظ أنه ليس من السهل تحديد ما إذا كان الارتباط بين متغيرين قوياً أو ضعيفاً، إلا أن بعض الكتاب قد اصطلح على أن الارتباط ما بين ٠,٤ و٠,٧ يعد متوسطاً، في حين أن الارتباط ما بين ٠,٧ و٠,٩ يمكن وصفه بأنه ارتباط قوي للغاية[٤]. وسوف تحتكم الدراسة إلى هذا المعيار للحكم على قوة الارتباط بين المتغيرات.

وستتجه الدراسة لحساب معامل الارتباط المتعدد (Multiple Correlation) (الكلي)، وذلك حينما يتجه التركيز نحو دراسة العلاقة بين متغير تابع وأكثر من متغير مستقل. ويلاحظ أن الارتباط المتعدد يكون دائماً أكبر من جميع معاملات الارتباط الجزئية بين أزواج المتغيرات الداخلة في حسابه، كما أنه موجب القيمة دائماً[٥].

(٤) الارتباط الجزئي (Partial Correlation)

ويستخدم لدراسة العلاقة بين المتغير التابع وأحد المتغيرات المستقلة مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

وجدير بالذكر أن الدراسة سوف تتجه لاتخاذ مستوى معنوية ٠,٠٥ (أو درجة ثقة ٩٥ بالمئة)[٦] للحكم على النتائج. وبناء على هذا المستوى للمعنوية، وباستخدام المقاييس الاحصائية التي سبقت الإشارة إليها. وبالاستعانة بالحاسب الآلي، أمكن التوصل إلى النتائج التالية في إطار اختبار صحة الفروض السابق بيانها.

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧.

(٥) نجم والمحميد، المصدر نفسه، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٦) يقدم اختبار المعنوية معلومات تتعلق باحتمال ارتكاب خطأ في رفض الفرض العدمي. ويشير مستوى المعنوية إلى الاحتمال الأقصى الذي يكون الباحث مستعداً لقبوله لارتكاب الخطأ. والفرض البحثي هو البديل المنطقي للفرض العدمي الذي يؤكد أن العلاقات الاحصائية التي تم تحليلها تعود إلى الصدفة أو الخطأ العشوائي. واتخاذ مستوى معنوية ٠,٠٥ يعني أن الباحث لديه فرض ٥ بالمئة لاتخاذ قرار خاطىء برفض الفرض العدمي بالرغم من صحته. فإذا ما أشارت النتائج إلى احتمال أقل من هذا المستوى، فإن الباحث يمكنه رفض الفرض العدمي. في حين أنه إذا كان أكبر من ذلك المستوى، فإن الباحث ينبغي ألا يرفض الفرض العدمي. انظر: Wimmer and Dominick, Ibid., pp. 224-226, and John Waite Bowers and John A. Courtright, *Communication Research Methods* (Glenview, IL: Scott Foresman, 1984), pp. 184-185.

ج ـ نتائج التحليل الكمي

(١) أوضحت نتائج التحليل الكمي أنه لا توجد علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدة، والتجارة، والاستثمار، واتفاق التصويت بشأن القضايا المهمة، الأمر الذي يدعو إلى رفض الفرض الأول.

(٢) في حين كشف التحليل الكمي عن وجود علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات، واتفاق التصويت بشأن القضايا الاجمالية المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد بلغ معامل الارتباط ٠,٦، في حين بلغ معامل التحديد ٠,٣٧، ومعنى ذلك أن حوالى ٤٠ بالمئة من التغيرات في اتفاق التصويت بشأن القضايا الاجمالية يمكن تفسيره من خلال الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات، وهو الأمر الذي يعني بمفهوم المخالفة أن نحو ٦٠ بالمئة من التغيرات الطارئة على اتفاق التصويت المصري ـ الأمريكي تعود إلى متغيرات أخرى لم يشملها البحث بالتحليل. ومع ذلك، فإن الدراسة يمكن أن تعتبر معامل التحديد، البالغ نحو ٠,٤ يمثل نسبة معقولة، حيث إنه يعني أن متغيراً واحداً فقط يفسر نحو ٤٠ بالمئة من التغيرات في المتغير التابع.

أما بالنسبة إلى التجارة والاستثمار، فقد استبعدهما أسلوب «الارتداد التدريجي» من التحليل، الأمر الذي يعني عدم وجود علاقة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في هذين المجالين واتفاق التصويت بشأن القضايا الاجمالية.

(٣) أوضح التحليل الكمي أيضاً أنه لا توجد علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدة، والتجارة، والاستثمار، وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن القضايا الخمس المحددة، الأمر الذي يدعو إلى رفض الفرض القائم على أساس وجود هذه العلاقة.

(٤) وأخيراً أظهر التحليل الكمي أنه لا توجد علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدة، والتجارة، والاستثمار، وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن كل قضية من القضايا الأربع المحددة (السلام مع إسرائيل، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، والعلاقات المصرية ـ الأمريكية المباشرة، والعلاقات المصرية ـ السوفياتية)، الأمر الذي يدعو إلى رفض الفروض الأربعة الأخيرة التي تقوم على أساس وجود علاقة خطية موجبة بين المتغيرات المستقلة (الاعتماد الاقتصادي في مجالات المساعدة، والتجارة، والاستثمار) وإذعان مصر للولايات المتحدة بشأن كل قضية على حدة.

إذن، يتضح في ضوء ما أسفر عنه التحليل الكمي من نتائج أن الفرض الوحيد الذي ثبتت صحته هو الفرض الذي يقوم على أساس وجود علاقة خطية موجبة بين

الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات (من دون المجالين الآخرين) واتفاق التصويت بشأن القضايا الاجمالية المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، في حين أن باقي الفروض لم تثبت صحتها. وإزاء هذه النتيجة، اتجهت الدراسة نحو استخدام ما يعرف بفترة الإبطاء في التحليل، بهدف التوصل إلى تحليل أكثر دقة وعمقاً.

٢ ـ استخدام فترة إبطاء في التحليل

أ ـ معنى ومبرر استخدام فترة إبطاء في التحليل

سعت الدراسة إلى إدخال ما يعرف بفترة الابطاء في التحليل، وذلك استناداً إلى افتراض أن هناك فترة تفصل ما بين المسبب الاقتصادي والأثر السياسي. وبناء على ذلك تصبح الملاحظة السنوية المتزامنة للمتغيرات المستقلة والتابعة غير ملائمة. فمن المحتمل ألا تتصرف الحكومات بناء على المعاملات الاقتصادية الجارية، حيث إنه قد لا تكون هناك طريقة متاحة لمعرفة وتحديد مدى اعتماد اقتصادات الدول بعضها على بعضها الآخر، إلى حين يتم إعداد السجلات الخاصة بذلك مع نهاية العام. ومن ثم، فإنه من المتصور أن يعكس السلوك السياسي الخارجي للدولة في سنة ما بصورة أكثر مصداقية درجة قابليتها للتأثر في السنة السابقة عليها[٧].

وهكذا تفترض فترة الإبطاء تأخر السلوك السياسي عن التحولات الاقتصادية، حيث إن الآثار الفعلية لزيادة الاعتماد الاقتصادي أو نقصه لن تشعر بها الدولة المعتمدة اقتصادياً على الخارج إلا بعد مرور فترة من الوقت، والتي بناء عليها تبدأ الدولة باتخاذ السلوكيات السياسية الملائمة للوضع الجديد. فمثلاً، لن تشعر الدولة المعتمدة اقتصادياً على الخارج بالآثار المترتبة على التحول في العلاقات التجارية بشكل فوري، ففقدان سوق تصديري مهم لا شك في أنه سيكون له آثاره التي تمس الهيكل الاقتصادي للدولة. ومن المتصور أن يستغرق هذا الأمر فترة من الزمن تبدأ بعدها هذه الآثار بالبروز: زيادة في البطالة، وحدوث اضطرابات في مجال الصناعة، وزيادة سخط الجماهير نتيجة للضائقة الاقتصادية... الخ. هذه الأوضاع تقود في النهاية إلى إجراء تغيير في السلوك السياسي، ومن ثم فإن السلوك السياسي سيكون تالياً للتحولات الاقتصادية وليس متزامناً معها.

في ضوء ذلك، فإن الدراسة ستقوم بإجراء تعديل بسيط لإدخال فترة إبطاء مدتها عام في التحليل، وذلك على النحو التالي:

سيتم إحلال القيم المحددة لمؤشرات الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة

---

(٧) Neil R. Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence* (Austin, TX: University of Texas Press, 1978), pp. 136-137.

في مجالات المساعدة، والتجارة، والاستثمار للسنة السابقة محل القيم الخاصة بالسنة نفسها التي يتم فيها تحديد قيم مقياس اتفاق التصويت واتفاق المواقف. ومن ثم فإنه سيتم اختبار العلاقة التي تربط الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في المجالات الثلاثة عام ١٩٨٠ باتفاق التصويت المصري ـ الأمريكي، واتفاق مواقفهما بشأن القضايا المحددة عام ١٩٨١، والاعتماد الاقتصادي عام ١٩٨١ باتفاق التصويت واتفاق المواقف عام ١٩٨٢... وهكذا.

وقد تطلب هذا التعديل حساب النسب الخاصة بالاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في المجالات الثلاثة (المساعدات، والتجارة، والاستثمار) لعام ١٩٨٠، حيث إن البيانات التي قامت الدراسة بتوفيرها من قبل كانت تبدأ من عام ١٩٨١. وقد تم حساب هذه النسب، وجاءت النتائج على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (٤ ـ ١).

الجدول رقم (٤ ـ ١)

الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة

في مجالات المساعدات والتجارة والاستثمار عام ١٩٨٠ (نسبة مئوية)

السنة	المساعدات	التجارة	الاستثمار
١٩٨٠	٨١,٩	٥٧,٧	٣٢,٩

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجداول أرقام (٩) و(١٠) و(١٢) و(١٦) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي».

ب ـ نتائج التحليل باستخدام فترة الإبطاء

(١) كشفت نتائج التحليل الكمي باستخدام فترة الابطاء عن عدم وجود علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدات، والتجارة، والاستثمار، وإذعان مصر للولايات المتحدة من خلال تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبذلك فإن هذه النتيجة تدعو إلى رفض الفرض الأول.

(٢) بالنسبة إلى العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدات، والتجارة، والاستثمار، واتفاق التصويت بشأن إجمالي القضايا المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، أوضحت نتائج التحليل الكمي باستخدام أسلوب «الارتداد التدريجي» أن هناك علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالي المساعدات والاستثمارات، واتفاق التصويت بشأن إجمالي القضايا المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة. فقد بلغ معامل الارتباط الكلي للعلاقة بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع ٠,٨٤ (في حين بلغ معامل الارتباط الجزئي بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات واتفاق التصويت

بشأن القضايا الاجمالية ٠,٨١، وبين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة واتفاق التصويت بشأن القضايا الاجمالية ٠,٧٣ تقريباً). وقد بلغ معامل التحديد ٠,٧١، ومعنى ذلك أن الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالي المساعدات والاستثمارات في سنة معينة يفسر نحو ٧٠ بالمئة من التغيرات التي تطرأ على اتفاق التصويت المصري مع التصويت الأمريكي بشأن إجمالي القضايا المعروضة على الجمعية العامة في السنة التالية.

وقد أشارت النتائج أيضاً إلى أن تأثير الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات يفوق تأثير الاعتماد الاقتصادي في مجال الاستثمارات، حيث بلغت القيمة المعيارية معامل الانحدار في المجال الأول ٠,٧٥، في حين كانت في المجال الثاني ٠,٨٥.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة واتفاق التصويت بشأن إجمالي القضايا، فقد كشفت النتائج عن عدم وجود علاقة، حيث استبعده أسلوب «الارتداد التدريجي» من المعادلة.

(٣) كشف التحليل الكمي عن وجود علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة، وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها إزاء القضايا الخمس المحددة، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٧، وبلغ معامل التحديد ٠,٥ تقريباً. ومعنى ذلك أن الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة في سنة معينة يفسر نحو ٥٠ بالمئة من التغيرات التي تطرأ على إذعان مصر للولايات المتحدة بشأن المواقف التي تتخذها إزاء القضايا الخمس المهمة التي حددتها الدراسة في السنة التالية.

أما بالنسبة إلى الاعتماد الاقتصادي في مجالي المساعدات والاستثمار، فقد استبعدهما أسلوب «الارتداد التدريجي» من المعادلة، مما يدل على عدم وجود علاقة بينهما وبين المتغير التابع.

(٤) بالنسبة إلى مجموعة الافتراضات الخاصة بوجود علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدات، والتجارة، والاستثمار، وإذعان مصر للولايات المتحدة بشأن كل قضية. من القضايا الأربع المهمة: السلام مع إسرائيل، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، والعلاقات المصرية ـ الأمريكية، والعلاقات المصرية ـ السوفياتية، فقد كشف التحليل الكمي عن النتائج التالية:

ـ إن هناك علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة وإذعان مصر للولايات المتحدة من خلال المواقف التي اتخذتها بشأن قضية السلام مع اسرائيل، وقد بلغ معامل الارتباط ٠,٧ تقريباً، كما بلغ معامل التحديد ٠,٥، ومعنى ذلك أن الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة

في سنة معينة يفسر نحو ٥٠ بالمئة من التغيرات التي تطرأ على إذعان مصر للولايات المتحدة من خلال المواقف التي تتخذها بشأن قضية السلام مع اسرائيل في السنة التالية.

وقد أظهر أسلوب «الارتداد التدريجي» عدم وجود علاقة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات والاستثمار، وإذعان مصر للولايات المتحدة من خلال مواقفها إزاء قضية السلام مع اسرائيل، حيث قام باستبعادهما من المعادلة.

ـ أظهرت النتائج عدم صحة الفرض القائم على أساس وجود علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدات، والتجارة، والاستثمار، وإذعان مصر للولايات المتحدة في مواقفها إزاء قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ـ كذلك أشارت النتائج إلى عدم صحة الفرض القائم على أساس وجود علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدات، والتجارة، والاستثمار، وإذعان مصر للولايات المتحدة بشأن علاقاتهما الثنائية المباشرة.

ـ في ما يخص العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالات المساعدات، والتجارة، والاستثمار، وإذعان مصر للولايات المتحدة بشأن قضية العلاقات المصرية ـ السوفياتية، أوضحت النتائج أن هناك علاقة خطية، ولكن عكسية، بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالي المساعدات والتجارة، وإذعان مصر للولايات المتحدة في مواقفها بشأن العلاقات المصرية ـ السوفياتية، وقد بلغ معامل الارتباط الكلي ٠,٩، في حين بلغ معامل الارتباط الجزئي بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال المساعدات والإذعان بشأن العلاقات المصرية ـ السوفياتية ـ٠,٧٢ وبين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة والإذعان بشأن العلاقات المصرية ـ السوفياتية ـ٠,٧٧، وقد بلغ معامل الانحدار ٠,٧٥، ومعنى ذلك أن ٧٥ بالمئة من التغيرات التي تطرأ على إذعان مصر للولايات المتحدة بشأن العلاقات المصرية ـ السوفياتية في سنة ما تعود إلى الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالي المساعدات والتجارة في السنة التي سبقتها. وقد أظهرت النتائج أيضاً أن تأثير الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجالي المساعدات والتجارة على الإذعان بشأن العلاقات المصرية ـ السوفياتية متقارب، حيث بلغت القيمة المعيارية لمعامل الانحدار في المجال الأول ـ٠,٥٢، وفي المجال الثاني ـ٠,٥٥.

وتعد هذه العلاقة العكسية التي كشف عنها التحليل الكمي مخالفة للفرض القائم على أساس وجود علاقة موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة وإذعان مصر للولايات المتحدة من خلال المواقف التي اتخذتها إزاء العلاقات المصرية ـ السوفياتية.

ولكن في الحقيقة، إن هذه النتيجة لها ما يبررها، حيث إن شعور مصر بتزايد اعتمادها الاقتصادي على الولايات المتحدة في سنة ما ربما كان يدفعها إلى مزيد من التقارب وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي في السنة التالية في محاولة منها لتحدي هذا الوضع، الأمر الذي جعلها تختلف مع الولايات المتحدة بشأن المواقف التي اتخذتها إزاء علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي خلال معظم الفترة موضع الدراسة.

ومن ناحية أخرى، فقد استبعد أسلوب «الارتداد التدريجي» متغير الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال الاستثمار من المعادلة، وما هو يعني عدم وجود تأثير لهذا المتغير على المتغير التابع.

وبصفة عامة، تشير النتائج التي كشف عنها التحليل الكمي، باستخدام فترة الابطاء (ومدتها عام) إلى أن إدخال تلك الفترة في التحليل قد ساهم في الآتي:

(١) زيادة قوة العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة واتفاق التصويت بشأن إجمالي القضايا المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(٢) الكشف عن وجود علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة، وإذعان مصر لها من خلال المواقف الاجمالية التي اتخذتها إزاء القضايا الخمس المهمة التي حددتها الدراسة.

(٣) الكشف عن وجود علاقة خطية موجبة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة في مجال التجارة وإذعان مصر لها في المواقف التي اتخذتها إزاء قضية السلام مع اسرائيل.

(٤) وأخيراً، الكشف عن وجود علاقة خطية عكسية بين الاعتماد الاقتصادي على الولايات المتحدة في مجالي المساعدات والتجارة، وإذعان مصر لها من خلال المواقف التي اتخذتها إزاء قضية العلاقات مع السوفيات.

إلا أنه مع ذلك، وبصفة إجمالية، فإن النتائج المحققة للفروض التي صاغتها الدراسة انطلاقاً من الفرض الرئيسي لها، والذي يستند إلى نموذج المساومة، تعد محدودة إلى حد ما، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى صلاحية هذا النموذج لشرح وتفسير السلوك السياسي الخارجي للدول النامية بصفة عامة، ولمصر تجاه الولايات المتحدة بصفة خاصة، ذلك التساؤل الذي تسعى الدراسة في القسم التالي لمناقشته ومحاولة الإجابة عنه.

ثانياً: تقييم نموذج المساومة في ضوء نتائج التحليل الكمي

مقدمة

يهدف هذا القسم إلى محاولة تقييم نموذج «المساومة» الذي بنت الدراسة تحليلها للسلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة خلال الثمانينيات على أساس

مقولاته وفروضه الرئيسية. ومن ثم فهي أيضاً تمثل محاولة لتقديم إسهام متواضع للمعرفة النظرية، من خلال إعادة النظر في أسس الاعتماد الاقتصادي غير المتكافىء وعلاقته بالسياسة الخارجية، وذلك في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج قامت على أساس التحليل الكمي لتلك العلاقة في إطار السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة. كذلك يسعى هذا القسم إلى محاولة تقييم النموذج البديل الذي عرضت له الدراسة في الفصل الأول منها، وهو نموذج «الاتفاق التابع» الذي يستمد جذوره من مدرسة التبعية، وذلك أيضاً في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، كما يسعى للإجابة عن سؤال ما إذا كان هذا النموذج يمكن أن يمثل بديلاً تاماً لنموذج المساومة في شرح وتفسير السلوك السياسي الخارجي لمصر تجاه الولايات المتحدة، أم أن الأمر ينبغي أن يقف عند مجرد محاولة الاستفادة من بعض مقولاته لتدعيم القدرة التفسيرية لنموذج المساومة؟

في ضوء ذلك، فإن هذا القسم سوف يتناول أمرين أساسيين على النحو التالي:

١ ـ أهم التحديات التي تواجه نموذج المساومة: وفي هذا الإطار سيتم تناول معضلة التمييز بين الاتفاق والإذعان، ثم مدى ملاءمة اجراءات القياس التي درجت دراسات الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية على الاستعانة بها في إطار نموذج المساومة.

٢ ـ محاولة دعم القدرة التفسيرية لنموذج المساومة، حتى يصبح أكثر قدرة على تفسير وتحليل أثر الاعتماد الاقتصادي على السلوك السياسي الخارجي. وسوف يتم الاستعانة في هذا الصدد بالتفسيرات التي يمكن أن يسهم بها نموذج الاتفاق التابع، والتي يمكن أن تدمج في إطار نموذج المساومة بهدف تدعيم قدرته التفسيرية، وذلك كله في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج.

١ ـ أهم التحديات التي تواجه نموذج المساومة

أ ـ التمييز بين الاتفاق والإذعان

يقوم جوهر نموذج المساومة، كما عرضت له الدراسة من قبل، على أساس اعتبار سلوك السياسة الخارجية للدولة المعتمدة بمثابة ثمن جزئي مقابل الابقاء على الفوائد التي تحققها من خلال علاقاتها الاقتصادية بالدولة المسيطرة، ومن ثم فهو يؤكد على فكرة التبادلية، بحيث إن سلوك السياسة الخارجية للدولة المعتمدة الذي يلبي تفضيلات الدولة المسيطرة ويخدم أهدافها تتم مبادلته بالمكاسب المتولدة بفعل الاعتماد الاقتصادي على الدولة المسيطرة، والتي لا يمكن للدولة المعتمدة الاستغناء عنها من دون تكاليف باهظة. ويفترض نموذج المساومة أيضاً وجود علاقة شرطية بين سلوك المكافأة والإذعان، بحيث تكافأ الدول المعتمدة غالباً خلال تلك الفترات التي تبدي فيها سلوكاً أكثر إذعاناً. فسلوك المكافأة إذا لم يكن سريع الاستجابة للسلوك المذعن، يؤدي إلى اختفاء الدافع الأخير، كذلك فإن سلوك المكافأة إذا لم ينتزع استجابة سريعة في صورة سلوك مذعن، فالدافع للأول سوف يختفي.

ويبدو أن التحدي الرئيسي الذي يواجه النموذج يتمثل في كيفية التمييز بين الاتفاق والإذعان، أو بمعنى آخر، كيفية قياس محاولات التأثير، حيث يفترض نموذج المساومة أن الدول المعتمدة ستتبنى سلوكيات سياسة خارجية مختلفة تفضلها في حالة غياب محاولات التأثير. إن قياس هذا التأثير والقدرة على تبين اختلاف السلوك الذي كانت الدولة المعتمدة ستتخذه في ظل غياب محاولات التأثير عن السلوك الذي سلكته بالفعل يمثل مشكلة صعبة.

ولقد سبق أن أوضحت الدراسة أن محللي الإذعان قد افترضوا أن هذه المحاولات للتأثير يمكن أن تضطلع بها الدولة المسيطرة فقط في إطار القضايا التي تتسم بأهميتها لتلك الدولة، الأمر الذي يسوغ قيامها بمثل هذه المحاولات. وقد أخذت الدراسة بهذا المعيار، وزادت عليه أن تكون تلك القضايا ذات أهمية للدولة المعتمدة أيضاً، بحيث ينطوي تبنيها لسلوك يتفق وتفضيلات الدولة المسيطرة على تضحية ما، الأمر الذي يمكن معه الحكم على هذا السلوك بأنه يمثل إذعاناً.

ولكن أنصار نموذج التبعية (أو الاتفاق التابع) الذين يرون ـ على عكس ما يفترض نموذج المساومة ـ أن السلوك المفضل لدى الدولة التابعة ليس من المتوقع أن يتصارع بحدة مع تفضيلات الدولة المسيطرة بصورة تسوغ محاولات التأثير المباشرة، يقترحون طريقاً آخر للتوصل إلى قياس مباشر للتأثير، وذلك من خلال ملاحظة نسبة التغير في سلوك المؤثر فيه (الدولة المعتمدة) إلى التغير في سلوك المؤثر (الدولة المسيطرة)، فإذا كان الاثنان يرتبطان بسلوك شرطي تستجيب بموجبه كل دولة لسلوك الدولة الأخرى، فإن ذلك ينبغي أن يظهر في صورة ارتباط بين سلوك كل من الدولتين (سلوك المكافأة وسلوك الإذعان)، وهو ما يعني عندئذ وجود محاولات للتأثير من جانب الدولة المسيطرة، تستجيب لها الدولة المعتمدة من خلال سلوكها المذعن. في حين أن عدم وجود ارتباط بين سلوك كل من الدولتين إنما يشير إلى عدم وجود محاولات للتأثير، ومن ثم يصبح سلوك الدولة المعتمدة معبراً عن الاتفاق وليس الإذعان[٨].

ويرى أنصار نموذج الاتفاق التابع أيضاً أن سلوك المكافأة من جانب الدولة المسيطرة يتمثل في تقديم المساعدات بأشكالها المختلفة، ولا يشمل التجارة والاستثمار، حيث إن هذه التدفقات الأخيرة تعد ذات نمط مختلف تماماً، ولا تملك الدولة المسيطرة القدرة على التحكم فيها بشكل تام. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يُنظر إليها من جانب أي من الطرفين باعتبارها تنطوي على عائد يقيَّم بلغة الإذعان السياسي، حيث إنها تخدم أغراضاً ووظائف أخرى، كما أن محدداتها تتحدد، إلى حد كبير، خارج إطار المساومة على

---

(٨) انظر: Bruce E. Moon, «Consensus or Compliance? Foreign-Policy Change and External Dependence,» *International Organization*, vol. 39, no. 2 (Spring 1985), pp. 316-317.

سلوك السياسة الخارجية[٩].

واستناداً إلى هذه الرؤية، سعت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين سلوك المكافأة الذي اضطلعت به الولايات المتحدة تجاه مصر خلال فترة الدراسة (متمثلاً في تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية) وسلوك الإذعان الذي أبدته مصر تجاه الولايات المتحدة خلال الفترة نفسها (من خلال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، واتفاق المواقف بشأن القضايا المهمة المحددة).

ومن ثم يمكن صياغة الفرض الثاني للدراسة على النحو التالي:

هناك ارتباط موجب بين سلوك المكافأة من جانب الدولة المسيطرة، وسلوك الإذعان من جانب الدولة المعتمدة.

وستلجأ الدراسة إلى استخدام معدل نمو المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية المقدمة إلى مصر كمقياس لسلوك المكافأة الأمريكي. وقد قامت الدراسة بحساب ذلك المعدل خلال الفترة محل الدراسة، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (٤ ـ ٢).

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

معدل نمو المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية

المقدمة إلى مصر في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

السنة	معدل نمو المساعدات العسكرية	معدل نمو المساعدات الاقتصادية
١٩٨١	٦٥٤٧٠,٢	- ٣
١٩٨٢	٦٣,٨	- ٥,٥
١٩٨٣	٤٧,٠	- ٤
١٩٨٤	٣,٠٢	١١,٧
١٩٨٥	- ١٤,٠٥	١٦,٦
١٩٨٦	١٠,٦	- ٠,٠١
١٩٨٧	صفر	- ٢٤,٩
١٩٨٨	صفر	٢,٧
١٩٨٩	صفر	- ١٢,٦
١٩٩٠	صفر	٢٥,٦
١٩٩١	صفر	- ١٤,١

المصدر: حُسب من واقع البيانات الواردة في الجدولين رقمي (١٢) و(١٧) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي».

(٩) انظر: Bruce E. Moon, «The Foreign Policy of Dependent State,» *International Studies Quarterly*, vol. 27, no. 3 (September 1983), p. 318.

ولاختيار مدى صحة ذلك الفرض، قامت الدراسة بصياغة مجموعتين من الفروض الفرعية التي تقوم على أساس ربط سلوك المكافأة الأمريكي (مقاساً باستخدام معدل نمو المساعدات الاقتصادية والعسكرية) بسلوك الإذعان المصري (الذي سبق قياسه من خلال مقياس التصويت واتفاق المواقف)، وذلك على النحو التالي:

(١) المجموعة الأولى من الفروض الفرعية

تقوم على أساس ربط معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية بسلوك الإذعان المصري تجاه الولايات المتحدة، ومن ثم يمكن بيانها كالآتي:

(أ) إن هناك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر وإذعان مصر للولايات المتحدة من خلال التصويت بشأن القضايا المهمة.

(ب) إن هناك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر واتفاق التصويت المصري ـ الأمريكي بشأن إجمالي القضايا المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(ج) إن هنالك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر، وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن القضايا الخمس المهمة المحددة.

(د) إن هناك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر، وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن قضية السلام مع إسرائيل.

(هـ) إن هناك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

(و) إن هناك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن علاقاتهما الثنائية.

(ز) إن هناك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر، وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها إزاء العلاقات مع السوفيات.

(٢) المجموعة الثانية من الفروض الفرعية

تقوم على أساس الربط بين معدل نمو المساعدات الاقتصادية الأمريكية وسلوك الإذعان المصري، وذلك على النحو التالي:

(أ) إن هناك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى مصر وإذعان مصر للولايات المتحدة من خلال التصويت بشأن القضايا المهمة.

(ب) إن هناك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى مصر واتفاق التصويت المصري ـ الأمريكي بشأن إجمالي القضايا المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(ج) إن هناك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى مصر وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن القضايا الخمس المهمة المحددة.

(د) إن هناك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى مصر وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن قضية السلام مع اسرائيل.

(هـ) إن هناك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى مصر وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

(و) إن هناك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى مصر وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن علاقاتهما الثنائية.

(ز) إن هناك ارتباطاً موجباً بين معدل نمو المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى مصر، وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها إزاء العلاقات مع السوفيات.

ثم قامت الدراسة بإيجاد معاملات الارتباط الجزئية بين سلوك المساعدات الاقتصادية الأمريكية والإذعان المصري تجاه الولايات المتحدة، وبين سلوك المساعدات العسكرية الأمريكية والإذعان المصري تجاه الولايات المتحدة.

وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى ثبوت صحة بعض الفروض الفرعية، حيث كشف التحليل الكمي عن الآتي:

(أ) إن هناك ارتباطاً جزئياً موجباً قوياً بين معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر، واتفاق التصويت المصري ـ الأمريكي بشأن اجمالي القضايا المعروضة على الجمعية العامة، حيث بلغ ٠,٨ تقريباً.

(ب) إن هناك ارتباطاً جزئياً موجباً متوسط القوة بين معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن القضايا المهمة التي حددتها الدراسة، حيث بلغ ٠,٦ تقريباً.

(ج) وفي إطار تلك القضايا، يلاحظ أن هناك ارتباطاً جزئياً موجباً متوسط القوة بين معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها إزاء قضية السلام مع اسرائيل، حيث بلغ ٠,٤ تقريباً.

(د) وأخيراً، إن هناك ارتباطاً جزئياً موجباً متوسط القوة بين معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها إزاء العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، حيث بلغ ٠,٦ تقريباً.

وتشير هذه النتائج إلى تحقق جزئي للفرض القائل بوجود ارتباط بين سلوك الدولة المؤثرة والدولة المؤثر فيها، ومعنى ذلك أنه في إطار تلك العلاقات الارتباطية المتحققة، فإن العلاقة الشرطية بين سلوك الدولتين تتوفر، بصورة تبرز محاولات التأثير التي تمارسها الولايات المتحدة من خلال تقديم المساعدات، واستجابة مصر لتلك المحاولات من خلال الإذعان.

ولقد سعت الدراسة ــ في محاولة لتحقيق درجة أعمق من التحليل ــ إلى استخدام فترة الإبطاء، وذلك على مرحلتين:

في **المرحلة الأولى**، تم إدخال فترة الإبطاء في التحليل، بحيث يتم تقديم سلوك المساعدات الأمريكية وتأخير سلوك الإذعان المصري، الأمر الذي يسمح باختبار مدى استجابة السلوك المصري (الإذعان) في سنة معينة للسلوك الأمريكي (المساعدات) في السنة التي سبقتها. ومن ثم قامت الدراسة بإيجاد معاملات الارتباط الجزئية بين معدل نمو المساعدات الأمريكية (الاقتصادية والعسكرية) في عام ١٩٨١، وسلوك الإذعان المصري (باستخدام مقياسي التصويت واتفاق المواقف) عام ١٩٨٢، وبين معدل نمو المساعدات عام ١٩٨٢، وسلوك الإذعان عام ١٩٨٣، . . . وهكذا.

في **المرحلة الثانية**، تم إدخال فترة الإبطاء في التحليل، بحيث يتم تقديم سلوك الإذعان المصري، وتأخير سلوك المساعدات الأمريكية، الأمر الذي يسمح باختبار مدى استجابة السلوك الأمريكي (المساعدات المقدمة في صورة مكافآت) في سنة معينة للسلوك المصري (الإذعان) في السنة التي سبقتها. ومن ثم قامت الدراسة بإيجاد معاملات الارتباط الجزئية بين سلوك الإذعان المصري (باستخدام مقياس التصويت واتفاق المواقف) في سنة ١٩٨١، ومعدل نمو المساعدات الأمريكية (الاقتصادية والعسكرية) في سنة ١٩٨٢، وبين سلوك الإذعان عام ١٩٨٢، ومعدل نمو المساعدات عام ١٩٨٣، . . . وهكذا.

في **المرحلة الأولى**، كشف التحليل الكمي (باستخدام معامل الارتباط الجزئي) عن تحقق بعض الفروض الفرعية الموضحة، حيث أثبتت النتائج ما يلي:

(أ) إن هناك ارتباطاً جزئياً موجباً متوسط القوة بين معدل نمو المساعدات الاقتصادية الأمريكية في سنة معينة، وإذعان مصر للولايات المتحدة من خلال التصويت

بشأن القضايا المهمة في السنة التالية لها، بلغ ٠,٥ تقريباً.

(ب) إن هناك ارتباطاً جزئياً موجباً متوسط القوة بين معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية، في سنة معينة، وإذعان مصر للولايات المتحدة من خلال التصويت بشأن القضايا المهمة في السنة التالية لها، بلغ ٠,٤ تقريباً.

(ج) إن هناك ارتباطاً جزئياً موجباً متوسط القوة بين معدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية في سنة معينة، واتفاق التصويت بشأن إجمالي القضايا المعروضة على الجمعية العامة في السنة التالية لها، بلغ ٠,٤.

(د) إن هناك ارتباطاً جزئياً موجباً قوياً بين معدل نمو المساعدات الاقتصادية الأمريكية في سنة معينة، وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن إجمالي القضايا المهمة المحددة في السنة التالية لها، بلغ ٠,٨ تقريباً.

(هـ) وفي إطار تلك القضايا، كشف التحليل الكمي عن وجود ارتباط جزئي موجب متوسط القوة بين معدل نمو المساعدات الاقتصادية في سنة معينة، وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن السلام مع اسرائيل في السنة التالية لها، بلغ ٠,٦ تقريباً.

(و) أيضاً هناك ارتباط جزئي موجب قوي بين معدل نمو المساعدات الاقتصادية في سنة معينة، وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها إزاء قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في السنة التالية لها، بلغ ٠,٧.

(ز) وأخيراً، هناك ارتباط جزئي موجب متوسط القوة بين معدل نمو المساعدات الاقتصادية الأمريكية، في سنة معينة، وإذعان مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها إزاء قضية العلاقات المصرية ـ السوفياتية في السنة التالية، بلغ ٠,٥.

في **المرحلة الثانية**، كشف التحليل الكمي عن تحقق بعض الفروض الفرعية، وذلك على النحو التالي:

(أ) هناك ارتباط جزئي موجب قوي بين اتفاق التصويت بشأن إجمالي القضايا المعروضة على الجمعية العامة في سنة معينة، ومعدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية المقدم إلى مصر في السنة التالية لها، بلغ ٠,٨.

(ب) هناك ارتباط جزئي موجب متوسط القوة بين الإذعان الذي أبدته مصر للولايات المتحدة في المواقف التي اتخذتها بشأن القضايا المهمة المحددة في سنة معينة ومعدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر في السنة التالية لها، بلغ ٠,٤.

(ج) هناك ارتباط جزئي موجب قوي بين الإذعان الذي أبدته مصر للولايات المتحدة بشأن علاقاتهما الثنائية في سنة معينة، ومعدل نمو المساعدات العسكرية الأمريكية

لمصر في السنة التالية لها، بلغ ٠,٧.

وفي ضوء تلك النتائج التي أسفر عنها استخدام فترة الإبطاء في الحالتين الموضحتين، يمكن تبين الآتي:

- إن درجة استجابة سلوك الإذعان المصري في سنة معينة لسلوك المساعدات الأمريكية في السنة السابقة عليها تفوق درجة استجابة سلوك المساعدات الأمريكية (المقدمة في صورة مكافآت) في سنة معينة لسلوك الإذعان المصري في السنة السابقة عليها، وهو ما يشير بدوره إلى وجود محاولات للتأثير من جانب الولايات المتحدة تستجيب لها مصر من خلال سلوك يتسم بالإذعان، وأن مستوى الاستجابة يفوق مستوى استجابة الولايات المتحدة للسلوك المصري المذعن.

- إن استجابة مصر للمساعدات الاقتصادية الأمريكية تفوق استجابتها للمساعدات العسكرية، وهو الأمر الذي يشير بدوره إلى أهمية المساعدات الاقتصادية الأمريكية ومحوريتها بالنسبة إلى الاقتصاد المصري، كما يشير من ناحية أخرى إلى صحة الأساس الذي تستند إليه الاستعانة بفترة الإبطاء، والذي يتمثل في أن التحول في العلاقات الاقتصادية للدولة (وهو في هذه الحالة يأخذ شكل زيادة أو نقصان المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى مصر) لا تشعر به الدولة إلا بعد مرور فترة من الزمن لا تقل غالباً عن سنة، تبدأ بعدها، وبناء على ذلك الشعور، بتبني سلوكيات معينة تجاه الدولة المسيطرة تمثل استجابة لذلك التحول. ويؤكد ذلك أن معدل نمو المساعدات الاقتصادية كان أكثر ارتباطاً بالإذعان المصري مع استخدام فترة الإبطاء (في الحالة الأولى) منه في حالة عدم استخدام تلك الفترة.

- تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام المساعدات العسكرية كأداة للمكافأة أكثر من لجوئها إلى استخدام المساعدات الاقتصادية لهذا الغرض، وهو ما يتضح من خلال النتائج التي أسفر عنها استخدام فترة الإبطاء في الحالة الثانية، والتي تشير أيضاً إلى أن الولايات المتحدة تستخدم تلك المساعدات كمكافآت لمصر على تصويتها بشأن إجمالي القضايا المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى مواقفها التي اتخذتها بصدد القضايا الخمس المهمة المحددة، وبصفة خاصة قضية العلاقات الثنائية المصرية - الأمريكية.

والسؤال الذي يثور الآن يدور حول دلالة تلك النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن العلاقة بين سلوك المكافأة الأمريكي وسلوك الإذعان المصري بالنسبة إلى تقييم نموذج المساومة مقارناً بنموذج الاتفاق التابع باعتبارهما بديلين لفهم وتفسير السلوك السياسي الخارجي للدول النامية تجاه الدول التي تربطها بها علاقات اقتصادية غير متكافئة.

وبصفة عامة، وفي ضوء مقولات وافتراضات كل من النموذجين، وفي ضوء ما

أسفر عنه التحليل الكمي من نتائج خاصة بالعلاقة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة وسلوك الإذعان المصري تجاهها، وفي ضوء نتائج التحليل الكمي للعلاقة بين سلوك المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر، وسلوك الإذعان المصري تجاه الولايات المتحدة، يمكن القول إن نموذج المساومة يعد أقرب إلى فهم العلاقة بين سلوك الدولة المسيطرة (الولايات المتحدة) والدولة المعتمدة (مصر) من نموذج الاتفاق التابع، وذلك نظراً إلى مجموعة من الأسباب يمكن توضيحها على النحو التالي:

(١) لقد أظهرت النتائج وجود محاولات للتأثير من خلال استخدام المساعدات استجابت لها مصر بالإذعان للولايات المتحدة في حالات معينة بدرجات متفاوتة (وذلك باستخدام مقياسي اتفاق التصويت واتفاق المواقف). وقد وضح ذلك من خلال علاقات الارتباط القوية نسبياً بين السلوك الأمريكي (المكافآت) والسلوك المصري (الإذعان)، كما اتضح أيضاً من خلال النتائج التي حققت بعض الفروض الخاصة بالعلاقة بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة والإذعان المصري تجاهها.

(٢) إن عدم التوصل إلى وجود ارتباط تام ودقيق بين سلوك المكافأة من جانب الولايات المتحدة وسلوك الإذعان من جانب مصر، ومن قبل بين الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة والإذعان الذي أبدته مصر تجاهها (باستخدام مقياس اتفاق التصويت واتفاق المواقف بشأن القضايا المهمة)، لا يعني أنه يمثل دحضاً لمقولات وافتراضات نموذج المساومة، حيث إن حدوث بعض الانحراف عن مثل هذا الارتباط التام والدقيق يمثل أمراً متوقعاً، فوجود نمط من المساومة لا يعوق الضغوط الأخرى التي يمكن أن يتعرض لها السلوك الذي تتم المساومة عليه[١٠].

ويعترف بعض أنصار نموذج المساومة أنفسهم بخضوع السلوك السياسي الخارجي للدولة المعتمدة للعديد من الدوافع والضغوط التي تنتج من مصادر مختلفة، الأمر الذي لا يمكن معه وصف سلوك تلك الدول بأنه بسيط أو واضح، ومع ذلك يظل الفرض القائم متمثلاً في أن الدولة المسيطرة تمارس باستمرار ضغطاً اقتصادياً غير متكافىء على الدولة المعتمدة عليها لدفعها لإبداء سلوك سياسي خارجي يتسم بالإذعان، وأن هذا الضغط إما أن يكون صريحاً أو غير صريح، حيث يكفي أن تشعر الدولة المعتمدة بوضعها الخاضع وقابليتها للتأثر لكي تقوم بالاستجابة للدولة المسيطرة من خلال سلوك مذعن تتوقعه تلك الدولة بدورها[١١].

(٣) ولا يبدو أن نموذج التبعية يمكن أن يمثل بديلاً صالحاً لفهم السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة، حيث إن نموذج التبعية يفترض من البداية عدم

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣١٨.

(١١) Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence*, pp. 66-70.

وجود تصارع أساسي بين تفضيلات الدولة التابعة والدولة المتبوعة (نظراً إلى أن علاقات التبعية القائمة تولد ضغطاً قوياً نحو إقامة حكومة لها رؤى تتفق مع تلك الخاصة بالدولة المسيطرة)، الأمر الذي لا يدفع الدولة المتبوعة إلى بذل محاولات للتأثير على الدولة التابعة.

ولكن على عكس ذلك، أثبتت نتائج الدراسة أن هناك قدراً كبيراً من التصارع في التفضيلات بين مصر والولايات المتحدة بشأن قضايا السياسة الخارجية التي تناولتها الدراسة بالتحليل، وقد بلغ هذا التصارع نسبة عالية باستخدام مقياس التصويت بشأن القضايا المهمة خلال فترة الدراسة (متوسط قدره ٩٢,٦)، كما بلغ نسبة يعتد بها وإن كانت أقل من ذلك بكثير باستخدام مقياس اتفاق المواقف (متوسط قدره ٤٠ بالمئة تقريباً).

من ناحية أخرى، فإن نموذج التبعية لا يتوقع وجود ارتباط بين سلوك المكافأة/ الإذعان عبر الزمن، ما لم يحدث تغيير في النظام. وتشير النتائج إلى غير ذلك، حيث أوضحت تلك النتائج أن هناك مجموعة من العلاقات الارتباطية القوية نسبياً بين السلوكين، على الرغم من عدم حدوث تغيير في النظام خلال فترة الدراسة بالمعنى الذي يحدده أنصار هذا النموذج (وهو التغيير الذي ينطوي على انقلاب في التبعية)[١٢].

وتتفق هذه النتائج مع ما تذهب إليه الدراسة من أنه ليس من الملائم أن توضع مصر على قدم المساواة مع دول أمريكا اللاتينية لينطبق عليها القول القديم: عندما يعطس الاقتصاد الأمريكي، فإن أمريكا اللاتينية تأخذ برداً، الأمر الذي يجعل تلك الدول تتبع الولايات المتحدة بشأن قضايا السياسة الخارجية المختلفة، نظراً إلى أن تداعيات تلك القضايا تمس دول أمريكا اللاتينية بقدر ما تمس الولايات المتحدة.

فمن ناحية، لا يبدو أن التغلغل الأمريكي في مصر من خلال الاستثمارات والتجارة قد وصل إلى المستوى الذي يمكن معه وصف علاقة مصر بالولايات المتحدة بالتبعية الاقتصادية. كما أن التغلغل الاجتماعي الأمريكي في مصر ليس عميقاً إلى درجة تسمح بوضع مصر في فئة واحدة مع دول أمريكا اللاتينية مثلاً. وإذا كانت هناك بالفعل شبكة من المصالح والتفاعلات تربط جماعات اجتماعية معينة في مصر بجماعات اجتماعية مماثلة في الولايات المتحدة، فإن هذه الشبكة من المصالح لم تشمل بعد النخبة السياسية الحاكمة. فهناك انفصام في مصر بين تلك الجماعات والسلطة السياسية. ولا يعني ذلك أن تلك الجماعات لا تمارس ضغوطها على النخبة الحاكمة، الأمر الذي يجعلها تشكل جماعة ضغط قوية[١٣]، ولكن يعني أن تلك الجماعة لا تزال غير مندمجة في قلب النخبة

(١٢) Moon, Ibid., p. 333.

(١٣) أماني قنديل، «جماعات المصالح والسياسة الخارجية: دراسة لدور رجال الأعمال في مصر،» ورقة قدمت إلى: سياسة مصر الخارجية في عالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية، =

السياسية الحاكمة، وهو الأمر الذي من شأنه مخالفة افتراضات نموذج التبعية الذي يفترض اندماج صانعي القرار في الدولة الطرف في البرجوازية الصناعية.

من ناحية أخرى، فإن العلاقة الاستغلالية، وليس مجرد العلاقة المحققة لفائدة الدولة المسيطرة ـ والتي تتطلب التبعية الكلاسيكية توفرها لوصف علاقة دولة ما بدولة مسيطرة بأنها علاقة تبعية ـ ليست متوفرة في الحالة المصرية ـ الأمريكية. ففي إطار تلك العلاقة الاستغلالية، ينبغي على الدولة المسيطرة أن تستغل تفوقها الاقتصادي من أجل إجبار الدولة المعتمدة على القيام بأفعال معينة من شأنها تحقيق مصالح الدولة الأولى والإضرار بالثانية. ففي مجال المساعدة الأجنبية، على سبيل المثال، إن الاستغلال يصف الحالة التي يتم فيها خدمة مصالح الدولة المانحة على حساب أو مع تحقيق فائدة محدودة للغاية للدولة المتلقية. فإذا ما تم تقييم المساعدات الأمريكية التي قدمت إلى مصر منذ عام ١٩٧٥ بناء على هذا المعيار، فإنه يمكن القول إنه على الرغم من أن تلك المساعدات لم تمثل إيثاراً، ولم تكن خالية من الدوافع التجارية وغير التجارية، إلا أنها مع ذلك لا يمكن وصفها باعتبارها تمثل استغلالاً اقتصادياً، فالمزايا والفوائد المتحققة لم تكن قاصرة على الجانب الأمريكي، بل استفادت منها مصر أيضاً (وإن كان حجم تلك الاستفادة موضع جدال كبير) لدرجة تجعل وقف تلك المساعدات يمثل بديلاً أسوأ من المنظور المصري[(١٤)].

ومن ناحية ثالثة، إن الجانب الداخلي للتبعية، والذي يشير إلى التشوهات الهيكلية، لم تتناوله بشكل علمي ودقيق دراسة متخصصة تغطي فترة الثمانينيات، الأمر الذي يجعل من الصعب الجزم بتحقق هذا البعد الداخلي للتبعية.

الخلاصة، إذن، أن الدراسة تميل إلى اعتبار أن نموذج المساومة ـ على الرغم من بعض التحديات التي تواجهه ـ أفضل إلى حد كبير من نموذج التبعية في فهم السلوك السياسي الخارجي المصري وتفسيره تجاه الولايات المتحدة خلال الفترة موضع الدراسة، حيث إن نموذج التبعية لا تنطبق مقولاته وفروضه على حالة مصر وسلوكها السياسي الخارجي تجاه الولايات المتحدة، وفقاً لما تظهره نتائج الدراسة. فالاتفاق الموضوعي في المصالح الذي يتكون بفعل موقف التبعية، والذي يؤدي في النهاية إلى اتفاق وليس إلى إذعان من جانب الدولة التابعة في سلوكها السياسي الخارجي للدولة المسيطرة، لا يبدو أنه ملائم لتفسير السلوك السياسي الخارجي لمصر تجاه الولايات المتحدة.

= تحرير أحمد يوسف أحمد (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٠)، ص ٤٣٦ و٤٥٢، وأحمد ثابت، **الدولة والنظام العالمي مؤشرات التبعية ومصر** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ١٧٢ ـ ١٧٥.

(١٤) Marvin G. Weinbaum, «Dependent Development and U.S. Economic Aid to Egypt,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 18 (1986), pp. 126-127.

ب ـ مدى ملاءمة إجراءات القياس التي تستخدم في إطار نموذج المساومة

درجت دراسات الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية التي تتم في إطار نموذج المساومة إلى الاعتماد على القياس لتقدير مدى الاعتماد الاقتصادي للدول، وأيضاً مدى الإذعان في السلوك السياسي الخارجي لتلك الدول.

وتستخدم تلك الدراسات عادة مقياس اتفاق التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لقياس درجة الإذعان في السلوك السياسي الخارجي للدول، في حين تتنوع المقاييس المستخدمة لقياس درجة الاعتماد الاقتصادي. ففي مجال التجارة تستخدم مقاييس عديدة مثل مقاييس تركّز الصادرات والواردات، ونسبة صادرات الدولة المعتمدة إلى الدولة المسيطرة إلى الناتج القومي الإجمالي للدولة المعتمدة، وقيمة إجمالي الصادرات والواردات الخاصة بالدولة المعتمدة من الدولة المسيطرة إلى إجمالي صادرات الدولة المعتمدة ووارداتها... الخ. وفي مجال المساعدات تستخدم أيضاً مجموعة من المقاييس مثل نسبة المساعدات التي تتلقاها الدولة المعتمدة من الدولة المسيطرة إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في الدولة المتلقية، ونسبة المساعدات التي تتلقاها الدولة المعتمدة من الدولة المسيطرة إلى إجمالي المساعدات التي تتلقاها الدولة المعتمدة... الخ. وفي مجال الاستثمارات تستخدم أيضاً مجموعة من المقاييس، مثل نسبة الاستثمارات الخاصة التي تضطلع بها الدولة المسيطرة في الدولة المعتمدة إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في الدولة، ونسبة الاستثمارات التي تضطلع بها الدولة المسيطرة في الدولة المعتمدة في قطاع معين إلى إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع... الخ.

وفي الواقع، فإن هذه المقاييس المستخدمة، سواء لقياس درجة الاعتماد الاقتصادي أو الإذعان السياسي، تواجه بانتقادات عدة يتلخص أهمها في الآتي:

(١) بالنسبة إلى مقاييس الاعتماد الاقتصادي

هناك نقد رئيسي يوجهه أنصار نموذج المساومة أنفسهم إلى تلك المقاييس (بالإضافة إلى ما يوجه إليها من جانب معارضي النموذج)، ويدور هذا النقد حول مدى ملاءمة تلك المقاييس لقياس قابلية الاقتصاد للتأثر، وليس لقياس درجة حساسية ذلك الاقتصاد. فكما سبقت الإشارة[١٥]، فإن النفوذ الذي يمكن للدولة المسيطرة أن تمارسه على الدولة المعتمدة ينبع من اقتصاد تلك الدولة ويرتبط بقابليته للتأثر، وليس بحساسيته، حيث إن الاعتماد المنطوي على حساسية ـ على عكس الاعتماد المنطوي على قابلية للتأثر ـ ليس في ذاته أداة للنفوذ السياسي.

---

(١٥) انظر الفصل الأول، «الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية لدول العالم الثالث: من الأبعاد النظرية إلى الإطار النظري للتحليل،» من هذا الكتاب، ص ٥٥ ـ ٥٦.

معنى ذلك أن هناك حاجة إلى مقياس يقيس قدرة ذلك الاقتصاد على تغيير سياسته في المستقبل وفقاً للظروف المتغيرة. مثل هذا المقياس لم يتم بعد التوصل إليه، وهو الأمر الذي يمثل تحدياً كبيراً يواجه هذه النوعية من الدراسات.

ولكن للتغلب على هذه العقبة يفترض دارسو الاعتماد الاقتصادي أن الاقتصاد غير الصناعي، الذي يسجل باستمرار درجات مرتفعة عبر عدد من السنوات باستخدام مقاييس الاعتماد الاقتصادي (التي تقيس الحساسية) يكون أيضاً قابلاً للتأثر، بمعنى أن الدولة التي تعاني بصفة دائمة حالة من الحساسية غير المتكافئة في مجال علاقاتها الاقتصادية مع دولة أخرى، من المحتمل إلى حد كبير أن ينطوي اعتمادها على قابلية للتأثر، بحيث إن إمكانية قيامها بتغيير تلك العلاقات، أو التكيف مع تغيرها، تكون ممكنة فقط عند تكلفة مرتفعة. ومعنى ذلك أن دارسي الاعتماد الاقتصادي يفترضون أنه يمكن الاستدلال على قابلية دولة ما للتأثر من خلال مؤشرات خاصة بالحساسية.

إن هذا المنطق بالطبع محفوف بالمخاطر، ولكنه مع ذلك يتأيد بفعل الدراسات الإمبريقية التي أجريت في هذا المجال، والتي تشير إلى أن الاقتصادات الفقيرة بصفة عامة تعد اقتصادات قابلة للتأثر[١٦].

(٢) بالنسبة إلى قياس الإذعان السياسي

يستخدم عادة مقياس التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لقياس درجة الإذعان في السلوك السياسي الخارجي للدول المعتمدة تجاه الدول المسيطرة، وبصفة خاصة الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار، هناك نقد عام يوجه إلى مقياس التصويت يتمثل في أنه غير كاف للكشف عن كل التعقيدات التي ينطوي عليها السلوك السياسي الخارجي للدول. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقد يتجه بصفة خاصة إلى استخدام التصويت لقياس إذعان الدول تجاه الولايات المتحدة بالتحديد، ويتمثل في عدم ملاءمة مقياس التصويت في هذا الإطار، نظراً إلى أن الأمم المتحدة لم تعد ذات أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ومن ثم لم يعد صانعو القرار في واشنطن مهتمين بصورة كبيرة بالسلوك التصويتي للدول الأخرى في الجمعية العامة، وبناء على ذلك، فإن الولايات المتحدة نفسها لم تعد في حاجة لأن تمارس ضغطاً اقتصادياً صريحاً أو غير صريح على الدول الأخرى (ومن بينها مصر) لتغير سلوكها التصويتي بما يتسق والتفضيلات الأمريكية، كما أن تلك الدول لن تنظر إلى أصواتها باعتبارها تمثل ثمناً سياسياً ذا قيمة تحرص عليه الولايات المتحدة، ويمكنها أن

(١٦) Neil R. Richardson and Charles W. Kegly, «Trade Dependence and Foreign Policy Compliance: A Longitudinal Analysis,» *International Studies Quarterly*, vol. 24, no. 2 (June 1980), pp. 218-219.

تدفعه مقابل اعتمادها الاقتصادي على الولايات المتحدة، والذي تحقق من خلاله مكاسب لا يمكن الاستغناء عنها[١٧].

وعلى الرغم من أن هذا النقد قد لا يكون صحيحاً دائماً، إلا أنه دفع الكثير من الباحثين إلى النظر في اتجاهات أخرى بحثاً عن مقاييس بديلة صالحة تعتمد على بيانات سلوكية منتظمة ومتوفرة بشأن السياسة الخارجية. وتأتي في هذا الإطار محاولة الدراسة تطوير مقياس بديل، وهو مقياس اتفاق المواقف لقياس درجة الإذعان التي تبديها مصر في سلوكها السياسي الخارجي تجاه الولايات المتحدة.

ولكن هذا المقياس الجديد بدوره ترد عليه ـ على الأقل ـ بعض التحفظات التي لا بد من أخذها في الاعتبار إذا ما أريد تقييم مدى ملاءمته لقياس الإذعان، وتتمثل تلك التحفظات في الآتي:

(أ) إن هذا المقياس يتعامل مع بيانات توجد في الأصل في شكل غير كمّي، ومن ثم فإن عملية التحويل الكمي لذلك النوع من البيانات بغرض إخضاعها للتحليل الكمي تحتوي بالضرورة على عنصر ذاتي.

فعلى الرغم من أن الدراسة قد سعت لوضع بعض المعايير العلمية لتحقيق قدر معقول من الموضوعية في إنجاز هذه العملية، إلا أن وضع هذه المعايير في حد ذاته قد انطوى على عنصر ذاتي، مثال ذلك ما يتعلق بتحديد المعايير التي تم على أساسها تحديد مدى اتفاق مواقف مصر مع الولايات المتحدة بشأن قضية العلاقات المصرية ـ السوفياتية أو قضية السلام مع إسرائيل.

كذلك، فإن عملية اختيار القضايا التي سيتم إخضاعها للتحليل ـ من البداية ـ انطوت بطبيعة الحال على عنصر ذاتي، على الرغم من قيام الدراسة بتحديد المبررات التي تكمن وراء ذلك الاختيار.

إلى جانب ذلك، فقد تدخلت الدراسة بالتحليل الكيفي في العديد من الحالات للحكم على مدى اتفاق مواقف مصر والولايات المتحدة بشأن بعض القضايا المحددة.

وعلى الرغم من ذلك، ترى الدراسة أن الاعتماد على مثل هذا التحليل الكيفي لتحديد مدى اتفاق المواقف بين الدولتين ربما يعد أفضل مثلاً من مجرد الاعتماد على «كلمة» أو إشارة معينة، مثل كلمة «تتفق» أو «تختلف»، أو مثلاً كلمة «تؤيد» أو «تعارض». . . الخ، كمعيار للحكم على مدى الاتفاق. فهذا المعيار الأخير وإن كان يمثل معياراً علمياً أكثر صرامة، إلا أن اللجوء إلى التحليل الكيفي يمكن أن يمثل أداة أكثر فائدة لخدمة أهداف الدراسة، بل إنه قد يعد مرغوباً فيه باعتبار أن الدمج بين التحليل

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢١٦ ـ ٢١٧، و Richardson, *Foreign Policy and Economic Dependence* pp. 169-170.

الكيفي والكمي يمكن أن يساعد في التغلب على مثالب التحليل الكمي المعروفة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة من ناحية، وفي الوصول إلى قدر معقول من الدقة التي قد تُفتقد في إطار الاعتماد فقط على التحليل الكيفي من ناحية أخرى.

(ب) هناك مسألة منهاجية مهمة يتمثل جوهرها في كيفية التفرقة بين الاتفاق الناتج من الإذعان المصري للولايات المتحدة، والآخر الناتج من تحول موقف الولايات المتحدة في اتجاه الاتفاق مع الموقف المصري. ومن الأمثلة على ذلك، ترحيب الولايات المتحدة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ بنداء مبارك لإجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك.

ـ قرار الرئيس ريغان في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بفتح باب الحوار المباشر مع منظمة التحرير، والذي طالما دعت مصر إليه من قبل.

ـ مساندة الولايات المتحدة في آب/ أغسطس ١٩٨٩ لورقة العمل المصرية التي تضم عشر نقاط تمثل مبادىء ينبغي توافرها كشرط لإجراء انتخابات حرة في الأراضي المحتلة[١٨].

وترتبط بهذه الإشكالية مسألة أخرى لا تقل أهمية تتمثل في أن بعضاً من أهم بيانات الاختلاف بشأن المواقف قد يكون سرياً. وهذه حقيقة مؤكدة في العلاقات المصرية ـ الأمريكية، الأمر الذي من شأنه التأثير على مدى مصداقية مقياس اتفاق المواقف في قياس درجة الإذعان في السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة اعتماداً فقط على البيانات العلنية.

(ج) إن نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها باستخدام هذا المقياس تقف حدودها عند حدود القضايا التي اختارت الدراسة إخضاعها للتحليل الكمي، وكذلك عند حدود البيانات التي تم التوصل إليها من خلال المصادر التي حددتها الدراسة. ومن ثم فإن الدراسة لا تزعم أن هذه النتائج يمكن أن تعمم في إطار أوسع من ذلك، ويصبح من المطلوب إجراء دراسات مماثلة تتناول فترات أخرى من العلاقات المصرية ـ الأمريكية، وتتناول قضايا أخرى في إطار تلك العلاقات حتى يمكن التوصل إلى تعميمات بشأن تأثير الاعتماد الاقتصادي على السلوك السياسي الخارجي لمصر تجاه الولايات المتحدة. كذلك، فإنه من المرغوب فيه إجراء دراسات مماثلة تتناول السياسات الخارجية للدول العربية، الأمر الذي يمكن أن يمثل إسهاماً في حقل السياسة الخارجية

---

(١٨) جدير بالملاحظة أن تلك الاشكالية تواجه أيضاً مقياس اتفاق التصويت، وهو ما سبق أن أشارت إليه الدراسة في إطار التعليق على استخدام ذلك المقياس بالنسبة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك حيث قد يحدث الاتفاق في السلوك التصويتي نتيجة عوامل أخرى غير الإذعان مثل اتفاق المصالح سواء اختلفت الدوافع أو توحدت.

المقارن، ويمكّن من الوصول إلى تعميمات بشأن السياسة الخارجية العربية.

٢ ـ محاولة دعم القدرة التفسيرية لنموذج المساومة

يهدف هذا الجزء إلى محاولة تقديم مجموعة من التفسيرات الممكنة لضعف العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي وسلوك المكافأة من ناحية، والإذعان من ناحية أخرى، في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وذلك بالاستعانة بما يمكن أن يسهم فيه نموذج «الاتفاق التابع» في هذا الشأن، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا السعي يهدف في النهاية إلى تعزيز القدرة التفسيرية لنموذج المساومة الذي تراه الدراسة أكثر ملاءمة من نموذج الاتفاق التابع لفهم السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة.

أ ـ التفسيرات التي يقدمها نموذج المساومة

هناك مجموعة من التفسيرات التي تنبع من نموذج المساومة نفسه، والتي تفسر اختلال العلاقة الطردية المفترضة بين الاعتماد الاقتصادي والإذعان من ناحية، وبين سلوك المكافأة والإذعان من ناحية أخرى. ويتمثل أهم هذه التفسيرات في الآتي:

(١) كما سبقت الإشارة من قبل، فإن نموذج المساومة ـ في إطار افتراضه القائم على أساس أن الدولة المسيطرة تمارس باستمرار ضغطاً اقتصادياً غير متكافىء على الدولة المعتمدة لدفعها إلى تبني سلوك سياسي خارجي يتسم بالإذعان لتفضيلاتها ـ يقبل مقولة إن السلوك السياسي الخارجي للدولة المعتمدة ليس بسيطاً أو واضحاً، حيث إنه لا يخضع فقط للضغوط التي تمارسها عليه الدولة المسيطرة، وإنما أيضاً يتأثر بالعديد من الضغوط الأخرى التي تمارس تأثيرها، إما في اتجاه تعزيز تلك الضغوط التي تمارسها الدولة المسيطرة، ومن ثم تدفع بالسلوك السياسي الخارجي للدولة المعتمدة إلى تأييد تفضيلات هذه الدولة، أو في الاتجاه المعاكس الذي من شأنه إضعاف ضغوط الدولة المسيطرة والميل بالسلوك السياسي للدولة المعتمدة إلى تحدي تفضيلات تلك الدولة[١٩].

وتختلف هذه الضغوط وأوزانها بالطبع من دولة إلى أخرى، وتتنوع عادة ما بين ضغوط عالمية، وإقليمية، وداخلية، وضغوط اقتصادية، وسياسية، واجتماعية... الخ.

وبالنسبة إلى مصر، يمكن القول إن السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة قد تأثر بالعديد من العوامل التي مارست ضغوطها في اتجاهات مختلفة، ومن أبرز العوامل على سبيل المثال: البيئة الدولية والبيئة الإقليمية.

في ما يتعلق بالبيئة الدولية، يمكن القول بإيجاز إن تلك البيئة قد مارست تأثيرها كمحدد لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة خلال فترة الدراسة على نحو غير

---

(١٩) Richardson, Ibid., pp. 66-70.

متناغم نتيجة لما طرأ على تلك البيئة نفسها من تطورات.

فخلال النصف الأول من الثمانينيات الذي شهد تجدد الحرب الباردة، وعلى الرغم مما تمتعت به الدول الصغرى من قدرة على المناورة[٢٠]، إلا أن مصر لم تحاول استغلال هذه القدرة بصورة من شأنها المساس بعلاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة. فعلى الرغم من تبني الرئيس مبارك رؤية تقوم على أساس ضرورة فتح قنوات اتصال مع القوى والأقطاب الدولية كافة، إلا أن تحركه في اتجاه تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي قد اتسم بقدر كبير من الحذر والدبلوماسية الهادئة، وذلك حرصاً منه على بقاء العلاقات المصرية ـ الأمريكية الخاصة من دون مساس[٢١]، ومن منطلق ذلك الحرص أيضاً، اتجهت مصر نحو الاتفاق في مواقفها مع المواقف الأمريكية بشأن معظم القضايا المهمة، ولم تقدم على الاختلاف معها إلا حين اضطرت إلى ذلك، وفي أضيق الحدود الممكنة.

وخلال النصف الثاني من الثمانينيات، ومع بداية ظهور ملامح التطورات الدولية الخاصة بالوفاق، لم تعد الولايات المتحدة تعترض على تطور العلاقات المصرية ـ السوفياتية، وعلى اتجاه مصر بصفة عامة نحو تنويع علاقاتها وتطويرها بمختلف الدول. وجدير بالذكر أن مصر قد أقدمت خلال تلك الفترة على الاختلاف مع الولايات المتحدة بشأن العديد من القضايا، حتى إن هذه الفترة قد مثلت أكثر الفترات توتراً في العلاقات المصرية ـ الأمريكية منذ تولي الرئيس مبارك السلطة[٢٢]. ومع ذلك فقد استمر حرص مصر على بقاء علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة.

ومع التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها الاتحاد السوفياتي وانتهت بإلغاء وجوده السياسي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، ومع حرب الخليج الثانية التي مثلت نقطة تحول تاريخية، والتي وصفها جيمس بيكر بأنها «سجلت نهاية عصر وولادة عصر آخر مثير»[٢٣]، أصبح واضحاً انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولي باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في ذلك النظام[٢٤]. ولقد أدركت مصر هذا الوضع الدولي المسيطر

---

(٢٠) Mohamed M. El-Doufani, «Regional Revisionist Client States under Unipolarity,» *Third World Quarterly*, vol. 13, no. 2 (1992), p. 257.

(٢١) علي الدين هلال، «السياسة الخارجية المصرية وأولوية الاعتبارات الاقتصادية،» في: بهجت قرني وعلي الدين هلال، محرران، **السياسات الخارجية للدول العربية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٦، وحديث خاص للمؤلفة مع سفير مصر السابق في الاتحاد السوفياتي، صلاح بسيوني.

(٢٢) انظر الملحق رقم (٣)، ص ٢٣٩ من هذا الكتاب.

(٢٣) طه المجدوب، عبد الفتاح الجبالي وأحمد إبراهيم محمود، «الولايات المتحدة والشرق الأوسط،» **أوراق الشرق الأوسط**، العدد ٦ (تموز/ يوليو ١٩٩٢)، ص ٣٢.

(٢٤) جدير بالذكر أنه هناك اتجاهين رئيسيين في تكييف التطورات الدولية التي شهدتها أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات وفي تحديد تأثيرها على السياسات الخارجية لدول العالم الثالث ومدى =

للولايات المتحدة، فاتجهت نحو تدعيم تحالفها القائم معها[٢٥]. وزادت من ثم درجة الاتفاق في مواقفهما إزاء القضايا المختلفة، من دون أن يعني ذلك أنه جاء بالضرورة على حساب المصالح الوطنية المصرية الأساسية.

أما بالنسبة إلى تأثير البيئة الإقليمية، فإنه يمكن القول بإيجاز إن رؤية الرئيس مبارك بشأن السياسة المصرية تجاه الوطن العربي، وحركة تلك السياسة خلال الثمانينيات قد مثلتا محدداً مهماً لسياسة مصر الخارجية بصفة عامة، وتجاه الولايات المتحدة بصفة خاصة، حيث إن اتجاه مصر نحو استعادة علاقاتها بالنظام العربي، والاحتفاظ بعلاقات تعاونية مع ذلك النظام طوال عقد الثمانينيات قد ولّدا قيداً مهماً على حركة السياسة الخارجية المصرية، هذا القيد من المتصور أنه عمل في اتجاه الحد من إذعان مصر للولايات المتحدة بشأن القضايا المختلفة، على رغم استمرار الاعتماد الاقتصادي المصري عليها، ومن ثم مال بالعلاقة بين الاعتماد الاقتصادي والإذعان السياسي في إطار السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة نحو النمط غير الخطي.

لقد تطلب التقارب المصري العربي زيادة الاهتمام المصري بقضايا الوطن العربي ومشكلاته، وإبراز التزامات مصر القومية ووجودها كعنصر فعال في عملية مواجهة المخاطر الخارجية التي تهدد أمن البلدان العربية[٢٦]. كذلك فقد تطلب تحقيق ذلك التقارب أن تنأى مصر بنفسها بعيداً إلى حد ما عن الولايات المتحدة، وألا تسير قدماً في عملية تطبيع العلاقات مع اسرائيل بسبب ممارساتها في الأراضي المحتلة[٢٧]. وهذه الأمور كان من شأنها أن توجد اختلافات بين المواقف المصرية والأمريكية إزاء عدد من القضايا،

= استقلاليتها. حول هذين الاتجاهين، انظر: سلوى شعراوي جمعة: «مستقبل العلاقات العربية ـ الأمريكية،» ورقة قدّمت إلى: **حتى لا تنشب حرب عربية ـ عربية أخرى (من دروس حرب الخليج): أعمال المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية**، تنسيق وتحرير مصطفى كامل السيد (القاهرة: جامعة القاهر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ٩٠٥، و«مصر والنظام الدولي: سيناريو التسعينات،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٩٠)، ص ٣٧ ـ ٣٩؛ حسنين توفيق إبراهيم، «الفكر العربي وإشكالية النظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية نقدية،» **شؤون عربية**، العدد ٦٩ (آذار/ مارس ١٩٩٢)، ص ٥٧، ومحمد السيد سليم، «العرب فيما بعد العصر السوفياتي: المخاطر والفرص،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٨، العدد ١٠٨ (نيسان/ أبريل ١٩٩٢)، ص ١٥٣.

(٢٥) Patrick J. Garrity, «Implications of the Persian Gulf War for Regional Powers,» *Washington Quarterly*, vol. 16, no. 3 (Summer 1993), p. 155, and El-Doufani, «Regional Revisionist Client States under Unipolarity,» p. 264.

(٢٦) حسنين توفيق إبراهيم، «دور مصر العربي في النظام الاقليمي العربي بعد قمة عمان (نوفمبر ١٩٨٧)،» ورقة قدّمت إلى: **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية**، ص ٧٠٦.

(٢٧) هلال، «السياسة الخارجية المصرية وأولوية الاعتبارات الاقتصادية،» ص ٢٥٩.

وذلك في الوقت الذي استمرت فيه حاجة مصر إلى الاحتفاظ بروابطها القوية مع الولايات المتحدة لأسباب اقتصادية وسياسية، الأمر الذي تطلب قدراً كبيراً من المهارة لتحقيق التوازن بين تلك السياسات التي تبدو متعارضة.

إلا أنه بحلول منتصف عام ١٩٩٠، شهد قلب النظام صدمة عنيفة نتيجة الغزو العراقي للكويت، وقد ترتبت على تلك الأزمة آثار انقسامية سلبية خطيرة على النظام العربي[٢٨]. وقد اتخذت مصر موقف الإدانة من هذا الغزو[٢٩]، كما اتفق هذا الموقف مع الموقف الأمريكي الذي أدان الغزو وطالب بانسحاب العراق من الكويت من دون شروط. وفي مرحلة تالية من الأزمة اشتركت القوات المصرية جنباً إلى جنب مع القوات الأمريكية في العمل العسكري الذي أفضى إلى تحرير الكويت.

ولقد كان لتلك الأزمة دلالة مهمة بالنسبة إلى السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة. ففي الوقت الذي اختلت فيه علاقة مصر بمعظم أعضاء النظام العربي، وتحولت إلى علاقة صراعية، اتجهت السياسة الخارجية المصرية إلى إبداء درجات متزايدة من الاتفاق في المواقف مع الولايات المتحدة. وإذا كانت تداعيات تلك الأزمة قد كشفت عن وجود بعض الاختلاف في المواقف بين مصر والولايات المتحدة، خاصة بشأن قضية ترتيبات الأمن الأمريكي في المنطقة[٣٠]، فإنه في النهاية لم يكن أمام مصر سوى أن تقبل التصور الأمريكي لتلك الترتيبات، والذي ارتضته دول الخليج نفسها.

وهكذا يتضح كيف مارست البيئة الدولية والاقليمية ضغوطها في اتجاهات مختلفة على السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة، الأمر الذي كان من شأنه التأثير على علاقة الاعتماد/الإذعان الخطية المفترضة.

(٢) إن فشل الدولة المسيطرة، وبالتحديد الولايات المتحدة، في انتزاع الإذعان من الدول التي تعتمد عليها اقتصادياً، ومن بينها مصر، قد يعود في أحد أسبابه إلى فشل الولايات المتحدة في ترجمة الاعتماد المتبادل غير المتكافىء إلى نفوذ ناجح من خلال عملية المساومة السياسية. وربما يعود ذلك إلى أن الولايات المتحدة تواجه بعض الصعوبات

---

(٢٨) بول س. نوبل، «النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص،» في: قرني وهلال، محرران، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ص ١٦٣.

(٢٩) مصطفى كامل السيد، «الآثار السياسية الداخلية في الوطن العربي للجولة الأولى من حرب الخليج الثانية،» ورقة قدّمت إلى: **الوطن العربي في عالم متغير (أزمة الخليج الثانية): أعمال المؤتمر السنوي الرابع للبحوث السياسية**، تحرير نازلي معوض (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ٤٤ ـ ٤٦.

(٣٠) حول ترتيبات الأمن الأمريكي بعد أزمة الخليج الثانية، انظر: حسنين توفيق إبراهيم، «أزمة الخليج الثانية والأمن القومي العربي: قضايا وتساؤلات حول المستقبل،» **شؤون عربية**، العدد ٦٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، ص ٣٥ ـ ٣٧، وجمعة، «مستقبل العلاقات العربية ـ الأمريكية،» ص ٩٠١ ـ ٩٠٢.

خلال تلك العملية، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على انتزاع التنازلات السياسية التي ترغب فيها.

ومن بين العوامل التي يمكن أن تساهم في إضعاف الموقف التساومي لدولة عظمى كالولايات المتحدة، تلك المشكلات الخاصة بالانقسام الداخلي، وكيفية التنسيق وتحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة للمؤسسات المختلفة، والتي قد تجعل الحكومة في حالة اضطراب مستمر، الأمر الذي يفقدها القدرة في النهاية على ممارسة نوع من الضغط المتماسك والقوي على الدول الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإن هذه المصاعب من غير المحتمل أن تكون بهذا القدر من الوضوح لدى تلك الدول الأضعف، والتي ربما تكون أكثر قدرة على التنسيق بين تفضيلاتها المتصارعة، نظراً إلى ما تتسم به معظم هذه الدول من قدر عال من مركزية صنع القرار.

وهكذا فإن عدم قدرة الولايات المتحدة على ترجمة الفرص السياسية إلى قوة تساومية متفوقة بصفة مستمرة يمكن أن يمثل عاملاً مفسراً لغياب العلاقة النمطية الدقيقة بين الاعتماد الاقتصادي على الولايات المتحدة، وإذعان الدول المعتمدة عليها لها من خلال سياستها الخارجية[٣١].

ب ـ التفسيرات التي يمكن لنموذج الاتفاق التابع الاسهام فيها

يقدم نموذج الاتفاق التابع مجموعة من التفسيرات التي يمكن الاستعانة بها لدعم القدرة التفسيرية لنموذج المساومة، والتي يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة في تفسير ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بشأن تأثير الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة على سلوكها السياسي الخارجي تجاهها، وبشأن علاقة سلوك المكافأة الأمريكي بسلوك الإذعان المصري.

وفي ما يلي تعرض الدراسة لأهم تلك التفسيرات على النحو التالي:

(١) تؤثر الأهمية المدركة للدولة في عملية تخصيص المساعدات، وعادة لا ترتبط هذه الأهمية بسلوك السياسة الخارجية للحكومة القائمة، وإنما ترتبط بسمات عامة تتعلق بالموقع الاستراتيجي، والقدرة العسكرية، وسمات الدول المجاورة... الخ؛ وفي هذه الحالة، فإن تقديم المساعدات قد يصبح أمراً مرغوباً فيه أو ضرورياً بالنسبة إلى الدولة المانحة بقدر ضرورته بالنسبة إلى الدولة المتلقية، ويترتب على ذلك الوضع أن تفقد المساعدات فعاليتها كأداة شرطية توظف لانتزاع الإذعان السياسي من جانب الدول المتلقية[٣٢].

---

(٣١) Garrity, «Implications of the Persian Gulf War for Regional Powers,» p. 166.

(٣٢) Moon, «Consensus or Compliance? Foreign-Policy Change and External Dependence,» *International Organization*, vol. 39, no. 2 (Spring 1985), p. 301.

وفي الحقيقة، يعد هذا التفسير ملائماً إلى حد كبير لفهم اختلال الارتباط بين الاعتماد الاقتصادي (أو سلوك المكافأة) والإذعان السياسي أو عدم دقته في إطار العلاقات المصرية ـ الأمريكية. فالمساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر تمثل أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة لا تقل عن أهميتها بالنسبة إلى مصر، حيث إن حاجة مصر إلى الولايات المتحدة تقابلها حاجة الولايات المتحدة إلى مصر، فالمصالح بينهما مشتركة وحاجة بعضهما إلى بعضهما الآخر متبادلة.

فالولايات المتحدة تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق المهمة للغاية لمصالحها الاقتصادية والأمنية على السواء، ومن ثم تحتل هذه المنطقة مكانة عالية ومتقدمة في السياسة الأمريكية، ولا يزال هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة قائماً حتى بعد نهاية الحرب الباردة. فكما أعلن الجنرال كولن باول رئيس الأركان المشتركة للجيش الأمريكي في ٥/٤/١٩٩١، «ستبقى منطقة الشرق الأوسط والخليج منطقة تحديات والتزامات أمريكية لمواجهة المجهول»[٣٣].

وفي إطار ذلك الاهتمام تأتي حاجة الولايات المتحدة إلى حلفائها في المنطقة، وفي مقدمتهم مصر بدورها المتعدد الأبعاد: كوسيط في عملية السلام، وكنظام معتدل يميل للغرب في أكبر دولة عربية، وما يمكن أن يكون لذلك من تأثير إيجابي على استقرار المنطقة، كقوة متدخلة للدفاع عن منطقة الخليج. فالولايات المتحدة تعتقد أن مصر يمكنها أن تقوم بدور الحراسة الإقليمية ضد التهديدات المختلفة، سواء النابعة من التيار الأصولي الذي بات يشكل خطراً على المصالح الأمريكية والغربية بصفة عامة في المنطقة، أو الناجمة عن القوى الإقليمية المعادية للغرب والمشبعة بروح المغامرة والمتطلعة إلى مناطق الضعف المجاورة. وفي هذا الشأن، تتصور الولايات المتحدة أن مصر يمكنها الاضطلاع بهذا الدور ربما على نحو أفضل مما كان يمكن للشاه القيام به، فمكانة مصر التقليدية في الوطن العربي، وتبنيها لقضية الوحدة العربية يسلحانها بأدوات فعالة لا يمكن أن تتوفر لأية دولة أخرى غير عربية، مثل إيران[٣٤] للاضطلاع بهذا الدور. وبالفعل فقد تحقق هذا التصور الأمريكي للدور المصري خلال أزمة الخليج الثانية على نحو ما أوضحته الأحداث.

إن هذه الأهمية المدركة لمصر تساهم إلى حد كبير في الحد من قدرة الولايات المتحدة على استخدام أسلوب المكافأة والعقاب للضغط على مصر، أو على تعديل أنماط تجارتها واستثماراتها ومساعداتها لمصر وفقاً لمستوى إذعان مصر لها. والدليل على ذلك استمرار

---

(٣٣) انظر: «شهريات،» السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٥ (تموز/ يوليو ١٩٩١).

(٣٤) Paul Jabber, «Egypt's Crisis, America's Dilemma,» *Foreign Affairs*, vol. 64, no. 5 (Summer 1986), p. 978, and

المجدوب، الجبالي ومحمود، «الولايات المتحدة والشرق الأوسط،» ص ٢٢ ـ ٢٤.

مستويات المساعدات الأمريكية لمصر من دون تخفيض، وذلك على الرغم مما تردد من شائعات ومخاوف بشأن احتمال تخفيضها في ضوء الأوضاع الدولية المتجددة.

(٢) من غير المحتمل أن تعتمد الدولة المسيطرة على تفاصيل السياسة الخارجية للدولة المعتمدة كأداة أساسية للتقييم، ومن ثم لتخصيص المساعدات. ولكن الاحتمال الأكبر هو أن تقوم الولايات المتحدة بعمل أحكام بسيطة نسبياً بشأن قيمة النظام السياسي وخصائصه الإجمالية والتوجه العام للنخبة الحاكمة في ذلك النظام، وتمثل هذه الأحكام في النهاية المعيار الرئيسي لتخصيص المساعدات[٣٥]. ومن ثم، وفي ضوء ذلك، فإنه من المتصور أن تهتم الولايات المتحدة بالتوجهات العامة للسياسة الخارجية المصرية ومدى اتفاقها مع التفضيلات الأمريكية، الأمر الذي يمكن أن يشكل حدوداً لا تقبل الولايات المتحدة أن تتخطاها مصر، على أن تترك لها بعد ذلك مجالاً يتاح لها فيه حرية الحركة والاختلاف من خلال السلوكيات التفضيلية الأخرى.

(٣) إن تقديم الدولة المسيطرة للمساعدات قد يكون لأهداف عديدة، منها على سبيل المثال الأهداف الإنسانية، والأهداف الاقتصادية[٣٦]، والأهداف الخاصة بالإبقاء على النظام السياسي للدولة المتلقية[٣٧]. في كل هذه الحالات، ليس من المتصور أن يكون هناك ارتباط دقيق بين تخصيصات المساعدة ومستويات الإذعان التي تبديها الدول المتلقية في سلوكياتها التفضيلية.

وفي حالة المساعدات الاقتصادية (والعسكرية) المقدمة إلى مصر من جانب الولايات المتحدة، يبرز هدف الابقاء على النظام السياسي باعتباره هدفاً رئيسياً. فلقد مثل بقاء النظام المصري خلال الثمانينيات اهتماماً أولياً بالنسبة إلى واشنطن، نظراً إلى دوره المتعدد الأبعاد الذي يمكن أن يضطلع به لخدمة الأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، على نحو ما أوضحت الدراسة.

ومن ثم، فإن الطبيعة السياسية الطاغية للمساعدات الأمريكية من شأنها تقويض النفوذ الأمريكي الذي يمكن أن تمارسه الولايات المتحدة على مصر. فالقرار السياسي الذي تضمن التزام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (AID) بتقديم مساعدات سنوية إلى مصر قد حد من إمكانية تخفيض قيمة المساعدات التي تم الوعد بها، حيث إن أي تخفيض في هذه القيمة قد يتم استغلاله من جانب معارضي النظام، سواء في الداخل أو الخارج،

---

(٣٥) Moon, Ibid., p. 302, and
هالة سعودي، **المساعدات الأمريكية ومواقف السياسة الخارجية المصرية، ٧٠ ـ ١٩٨٤** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، ص ٥١.

(٣٦) Moon, «The Foreign Policy of Dependent State,» p. 330.

(٣٧) دينا جلال، «الثمن السياسي للمعونة الأمريكية: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (٥)،» **الأهرام الاقتصادي** (٢ تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ٣٠.

كدليل على عدم إمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة، وعلى خطأ الحكومة في اتباع سياسات ذات توجه غربي[٣٨].

كذلك تبرز قيمة الأهداف الاقتصادية للمساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر في أكثر من جانب. فمن ناحية، يمثل التحول الجذري في السياسة الاقتصادية لمصر اهتماماً رئيسياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، جعلها توافق على تقديم ١١٥ مليون دولار سنوياً لتشجيع عملية الاصلاح الاقتصادي، وللمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر.

وقد دعا هذا الهدف الولايات المتحدة إلى الإقدام على تجميد تلك المعونة عن عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، واشترطت لاستئناف تقديم هذه المعونة النقدية قيام مصر باتخاذ خطوات محددة للإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادي ولتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي[٣٩]. ويلاحظ في هذا الصدد أن اتجاه الولايات المتحدة إلى استخدام المساعدات كوسيلة للعقاب قد اقترن بهدف اقتصادي كبير تسعى لتحقيقه، ولم يقترن بسلوكيات سياسية خارجية تفضيلية لمصر لا تتفق وتفضيلات الولايات المتحدة.

من ناحية أخرى، تنطوي المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر على خدمة الأهداف الاقتصادية الأمريكية. فكما سبقت الإشارة، إن شرط التوريد من البلد المصدّر الذي تشتمل عليه اتفاقيات المعونة الأمريكية كافة ـ بما في ذلك اتفاقيات المعونة الأمريكية لمصر ـ يساهم في خدمة الاقتصاد الأمريكي في مجالات الزراعة، والصناعة، والتجارة، والأعمال الاستشارية، والتأمين... الخ[٤٠].

ولم يبذل صانعو السياسة الأمريكية جهداً لإخفاء الأهداف الطويلة المدى لمساعداتهم الغذائية التي يفترض أنها تمثل أكثر أشكال المساعدة إنسانية. فلقد ساهمت شحنات القمح المقدمة للدول التي تعاني عجزاً في الغذاء، ومن بينها مصر، في الدعم غير المباشر للفلاحين الأمريكيين، وفي دعم صناعة الشحن الأمريكية، بالإضافة إلى المساهمة في توليد مدخرات للخزينة الفدرالية من خلال قيام الحكومة بتوفير الأموال التي كانت ستلزم لتخزين القمح الذي لا يتم تصريفه إلى الأسواق التجارية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمثل الهدف الطويل المدى لصانعي السياسة الأمريكية في هذا المجال في تحويل الاعتماد على

---

(٣٨) Marvin G. Weinbaum, «Politics and Development in Foreign Aid: U.S. Economic Assistance to Egypt, 1975-82,» *Middle East Journal*, vol. 37, no. 4 (Autumn 1983), p. 645.

(٣٩) محمود المراغي، «القاهرة وواشنطن بين أزمة الأسلحة الكيماوية وأزمة المعونات،» **الوطن**، ١٩٨٨/٣/٢٦، وجمال زايدة، «رحلة الاقتصادي ما بين المعونة الأمريكية وصندوق النقد الدولي،» **الأهرام الاقتصادي** (٢٧ آذار/ مارس ١٩٨٧)، ص ٢٦.

(٤٠) دينا جلال، «المعونة الأمريكية معونة للاقتصاد الأمريكي: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (١٠)،» **الأهرام الاقتصادي** (٢٤ آب/ أغسطس ١٩٨٧)، ص ٦٨.

المساعدات الأمريكية إلى اعتماد على الولايات المتحدة من أجل شراء الحبوب بأسعار تجارية بمجرد أن ينتعش الاقتصاد المتلقي. وبالفعل، فإنه بالنسبة إلى مصر، قامت المبيعات التفضيلية بدفع المبيعات التجارية سريعاً. ففي عام ١٩٨٣ بلغت قيمة المنتجات الزراعية الأمريكية وحدها التي اتجهت إلى مصر حوالى ٩٠٠ مليون دولار، وذلك مقارنة بـ ٧٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٠، و١٢٣ مليون دولار عام ١٩٧٧. وقد تمت التعاملات في ثلث هذه القيمة على أسس تجارية[٤١].

في ضوء ذلك، يتضح كيف أن الأهداف الأمريكية المختلفة (اقتصادية أو سياسية) التي تكمن وراء معاملاتها الاقتصادية مع مصر، وبصفة خاصة في مجال المساعدات، تجعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تقوم بربط تخصيص المساعدات بمستوى إذعان السلوك السياسي الخارجي المصري ربطاً دقيقاً ومحكماً، وتجعل من الصعب عليها أيضاً أن تقوم بتغيير أنماط علاقاتها الاقتصادية المختلفة وفقاً لذلك المستوى المتغير من الإذعان في مجال السلوك السياسي الخارجي. وكما اتضح من المناقشة السابقة، فإن إقدام الولايات المتحدة على استخدام أسلوب المكافأة والعقاب يرتبط بإقدام مصر على تهديد الأهداف الاقتصادية أو السياسية الأمريكية، أو محاولتها تغيير توجهاتها العامة التي تفضلها الولايات المتحدة، أكثر من ارتباطه بسلوكيات تفضيلية قد تتغاضى عنها الولايات المتحدة إذا لم تمس تلك الأهداف أو التوجهات.

ج ـ تفسير آخر ممكن

يمكن تقديم تفسير آخر لضعف العلاقة بين سلوك المكافأة الأمريكي (الذي تم قياسه باستخدام مؤشر معدل نمو المساعدات الاقتصادية والعسكرية) وسلوك الإذعان المصري تجاه الولايات المتحدة. هذا التفسير يقوم على أساس أن استخدام الولايات المتحدة للمكافآت قد يتم من خلال طريق آخر غير تقديم المساعدات، كأن تقوم مثلاً بإلغاء الديون أو جدولتها أو تخفيضها للدول التي تعتمد عليها، وهو ما أقدمت عليه أثناء أزمة الخليج الثانية، حيث قامت بإلغاء حوالى ٧,١ مليار دولار ديوناً عسكرية على مصر كمكافأة لها على موقفها من الأزمة.

* * *

وهكذا تخلص الدراسة إلى أن نموذج المساومة يعد ملائماً إلى حد كبير لفهم السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه الولايات المتحدة وتفسيره، وأن ضعف الارتباط بين الاعتماد الاقتصادي وسلوك المكافأة من ناحية، والإذعان من ناحية أخرى، يمكن تفسيره

(٤١) Weinbaum: «Politics and Development in Foreign Aid: U.S. Economic Assistance to Egypt, 1975-82,» p. 640, and «Dependent Development and U.S. Economic Aid to Egypt,» p. 126

من خلال تفسيرات عدة، منها ما ينبع من نموذج المساومة نفسه، ومنها ما يمكن أن يستقى من نموذج الاتفاق، ومنها ما يمكن استخلاصه من واقع العلاقات المصرية ـ الأمريكية. وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة يمثل محدداً مهماً ضمن مجموعة أخرى من المحددات، وإن تلك المحددات الأخرى هي التي يمكن أن تفسر افتقاد الارتباط الدقيق والتام بين الاعتماد الاقتصادي والإذعان من ناحية، وسلوك المكافأة والإذعان من ناحية أخرى.

الملاحق

الملحق رقم (١)

الملحق الاحصائي

الجدول رقم (١)

قيمة صادرات مصر الإجمالية ووارداتها الإجمالية (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	الصادرات	الـواردات	إجمالي الصادرات والواردات
١٩٨١	٢٢٦٢,٩	٦١٨٧,٤	٨٤٥٠,٣
١٩٨٢	٢١٨٤,١	٦٣٥٤,٥	٨٥٣٨,٦
١٩٨٣	٢٢٥٠,٣	٧١٩٢,٧	٩٤٤٣,٠
١٩٨٤	٢١٩٧,٩	٧٥٣٦,١	٩٧٣٤,٠
١٩٨٥	٢٥٩٩,٩	٦٩٧٣,٣	٩٥٧٣,٢
١٩٨٦	٢٠٥٣,٩	٨٠٥١,٥	١٠١٠٥,٤
١٩٨٧	٢٩١٧,٨	١٠٩٠٩,٦	١٣٨٢٧,٤
١٩٨٨	٣٩٩٤,٦	١٦٣٠٨,٧	٢٠٣٠٣,٣
١٩٨٩	٥٧٣٤,٧	١٦٦٢٣,٧	٢٢٣٥٨,٤
١٩٩٠	٦٩٥٢,٨	٢٤٨٢٣,٢	٣١٧٧٦,٠
١٩٩١	١١٧٦٤,٧٠٨	٢٥٢١٦,٣٣٠	٣٦٩٨١,٠٣٨

المصدر: النشرة الشهرية للتجارة الخارجية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر) (كانون الأول/ ديسمبر، كانون الثاني/ يناير، كانون الأول/ ديسمبر)، أعداد متفرقة.

الجدول رقم (٢)

الناتج القومي الاجمالي لمصر (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	الناتج القومي الاجمالي
١٩٨١	٢٩٣١٣
١٩٨٢	٣٢٦٣٣
١٩٨٣	٣٥٢٣١
١٩٨٤	٣٧٣٤٠
١٩٨٥	٣٨٤٩٢
١٩٨٦	٣٩٠٨٦
١٩٨٧	٤٠٧٨٣
١٩٨٨	٤٣٠٨٢
١٩٨٩	٤٤٤٨٧
١٩٩٠	٦٣٢٨٤
١٩٩١	١٠٣٧٤٩,٥

المصدر: انظر بيانات الناتج القومي الإجمالي (١٩٨١ ـ ١٩٨٩)، في:

World Bank, *World Tables, 1991* (London: John's Hopkins University Press, 1991), p. 229;

بيانات الناتج القومي الإجمالي عامي (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، في:

World Bank, *World Debt, 1992-1993: External Financial for Developing Countries* (Washington, DC: The Bank, 1992), p. 126.

وقد تم تحويل قيمته من المليون دولار إلى المليون جنيه وفقاً لسعر الصرف كما أوردته:

Economist Intelligence Unit, *Egypt* (Country Report, 2nd Quarter, 1992), p.3.

الجدول رقم (٣)

قيمة صادرات مصر إلى أهم خمسة شركاء تجاريين في الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	إيطاليا	الاتحاد السوفياتي	فرنسا	الولايات المتحدة	هولندا
١٩٨١	٥٨٠,٣	٩٣,١	٧١,٨	٨٦,٤	٩٣,٣
١٩٨٢	٤٨٢,٥	٩٤,٩	١٥١,٠	١٠٣,٢	١١٨,٨
١٩٨٣	٤٠٨,٠	١٦٠,٥	٢١٣,٣	١٤٨,٦	٨٨,٨
١٩٨٤	٣٧٩,٠	١١٦,٢	١٤٤,٥	١٢١,٩	١١٤,١
١٩٨٥	٤٥٩,٦	١٢٤,٣	٣٠١,٠	٢٣,٦	١٠٦,٤
١٩٨٦	٢٨٩,٦	١٢٠,١	٧٧,٧	٦٠,٤	٩٩,٧
١٩٨٧	٤١٨,٠	٤٠٤,٤	١٤٩,٧	٢٣٠,١	١٧٨,٧
١٩٨٨	٤٣٢,٠	٤٨٦,٦	٢٣٣,٦	٢٥٠,٨	٢٧٥,١
١٩٨٩	٧٩٢,٩	٧٦٤,٣	٤٠٧,٩	٢٨٨,٩	٣٢٨,٤
١٩٩٠	٨٤٩,٣	١٠٩٧,٥	٢٧٨,٤	٥٩٦,٧	٤٤٠,٠
١٩٩١	١٧٤٣,٧	٧٤٥,٨	٦٩٥,١	٨٩٤,٦	٤٤٩,٩٠٥

المصدر: النشرة الشهرية للتجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

الجدول رقم (٤)

أهم خمسة شركاء تجاريين لمصر في مجال الواردات (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	الولايات المتحدة	ألمانيا الاتحادية	فرنسا	إيطاليا	اليابان
١٩٨١	١٢١٥,٧	٦٢٨,١	٥٨٣,١	٤٥٦,١	٢٦٨,٧
١٩٨٢	١٢٠٨,٥	٦٢٩,١	٤٧٦,٩	٤٨٠,٦	٢٨٨,٤
١٩٨٣	١١٦٠,٢	٧٦٣,٨	٤٩٦,٦	٥٧٥,٣	٣٥٧,٣
١٩٨٤	٨٥٨,٦	٧٦٩,٢	٥٨٦,٠	٦٤٤,٠	٤٧٧,٩
١٩٨٥	٩٠٤,٨	٦٦٧,٦	٤٩٠,٧	٥٣٠,١	٣٦٠,٤
١٩٨٦	١٢٣٠,٧	٧٧٧,٥	٥٣٨,٦	٥٥٩,١	٤٣٦,٥
١٩٨٧	١٥٦١,٦	١٢٢٧,١	٨٨٥,٩	٧٨٤,١	٧٢٦,١
١٩٨٨	١٩٤٤,٨	١٧٨٧,٩	١٣٨٥,٣	١١٤٣,٩	٨٢٢,٨
١٩٨٩	٢٩٣٠,٨	١٦١٣,٤	١٤٨٩,٠	١٦٨٧,٢	٨٤٨,٧
١٩٩٠	٣٥٠٢,٩	٢٦٢,١	٢٣٢٩,٣	١٦٢٠,٣	٩٢٣,٥
١٩٩١	٤٠٥٦,٦٩	٢٨٣١,٠٢	١٧٤٥,٤٢	١٧٠٩,٠٨	١٠٢٦,٠٣

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٥)

أهم خمس سلع تصدرها مصر (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	النفط الخام	غزل القطن	قطن خام	منتجات نفط	أقمشة قطنية وألبسة من نسيج جاهز
١٩٨١	١٢٣٣,٥	١٠٨,٦	٢٣٠,٠	٢٢٣,٨	٣٩,٠
١٩٨٢	١٢١١,٢	٨٦,٨	٢٨٦,٠	٢٣٥,٥	٣٠,٢
١٩٨٣	١٧٠,٧	١٣٧,١	٣٠٨,٨	٣٣٠,٠	٤٠,٩
١٩٨٤	١٠٣٠,٥	١٥٤,٤	٣٤٠,٠	٢٢١,١	٥٢,١
١٩٨٥	١٤٠٢,١	١٥٤,٦	٢٩٩,٠	٣٦٢,٥	٤٢,٢
١٩٨٦	٧٩٨,٠	٢٢٣,٥	٣٠٨,٤	٢٤٢,٦	٦٥,٦
١٩٨٧	٧٨٦,٣	٦٥١,٤	٢٧٢,١	٢٨٨,٩	١٤١,٤
١٩٨٨	٨٦٧,٩	٧٠٥,٩	٣١٨,٧	٤١٧,١	١٧٦,١
١٩٨٩	١٢١٢,٨	٩٩٠,٢	٥٩٤,٢	٤٨٣,١	١٧٥,٩
١٩٩٠	١٢٩٠,٠	١٠٤٥,٨	٥٦٢,٢	٧٠٥,٤	٢١٧,٥
١٩٩١	٤٦٥٥,٣	٩٨٦,٥	١٩٣,٤	١٢٠٦,٢	٦٢٥,٣

المصادر: البيانات من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٩٠ مأخوذة من: النشرة الاقتصادية (البنك الأهلي المصري) السنة ٤٤، العدد ٣ (١٩٩١)، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٣، نقلاً عن: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. انظر البيانات الخاصة بعام ١٩٩١، في: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بيانات غير منشورة.

الجدول رقم (٦)

أهم خمس سلع تستوردها مصر (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	قمح	أخشاب	مواد كيمياوية ومنتجات التكثيف الكيميائي	قضبان وصفائح	دقيق قمح
١٩٨١	٥٣١,٢	٢٦٤,٣	١٤٦,٤	١٩٢,٤	٢٥٠,٨
١٩٨٢	٤٩٢,٢	٢٤٣,٠	١٢١٨,٣	٢١٢,٨	١٩٢,٢
١٩٨٣	٣٤٧,٦	٢٨٧,١	١٥٥,٩	٢٤٤,٨	٢٠٥,٦
١٩٨٤	٣٧٥,٩	٣٠٥,٢	٢٠٧,١	٣١٣,٢	٢٧١,٩
١٩٨٥	٣٤٢,٦	٤٠٣,٤	١٩٧,٨	٤٥١,٠	٢١٣,٣
١٩٨٦	٤٦٣,٦	٣٩٤,٣	٢٢٩,٠	٣٩٢,١	١٨١,٣
١٩٨٧	٥٧٢,٠	٥٣٩,٦	٣٥١,٧	٢٦٢,٢	٢٢١,٤
١٩٨٨	٨٢٥,٢	٨٠٣,٨	٥٥٦,١	٢٨٢,٣	٢٧٠,٧
١٩٨٩	١٠٣٧,٧	٢٠١٢,٤	١٠٨٠,٧	٥٨٦,٣	٤٤٤,٠
١٩٩٠	٢١٢٨,٥	١٣٤٥,٣	١٠٧١,١	٨٠١,٩	٦٢١,٠
١٩٩١	١٦١٤,٧	١٣٩٤,١	١٣٣٠,١	٧٣٨,٢	٣١٧,٢

المصادر: البيانات من العام ١٩٨١ حتى عام ١٩٩٠، مأخوذة من: **النشرة الاقتصادية**، السنة ٤٤، العدد ٣ (١٩٩١)، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٧، نقلاً عن: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
البيانات الخاصة بعام ١٩٩١، مأخوذة من الجهاز المركز للتعبئة العامة والاحصاء، بيانات غير منشورة.

الجدول رقم (٧)

قيمة أهم ثلاث سلع تستوردها مصر

من الولايات المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	القمح	الذرة	دقيق القمح
١٩٨١	٣٠٦,٦٥٤	٢١٩,٨٦٤	٦٧,١٤٨
١٩٨٢	٣٣٠,٦٣٧	٢١٠,١٠١	٧٦,٨٤٢
١٩٨٣	١٦٩,٧٢٩	١٣٩,٤٤٢	١٦٨,٧١١
١٩٨٤	٩٧,٦١٩	١٥٧,٣٥٤	٨٥,٧٤٤
١٩٨٥	٨٧,٧٥٤	١٢٣,١٠٥	٧٥,٥١٧
١٩٨٦	١٥٩,٦٥٥	١٢٠,٤٦٢	٨٥,٨٨٠
١٩٨٧	٢٥٨,٣٧٥	١٩٧,٥٧٤	١٤٩,٥٩٣
١٩٨٨	٣٨١,٢٢٠	١٧٥,٢٨٩	٢٨٦,٥٠٥
١٩٨٩	٨٧٢,١٤٩	٢٩٨,٥١٦	٢٦٠,٦١٢
١٩٩٠	٦٠٣,٠٧٦	٤٥٣,٩٦٣	٢٦٠,٦٨٢
١٩٩١	٦٨٤,٥١٤	٣٦٣,٥١٩	٢٣٩,٦٨٨

المصدر: النشرة الشهرية للتجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

الجدول رقم (٨)

قيمة صادرات مصر من النفط ومنتجاته والقطن ومنتجاته
إلى الولايات المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	النفط ومنتجاته	القطن ومنتجاته
١٩٨١	٦٦,٢٣١	١٣,٣٦٨
١٩٨٢	٨٩,٩٤٠	٧,٢٣٢
١٩٨٣	١١٦,٨٧١	١٩,٣٣٣
١٩٨٤	٩٠,٨٦٩	١٥,٥٢٢
١٩٨٥	٩,٦٩٦	٩,٨٣٩
١٩٨٦	١٠,٥٠٤	٣٧,٩٥٦
١٩٨٧	١١٥,٠٥١	٥٠,٦٤٤
١٩٨٨	١٣٤,٩٦٠	٦٩,٣٣٨
١٩٨٩	٨١,٩٥٤	١٣١,٩٩
١٩٩٠	٣٣١,٥٦٠	١٦٩,٠٢٧
١٩٩١	٥٠٧,١٣٣	٣٤٩,١٩

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٩)

واردات مصر من القمح والذرة ودقيق القمح من العالم

(١٩٨٠ ـ ١٩٩١)

(الكمية بالألف طن)

السنة	قمح	دقيق قمح	ذرة	إجمالي الكمية
١٩٨٠	٢١٢٦,٠٢٦	٣٧٤,٠٢٥١	٥٩٦,١٦٣	٣٠٩٦,٢١٤
١٩٨١	٣٠٩٢,٤١٠	١١٥٩,٤١٢	١٢٨٩,٤١٥	٥٥٤١,٢٣٧
١٩٨٢	٢٩١٩,٧٠٣	٩٧٣,٤٦٠	١٢٩٦,٦٤٠	٥١٨٩,٨٠٣
١٩٨٣	٢٥٧٧,٠٤٧	١١١٠,١٠٧	١٣٩٧,٢١٤	٥٠٨٤,٣٦٨
١٩٨٤	٢٧٢١,٣٤٨	١٤٧٠,١٣٥	١٢١٠,٩٣٣	٥٤٠٢,٤١٦
١٩٨٥	٢٣٣٦,٦٠٨	١٢١٥,٦٣٠	١٣٦٤,٢٢١	٤٩١٦,٤٥٩
١٩٨٦	٣٤٠٥,٤٦٦	١١٧١,٧٠٦	١١١٧,٨٢٨	٥٦٩٥,٠
١٩٨٧	٣٦٣٣,٢٧٤	١٢٨٩,٣٨٧	١٥٤٥,٩٢٤	٦٤٦٨,٥٨٥
١٩٨٨	٣٥٧٥,٥٦٨	٩٧٧,١٣٤	١١٢٤,١٥٩	٥٦٩٦,٨٦١
١٩٨٩	٣٠٦٩,١١٢	٨٥١,٤٣٥	١٢٩٢,٦٨٤	٥٢١٣,٢٣١
١٩٩٠	٤٤٥٦,٢٧٢	٧٣٢,٤٩٩	١٢٩٧,١٨٩	٦٤٨٥,٩٠٦
١٩٩١	٤١١٦,٠٦٠	٤١١,٦٠٣	١٠٠٦,٦٩١	٥٥٣٤,٣٥٤

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (١٠)

واردات مصر من القمح والذرة ودقيق القمح من الولايات المتحدة

(١٩٨٠ ـ ١٩٩١)

(الكمية بالألف طن)

السنة	قمح	دقيق قمح	ذرة	إجمالي الكمية
١٩٨٠	٩٩٨,٠٤٠	١٩٢,٩٠٠	٥٩٦,١٦٣	١٧٨٧,١٠٣
١٩٨١	١٧٥٤,٩٦٢	٣٤٠,٦٤٧	١٢٨٩,٤١٥	٣٣٨٥,٠٢٤
١٩٨٢	١٩٥٨,٥٨٤	٣٧٠,٥٠٦	١٢٩٦,٦٤٠	٣٦٢٥,٧٣٠
١٩٨٣	١٢٥٨,٨٢٩	٩١١,٦١٠	١٣٧٤,٧١٤	٣٥٤٥,١٥٣
١٩٨٤	٧٠٥,٧٥١	٤٤٥,٦٥٤	١٠٧٨,٦٤٤	٢٢٣٠,٠٤٩
١٩٨٥	٦٩٠,٢٢٨	٤٠٣,١٩٤	١١٥٧,٨٩٦	٢٢٥١,٣١٨
١٩٨٦	١٢٩٣,٩١٠	٥٢٠,٦٨٨	٩٨١,٤٩٢	٢٧٩٦,٠٩٠
١٩٨٧	١٧٩٨,٢٤٨	٧٣١,٠٩٥	١٣٤١,٥٣٠	٣٨٧٠,٨٧٣
١٩٨٨	١٥٤٣,٦٢٣	٥٤٤,٢٢٢	٧٢٦,٤٨٧	٢٨١٤,٣٣٢
١٩٨٩	٢٠٨٣,٤٣٣	٥٢٤,٩٦٦	٩٠٥,٠٥٦	٣٥١٣,٤٥٥
١٩٩٠	١٢٦٩,٦٣٩	٣٥٠,٥٧٥	١١٤٧,٨٩٣	٢٧٦٨,١٠٧
١٩٩١	١٧٣٦,٢٥٥	٣٠٢,٨٥٩	٨٥٥,٣٠٤	٢٨٩٤,٤١٨

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (١١)

صادرات مصر من النفط إلى الولايات المتحدة

وإجمالي صادرات مصر من النفط (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

(الكمية بالألف طن)

السنة	كمية صادرات مصر من النفط إلى الولايات المتحدة	إجمالي صادرات مصر من النفط
١٩٨١	٣٦١,٤٩٦	٧١٨٧,٩٩٧
١٩٨٢	٥٣٢,٠٣٨	٧٨٦٣,٨٣٧
١٩٨٣	٧٩٩,٠٧٥	٧٨٠٠,٤٥٠
١٩٨٤	٦٦١,٢٢٦	٧٤٤٦,٦٦٧
١٩٨٥	٧٤,٣٠٨	١٠٥٠٠,٥٥٠
١٩٨٦	١٨٤,١٤١	٧٢٤٨,٧٤٦
١٩٨٧	١٥٠٦,٤٧٥	١٠٠٢٣,١٩٤
١٩٨٨	١٢٠٩,١٢٤	٧٠٨٦,٣٧٨
١٩٨٩	٢٦٦,٩٨٤	٥٣٥٩,٥٢٥
١٩٩٠	٧٩٥,٤٥٣	٤٢٠٠,٢٥٦
١٩٩١	١١١٦,٥٤٢	١٢٠٦٩,٣٩٠

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (١٢)

حجم المساعدات التي تتلقاها مصر من الولايات المتحدة

وقيمة ما هو مخصص منها للمشروعات

وإجمالي ما تتلقاه مصر من مساعدات (١٩٨٠ ـ ١٩٩١)

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	حجم المساعدات التي تتلقاها مصر من الولايات المتحدة	قيمة ما هو مخصص منها للمشروعات	إجمالي ما تتلقاه مصر من مساعدات
١٩٨٠	١١٣٥,٥١٨	٥٠٢,٣٨٤	١٣٨٧
١٩٨١	١١٠١,٦٨١	٥٠٦,١٢٨	١٢٩٢
١٩٨٢	١٠٤٠,٨٨٩	٤٠٧,٩٦٧	١٤٤١
١٩٨٣	٩٩٩,٣٧١	٤٤٠,٧٧٤	١٤٦٣
١٩٨٤	١١١٦,٣٥٥	٤٥٠,٠٠٠	١٧٩٤
١٩٨٥	١٣٠١,٢٤٨	٥١٥,٠٠٠	١٧٩١
١٩٨٦	١٣٠١,١٦١	٥٥١,٢٨٢	١٧١٦
١٩٨٧	٩٧٧,٥٣٢	٦٠١,١٣٨	١٧٧٣
١٩٨٨	١٠٠٣,٧٤٧	٦١٧,٨٢٠	١٥٣٧
١٩٨٩	٨٧٧,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١٥٧٨
١٩٩٠	١١٠١,٣٨٩	٥٧٠,٣٨٩	٥٦٠٤
١٩٩١	٩٤٥,٨١٩	٦١٣,٣١٩	٤٩٨٨

المصادر: البيانات الخاصة بحجم المساعدات التي تتلقاها مصر من الولايات المتحدة، وقيمة ما هو مخصص منها للمشروعات، من: وزارة التعاون الدولي، قطاع التعاون مع الولايات المتحدة، «بيان إجمالي يوضح موقف استخدام القروض والمنح المقدمة لحكومة جمهورية مصر العربية من الولايات المتحدة وفقاً للمركز المالي حتى ٣١/٣/١٩٩٢». أما بالنسبة إلى البيانات الخاصة بإجمالي ما تتلقاه مصر من مساعدات، فمأخوذة من: World Bank, *World Development Report* (Washington DC: The Bank, Different Issues).

الجدول رقم (١٣)
التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت في مصر (١٩٨١ ـ ١٩٩١)
(القيمة بالمليون دولار)

السنة	التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت
١٩٨١	٧٢٩٧,١٤٢٨
١٩٨٢	٧٨١٢,٨٥٧١
١٩٨٣	٩١٤١,٤٢٨٥
١٩٨٤	٩٤٢٢,٨٥٧١
١٩٨٥	١٠٢٢٥,٧١٤
١٩٨٦	١٠٢٩٨,٥٧١
١٩٨٧	١١٥٠٠,٠٠٠
١٩٨٨	١٨٦٢٤,٢٨٥
١٩٨٩	١٣٦٦٢,٧٢٧
١٩٩٠	٨٤٥٨,٠٠٠
١٩٩١	٥٩٢٩,١٢٩١

المصدر: انظر البيانات الخاصة بالتكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت، في:

International Monetary Fund, *International Financial Statistics Yearbook, 1992* (Washington, DC: IMF, 1992).

الجدول رقم (١٤)

قيمة الاستثمارات الأمريكية في مصر (١٩٨١ ـ ١٩٩١)

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	قيمة الاستثمارات الأمريكية في مصر
١٩٨١	-
١٩٨٢	-
١٩٨٣	١٤٢١
١٩٨٤	١٥٣٨
١٩٨٥	١٩٢٦
١٩٨٦	١٨٠٧
١٩٨٧	١٦٦٩
١٩٨٨	١٦٧٠
١٩٨٩	١٨٠٢
١٩٩٠	١٧١٨
١٩٩١	١٧١٨

المصادر: انظر: البيانات الخاصة بقيمة الاستثمارات الأمريكية في مصر (١٩٨٣ ـ ١٩٨٩)، في:

U.S. Department of Commerce, *Statistical Abstract of the United States*, Different Issues.

أما بالنسبة إلى البيانات الخاصة بعامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، فانظر:

«Foreign Economic Trends and their Implications for the United States: Report of the Arab Republic of Egypt,» (Cairo: United States Embassy, October, 1991 and June 1992).

الجدول رقم (١٥)

الاستثمارات المباشرة في قطاع النفط

وطنية ـ أجنبية ـ أمريكية (١٩٧٩/ ١٩٨٠ ـ ١٩٩١/١٩٩٢)

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	استثمارات الجانب الوطني	استثمارات الجانب الأجنبي	إجمالي الاستثمارات	الاستثمارات الأمريكية
١٩٧٩/ ١٩٨٠	٢٤١,٥٢٤	٦٨٩	٩٣٠,٥٢٤	٣٣٢
١٩٨٠/ ١٩٨١	٣٣٣,٢٢٨	٧٥٥	١٠٨٨,٢٢٨	٣٣٢
١٩٨١/ ١٩٨٢	٥٤٩,٣٨٩	١٠٥٩	١٦٠٨,٣٨٩	٤٧٩
١٩٨٢/ ١٩٨٣	٦٠٩,٠٠٥	١٣٢١	١٩٣٠,٠٠٥	٥٨٨
١٩٨٣/ ١٩٨٤	٦٩٨,٨٣٩	١٣٦٧	٢٠٦٥,٨٣٩	٥١٨
١٩٨٤/ ١٩٨٥	٨٠٢,٨٤٣	١٣٧٦	٢١٧٨,٨٤٣	٧٠٦
١٩٨٥/ ١٩٨٦	٧١٣,٩٤٨	١٣١٠	٢٠٢٣,٩٤٨	٦٢٧
١٩٨٦/ ١٩٨٧	٧٣٦,٠٢٣	١٠٣٤	١٧٧٠,٠٢٣	٣٧٩
١٩٨٧/ ١٩٨٨	٥٧٧,٣٧٨	٩٢١	١٤٩٨,٣٧٨	٤٠٤
١٩٨٨/ ١٩٨٩	٤٥٥,٣٦٧	١٠٩٢	١٥٤٧,٣٦٧	٤٥١
١٩٨٩/ ١٩٩٠	٣٢٦,٣٨٥	١١٠٠	١٤٢٦,٣٨٥	٤٦٥
١٩٩٠/ ١٩٩١	٢١١,١٥٠	١٠٥٤	١٢٦٥,١٥٠	٤٤٨
١٩٩١/ ١٩٩٢	٢٣٣,٦٦٨	١٠٨٦	١٣١٩,٦٦٨	٣٨٦

المصادر: انظر: الهيئة العامة للبترول، «البيانات الخاصة باستثمارات الجانب الوطني والأجنبي،» (بيانات غير منشورة)؛ أما بالنسبة إلى البيان الخاص بالاستثمارات الأمريكية حتى عام ١٩٩٠/١٩٩١، فانظر: محمد شوكت، «الاستثمار الأجنبي في صناعة البترول المصرية،» البترول، العدد ٥ (١٩٩٢)، ص٤٧ وأما بالنسبة إلى البيان الخاص بعام ١٩٩١/١٩٩٢، فانظر: الهيئة العامة للبترول، بيانات غير منشورة.

الجدول رقم (١٦)

الاستثمارات المباشرة في قطاع النفط

وطنية ـ أجنبية ـ أمريكية وفقاً للسنوات الميلادية

(١٩٨٠ ـ ١٩٩١)

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	استثمارات الجانب الوطني	استثمارات الجانب الأجنبي	إجمالي الاستثمارات	الاستثمارات الأمريكية
١٩٨٠	٢٨٧,٣٧٦	٧٢٢	١٠٠٩,٣٧٦	٣٣٢
١٩٨١	٤٤١,٣	٩٠٧,٠	١٣٤٨,٣	٤٠٥,٥
١٩٨٢	٥٧٩,٢	١١٩٠,٠	١٧٦٩,٢	٥٣٣,٥
١٩٨٣	٦٥٣,٩	١٣٤٤,٠	١٩٩٧,٩	٥٥٣,٠
١٩٨٤	٧٥٠,٨	١٣٧١,٥	٢١٢٢,٣	٦١٢,٠
١٩٨٥	٧٥٨,٤	١٣٤٣,٠	٢١٠١,٤	٦٦٦,٥
١٩٨٦	٧٢٥,٠	١١٧٢,٠	١٨٩٧,٠	٥٠٣,٠
١٩٨٧	٦٥٦,٧	٩٧٧,٥	١٦٣٤,٢	٣٩١,٥
١٩٨٨	٥١٦,٤	١٠٠٦,٥	١٥٢٢,٩	٤٢٧,٥
١٩٨٩	٣٩٠,٩	١٠٩٦,٠	١٤٨٦,٩	٤٥٨,٠
١٩٩٠	٢٦٨,٨	١٠٧٧,٠	١٣٤٥,٨	٤٥٦,٥
١٩٩١	٢٢٢,٤	١٠٧٠,٠	١٢٩٢,٤	٤١٧,٠

المصدر: حُسب من واقع بيانات الجدول رقم (٢٣) من الملحق رقم (١): «الملحق الاحصائي». نظراً إلى تعذر الحصول على البيانات بصورة منفصلة لكل عام، لم تجد الدراسة مفراً من معالجة بيانات السنوات المالية من خلال حساب المتوسطات لكل سنتين ماليتين لتدل على سنة ميلادية. فمثلاً تم تقدير عام ١٩٨٠ من خلال حساب المتوسط لعامي ١٩٧٩/ ١٩٨٠، ١٩٨٠/ ١٩٨١... وهكذا.

الجدول رقم (١٧)

قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة إلى مصر

(١٩٨٠ ـ ١٩٩١)

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	قيمة المساعدات
١٩٨٠	٠,٨٤
١٩٨١	٥٥٠,٧٩
١٩٨٢	٩٠٢,٣٦
١٩٨٣	١٣٢٦,٩١
١٩٨٤	١٣٦٧,٠٠
١٩٨٥	١١٧٥,٠٠
١٩٨٦	١٣٠٠,٠٠
١٩٨٧	١٣٠٠,٠٠
١٩٨٨	١٣٠٠,٠٠
١٩٨٩	١٣٠٠,٠٠
١٩٩٠	١٣٠٠,٠٠
١٩٩١	١٣٠٠,٠٠

المصادر: بالنسبة إلى البيانات من عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤، انظر: هالة سعودي، **المساعدات الأمريكية ومواقف السياسة الخارجية المصرية، ٧٠ ـ ١٩٨٤** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، ص ٤٧؛ نقلاً عن: بيانات إدارة الأبحاث ـ الكونغرس الأمريكي وفقاً لتصنيف مارجي أنسين لها.
أما بالنسبة إلى البيانات من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩١، فانظر:

Egyptian Economic Trends (Cairo: American Embassy, Different Issues).

الملحق رقم (٢)

نمط التصويت المصري والأمريكي والسوفياتي
في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضايا ذات
الاهتمام المشترك بالنسبة إلى مصر والولايات المتحدة
في الفترة (١٩٨١ ــ ١٩٩١)

رقم القرار	القضية	تصويت مصر	تصويت الولايات المتحدة	تصويت الاتحاد السوفياتي	مدى الاتفاق
٣٦/ ٢٧	الاعتداء الاسرائيلي المسلح على التجهيزات النووية العراقية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٦/ ١٢	قضية فلسطين				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
E	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
F	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٧٦/٢٢٦	الموقف في الشرق الأوسط				
A	....	ممتنع	معارض	مؤيد	اتفاق جزئي
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٦/ ٨٧	إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٦/ ٩٨	التسلح النووي الاسرائيلي	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٦/١٤٦	وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٦/ ١٤٧	تقرير اللجنة الخاصة بشأن بحث الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة				
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
F	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٦/ ٧٣	الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٦/ ١٧٣	السيادة الدائمة على الموارد القومية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٦/ ٤٦	قضية الصحراء الغربية	ممتنع	معارض	مؤيد	اتفاق جزئي
٣٦/ ١٧١	قضية حقوق الإنسان الخاصة بحالة السيد زياد أبو عين	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف

(١٩٨٢)

رقم القرار	القضية	تصويت مصر	تصويت الولايات المتحدة	تصويت الاتحاد السوفياتي	مدى الاتفاق
١٨/٣٧	الاعتداء الاسرائيلي على التجهيزات النووية العراقية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٨٦/٣٧	قضية فلسطين				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
E	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٢٣/٣٧	الموقف في الشرق الأوسط				
A	....	غائب	معارض	مؤيد	-
F	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٨٢/٣٧	التسلح النووي الاسرائيلي	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٨٨/٣٧	تقرير اللجنة الخاصة بشأن بحث الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة				
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
F	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٢٠/٣٧	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى				
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
E	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
H	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
I	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
J	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٢٢/٣٧	قرار اسرائيل ببناء قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٣٤/٣٧	المساعدات للشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٣٥/٣٧	السيادة الدائمة على الموارد القومية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٢٨/٣٧	قضية الصحراء الغربية	ممتنع	معارض	مؤيد	اتفاق جزئي
١٢٧/٣٧	تمويل القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان				
A	....	مؤيد	مؤيد	معارض	اتفاق
B	....	مؤيد	مؤيد	معارض	اتفاق
١٤٠/٣٧	الوضع المراقب لحركات التحرير القومية الذي أقرته منظمة الوحدة الأفريقية و/أو جامعة الدول العربية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف

(١٩٨٣)

رقم القرار	القضية	تصويت مصر	تصويت الولايات المتحدة	تصويت الاتحاد السوفياتي	مدى الاتفاق
٩/٣٨	الاعتداء الاسرائيلي المسلح على التجهيزات النووية العراقية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٥٨/٣٨	قضية فلسطين				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
E	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٨٠/٣٨	الموقف في الشرق الأوسط				
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
E	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٦٩/٣٨	التسليح النووي الاسرائيلي	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٧٩/٣٨	تقرير اللجنة الخاصة بشأن بحث الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الانسان لشعب الأراضي المحتلة				
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٨٣/٣٨	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى				
E	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
F	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
H	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
I	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
J	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
K	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٨٥/٣٨	قرار اسرائيل بيناء قناة لربط البحر المتوسط بالبحر الميت	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٤٥/٣٨	المساعدات للشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٦٦/٣٨	الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٨/٣٨	تمويل القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان	مؤيد	مؤيد	معارض	اتفاق

رقم القرار	القضية	تصويت مصر	تصويت الولايات المتحدة	تصويت الاتحاد السوفياتي	مدى الاتفاق
٣٩/٩	التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٩/١٤	الاعتداء الاسرائيلي المسلح ضد التجهيزات النووية العراقية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٩/٤٩	قضية فلسطين				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٩/١٤٦	الموقف في الشرق الأوسط				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٩/١٤٧	التسلح النووي الاسرائيلي	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٩/٩٥	تقرير اللجنة الخاصة بشأن بحث الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان لشعب الأراضي المحتلة				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
H	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٩/٩٩	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى				
E	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
F	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
H	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
I	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
J	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
K	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٩/١٠١	قرار اسرائيل ببناء قناة تربط بين البحر المتوسط والبحر الميت	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٩/١٦٩	الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٩/٢٢٣	مشروعات التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٩/٢٢٤	المساعدات للشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٩/٧١	تمويل القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان	مؤيد	مؤيد	معارض	اتفاق
٣٩/٧٦	الوضع المراقب لحركات التحرير القومية الذي أقرته منظمة الوحدة الافريقية و/أو جامعة الدول العربية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٩/٤٤٢	الممارسات الاقتصادية الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف

(١٩٨٥)

رقم القرار	القضية	تصويت مصر	تصويت الولايات المتحدة	تصويت الاتحاد السوفياتي	مدى الاتفاق
٦/٤٠	الاعتداء الاسرائيلي المسلح على التجهيزات النووية العراقية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٩٦/٤٠	قضية فلسطين				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٦٨/٤٠	الموقف في الشرق الأوسط				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	ممتنع	معارض	مؤيد	اتفاق جزئي
٩٣/٤٠	التسلح النووي الاسرائيلي	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٦١/٤٠	تقرير اللجنة الخاصة بشأن بحث الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان لشعب الأراضي المحتلة				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٧٠/٤٠	المساعدات للشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٢٠١/٤٠	الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٢٤٦/٤٠	تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان				
A	....	مؤيد	مؤيد	معارض	اتفاق
B	....	مؤيد	مؤيد	معارض	اتفاق
٤٣٢/٤٠	الممارسات الاقتصادية الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف

(١٩٨٦)

رقم القرار	القضية	تصويت مصر	تصويت الولايات المتحدة	تصويت الاتحاد السوفياتي	مدى الاتفاق
٤/٤١	التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٢/٤١	الاعتداء الاسرائيلي المسلح على التجهيزات النووية العراقية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٣٨/٤١	اعلان مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الهجوم العسكري البحري والجوي ضد الجماهيرية العربية الليبية من جانب الإدارة الأمريكية في نيسان/ابريل ١٩٨٦	ممتنع	معارض	مؤيد	اتفاق جزئي
٤٣/٤١	قضية فلسطين				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٦٢/٤١	الموقف في الشرق الأوسط				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	ممتنع	معارض	مؤيد	اتفاق جزئي
٩٣/٤١	التسلح النووي الاسرائيلي	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٦٣/٤١	تقرير اللجنة الخاصة ببحث الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٦٩/٤١	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى				
E	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
F	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
H	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
I	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
J	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
K	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف

١٨١/٤١	المساعدات للشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٧١/٤١	الوضع المراقب لحركات التحرير القومية الذي أقرته منظمة الوحدة الافريقية و/أو جامعة الدول العربية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٧٩/٤١	تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان				
A	....	مؤيد	مؤيد	مؤيد	اتفاق[1]
B	....	مؤيد	مؤيد	ممتنع	اتفاق

(١) على الرغم من تغير نمط التصويت السوفياتي على هذا القرار، إلا أن الدراسة اتجهت إلى إدراجه في التحليل وذلك نظراً إلى استمرار أهمية القضية اللبنانية بالنسبة إلى كل من مصر والولايات المتحدة.

رقم القرار	القضية	تصويت مصر	تصويت الولايات المتحدة	تصويت الاتحاد السوفياتي	مدى الاتفاق
٥/٤٢	التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٦٦/٤٢	قضية فلسطين				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٢٠٩/٤٢	الموقف في الشرق الأوسط				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
C	....	ممتنع	معارض	مؤيد	اتفاق جزئي
٤٤/٤٢	التسلح النووي الاسرائيلي	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٦٩/٤٢	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى				
E	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
F	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
H	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
I	....	غائب	معارض	مؤيد	-
J	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
K	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٦٠/٤٢	تقرير اللجنة الخاصة بشأن بحث الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان لشعب الأراضي المحتلة				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٦٦/٤٢	المساعدات للشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٩٠/٤٢	الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٩٩/٤٢	المساعدة من أجل إعادة بناء وتنمية لبنان	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف

٤٢/ ٢٥	المساعدة لبنين، جمهورية أفريقيا الوسطى، اليمن الديمقراطية، جيبوتي، زامبيا، مدغشقر، نيكاراغوا	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٢/ ١٥٩	الاجراءات الخاصة بمنع الارهاب الدولي الذي يهدد أو يقضي على حياة أناس أبرياء، أو معرض للخطر الحريات الأساسية، ودراسة الأسباب الرئيسية لتلك الأشكال من الارهاب وأعمال العنف التي تكمن في البؤس، والاحباط، والظلم، واليأس، والتي تدفع بعضهم إلى التضحية بالأنفس، بما في ذلك هم أنفسهم، في محاولة لإحداث تغييرات راديكالية: أ ـ تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة، ب ـ عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتحديد الإرهاب وتمييزه من صراع الشعوب من أجل التحرر القومي	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٢/ ٢٢٣	تمويل القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان	مؤيد	مؤيد	مؤيد	اتفاق

(١٩٨٨)

رقم القرار	القضية	تصويت مصر	تصويت الولايات المتحدة	تصويت الاتحاد السوفياتي	مدى الاتفاق
٣/٤٣	التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٢١/٤٣	انتفاضة الشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٩/٤٣	تقرير اللجنة بشأن العلاقات مع الدولة المضيفة	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٥٤/٤٣	الموقف في الشرق الأوسط				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	ممتنع	معارض	مؤيد	اتفاق جزئي
١٧٥/٤٣	قضية فلسطين				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٧٦/٤٣	قضية فلسطين	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٧٧/٤٣	قضية فلسطين	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٨٠/٤٣	التسلح النووي الاسرائيلي	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٥٧/٤٣	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى				
E	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
F	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
H	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
I	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
J	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٥٨/٤٣	تقرير اللجنة الخاصة بشأن بحث الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان بالنسبة إلى شعب الأراضي المحتلة				
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٧٨/٤٣	المساعدات للشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٨/٤٣	تقرير اللجنة بشأن العلاقات مع الدولة المضيفة	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
١٦٠/٤٣	الوضع المراقب لحركات التحرير القومية الذي أقرته جامعة الدول العربية و/أو منظمة الوحدة الافريقية				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٢٢٩/٤٣	تمويل القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان	مؤيد	مؤيد	مؤيد	اتفاق

(١٩٨٩)

رقم القرار	القضية	تصويت مصر	تصويت الولايات المتحدة	تصويت الاتحاد السوفياتي	مدى الاتفاق
٤٤/٢	انتفاضة الشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٤/٧	التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٤/٤٠	الموقف في الشرق الأوسط				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	ممتنع	معارض	مؤيد	اتفاق جزئي
٤٤/١٢٠	التسلح النووي الاسرائيلي	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٤/٤٧	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى				
E	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
F	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
H	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
I	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
J	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
K	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٤/٤٨	تقرير اللجنة الخاصة بشأن بحث الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان لشعب الأراضي المحتلة				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٤/١٧٤	الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٤/٢٣٥	المساعدات للشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف

(١٩٩٠)

رقم القرار	القضية	تصويت مصر	تصويت الولايات المتحدة	تصويت الاتحاد السوفياتي	مدى الاتفاق
٤٥/٦٧	قضية فلسطين				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٥/٦٨	مؤتمر السلام الدولي بشأن الشرق الأوسط	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٥/٦٩	انتفاضة الشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٥/٨٣	الموقف في الشرق الأوسط				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	ممتنع	معارض	مؤيد	اتفاق جزئي
٤٥/٦٣	التسلح النووي الاسرائيلي	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٥/٧٣	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى				
E	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
F	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
H	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
I	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
J	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
K	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٥/٧٤	تقرير اللجنة الخاصة بشأن بحث الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
D	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٥/١٨٣	المساعدات للشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٥/١٧٠	موقف حقوق الإنسان في الكويت المحتل	مؤيد	مؤيد	مؤيد	اتفاق
٤٥/٣٧	الوضع المراقب لحركات التحرير القومية الذي أقرته منظمة الوحدة الافريقية و/أو جامعة الدول العربية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف

رقم القرار	القضية	تصويت مصر	تصويت الولايات المتحدة	تصويت الاتحاد السوفياتي	مدى الاتفاق
٢٤/٤٦	التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٧٤/٤٦	قضية فلسطين				
A	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
B	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
C	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٧٥/٤٦	مؤتمر السلام الدولي في الشرق الأوسط	مؤيد	معارض	ممتنع	اختلاف
٧٦/٤٦	انتفاضة الشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	ممتنع	اختلاف
٨٢/٤٦	الموقف في الشرق الأوسط				
A	....	مؤيد	معارض	ممتنع	اختلاف
٣٩/٤٦	التسلح النووي الاسرائيلي	مؤيد	معارض	ممتنع	اختلاف
٤٦/٤٦	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى				
E	....	مؤيد	معارض	ممتنع	اختلاف
F	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	ممتنع	اختلاف
H	....	مؤيد	معارض	ممتنع	اختلاف
I	....	مؤيد	معارض	ممتنع	اختلاف
J	....	مؤيد	معارض	ممتنع	اختلاف
K	....	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٤٧/٤٦	تقرير اللجنة الخاصة ببحث الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة				
A	....	مؤيد	معارض	ممتنع	اختلاف
D	....	مؤيد	معارض	ممتنع	اختلاف
G	....	مؤيد	معارض	ممتنع	اختلاف
١٦٢/٤٦	الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة	مؤيد	معارض	ممتنع	اختلاف
١٩٩/٤٦	النتائج الاقتصادية السلبية للمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ ١٩٦٧	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف
٢٠١/٤٦	المساعدات للشعب الفلسطيني	مؤيد	معارض	مؤيد	اختلاف

٢١٦/٤٦	التعاون الدولي من أجل التخفيف من الآثار البيئية الناجمة عن الموقف بين الكويت والعراق والتي تؤثر على الكويت والدول الأخرى في المنطقة	مؤيد	غائب	مؤيد	-
١٣٤/٤٦	موقف حقوق الإنسان في العراق	مؤيد	مؤيد	مؤيد	اتفاق
١٣٥/٤٦	موقف حقوق الإنسان في الكويت في ظل الاحتلال العراقي	مؤيد	مؤيد	مؤيد	اتفاق
٨٦/٤٦	إلغاء القرار رقم (٣٣٧٩) الصادر في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥[1]	غائب	مؤيد	مؤيد	-

(١) وهو القرار الذي يقضي بالمساواة بين الصهيونية والعنصرية.

الملحق رقم (٣)

المواقف التي أبدتها مصر والولايات المتحدة تجاه قضايا السلام مع اسرائيل، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، والعلاقات المصرية ـ الأمريكية المباشرة، والعلاقات المصرية ـ السوفياتية المباشرة، والغزو العراقي للكويت وتداعياته في الفترة (١٩٨١ ــ ١٩٩١)

(١٩٨١)

أولاً: سياسة السلام مع اسرائيل

التاريخ والمصدر	الحدث	
١٩٨١/١٠/١٤ *Middle East Journal*, vol. 36, no.1 (Winter 1982) الأهرام، ١٩٨١/١٠/٨	وعد الرئيس مبارك باستمرار الالتزام بكامب ديفيد والسلام مع اسرائيل، وأكد إصرار مصر على مواصلة العمل من أجل تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط. وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي هيغ أن الحكومة الأمريكية تشعر بالارتياح لما أعلنه الرئيس مبارك.	اتفاق
١٩٨١/١٠/٢٥ *Middle East Journal*, vol. 36, no.1 (Winter 1982)	وصل كمال حسن علي إلى اسرائيل لإجراء مباحثات لمدة ثلاثة أيام.	اتفاق
١٩٨١/١٠/٢٩ *Middle East Journal*, vol. 36, no.1 (Winter 1982)	وقعت مصر واسرائيل اتفاقية تنفيذ التعاون الثقافي الوارد في اتفاقية السلام.	اتفاق
١٩٨١/١١/٩ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)	صرح د. بطرس غالي بأن مصر لن تغير سياستها مع اسرائيل مقابل التقارب مع الدول العربية.	اتفاق
١٩٨١/١١/١١ *Middle East Journal*, vol. 36, no.2 (Spring 1982)	استأنفت فرق التفاوض المصرية ـ الاسرائيلية ـ الأمريكية مباحثاتها في القاهرة، واستمرت المباحثات حتى ١٢/ ١٩٨١/١٢.	اتفاق
١٩٨١/١١/٣٠ *Middle East Journal*, vol. 36, no.1 (Winter 1982) الأهرام، ١٩٨١/١١/٢٣	في واشنطن، وقع شارون وكاسبار واينبرغر مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي. وقد قال أبو غزالة رداً على سؤال حول ذلك التعاون وتأثيره على عملية السلام: إننا سنستمر في مسيرة السلام لأننا شعب وقيادة نريد السلام، ولا نربط بين ما يحدث من تعاون استراتيجي بين اسرائيل وأمريكا وبين مسيرة السلام، فهذا شيء وذلك شيء آخر، وسنظل سائرين في اتجاه السلام وسنحققه.	اتفاق
١٩٨١/١٢/١٥ *Middle East Journal*, vol. 36, no.2 (Spring 1982)	قال الرئيس مبارك إن أفعال اسرائيل في الجولان لن تؤثر على العلاقات بين الدولتين.	اتفاق

التاريخ والمصدر	الحدث	النتيجة
١٩٨١/١٢/١٦ *Middle East Journal*, vol. 36, no.2 (Spring 1982)	في تل أبيب أنهت الوفود الاسرائيلية والمصرية والأمريكية دورة من مباحثات الحكم الذاتي.	اتفاق
١٩٨١/١٢/٢٨ *Middle East Journal*, vol. 36, no.2 (Spring 1982)	قبل مبارك دعوة لزيارة اسرائيل في شباط/ فبراير ١٩٨٢ .	اتفاق
ثانياً: الصراع العربي ـ الاسرائيلي		
١٩٨١/١٠/٢٩ *Middle East Journal*, vol. 36, no.1 (Winter 1982)	عقب اقرار الكونغرس الأمريكي لصفقة الأواكس ومعدات الدفاع الجوي الأخرى للسعودية بعث ريغان برسالة إلى بيغين يتعهد له فيها بتأييد الولايات المتحدة لاسرائيل، ويكرر التزام الولايات المتحدة بضمان تفوق اسرائيل العسكري والتقاني على الدول العربية.	اتفاق جزئي[1]
١٩٨١/١٢/١٠ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢)	طالبت مصر اسرائيل بإلغاء اجراءاتها الاستثنائية في الضفة الغربية وغزة.	اختلاف
١٩٨١/١٢/١٤ *Middle East Journal*, vol. 36, no.2 (Spring 1982) ١٩٨١/١٢/١٤ السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦)	أقر الكنيست الاسرائيلي تشريعاً يقضي بتطبيق القانون المدني الاسرائيلي على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، وقد أعربت الولايات المتحدة عن دهشتها وانزعاجها ومعارضتها للقرار الاسرائيلي.	
١٩٨١/١٢/١٨ *Middle East Journal*, vol. 36, no.2 (Spring 1982)	وقد قامت الولايات المتحدة بتعليق مذكرة التعاون الاستراتيجي التي وقعتها مؤخراً مع اسرائيل في أعقاب ذلك القرار.	

(١) نظراً إلى عدم توصل الدراسة إلى رد فعل مصري إزاء هذا التعهد الأمريكي، فقد اعتبرت الدراسة عدم اتخاذ مصر لسلوك محدد إزاء هذا التعهد بمثابة سلوك محايد، ومن ثم يمثل اتفاقاً جزئياً مع الولايات المتحدة. وجدير بالذكر أن الدراسة سوف تتبع القاعدة نفسها في تكييف وتفسير المواقف المماثلة التي امتنعت فيها مصر عن إبداء مواقف محددة من خلال سلوكيات معلنة تجاه سلوكيات أمريكية بشأن القضايا موضع الدراسة. ومن هذه السلوكيات مثلاً استخدام الولايات المتحدة المتكرر للفيتو لمنع صدور قرارات تدين اسرائيل، وعدم تعليق مصر على ذلك السلوك.

١٤/١٢/١٩٨١ **السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢)**	وقد وصفت مصر هذا التحرك باعتباره «ضربة مباشرة لعملية السلام»، وأنه مخالفة صريحة لما ورد في إطار السلام لاتفاقيات كامب ديفيد ويهدد مستقبل التعايش السلمي.	اتفاق

ثالثاً: العلاقات المصرية ـ الأمريكية

الأهرام، ١٥/١٠/١٩٨١	قررت الولايات المتحدة أمس إرسال طائرتي مراقبة وإنذار مبكر محمولة جواً من طراز أواكس، وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية إن إرسال الطائرتين هو بادرة من التأييد الكامل لأمن مصر التي كانت قد طلبت إرسال طائرات من هذا النوع لمراقبة التحركات في المنطقة. وقد وصلت اليوم بالفعل الطائرتان وأعلن أبو غزاله أن الطائرتين ستعملان في مراقبة الحدود الشمالية والغربية والجنوبية في إطار اتفاقيات بين مصر والولايات المتحدة خاصة بالتدريب المشترك، وأضاف أن مصر لم تشتر هاتين الطائرتين، وقد أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن هذه الطائرات ستبقى في مصر لأجل غير مسمى.	اتفاق
٩/١١/١٩٨١ *Middle East Journal,* vol. 36, no.2 (Spring 1982)	بدأت التدريبات الأمريكية ـ المصرية المشتركة في إطار العملية المعروفة باسم «النجم الساطع» في منطقة غرب القاهرة وانتهت في ٢٤/١١/١٩٨١ .	اتفاق
الأهرام، ١٢/١١/١٩٨١	صرح د. أسامة الباز بأن تصريحات الرئيس مبارك التي أكد فيها من جديد جدية التزام مصر بسياسة عدم الانحياز في الشؤون الخارجية وتعليقه الايجابي على مشروع السلام السعودي لا يغير علاقة مصر بالولايات المتحدة أو تأييدها لاتفاقيات كامب ديفيد، وأن تفسير هذه التصريحات على أنها تغيير في علاقات مصر بالولايات المتحدة هو تفسير خاطىء.	اتفاق

الأهرام، ١٣/ ١١/ ١٩٨١	أعلن مبارك في لقائه أمس بوفد رجال الأعمال الأمريكيين أن الدولة ستساعد القطاع الخاص بكل طاقتها، وقد صرح أحد أعضاء المجلس بأن الرئيس قد أعطى المستثمرين ورجال الأعمال الأمريكيين انطباعاً جيداً ومؤثراً حول سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر وحرص الحكومة في المرحلة المقبلة على تقديم الحلول الملائمة لمشاكل المستثمرين.	اتفاق
الأهرام، ٢٠/ ١١/ ١٩٨١	قام قائد لواء المظلات الأمريكية بزيارة مدرسة المظلات، وتأتي هذه الزيارة في إطار تبادل الخبراء والوفود، رداً على زيارة بعض الضباط المصريين للولايات المتحدة.	اتفاق
الأهرام، ٢٢/ ١١/ ١٩٨١	بدأت مباحثات مصرية ـ أمريكية حول تطوير تربينات السد العالي.	اتفاق

رابعاً: العلاقات المصرية ـ السوفياتية

١١/ ١٠/ ١٩٨١ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢) ١٢/ ١٠/ ١٩٨١ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)	اتهم بيان سوفياتي الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون مصر الداخلية بعد وفاة السادات. وقد رفضت الولايات المتحدة البيان السوفياتي. وأكد متحدث رسمي مصري تعقيباً على هذا البيان رفض الحكومة المصرية لسياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول من قبل قوى خارجية، كما أكد رفض مصر لهذا الأسلوب السوفياتي في محاولة التدخل في شؤون مصر بدعوى أن ما يحدث حولها يهم مصالح وأمن الاتحاد السوفياتي.	اتفاق
١/ ١٢/ ١٩٨١ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢)	قابل مسؤولون في وزارة الخارجية ممثلين سوفياتيين لأول مرة منذ أن قام السادات بطرد السفير السوفياتي في ١٥ أيلول/ سبتمبر.	اختلاف

(١٩٨٢)		
أولاً: سياسة السلام مع اسرائيل		
الأهرام، ١٠/١/١٩٨٢	أكد مبارك في مباحثاته مع أعضاء لجنة الاعتمادات الخاصة بالتسلح بالكونغرس أن السياسة المصرية مستمرة في الالتزام بالسلام حتى بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، حتى يتم التوصل إلى سلام شامل وعادل في المنطقة.	اتفاق
١٨/١/١٩٨٢ *Middle East Journal*, vol. 36, no.3 (Summer 1982)	وقعت مصر واسرائيل الاتفاق النهائي للتعويضات عن المنشآت الاسرائيلية في سيناء.	اتفاق
١٩/١/١٩٨٢ *Middle East Journal*, vol. 36, no.3 (Summer 1982)	في القاهرة، وقع الوفدان المصري والاسرائيلي اتفاقية تتعلق بتفاصيل الانسحاب.	اتفاق
الأهرام، ٥/٢/١٩٨٢	أورد التقرير الذي أعلن عن نتائج رحلة مبارك إلى واشنطن «أن أي تقارب بين مصر وشقيقاتها العربية لن يكون على حساب الاختيار المصري للسلام بأي حال من الأحوال».	اتفاق
الأهرام، ٥/٢/١٩٨٢ الأهرام، ١٦/١/١٩٨٢	أكد الرئيس في كلمة ألقاها في اجتماعه مع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب: «نحن مع كامب ديفيد، ونحن مع قيام الحكم الذاتي، وإن مواقف مصر ثابتة لا تتغير، وسوف نستمر في المفاوضات إلى أن يتحقق الحكم الذاتي دون أن نتقيد بموعد معين». وكان هيغ قد صرح أن «هناك ضرورة ملحة للتوصل إلى اتفاق حول الحكم الذاتي الفلسطيني في أسرع وقت ممكن»، ورفض هيغ أن تكون هناك مهلة زمنية محددة في هذا الشأن.	اتفاق
١٥/٣/١٩٨٢ *Middle East Journal*, vol. 36, no.3 (Summer 1982)	أجل الرئيس مبارك زيارته لاسرائيل نتيجة تصميم اسرائيل أن يتضمن برنامج الزيارة زيارته للقدس.	اختلاف

١٩٨٢/٤/٤ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)	أكدت مصر إصرارها على اعتبار المستوطنات الاسرائيلية غير قانونية.	اختلاف[1]
١٩٨٢/٤/١٥ *Middle East Journal*, vol. 36, no.3 (Summer 1982)	عند عودته من رحلة استمرت يوماً إلى القاهرة، قال شارون إن مصر قد وافقت على التعاون في مجال وقف إدخال الأسلحة من مصادر منظمة التحرير في القاهرة ـ من خلال سيناء ـ إلى قطاع غزة.	اتفاق
١٩٨٢/٤/٢٦ *Middle East Journal*, vol. 36, no.3 (Summer 1982)	قال مبارك إن السلام مع اسرائيل هدف استراتيجي وإن مصر لن تتخلى عنه.	اتفاق
١٩٨٢/٤/٢٦ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)	وقعت مصر واسرائيل اتفاقاً حول أسلوب وأسس تسوية الخلاف حول نهاية خط الحدود في منطقة رأس طابا على خليج العقبة.	اتفاق
١٩٨٢/٥/١١ *Middle East Journal*, vol. 36, no.3 (Summer 1982)	قال كمال حسن علي أمام اللجنة البرلمانية إن مصر ترفض عقد مباحثات الحكم الذاتي في القدس.	اختلاف
١٩٨٢/٦/٤ *Middle East Journal*, vol. 36, no.3 (Summer 1982)	رفض الرئيس مبارك عرضاً رسمياً بعقد اجتماع في واشنطن مع بيغين وريغان.	اختلاف
١٩٨٢/٦/١٤ *Middle East Journal*, vol. 36, no.3 (Summer 1982)	أوقفت مصر محادثات الحكم الذاتي نتيجة قيام اسرائيل بغزو لبنان.	اختلاف
١٩٨٢/٨/٣ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٧٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢)	أعرب كمال حسن علي عن قلقه بشأن مستقبل العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية بسبب الغزو الاسرائيلي للبنان، وأشار إلى تجميد عملية تطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية.	اختلاف

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن مصر تعتبر المستوطنات الاسرائيلية غير قانونية، وهذا يختلف مع الموقف الأمريكي الذي لا ينظر إلى قانونية أو شرعية هذه المستوطنات وإنما يعتبرها عقبة في طريق السلام. ومن ثم فإن الدراسة اعتبرت أن هناك اختلافاً في الموقفين المصري والأمريكي بشأن هذه القضية.

١٩٨٢/٨/١٦ *Middle East Journal*, vol. 37, no.1 (Winter 1983)	أعلنت مصر رسمياً أنها لن تستأنف مباحثات الحكم الذاتي قبل خروج كل القوات الاسرائيلية من لبنان.	اختلاف
١٩٨٢/٨/٢٢ *Middle East Journal*, vol. 37, no.1 (Winter 1983) الأهرام، ١٩٨٢/٩/٢٠	قال مبارك إن مصر ستجد من الصعب استئناف مباحثات الحكم الذاتي إذا لم تقبل الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وذلك في الوقت الذي صرح فيه السفير أثرتون: «ان استمرار عملية السلام مهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة، واننا شركاء في عملية السلام»، وذلك في إجابة عن سؤال ما إذا كان استئناف مباحثات الحكم الذاتي يمثل أولوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة.	اختلاف
١٩٨٢/٩/٢٠ *Middle East Journal*, vol. 37, no.1 (Winter 1983)	استدعت مصر سفيرها في اسرائيل تعبيراً عن الاستياء عقب ما أذيع من تورط اسرائيل في مذبحة بيروت.	اختلاف
١٩٨٢/١٠/٣١ السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣)	طلبت مصر رسمياً من اسرائيل وقف افتتاح فندق طابا باعتباره انتهاكاً لاتفاق ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٨٢ .	اختلاف
١٩٨٢/١١/١ *Middle East Journal*, vol. 37, no.2 (Spring 1982)	قال مبارك إنه يرغب في لقاء بيغين لحل التوترات المصرية ـ الاسرائيلية بمجرد «أن يتوفر أساس جديد للمفاوضات».	اختلاف
الأهرام، ١٩٨٢/١١/٩	أكد مبارك لوفد الكونغرس برئاسة السناتور كيثيت كرامور خلال مقابلته له أنه ينبغي على اسرائيل عدم وضع شروط مسبقة، ومن بينها عودة السفير المصري إلى تل أبيب لاستئناف مفاوضات السلام مع اسرائيل.	اختلاف
١٩٨٢/١١/١٣ السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣)	أعلن وزير الخارجية المصري أن استمرار اسرائيل في بناء المستوطنات في الضفة الغربية يعني إنهاء الدور الأمريكي في عملية السلام.	اختلاف
ثانياً: الصراع العربي ـ الاسرائيلي		
الأهرام، ١٩٨٢/١/١٢	أعلن مصدر مصري مسؤول أن موقف مصر يقوم على أساس اعتبار القدس العربية جزءاً من أراضي الضفة الغربية، وما ينطبق عليها ينطبق على القدس، وأن	

الأهرام، ١٩/١١/١٩٨١	الفلسطينيين في القدس العربية هم جزء من سكان الضفة، ولهم حق الاشتراك في انتخابات الحكم الذاتي. وكان البيت الأبيض قد أكد أن ريغان يفضل بقاء القدس غير مقسمة تحت السيادة الاسرائيلية على أن يتحدد وضعها من خلال المفاوضات.	اختلاف
٢١/١/١٩٨٢ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢)	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع قرار يقضي بفرض عقوبات على اسرائيل لضمها مرتفعات الجولان السورية.	اتفاق جزئي
٢١/١/١٩٨٢ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢)	أعلن السيد كمال حسن علي وزير الخارجية أن مصر لم تتوقف عن الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية عن طريق مكتبها في القاهرة.	
١٦/١/١٩٨٢ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢)	وذلك في الوقت الذي أكد فيه الرئيس ريغان رفضه لإجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.	اختلاف
الأهرام، ٢٥/١/١٩٨٢	قام الرئيس مبارك خلال زيارته للولايات المتحدة بشرح أهمية الاتصال بالفلسطينيين وبدء الحوار معهم وتشجيعهم للاعتراف المتبادل مما يكسبهم ويضمهم لمسيرة السلام، وهذا يقتضي أن تتحرك الولايات المتحدة واسرائيل في اتجاه الفلسطينيين.	اختلاف
٢٠/٤/١٩٨٢ *Middle East Journal*, vol. 36, no.3 (Autumn 1982)	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع قرار يدين اسرائيل بشأن حادث الاعتداء على المسجد الأقصى.	اتفاق جزئي[٢]

(٢) حيث لم تتوصل الدراسة إلى رد فعل مصري إزاء هذا الفيتو الأمريكي، وذلك على الرغم من قيام مصر بإدانة حادث الاعتداء على المسجد الأقصى، ودعوة إسرائيل إلى اتخاذ كافة الاجراءات لضمان حرمة وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة. انظر: «شهريات،» السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٩ (نيسان/ابريل ١٩٨٢).

١٩٨٢/٤/٢٦ *Middle East Journal*, vol. 36, no.4 (Autumn 1982) السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)	دعا مبارك الدول العربية والفلسطينيين إلى المشاركة في عملية السلام. وكان ريغان قد أعلن أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تقوم على أساس متابعة عملية كامب ديفيد وإقناع الدول العربية المعتدلة بالانضمام إلى عملية السلام.	اتفاق
١٩٨٢/٦/٦ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٧٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢)	أدانت رئاسة الجمهورية غزو اسرائيل لجنوب لبنان، وطالبت اسرائيل بوقف جميع الأعمال العسكرية والانسحاب فوراً من لبنان.	اختلاف[٣]
١٩٨٢/٦/٢٠ *Middle East Journal*, vol. 36, no.4 (Autumn 1982) ١٩٨٢/٧/١٥ *Middle East Journal*, vol. 36, no.4 (Autumn 1982)	حثت الولايات المتحدة الحكومات العربية والأوروبية للضغط على منظمة التحرير من أجل الانسحاب من بيروت. في حين أشار مبارك إلى أن الانسحاب الفلسطيني من لبنان لن يفعل سوى تعقيد المشكلة الفلسطينية واضطراب الشرق الأوسط.	اختلاف
الأهرام، ١٩٨٢/٦/٢٥	بعث مبارك رسالة عاجلة أمس إلى الرئيس الأمريكي ريغان يطالبه فيها بالتدخل فوراً لفك الحصار الاسرائيلي حول بيروت وانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان... وقد أبلغ مبارك ريغان أن الموقف خطير للغاية، وأن الولايات المتحدة مطالبة باتخاذ إجراء عاجل وموقف حازم لا يمكن تأجيله.	اختلاف
١٩٨٢/٦/٢٦ *Middle East Journal*, vol. 36, no.4 (Autumn 1982)	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار تقدمت به فرنسا إلى مجلس الأمن يدعو إلى انسحاب اسرائيل من بيروت.	

(٣) اعتبرت الدراسة هذا الموقف المصري مخالفاً للموقف الأمريكي من غزو اسرائيل لجنوب لبنان، حيث كشفت الأحداث عن وجود نوع من التنسيق بين الجانبين الاسرائيلي والأمريكي كان معداً سلفاً لتمكين الجانب الاسرائيلي من تحقيق كافة أهدافه المعلنة وغير المعلنة من عملية الغزو، وقد أجمعت التصريحات الأمريكية المعبرة عن الموقف الأمريكي إزاء تلك العملية على أن ما تقوم به اسرائيل في لبنان هو من قبيل ممارسة العنف المضاد لمواجهة الارهاب الفلسطيني. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموقف الأمريكي انظر: حسن أبو طالب، «تطور الدور الأمريكي وغزو لبنان،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٧٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢)، ص ١٤١ ـ ١٤٢، والسيد زهرة، «أبعاد الغزو الاسرائيلي للبنان،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ١٤٩.

٢٦/٦/١٩٨٢ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٧٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢)	وقد قال مبارك إن الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن ضد المشروع الفرنسي الخاص بلبنان قد أثار خيبة أمل كبيرة.	اختلاف
الأهرام، ٣/٧/١٩٨٢	أبلغت مصر وفرنسا مجلس الأمن الدولي بمبادرة مشتركة حول الوضع في الشرق الأوسط.	اختلاف[٤]
١٥/٧/١٩٨٢ *Middle East Journal*, vol. 36, no.4 (Autumn 1982)	دعا الرئيس مبارك الولايات المتحدة واسرائيل إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية	
١/٩/١٩٨٢ *Middle East Journal*, vol. 37, no.1 (Winter 1983)	في حين استمر ريغان في تكرار رفض الولايات المتحدة الاعتراف بالمنظمة.	اختلاف
٢٨/٧/١٩٨٢ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٧٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢)	طالب مبارك الرئيس ريغان بإعادة تقييم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لتحقيق السلام العادل في المنطقة.	اختلاف
الأهرام، ٣١/٧/١٩٨٢	قال كمال حسن علي عقب لقائه مع ريغان إن موقفنا يقوم على أساس أن أي تحريك لقوات منظمة التحرير من بيروت يجب أن يتم في إطار جهد عربي ولا يتم في ظل ضغط عسكري اسرائيلي، ويجب أن يرتبط بأمل نعطيه للفلسطينيين بحل عادل لمشكلتهم.	
١٢/٧/١٩٨٢ *Middle East Journal*, vol. 36, no.4 (Autumn 1982)	وذلك في الوقت الذي أقرت فيه الولايات المتحدة مطلب اسرائيل بإجلاء جميع قوات منظمة التحرير من بيروت.	اختلاف
٢٦/٧/١٩٨٢ *Middle East Journal*, vol. 37, no.1 (Winter 1983)	قالت اسرائيل والولايات المتحدة إن قبول عرفات لقرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين لا يمثل تغيراً في سياسة منظمة التحرير تجاه اسرائيل، وأصرت الولايات المتحدة أن تعلن المنظمة صراحة اعترافها باسرائيل وبصورة علنية بالقرار رقم (٢٤٢).	

(٤) حيث أبدت الولايات المتحدة تحفظها على المشروع المصري ـ الفرنسي مما دفع مصر وفرنسا إلى تأجيل التقدم به رسمياً إلى مجلس الأمن، لكن التحفظ الأمريكي استمر على المشروع المعدل أيضاً، لذلك لم تقم مصر وفرنسا بتقديمه إلى المجلس. انظر: وحيد عبد المجيد، «الموقف المصري من الغزو الاسرائيلي للبنان،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٧٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢)، ص ١٦٢.

المصدر	الحدث	التصنيف
الأهرام، ١٩٨٢/٧/٣١	وذلك في الوقت الذي أبلغ كمال حسن علي الرئيس ريغان أن المنظمة قد وافقت على القرار (٢٤٢) خلال المناقشات التي دارت في مجلس الأمن، وعلى القرار الذي صدر عن مؤتمر الطائف ووافقت فيه المنظمة على نقل قواتها من بيروت.	اختلاف
١٩٨٢/٨/٦ *Middle East Journal*, vol. 37, no.1 (Winter 1983)	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار سوفياتي قُدم إلى مجلس الأمن بشأن وقف المساعدات الاسرائيلية حتى تنسحب قواتها من لبنان.	اتفاق جزئي
١٩٨٢/٩/٣ ١٩٨٢/٩/١١ *Middle East Journal*, vol. 37, no.1 (Winter 1983)	لاقت خطة ريغان استجابة ايجابية من المسؤولين والصحافة في مصر. وقال مبارك إنه يفضل مقترحات ريغان عن خطة السلام العربية.	اتفاق
الأهرام، ١٩٨٢/١٠/١	أطلعت الولايات المتحدة مصر على تصورها الكامل لأسلوب معالجة الوضع في لبنان، ويقوم هذا التصور على أساس أن تبذل الولايات المتحدة كل جهودها من أجل تحقيق انسحاب جميع القوى الأجنبية من لبنان.. وقد أوضحت مصر أنه لا يمكن المساواة بين الانسحاب الاسرائيلي من لبنان، وانسحاب القوات الأجنبية، وأن انسحاب القوات الاسرائيلية يجب أن يتم في أسرع وقت لأنه سيكون عاملاً أساسياً لانسحاب القوات الأخرى، وأن انسحاب اسرائيل يجب أن يتم بغض النظر عن جميع الاعتبارات الأخرى.	اختلاف
الأهرام، ١٩٨٢/١٠/١	اعترض كمال حسن علي على عدم احترام التعهدات التي قدمتها الولايات المتحدة لحماية الفلسطينيين في بيروت الغربية، وطالبت مصر بتوفير ضمانات أمريكية كافية للفلسطينيين والطوائف الأخرى التي تعيش في لبنان حتى لا يتكرر ما حدث في بيروت الغربية.	اختلاف
١٩٨٢/١١/٤ *Middle East Journal*, vol. 37, no.2 (Spring 1983)	انتقدت إدارة ريغان بحدة خطط اسرائيل لبناء مزيد من المستوطنات، وقالت إن هذا التحرك لا يمكن الترحيب به، وذكرت الإدارة أن تصرفات اسرائيل تثير تساؤلات بشأن رغبة اسرائيل في مبادلة الأرض بالسلام.	

١٩٨٢/١١/٥ *Middle East Journal*, vol. 37, no.2 (Spring 1983)	وقد أدانت مصر أيضاً خطط اسرائيل لبناء مزيد من المستوطنات في الضفة الغربية.	اتفاق
١٩٨٢/١١/٢٣ *Middle East Journal*, vol. 37, no.2 (Spring 1983)	خلال زيارة مبارك لفرنسا، اتفق مبارك وميتران على تأجيل خطة السلام المشتركة التي أعدها الرئيسان وتأييد خطة سلام ريغان.	اتفاق
١٩٨٢/١١/٢٥ السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣)	دعا مبارك لاعتراف متبادل ومتزامن بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.	اختلاف(٥)
١٩٨٢/١١/٢٩ السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣)	أكد وزير الخارجية المصري اتفاق وجهات نظر مصر والولايات المتحدة على إيجاد نوع من العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.	اتفاق
ثالثاً: العلاقات المصرية ـ الأمريكية		
الأهرام، ١٩٨٢/١/١٠	أكد مبارك في مباحثاته مع أعضاء لجنة الاعتمادات الخاصة بالتسلح في الكونغرس أن مصر مستمرة في كل برامج التعاون التي وقعت أثناء رئاسة أنور السادات.	اتفاق
الأهرام، ١٩٨٢/١/١٨ الأهرام، ١٩٨٢/٢/٥	سلم السيد كمال حسن علي السفير الأمريكي المذكرة الاقتصادية التي تمثل جانباً من النواحي الاقتصادية التي ستشهدها مباحثات مبارك في واشنطن، وهي تقترح منح مصر مرونة أكثر في استخدام القروض الأجنبية، بحيث تزيد معدلات استهلاكها في وقت أسرع وبصورة أوسع. وقال بيتر ماكسبيرسون رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وعضو الوفد الأمريكي في المباحثات مع مصر إن الجانبين توصلا إلى الاتفاق على مذكرة تفاهم تعطي مصر مرونة أكبر في استخدام المعونات الأمريكية. كما وافقت الإدارة الأمريكية على مطلب مصر أمس باعتباره ٤٠٠ مليون دولار كمنحة من إجمالي الاعتمادات	

(٥) ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى تصريح رئيس وفد الكونغرس عقب مباحثات أجراها مع مبارك: «إنني أعتقد أن الولايات المتحدة ترى ضرورة أن تعترف المنظمة باسرائيل أولاً»، بما يشير إلى عدم موافقة الولايات المتحدة على الاعتراف المتبادل المتزامن. انظر: الأهرام، ١٩٨٢/١٢/٣١.

الأهرام، ٥/ ٣/ ١٩٨٢	التي خصصتها الولايات المتحدة للمساعدات العسكرية لمصر. وطلبت حكومة ريغان من الكونغرس الموافقة على تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية إلى مصر قيمتها ٢ مليار دولار في العام الحالي (١٩٨٣) بالمقارنة بنحو ١,٧ مليار دولار في العام المالي الحالي.	اتفاق
٢٥/ ١/ ١٩٨٢ *Middle East Journal*, vol. 36, no.3 (Summer 1982)	تم الاعلان عن تشكيل لجنة تعاون عسكري مشترك بين الولايات المتحدة ومصر.	اتفاق
الأهرام، ٢/ ٢/ ١٩٨٢	أعلن متحدث أمريكي كبير أن مصر لا تعطي قواعد عسكرية للولايات المتحدة. ولكن لديها الاهتمام بأنه إذا ما تعرضت المنطقة لتهديدات، فإنها على استعداد لمنح تسهيلات للولايات المتحدة.	اختلاف اتفاق
الأهرام، ٥/ ٢/ ١٩٨٢	في لقاء الرئيس بالكونغرس، قال الرئيس إن صداقتنا مع الولايات المتحدة صداقة راسخة، وهي جزء من سياسة مصر، ولن يحدث في ذلك أي تغيير.	اتفاق
الأهرام، ٥/ ٢/ ١٩٨٢	في اجتماع مبارك بلجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ قال إنه لن يكون هناك تغيير في سياستنا إزاء الباب المفتوح، وتشجيع القطاع الخاص وترشيد الاستهلاك.	اتفاق
الأهرام، ٢٣/ ٤/ ١٩٨٢	تم أمس تسليم منشآت محطة الانذار المبكر الأمريكية في منطقة أم خشيب في سيناء إلى السلطات المصرية.	اتفاق
٣٠/ ٩/ ١٩٨٢ *Middle East Journal*, vol. 37, no.1 (Winter 1983)	طالبت الحكومة المصرية بتأجيل عملية «النجم الساطع ١٩٨٢»، وهي المناورة العسكرية المشتركة السنوية بين مصر والولايات المتحدة نتيجة الموقف في لبنان.	اختلاف
٣٠/ ٩/ ١٩٨٢ *Middle East Journal*, vol. 37, no.1 (Winter 1983)	وقعت مصر والولايات المتحدة اتفاقية تهدف إلى زيادة الاستثمارات الأمريكية في مصر.	اتفاق

١٩٨٢/١١/١٨ السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣)	أكد مبارك أن احتفاظ مصر بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة لا يعني إساءة العلاقات مع موسكو.	اختلاف
رابعاً: العلاقات المصرية ـ السوفياتية		
١٩٨٢/١/٢٤ السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢)	أعلن السيد كمال حسن علي وزير الخارجية أن مصر سوف تستعين بحوالى ٦٦ خبيراً سوفياتياً في الصناعة.	اختلاف[٦]

(٦) خلال زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة أثار الجانب الأمريكي ما أسماه بالتساؤلات التي رددتها الصحافة الأمريكية وبعض أعضاء الكونغرس من أن مصر تغير موقفها إزاء الاتحاد السوفياتي، وأوضح مبارك أن حرية الإرادة المصرية لا يمكن وضع قيد عليها، وشرح الأسباب التي دعت إلى الاستعانة بالخبراء السوفيات في تشغيل آلات وأجهزة تم استيرادها منذ ثلاث سنوات، وأن التعاقدات لا تزيد على شهر إلى ١٢ شهراً. انظر: الأهرام، ١٩٨٢/٢/٥.

وفي ذلك ما يدل على القلق الأمريكي بشأن التحرك المصري في اتجاه تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي حينذاك.

(١٩٨٣)

أولاً: سياسة السلام مع اسرائيل

١٩٨٣/١/١٣ *Middle East Journal*, vol. 37, no.2 (Spring 1983)	استدعت مصر قنصلها في إيلات نتيجة لاستمرار النزاع على منطقة طابا.	اختلاف
الأهرام، ٢٨/ ١/ ١٩٨٣	أوضح الرئيس مبارك خلال محادثاته مع الرئيس ريغان التزامه بالسلام والمعاهدة. ولكنه أشار بشكل واضح إلى تأثير أحداث لبنان على عملية التطبيع، وقال إن أحداث لبنان قد أثرت على عملية التطبيع، وأكد أن عودة السفير المصري مرتبطة باتفاق شامل وكامل بالانسحاب.	اتفاق اختلاف
١٩٨٣/٢/٣ السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٣)	احتجت مصر رسمياً لدى اسرائيل لدخول نائب رئيس الأركان الاسرائيلي منطقة طابا.	اختلاف
١٩٨٣/٣/٢ السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٣)	استأنفت مصر واسرائيل المفاوضات بشأن طابا.	اتفاق
١٩٨٣/٣/١٤ السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٣)	استأنفت مصر واسرائيل علاقاتهما التجارية بعد توقف ٩ شهور.	اتفاق
١٩٨٣/٥/٣١ *Middle East Journal*, vol. 37, no.4 (Autumn 1983)	استأنفت مصر واسرائيل المفاوضات بشأن النزاع على منطقة طابا في سيناء.	اتفاق
١٩٨٣/٨/٢٢ *Middle East Journal*, vol. 38, no.1 (Winter 1984)	وصل وزير الطاقة الاسرائيلي إلى القاهرة لمناقشة بيع النفط المصري لاسرائيل.	اتفاق

١٩٨٣/١١/٩ *Middle East Journal*, vol. 38, no.2 (Spring 1984)	جرت مباحثات على مستوى رفيع بين مصر واسرائيل في القاهرة بين المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية ووزير خارجية مصر، وهي المباحثات الأولى من نوعها منذ أكثر من سنة.	اتفاق[1]
١٩٨٣/١١/١٠ *Middle East Journal*, vol. 38, no.2 (Spring 1984)	وافقت مصر على إيفاد مبعوث اسرائيلي لاستئناف المباحثات بشأن عدد من القضايا المشتركة.	اتفاق

ثانياً: الصراع العربي ـ الاسرائيلي

الأهرام، ١٩٨٣/١/٢٨	أوضح الرئيس مبارك خلال مباحثاته مع ريغان أن مصر تؤيد انسحاب جميع القوى الأجنبية، وأن انسحاب القوات الاسرائيلية سيؤدي بالضرورة إلى انسحاب القوات الأخرى.	اختلاف
١٩٨٣/٢/١٥ *Middle East Journal*, vol. 37, no.3 (Summer 1983)	دعا مبارك الفلسطينيين والأردن إلى بدء مباحثات تقوم على أساس خطة ريغان.	اتفاق
١٩٨٣/٤/١٢ *Middle East Journal*, vol. 37, no.3 (Summer 1983)	حث الرئيس مبارك الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على استئناف المباحثات بشأن خطة ريغان، وفي الوقت نفسه دعا ريغان القادة الفلسطينيين إلى اتخاذ خطوة شجاعة في سبيل إنهاء توقف المباحثات.	اتفاق
١٩٨٣/٤/٢٤ *Middle East Journal*, vol. 37, no.4 (Autumn 1983)	قال الرئيس مبارك لشولتز إن مصر تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.	اختلاف
١٩٨٣/٥/١٤ *Middle East Journal*, vol. 37, no.4 (Autumn 1983)	دعا مبارك الدول العربية إلى قبول وتأييد الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي.	اتفاق[2]

(١) يأتي هذا التطور بعدما أعرب ريغان في لقائه بالرئيس مبارك عن اهتمام الولايات المتحدة بالعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية ورغبة واشنطن وتأييدها لدعم العلاقات، انظر: **الأهرام**، ١٩٨٣/٩/٣٠.

(٢) هذا الاتفاق أيدته الولايات المتحدة، وقد أفرجت الولايات المتحدة رسمياً عقب التوصل إلى هذا الاتفاق عن طائرات F-16 التي كانت قد أوقفت إرسالها إلى اسرائيل حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن انسحابها من لبنان. انظر: «Chronology,» *Middle East Journal*, vol. 37, no. 4 (Autumn 1983).

١٩٨٣/٨/٢ *Middle East Journal*, vol. 38, no.1 (Winter 1984)	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يرفض شرعية المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية.	اتفاق جزئي
١٩٨٣/١٠/١١ السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)	أدانت مصر رسمياً سياسة الحكومة الاسرائيلية الجديدة التي أعلنها إسحق شامير، خاصة في ما يتعلق بسياسة الاستيطان والحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة.	اختلاف[٣]
الأهرام، ١٩٨٣/١٢/٦ ١٩٨٣/١١/٢٩ *Middle East Journal*, vol. 38, no.2 (Spring 1984) الأهرام، ١٩٨٣/١٢/٧	صرح مبارك بأنه إذا صح ما أذيع عن اتفاق التعاون العسكري بين واشنطن وتل أبيب، فإن ذلك سيمثل كارثة للدول العربية المعتدلة والصديقة للولايات المتحدة. ووصف مبارك الخطوات التي اتخذت نحو تعزيز العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية بأنها عقبة أمام السلام. وقد صرح الباز لدى وصوله إلى القاهرة قادماً من واشنطن أن مصر ترى أن هذا التصعيد للتعاون وتركيزه على النواحي العسكرية من دون أن تحصل الولايات المتحدة على موقف اسرائيلي متعاون من جهود السلام؛ كل هذه التطورات تعد تحولاً سلبياً ومؤسفاً عن المسار الذي التزمت به الولايات المتحدة، وهو يعني في أساسه أنها قد أخلّت بقدرتها على القيام بدور الوسيط والشريك في عملية السلام... إن الصورة في المنطقة عن السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط توحي بأن واشنطن قد قررت إقامة حلف سياسي عسكري مع اسرائيل.	اختلاف
١٩٨٣/١١/٨ السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٣)	حذر مبارك من أن إخراج الفلسطينيين من لبنان من دون إيجاد حل لقضيتهم في العودة إلى أراضيهم معناه تصفية القضية الفلسطينية بالكامل.	اختلاف

(٣) على الرغم من تصريحات الولايات المتحدة بوجود خلافات بين أمريكا واسرائيل حول سياسة المستوطنات الاسرائيلية، إلا أن استمرار استخدام أمريكا للفيتو في مجلس الأمن ضد مشروعات القرار التي تدين هذه السياسة يبرز وجود اختلاف في الموقف المصري عن الموقف الأمريكي.

التاريخ والمصدر	التصريح	الموقف
الأهرام، ١٩٨٣/١٢/١٧	إزاء مهاجمة قطع الأسطول البحري الأمريكي للمواقع السورية في لبنان، نقل أسامة الباز رسالة شفوية من مبارك إلى ريغان تدور حول وجوب ضبط النفس وتجنب توسيع دائرة القتال، وأن أعمال العنف المتبادل لن يترتب عليها سوى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، وتقليل فرص السلام وإتاحة الفرص لمزيد من التدخل الأجنبي، وهي أمور ليست في صالح شعوب المنطقة.	اتفاق جزئي(٤)
ثالثاً: العلاقات المصرية ـ الأمريكية		
١٩٨٣/١/٢٩ *Middle East Journal*, vol. 37, no.3 (Summer 1983)	قال مبارك إن السياسة الاقتصادية القائمة على أساس الباب المفتوح ستظل قائمة.	اتفاق
١٩٨٣/٢/١٦ ١٩٨٣/٢/١٧ *Middle East Journal*, vol. 37, no.3 (Summer 1983)	قال الرئيس ريغان إنه قد تم إرسال ٤ طائرات أواكس إلى مصر «لأغراض التدريب»، وذلك في ضوء التقارير التي تشير إلى تزايد التوترات الليبية ـ المصرية ـ السودانية. وقد أوضحت مصر أن وجود الطائرات الأمريكية في مصر يأتي في إطار عملية تدريب، وأنه لا توجد هناك مناورات عسكرية أمريكية مصرية.	اتفاق
١٩٨٣/٢/٢٠ السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٣)	نفى الرئيس مبارك وجود قيادة مركزية في مصر لقوات التدخل السريع الأمريكية، وأكد أن مصر لن تسمح بوجود عسكري أجنبي فوق أراضيها.	اختلاف(٥)
١٩٨٣/٥/١٩ *Middle East Journal*, vol. 37, no.4 (Autumn 1983)	أوقفت مصر والولايات المتحدة فجأة محادثاتهما بشأن الاتفاقية الخاصة بالحقوق الأساسية لقوات الانتشار السريع الأمريكية.	اختلاف

(٤) اعتبرت الدراسة هذه الرسالة الشفوية معبرة عن اتفاق جزئي لأنها لا تتضمن إدانة واضحة للهجوم الأمريكي أو تأييداً له، وإنما تنطوي على تصريحات عامة يمكن تضمينها في شريحة الاتفاق الجزئي.

(٥) كانت وزارة الدفاع الأمريكية قد أعلنت من قبل عن تكوين قيادة مركزية للشرق الأوسط تتكون من قوة الانتشار السريع الحالية ووحدات أخرى وتغطي المنطقة من مصر إلى باكستان، ومن إيران إلى كينيا، ويأتي نفي الرئيس مبارك لذلك وتأكيده بعدم السماح بوجود أجنبي فوق الأراضي المصرية ليشير إلى رفض مصر (على الأقل المعلن والذي سوف تأخذ به الدراسة) لرغبة أمريكية سبق أن أعلنت عنها، لذا اعتبرت الدراسة هذا التصريح المصري معبراً عن اختلاف مع الموقف الأمريكي. انظر:
«Chronology,» *Middle East Journal*, vol. 37, no. 2 (Spring 1983).

١٩٨٣/٨/١٠ *Middle East Journal*, vol. 38, no.1 (Winter 1984)	بدأت القوات المصرية والأمريكية مناورات عسكرية مشتركة (عملية النجم الساطع).	اتفاق
الأهرام، ١٩٨٣/٨/٢٥	قال أبو غزالة: إن وفداً عسكرياً أمريكياً سيصل إلى مصر يوم ١٩٨٣/٨/٢٨ لمناقشة المساعدات العسكرية الأمريكية والمساعدات الأمريكية التي ستقدم إلى مشروع تطوير ميناء رأس بناس.. لقد عرضنا منح تسهيلات للقوات الأمريكية في هذا الميناء دون غيره من موانىء مصر لمساعدة أية دولة عربية أو صديقة عند مواجهتها لأي تهديد.	اتفاق
الأهرام، ١٩٨٣/١٠/٤	طلب د. وجيه شندي من الحكومة الأمريكية تعديل برنامج معوناتها لمصر وقدره ٧٥٠ مليون دولار في السنة، بحيث يمكن استخدامها في حل المشكلات الأساسية للجماهير والتركيز على تمويل المشروعات التي تخدم القاعدة العريضة من الشعب.	اختلاف
الأهرام، ١٩٨٣/١٠/٤	طالب الرئيس مبارك في خطابه الشامل أمام الكونغرس بمعاملة مصر على قدم المساواة مع اسرائيل في ما يتعلق بالمعونة الاقتصادية والعسكرية باعتبار أن ذلك التزام تعهدت به الولايات المتحدة وقت توقيع اتفاقيات كامب ديفيد.	اختلاف(٦)
الأهرام، ١٩٨٣/١٢/١٨	صرح مصدر مصري مسؤول بأن اقتراح الرئيس ريغان الذي تقدم به إلى الكونغرس والذي يقضي بتحويل المعونة العسكرية الأمريكية ومقدارها ١,١ مليار دولار إلى منحة لا ترد، لا علاقة له من قريب أو بعيد بمشروع الاتفاق الاستراتيجي بين أمريكا واسرائيل، وأن قيام الولايات المتحدة باتخاذ مواقف متوازنة بين علاقاتها بمصر	

(٦) يمكن الإشارة هنا إلى تصريح رئيس وفد الكونغرس الذي استقبله مبارك في ١٩٨٥/١/٩ والذي جاء فيه أننا لا نستطيع أن نفعل كل شيء نريد أن نفعله حتى لأفضل أصدقائنا. انظر: **الأهرام**، ١٩٨٥/١/١٠. كما أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية عندما سئل عما إذا كانت مصر ستحصل على المعاملة نفسها والمساعدات نفسها التي تحصل عليها اسرائيل، فقال من المتوقع أن تعامل الدولتان المعاملة نفسها، ولكن ليس بالضرورة أن تحصل كل دولة على المعونة نفسها التي تحصل عليها الدولة الأخرى. انظر: **الأهرام**، ١٩٨٥/١/١١.

	وعلاقاتها باسرائيل هو من أساليب دعم السلام والقيام بدور متوازن في المنطقة يحقق أمن وسلام جميع الأطراف وعدم الاخلال بالتوازن المطلوب.	اتفاق
الأهرام، ١٩/١٢/١٩٨٣ الأهرام، ٢٣/١٢/١٩٨٣	في إجابة عن سؤال بشأن ما إذا كانت التفسيرات التي تضمنتها رسالة ريغان وتوضيحات المبعوث الأمريكي تعد كافية ومرضية، قال الرئيس: إن التفسيرات كانت مرضية بدرجة معينة، لقد حصلت على خلفية كافية عن موضوع التحالف الاستراتيجي، وازداد توضيح الموقف الآن، وأعتقد أن ما حصلنا عليه من تفسيرات مقنع إلى حد ما. وصرح كمال حسن علي بأن التوضيحات والتفسيرات التي سمعها من ريغان وكل مساعديه، والذين تفاوضوا حول الاتفاق الأمريكي ـ الاسرائيلي أو شاركوا فيه مرضية إلى الآن.	اتفاق
رابعاً: العلاقات المصرية ـ السوفياتية		
٤/٣/١٩٨٣ *Middle East Journal*, vol. 37, no.3 (Summer 1983)	وافقت مصر والاتحاد السوفياتي على إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة وتبادل السفراء.	اختلاف
١٩/٥/١٩٨٣ *Middle East Journal*, vol. 37, no.4 (Autumn 1983)	وقعت مصر والاتحاد السوفياتي اتفاقاً لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما زيادة كبيرة.	اختلاف

(١٩٨٤)		
أولاً: سياسة السلام مع اسرائيل		
٢/ ٣/ ١٩٨٤ السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٤)	أعلن السيد كمال حسن علي أن علاقات مصر مع اسرائيل لن تكون على حساب علاقات مصر العربية، ولن تكون علاقاتها العربية على حساب علاقاتها باسرائيل.	اتفاق
١١/ ٣/ ١٩٨٤ *Middle East Journal*, vol. 38, no.3 (Summer 1984)	قال الرئيس مبارك إن التزام مصر بمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية هو التزام صارم على الرغم من الانتهاكات الاسرائيلية للاتفاقية.	اتفاق
الأهرام، ٣٠/ ٤/ ١٩٨٤	قال د. بطرس غالي إن العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية تمر بفترة فتور حالياً.	اختلاف[1]
٢٨/ ٧/ ١٩٨٤ السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٨ (تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٨٤)	أكد الرئيس مبارك أن عودة السفير المصري إلى تل أبيب مرتبطة بانسحاب اسرائيل الكامل من لبنان، وتحريك مشكلة طابا، والقضية الفلسطينية.	اختلاف
٤/ ١٠/ ١٩٨٤ *Middle East Journal*, vol. 39, no.1 (Winter 1985)	رفض مبارك اقتراح رئيس وزراء اسرائيل شمعون بيريس بشأن عقد اجتماع قمة بين القائدين لبحث مسألة الحدود المصرية ـ الاسرائيلية.	اختلاف
ثانياً: الصراع العربي ـ الاسرائيلي		
الأهرام، ١٣/ ٢/ ١٩٨٤	قال كمال حسن علي إن مصر وأمريكا متفقتان في بعض المبادئ الخاصة باستعادة الوحدة الوطنية وخروج القوات الأجنبية والمحافظة على استقلال لبنان وتحقيق المصالحة.. أما نقاط الاختلاف بيننا وبين الموقف الأمريكي في مدى الارتباط بين انسحاب اسرائيل أولاً كدولة غازية للجنوب، وبين خروج القوات السورية التي أيدت الدول العربية وجودها في لبنان.	اتفاق / اختلاف

(١) وذلك حيث إن الولايات المتحدة تحرص بصفة مستمرة على أن تكون العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية طبيعية وجيدة، ومن ثم فإن فتور تلك العلاقات يعد أمراً مناقضاً للتفضيلات الأمريكية في هذا الشأن.

١٤/ ٢/ ١٩٨٤ *Middle East Journal*, vol. 38, no.3 (Summer 1984) السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤)	دعا الرئيس مبارك الولايات المتحدة إلى بدء مباحثات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. وذلك في الوقت الذي تستمر فيه السياسة الأمريكية المعلنة، القائمة على أن واشنطن لن تعترف بالمنظمة أو تتفاوض معها مباشرة ما لم تقبل بحق اسرائيل في الوجود[٢].	اختلاف
٢١/ ٢/ ١٩٨٤ السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤)	وافقت الحكومة الأمريكية على مبادرة مصرية أردنية لتشكيل وفد فلسطيني من أنصار منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مباحثات سلام محتملة مع اسرائيل.	اتفاق
٢٨/ ٤/ ١٩٨٤ السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٤) ٢١/ ١/ ١٩٨٤ السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤)	أبلغت مصر السكرتير العام للأمم المتحدة تأييدها عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، مع وجوب توجيه الدعوة لحضور المؤتمر إلى منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ومصر والأردن وسوريا ولبنان، بالإضافة إلى الدول صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن. في حين اعترضت الولايات المتحدة رسمياً على عقد أي مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.	اختلاف
٢٩/ ٤/ ١٩٨٤ السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٤) الأهرام، ٢٩/ ٤/ ١٩٨٤	أعلن د. بطرس غالي أن مصر لن تشترك في مفاوضات بشأن الضفة الغربية وغزة إلا باشتراك الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية[٣].	اختلاف

(٢) يمثل هذا الموقف الأمريكي المعلن تجاه مسألة التفاوض المباشر مع منظمة التحرير، ومع ذلك فإن وزارة الخارجية الأمريكية قد اعترفت بإجراء اتصالات غير مباشرة بين المسؤولين في حكومة ريغان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك في ١/ ٢/ ١٩٨٤. وفي يوم ٢٢/ ٢/ ١٩٨٤، اعترف وزير الخارجية الأمريكي بأن اتصالات مباشرة تمت بين ريغان ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها لم تسفر عن شيء. انظر: «شهريات،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٠، العدد ٧٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤)، ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٣) في حين أن الموقف المعلن لكل من الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت، واسرائيل، هو رفض التفاوض المباشر مع المنظمة.

١٩٨٤/٥/١٧ السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٤)	أكدت مصر موقفها الثابت من عروبة القدس ورفضها اجراءات اسرائيل في المدينة المقدسة، وضمان حقوق شعبها العربي الفلسطيني كجزء من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.	اختلاف[٤]
١٩٨٤/٥/٢١ السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٤) *Middle East Journal*, vol. 38, no.4 (Autumn 1984)	استدعت الخارجية المصرية السفير الاسرائيلي في القاهرة وأبلغته استنكار مصر لعمليات العقاب الجماعي الذي دأبت اسرائيل على القيام به ضد الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وجنوب لبنان.	اختلاف[٥]
١٩٨٤/٧/٢٦ السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٨ (تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٨٤)	أشار ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكي إلى أن القاهرة وواشنطن لا تتوقعان مواصلة محادثات الحكم الذاتي ضمن الإطار الذي يضم مصر واسرائيل وأمريكا فقط.	اتفاق
١٩٨٤/٨/٦ *Middle East Journal*, vol. 39, no.1 (Winter 1985)	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن قدمه لبنان يطالب اسرائيل برفع كافة القيود على حرية الحركة في جنوب لبنان.	اتفاق جزئي
الأهرام، ١٩٨٤/٩/٢٢	أعرب د. عصمت عبد المجيد عن أسفه للحادث الذي تعرضت له السفارة الأمريكية في بيروت، والذي أسفر عن عدد كبير من الضحايا. وقال إن مصر تدين مثل هذه العمليات الإرهابية التي لا تحقق أي أهداف، وإنه آن الأوان لوضع حد للإرهاب الدولي، وأن يستعيد لبنان هدوءه ووحدته ودوره في المنطقة.	اختلاف

(٤) حيث إن الموقف الأمريكي المعلن والذي سبقت الإشارة إليه هو أن تبقى القدس تحت السيادة الاسرائيلية على أن يتحدد موقفها من خلال المفاوضات، ومن هنا يتضح اختلاف الموقف المصري المؤكد على عروبة القدس عن الموقف الأمريكي.

(٥) اعتبرت الدراسة هذا الموقف المصري معبراً عن اختلاف مع الموقف الأمريكي، حيث لم يقم الطرف الأمريكي بأي احتجاج أو إدانة لتلك العمليات الاسرائيلية، الأمر الذي يشير إلى اختلاف الموقفين، وذلك وفقاً للمعايير التي سبقت الإشارة إليها.

ثالثاً: العلاقات المصرية - الأمريكية

الأهرام، ١٥/ ٢/ ١٩٨٤	أوضح كمال حسن علي في تصريح له أن موضوع الاتفاق الاستراتيجي بين اسرائيل وأمريكا قد بحثته مصر على كافة المستويات واستطاعت أن تتعرف إلى مدى أبعاد هذا الاتفاق الذي تبين أنه في صورة لا تضر بالمصالح المصرية.	اتفاق
الأهرام، ٢/ ٤/ ١٩٨٤	في حديث لمجلة الصياد اللبنانية، قال مبارك: إن الاتحاد السوفياتي دولة عظمى ليس لنا مصلحة في معاداتها، وهذا لا يمنع أن تكون لي علاقات خاصة مع الولايات المتحدة وعلاقات عادية مع الاتحاد السوفياتي، وفي القريب إن شاء الله ستعود العلاقات.	اختلاف
٥/ ١١/ ١٩٨٤ السياسة الدولية، السنة ٢٣، العدد ٨٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٧) *Middle East Journal*, vol. 39, no.2 (Spring 1985)	بدأت مناورات عسكرية مصرية أمريكية مشتركة في البحر المتوسط مع الأسطول السادس الأمريكي وتستمر لمدة يومين.	اتفاق

رابعاً: العلاقات المصرية - السوفياتية

٧/ ٧/ ١٩٨٤ السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٨ (تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٨٤)	أصدرت وزارة الخارجية المصرية بياناً رسمياً أعلنت فيه أن حكومتي مصر والاتحاد السوفياتي اتفقتا على عودة سفيري البلدين إلى مباشرة أعمالهما في عاصمتي الدولتين.	اختلاف

(١٩٨٥)		
أولاً: سياسة السلام مع اسرائيل		
٢٧/ ١/ ١٩٨٥ *Middle East Journal,* vol. 39, no.3 (Summer 1985) الأهرام، ١٤/ ٣/ ١٩٨٥	بدأت مصر واسرائيل مباحثاتهما بشأن منطقة طابا، وقد استمرت المباحثات لمدة يومين، وقد أسفرت عن تضييق هوة الخلاف، وأعلنت مصر واسرائيل أنهما سوف تستمران في المحادثات مستقبلاً. وقد رحب ريغان بالتحسن والحوار المصري - الاسرائيلي وقال إن هذه العلاقات تمثل حجر الزاوية في السلام.	اتفاق
الأهرام، ٥/ ٣/ ١٩٨٥	أكد كمال حسن علي من جديد إصرار مصر على عدم إعادة سفيرها إلى اسرائيل حتى انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان وحل النزاع حول طابا، وأن تعمل اسرائيل على تحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين سكان الضفة وغزة.	اختلاف
٢٦/ ٤/ ١٩٨٥ *Middle East Journal,* vol. 39, no.4 (Summer 1985)	قال القائم بأعمال السفارة المصرية في اسرائيل محمد بسيوني لراديو القدس إن مصر لن تقبل عقد قمة مع اسرائيل حتى تنسحب اسرائيل انسحاباً تاماً من لبنان، ويتم اتخاذ خطوات نحو السلام الشامل، وتوافق اسرائيل على التحكيم بشأن طابا.	اختلاف
١٢/ ٥/ ١٩٨٥ *Middle East Journal,* vol. 39, no.4 (Summer 1985)	وصلت لأول مرة منذ ثلاث سنوات مجموعة من السياح المصريين إلى اسرائيل.	اتفاق
١٧/ ٥/ ١٩٨٥ *Middle East Journal,* vol. 39, no.4 (Summer 1985)	جرت محادثات بين مصر واسرائيل بشأن طابا، ولكن لم تحقق أي تقدم.	اتفاق(١)
٢٧/ ٥/ ١٩٨٥ *Middle East Journal,* vol. 39, no.4 (Autumn 1985)	وصل وزير النفط المصري إلى اسرائيل، وهي أول زيارة من جانب وزير مصري منذ عام ١٩٨٢ .	اتفاق

(١) على الرغم أن هذه المحادثات لم تحقق أي تقدم، إلا أنه مجرد إجرائها واستمرار الحوار المصري - الاسرائيلي بشأن طابا وغيرها من الموضوعات، هي من الأمور التي تتفق والتفضيلات الأمريكية التي تحرص على استمرار التحسن في العلاقات، والحوار بين مصر واسرائيل، لذا اعتبرت الدراسة هذا الموقف معبراً عن الاتفاق.

١٩٨٥/٥/٣٠ *Middle East Journal*, vol. 39, no.4 (Autumn 1985)	أجرت مصر واسرائيل محادثات استمرت لمدة يوم واحد بشأن طابا، من دون التوصل إلى اتفاق.	اتفاق(٢)
١٩٨٥/٨/٢٠ *Middle East Journal*, vol. 40, no.1 (Winter 1986)	أدانت وزارة الخارجية المصرية حادث قتل الدبلوماسي الاسرائيلي في القاهرة.	اتفاق
١٩٨٥/٨/٢١ *Middle East Journal*, vol. 40, no.1 (Winter 1986)	قال وزير السياحة المصري وجيه شندي إنه تم رفع جميع القيود على المصريين الراغبين في السفر إلى اسرائيل.	اتفاق
١٩٨٥/٩/٢٦ السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)	جرت في القاهرة محادثات مصرية اسرائيلية ـ أمريكية بشأن طابا.	اتفاق
١٩٨٥/١٠/١ السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)	قررت مصر عدم استقبال وفد اسرائيلي للمباحثات حول طابا بسبب الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.	اختلاف
١٩٨٥/١٠/٥ *Middle East Journal*, vol. 40, no.1 (Winter 1986)	أبدى الرئيس مبارك أسفه العميق بشأن حادث إطلاق جندي مصري النار على اسرائيليين على أحد شواطىء شبه جزيرة سيناء، مما أدى إلى مقتل ١٦ اسرائيلياً، وضابط مصري وإصابة أربعة آخرين، وذكر المسؤولون المصريون أن الجندي سوف يقدم للمحاكمة.	اتفاق
١٩٨٥/١/٢٧ *Middle East Journal*, vol. 40, no.1 (Winter 1986)	بعث مبارك برسالة إلى بيريس، قال له فيها إن مصر على استعداد لعمل تنازلات بشأن تطبيع العلاقات إذا ما وافقت اسرائيل على إخضاع نزاع طابا للتحكيم الدولي.	اتفاق(٣)

(٢) اعتبرت الدراسة أن استمرار المباحثات بشأن طابا بين مصر واسرائيل في حد ذاته ـ كما سبقت الإشارة ـ مرضي للتفضيلات الأمريكية، ومن ثم معبر عن الاتفاق.

(٣) حيث أوضحت الأحداث التالية مشاركة الولايات المتحدة لمصر واسرائيل في التوقيع على مشارطة التحكيم بما يشير إلى موافقتها على التحكيم الدولي في مقابل تحسين العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية واستمرار عملية التطبيع، وهو ما تحرص عليه الولايات المتحدة. على أنه تنبغي الإشارة إلى أن الولايات المتحدة اتجهت بعد ذلك إلى محاولة حل نزاع طابا من خلال التوفيق بدلاً من التحكيم الذي سيكون قراره ملزماً.

التاريخ والمصدر	الحدث	التصنيف
٣/ ١٢/ ١٩٨٥ *Middle East Journal*, vol. 40, no.2 (Spring 1986) السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٦)	بدأت في القاهرة المحادثات بين وفدي مصر واسرائيل بشأن عدد من القضايا تتضمن نزاع طابا، وضحايا رأس البركة.	اتفاق

ثانياً: الصراع العربي ـ الاسرائيلي

التاريخ والمصدر	الحدث	التصنيف
١٢/ ٢/ ١٩٨٥ *Middle East Journal*, vol. 39, no.3 (Summer 1985) ١٣/ ٢/ ١٩٨٥ *Middle East Journal*, vol. 39, no.3 (Summer 1985)	وصف أسامة الباز الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني بأنه يمثل تقدماً مفاجئاً، نظراً إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية قد قبلت بدء التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد ذكر المسؤولون في إدارة ريغان أنهم متفائلون بشأن اتفاق حسين ـ عرفات، الذي يبدو أنه ينطوي على قبول المبدأ الرئيسي لقرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢).	اتفاق
٢٤/ ٢/ ١٩٨٥ *Middle East Journal*, vol. 39, no.3 (Summer 1985) ٢٦/ ٢/ ١٩٨٥ السياسة الدولية، السنة ٢١، العدد ٨٠ (نيسان/ ابريل ١٩٨٥)	حث مبارك الولايات المتحدة على دعوة اسرائيل وأعضاء وفد أردني ـ فلسطيني مشترك إلى عقد مباحثات في الولايات المتحدة لإرساء الأساس لمباحثات سلام مباشرة. وقد رحبت الولايات المتحدة بنداء مبارك لإجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ووفد أردني ـ فلسطيني.	اتفاق
٦/ ٣/ ١٩٨٥ *Middle East Journal*, vol. 39, no.3 (Summer 1985) ٢١/ ٣/ ١٩٨٥ *Middle East Journal*, vol. 39, no.3 (Summer 1985)	اقترح الرئيس مبارك أن يقوم وفد فلسطيني ـ أردني مشترك يضم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية بمقابلة ممثلين أمريكيين. وقد قال ريغان في مؤتمر صحفي إن الولايات المتحدة ترغب في لقاء وفد أردني ـ فلسطيني لا يضم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية، كخطوة أولى نحو سلام اسرائيلي ـ عربي يتم التفاوض بشأنه.	اختلاف
١٢/ ٣/ ١٩٨٥ *Middle East Journal*, vol. 39, no.3 (Summer 1985)	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الاجراءات الاسرائيلية في جنوب لبنان.	اتفاق جزئي

١٩٨٥/٦/١٠ *Middle East Journal*, vol. 39, no.3 (Summer 1985)	رحب وزير خارجية مصر بخطة بيريس (التي تدعو إلى تكوين فريق أردني - فلسطيني واسرائيلي لإعداد جدول الأعمال لمؤتمر سلام تؤيده الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن)، باعتبارها جهداً إيجابياً، ولكنه عبّر عن تحفظات بشأن أبعاد معينة من الاقتراح.	اتفاق جزئي
الأهرام، ١٩٨٥/٧/٢٣	أعرب كمال حسين علي عن أمل مصر في رفع المقاطعة الأمريكية عن مطار بيروت.	اختلاف
١٩٨٥/٩/١٣ السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)	استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع قرار لمجلس الأمن بإدانة الممارسات الاسرائيلية القمعية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.	اتفاق جزئي
١٩٨٥/١٠/١ *Middle East Journal*, vol. 40, no.1 (Winter 1986)	أدان مبارك بقوة الهجوم الذي شنته الطائرات الاسرائيلية على مقر قيادة منظمة التحرير في تونس، وذلك في الوقت الذي وصف فيه البيت الأبيض الهجوم بأنه «مشروع».	اختلاف
١٩٨٥/١٠/٣١ *Middle East Journal*, vol. 40, no.2 (Spring 1986)	حث العديد من الدول العربية، ومنها مصر والأردن، الاتحاد السوفياتي على استعادة علاقاته مع اسرائيل من أجل إحداث تقدم في آفاق السلام.	اتفاق[٤]
١٩٨٥/١٢/٨ *Middle East Journal*, vol. 40, no.2 (Spring 1986)	حث مبارك بقوة الولايات المتحدة على السماح لمنظمة التحرير بدور في عملية السلام.	اختلاف[٥]
١٩٨٥/١٢/٢٢ *Middle East Journal*, vol. 40, no.2 (Spring 1986)	في مقابلة مع وكالة اي.بي.سي. (ABC) قال مبارك: إن عرفات سوف يكون الخاسر الكبير لو أنه فشل في قبول القرارين (٢٤٢) و(٣٣٨)، وقال إن قائد منظمة	

(٤) حيث إن واشنطن طالبت الاتحاد السوفياتي أيضاً باستئناف العلاقات مع اسرائيل. انظر: «شهريات،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٢، العدد ٨٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦)، تصريح ريتشارد ميرفي بتاريخ ١٩٨٦/٧/٤.

(٥) حيث استمر الموقف الأمريكي متمثلاً في أن المنظمة لا بد من أن تعلن صراحة عن قبولها لقراري الأمم المتحدة رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)، وحق اسرائيل في الوجود كشرط أساسي للاجتماع بها. انظر: «Chronology,» *Middle East Journal*, vol. 40, no. 1 (Winter 1986).

	التحرير لديه فقط شهران لعمل ذلك، قبل أن يجد الملك حسين طريقاً آخر للوصول إلى السلام.	اتفاق[٦]
ثالثاً: العلاقات المصرية ـ الأمريكية		
الأهرام، ١٩٨٥/٢/٨	أعلن د. عصمت عبد المجيد أنه في ما يختص برأس بناس، فإن مصر لا تقبل وجود أية قواعد عسكرية على أراضيها. وأنه إذا طلبت دولة عربية أو اسلامية المساعدة، فإنه من الممكن أن تكون هناك تسهيلات للتعاون معها.	اختلاف اتفاق
الأهرام، ١٩٨٥/٢/٢٨	تركزت المطالب العسكرية من الولايات المتحدة في أحد جوانبها على أهمية إيجاد حل لمشكلة سداد فوائد الديون العسكرية المستحقة على مصر.	اختلاف[٧]
الأهرام، ١٩٨٥/٣/١٥	أكد مبارك في لقائه بالجالية المصرية في الولايات المتحدة أن سياسة الانفتاح تمثل خطاً سياسياً ثابتاً لن يتغير.	اتفاق
الأهرام، ١٩٨٥/٣/١٤	قال مبارك في كلمته أمام مجلس النواب: «إننا نعلم أن حل المشاكل الضخمة يتأتى من تقليل سعر الفائدة على المعونة التي نحصل عليها من أصدقائنا». . . .«إن التحول ينبغي أن يكون هادئاً وتدريجياً حتى يمكن المحافظة على الاستقرار».	اختلاف[٨] اختلاف[٩]
الأهرام، ١٩٨٥/٦/٢٠	صرح مصدر مصري مسؤول بأن الحكومة المصرية تابعت بكثير من القلق تعدد حوادث اختطاف الطائرات، وآخرها حادث اختطاف الطائرة الأمريكية. . . والحكومة المصرية إذ تستنكر هذه التصرفات، تؤكد رفضها لهذه الأعمال.	اتفاق

(٦) حيث يتفق ذلك التصريح مع رغبة الولايات المتحدة في دفع عرفات لقبول هذين القرارين وإشراك الأردن في عملية السلام من خلال اتصالها بالمنظمة.

(٧) اعتبرت الدراسة هذا الموقف المصري المطالب بإيجاد حل لمشكلة الديون مخالفاً لإرادة الولايات المتحدة التي انصرفت إلى الابقاء على تلك المشكلة من دون حل.

(٨) يعبر هذا الموقف عن اختلاف بين الجانبين المصري والأمريكي، حيث إن الجانب الأمريكي لم يحاول تلبية المطلب المصري بتقليل سعر الفائدة على المعونة.

(٩) يعبر هذا الموقف عن اختلاف بين الجانبين نظراً إلى أن الولايات المتحدة أيدت ولا تزال عملية التحول السريع من دون النظر إلى النتائج المترتبة على ذلك.

المصدر	الحدث	النوع
الأهرام، ٢٣/ ٧/ ١٩٨٥ الأهرام، ١٤/ ٧/ ١٩٨٥	عقب عودته من الولايات المتحدة، أوضح كمال حسن علي أن الارهاب الدولي كان محل اهتمام المسؤولين الأمريكيين، وأكد أنه أوضح لهم موقف مصر الرافض لهذا الارهاب رفضاً تاماً. وكان فاليوتس قد صرح أن هناك اتفاقاً تاماً بين الحكومة المصرية والأمريكية بأن الإرهاب «وباء دولي يجب وقفه».	اتفاق
الأهرام، ٢٣/ ٧/ ١٩٨٥	أعرب كمال حسن علي عن أمل مصر في الإفراج عن الأمريكيين السبعة المحجوزين في لبنان.	اتفاق
٤/ ٨/ ١٩٨٥ *Middle East Journal*, vol. 40, no.1 (Winter 1986)	بدأت القوات المصرية والأمريكية تدريبات عسكرية مشتركة والتي تعرف باسم «النجم الساطع ٨٥».	اتفاق
الأهرام، ١٢/ ١٠/ ١٩٨٥	أعرب الرئيس ريغان في مؤتمر صحفي عقده في البيت الأبيض عن تقديره وشكره لحكومة مصر التي ساعدت على إنهاء عملية الاختطاف بسلام بدون مزيد من تعريض الأرواح للخطر.	اتفاق
الأهرام، ١٢/ ١٠/ ١٩٨٥	وافقت مصر على تأمين خروج المختطفين خارج مصر في ٩/ ١٠/ ١٩٨٥، في الوقت الذي أكدت فيه واشنطن اختلافها مع القاهرة في تصرفها مع المختطفين. وقال لاري سبيكس المتحدث باسم البيت الأبيض إن الرئيس الأمريكي أصدر أوامره بالقيام بعملية اعتراض الطائرة المصرية وإجبارها على الهبوط عندما علم أن مختطفي السفينة سيغادرون مصر ليستعيدوا حريتهم، وأشار إلى أن القاهرة اتخذت القرار رغم تحذيرات واشنطن المتكررة.	اختلاف
الأهرام، ١٢/ ١٠/ ١٩٨٥	أدانت مصر الاجراء الذي أقدمت عليه الولايات المتحدة بتوجيه طائراتها العسكرية الى اعتراض طائرة الركاب المصرية التي كانت تقل مختطفي السفينة إلى تونس وإرغام الطائرة المصرية على الهبوط في قاعدة لحلف الأطلنطي في جزيرة صقلية.	اختلاف

١٩٨٥/١٠/١٤ *Middle East Journal*, vol. 40, no.1 (Winter 1986)	طلب مبارك اعتذاراً عن تحويل مسار الطائرة، وقد رفض الرئيس ريغان هذا الطلب (١٦/ ١٠/ ١٩٨٥).	اختلاف
الأهرام، ١٤/ ١٠/ ١٩٨٥	أعلن الباز أن سحابة تخيم على العلاقات المصرية ـ الأمريكية بسبب حادث الطائرة المصرية، ولكن ذلك لم يصل إلى حد الأزمة.	اتفاق جزئي

(١٩٨٦)		
أولاً: سياسة السلام مع اسرائيل		
١٩٨٦/١/١٤ *Middle East Journal*, vol. 40, no.2 (Spring 1986)	اتفقت مصر واسرائيل على إحالة نزاع طابا إلى التحكيم الدولي في مقابل تطبيع العلاقات مع اسرائيل.	اتفاق[1]
٥ ـ ١٩٨٦/٢/٦ السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٤ (نيسان/ابريل ١٩٨٦)	جرت في القاهرة جولة جديدة من المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية حول طابا.	اتفاق
١٩٨٦/٣/٤ *Middle East Journal*, vol. 40, no.3 (Summer 1986)	أفرجت السلطات المصرية للسلطات الاسرائيلية عن تقريرها بشأن مذبحة رأس البركة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ .	اتفاق
٥ ـ ١٩٨٦/٣/٦ السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٥ (تموز/يوليو ١٩٨٦)	جرت جولة أخرى من المباحثات المصرية ـ الاسرائيلية بشأن طابا.	اتفاق
١٩٨٦/٣/٢٠ السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٥ (تموز/يوليو ١٩٨٦)	عقدت في القاهرة الجولة الخامسة من المباحثات المصرية ـ الاسرائيلية حول طابا بحضور ممثل للولايات المتحدة.	اتفاق
١٩٨٦/٣/٢٠ *Middle East Journal*, vol. 40, no.3 (Summer 1986)	قابل الرئيس مبارك وزير السياحة الاسرائيلي، وذلك عقب حادث إطلاق مجموعة من المسلحين النار على سيارة تحمل دبلوماسيين اسرائيليين وزوجتيهما، والذي أسفر عن مقتل سيدة وإصابة الثلاثة الآخرين. وقد قدم له عزاءه الخالص، ووصف الهجوم بأنه عمل من جانب جهات متطرفة.	اتفاق

(١) يعبر هذا الموقف عن اتفاق بين الجانبين المصري والأمريكي، وذلك نظراً إلى أن موقف الولايات المتحدة قد تمثل حينذاك في «أن قيام علاقات طيبة بين مصر واسرائيل من أهم أسباب تحقيق تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط، ومن أهم الأهداف التي تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيقها في هذه المرحلة». انظر تصريح شولتز، في: **الأهرام**، ١٩٨٦/٤/١٠.

١٩٨٦/٣/٢٠ *Middle East Journal*, vol. 40, no.3 (Summer 1986)	وعد الرئيس مبارك وزير السياحة الاسرائيلي بتقليل القيود التجارية على المنتجات الاسرائيلية، وذلك في أعقاب حادث إطلاق النار.	اتفاق
١٩٨٦/٢/٧ السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٦)	استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع إصدار قرار يدين اختطاف اسرائيل لطائرة الركاب الليبية.	اتفاق جزئي
١٩٨٦/٧/٢١ *Middle East Journal*, vol. 41, no.1 (Winter 1987)	أكد الرئيس مبارك تأييده للملك الحسن لاستقباله شمعون بيريس رئيس وزراء اسرائيل، وذلك في الوقت الذي أدانت فيه معظم الدول العربية هذا اللقاء.	اتفاق
ثانياً: العلاقات المصرية ـ الأمريكية		
١٩٨٦/٢/٣ *Middle East Journal*, vol. 40, no.3 (Summer 1986)	قررت الحكومة المصرية إلغاء مناوراتها العسكرية السنوية مع الولايات المتحدة المعروفة باسم «النجم الساطع» عقب حادثة اكيلي لاورو.	اختلاف
الأهرام، ١٩٨٦/٨/٢٤	تبدأ اليوم وحدات من القوات الجوية والبحرية المصرية والأمريكية تدريباً مشتركاً في منطقة المياه الدولية بالبحر المتوسط، وفي بعض مناطق بالأجواء المصرية.	اتفاق
الأهرام، ١٩٨٦/٩/١٩	تركز مصر اتصالاتها على زيادة السيولة النقدية لمصر بالنسبة إلى اعتماد المعونة الاقتصادية.	اختلاف(٢)
١٩٨٦/١١/٢٥ *Middle East Journal*, vol. 41, no.2 (Spring 1987)	أنهت الحكومة المصرية عشرة أيام من المباحثات مع الولايات المتحدة من دون التوصل إلى اتفاق على القضية الأساسية المتعلقة بالديون العسكرية.	اختلاف
ثالثاً: العلاقات المصرية ـ السوفياتية		
١٩ ـ ١٩٨٦/٣/٢٤ السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٦)	زار مصر وفد برلماني سوفياتي برئاسة نائب رئيس مجلس السوفيات الأعلى رئيس جمهورية جورجيا.	اتفاق جزئي

(٢) حيث لم تتوصل الدراسة إلى استجابة أمريكية إيجابية بالنسبة إلى هذا المطلب المصري.

(١٩٨٧)

أولاً: سياسة السلام مع اسرائيل

١٩٨٧/٤/٢٢ *Middle East Journal*, vol. 41, no.4 (Autumn 1987)	عقد وزير الزراعة الاسرائيلي مباحثات مع الرئيس مبارك، وناقشا العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، وشؤون الفلسطينيين.	اتفاق
١٩٨٧/٥/١٣ *Middle East Journal*, vol. 41, no.4 (Autumn 1987)	تبادل الممثلون المصريون والاسرائيليون المذكرات في الاجتماع الخاص بتحكيم طابا في جنيف.	اتفاق
١٩٨٧/٧/٢٢ *Middle East Journal*, vol. 42, no.1 (Winter 1987)	تم إعادة الاتصال التليفوني المباشر بين اسرائيل ومصر، وكانت الخطوط قد توقفت منذ خمس سنوات.	اتفاق[١]
١٩٨٧/٩/٢٦ *Middle East Journal*, vol. 42, no.1 (Winter 1988)	رفضت مصر طلباً إسرائيلياً بشأن القيام بإنتاج مشترك لقطع الغيار الخاصة بالأسلحة الأمريكية في حلوان.	اختلاف

ثانياً: الصراع العربي ـ الاسرائيلي

١٩٨٧/١/٢٧ *Middle East Journal*, vol. 41, no.3 (Summer 1988)	اتفقت اسرائيل ومصر والأردن والمغرب على الحاجة إلى الوصول إلى مائدة المفاوضات من دون شروط مسبقة.	اتفاق[٢]
١٩٨٧/٢/١٧ السياسة الدولية، السنة ٢٣، العدد ٨٨ (نيسان/ابريل ١٩٨٧)	وقع الرئيس ريغان تشريعاً يعطي لاسرائيل مزايا الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي دون أن تكون عضواً في الحلف.	اتفاق جزئي

(١) وكانت الولايات المتحدة قد أبلغت الرئيس مبارك من خلال ميرفي أن الإدارة الأمريكية حريصة على معرفة مدى التقدم الذي يمكن أن يطرأ على العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية بعد التغلب على العقبات الخاصة بموضوع طابا، ودخول قوات حفظ السلام.

(٢) يعد هذا الموقف المصري متفقاً مع الموقف الأمريكي الذي اتجه نحو تأييد المفاوضات المباشرة، ويتضح ذلك الموقف الأمريكي من خلال ما ذكره ميرفي عقب جلسة مباحثاته مع عصمت عبد المجيد من أن ما تسعى إليه الولايات المتحدة هو تحقيق تسوية سلمية من خلال المفاوضات المباشرة. انظر: **الأهرام**، ١٩٨٧/١/١١.

التاريخ والمصدر	الحدث	
١٩٨٧/٢/٢٧ *Middle East Journal*, vol. 41, no.3 (Summer 1987)	صدر بيان مشترك عن مباحثات شمعون بيريس رئيس وزراء اسرائيل، ود. عصمت عبد المجيد يدعو إلى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.	
١٩٨٧/٣/٢٩ *Middle East Journal*, vol. 41, no.3 (Summer 1987)	وقد ذكر مسؤول رسمي أن الولايات المتحدة تحاول بناء مصداقيتها مع الدول العربية المعتدلة عن طريق تبنّي دبلوماسية أكثر نشاطاً.	
١٩٨٧/٥/١٧ *Middle East Journal*, vol. 41, no.4 (Autumn 1987)	وقد كرر شولتز في خطابه أمام لجنة الشؤون العامة الاسرائيلية ـ الأمريكية تأييد الولايات المتحدة لفكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط.	اتفاق
الأهرام، ١٩٨٧/٥/١٤	صرح د. بطرس غالي أن مصر لا تزال تعتبر منظمة التحرير الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.	اختلاف[٣]
١٩٨٧/٧/٢١ *Middle East Journal*, vol. 42, no.1 (Winter 1988)	خلال زيارته لاسرائيل، أوضح د. عصمت عبد المجيد أن أي ممثل فلسطيني في مؤتمر السلام الدولي ينبغي أن يتحدد ويفوض من جانب منظمة التحرير.	اختلاف[٤]
١٩٨٧/٧/٢٤ السياسة الدولية، السنة ٢٣، العدد ٩٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧)	رفضت مصر اقتراحاً قدمه إسحاق شامير، رئيس وزراء اسرائيل، بعقد اجتماع إقليمي يضم مصر واسرائيل والولايات المتحدة، ليكون بديلاً عن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط.	اختلاف
١٩٨٧/١٢/١٩ السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)	أعلنت مصر في بيان رسمي استياءها وقلقها البالغ ازاء أساليب القمع الاسرائيلية، والأحداث الدامية في الأرض العربية المحتلة، وأكدت أن هذه الأساليب تمثل خرقاً للالتزامات الدولية، وتهديداً لمسيرة السلام في الشرق الأوسط وتحدياً للمجتمع الدولي.	اختلاف
١٩٨٧/١٢/٢٢ *Middle East Journal*, vol. 42, no.2 (Spring 1988)	وقع الرئيس ريغان على طلب إغلاق مقر بعثة منظمة التحرير المراقبة لدى الأمم المتحدة في نيويورك.	

(٣) حيث إنه حتى ذلك الحين لم تقبل الولايات المتحدة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

(٤) حيث تمثل الموقف الأمريكي حين ذاك في عدم إعطاء أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام.

المصدر	الحدث	التقييم
١٩٨٨/٢/٤ *Middle East Journal*, vol. 42, no.3 (Summer 1988)	ويعتقد أن إغلاق مقر البعثة يمثل انتهاكاً للقانون الدولي، وأنه سوف يقوض جهود الولايات المتحدة لدفع التسوية السلمية في الشرق الأوسط.	اتفاق جزئي
ثالثاً: العلاقات المصرية ـ الأمريكية		
الأهرام، ١٩٨٧/٦/١٠	وصلت إلى ميناء الاسكندرية أمس السفينة الحربية الأمريكية «دولي» في زيارة ودية للمدينة تستغرق خمسة أيام، وقام قائد السفينة بزيارة المحافظ، وقائد قاعدة الاسكندرية وقائد المنطقة الشمالية العسكرية.	اتفاق
	وكانت السفينة الحربية الأمريكية «شارلز آدمز» قد وصلت إلى الميناء أمس الأول في زيارة مماثلة.	اتفاق
الأهرام، ١٩٨٧/٨/١٣	غادرت حاملة الطائرات الأمريكية «ساراتوغا» أمس الاسكندرية ومعها الطراد الأمريكي «فرجينيا» بعد زيارة ودية إلى الاسكندرية استغرقت ٤ أيام. وسوف تغادر المدمرتان الأمريكيتان «كوفللي» و«بون» الاسكندرية غداً. وكانت حاملة الطائرات والوحدات التابعة لها قد وصلت إلى الاسكندرية يوم الأحد الماضي في زيار ودية للمدينة، وهي وحدات تابعة للأسطول السادس الأمريكي.	اتفاق
١٩٨٧/٧/١٥ *Middle East Journal*, vol. 42, no.1 (Winter 1988)	بدأت مصر والولايات المتحدة مناورات «النجم الساطع».	اتفاق
الأهرام، ١٩٨٧/١١/١٥ الأهرام، ١٩٨٧/١٢/٢٦	وقعت مصر أمس اتفاق إعادة جدولة ديونها للولايات المتحدة، ويتضمن إعادة جدولة الديون المدنية والعسكرية طبقاً لاتفاق نادي باريس في ٢٢ أيار/ مايو الماضي مع الدول الدائنة. ويشمل الاتفاق المبالغ التي تأخر سدادها وفقاً لمركز المدين في ١٩٨٧/١٢/٣١، وكذلك المستحقات خلال ١٨ شهراً تبدأ من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ وحتى حزيران/ يونيو ١٩٨٨. وأوضح مصدر مصري مسؤول أن قيمة مستحقات الديون التي تمت جدولتها تبلغ ١٥٠٠ مليون دولار.	اتفاق

المصدر والتاريخ	الحدث	التقييم
الأهرام، ٨/ ٧/ ١٩٨٧	تلقت الإدارة الأمريكية رسالة من الرئيس مبارك يحدد فيها موقف مصر من المقترحات الأمريكية للتغلب على مشاكل تراكم فوائد الديون العسكرية، وكان مبارك قد أعلن أن بعض هذه المقترحات إيجابي والآخر سلبي، حيث اقترحت الإدارة الأمريكية أن تقوم مصر بسداد كل ديونها العسكرية دفعة واحدة بالاقتراض من مجموعة بنوك، وعلى أساس إعادة جدولة الديون طبقاً لأسعار الفائدة المنخفضة حالياً، أو أن يتم تأجيل سداد جميع الديون لفترة طويلة يتم بعدها السداد دفعة واحدة.	اتفاق جزئي
٢٦/ ٢/ ١٩٨٧ *Middle East Journal*, vol. 41, no.3 (Summer 1987) الأهرام، ١٧/ ٢/ ١٩٨٧	قالت مجلة المصور إن الرئيس مبارك قد رفض دعوة الولايات المتحدة لزيارة واشنطن. وكان مصدر أمريكي مسؤول قد أعلن أن الإدارة الأمريكية كانت تأمل أن تتم زيارة مبارك للعاصمة الأمريكية في الأسبوع القادم، ولكن موعد الزيارة لم يتحدد حتى الآن، حيث كانت رغبة مبارك أن تتم الزيارة في إطار التوصل إلى تفاهم حول الديون العسكرية.	اختلاف
الأهرام، ٥/ ٥/ ١٩٨٧	رفضت مصر فكرة تأجيل سداد الديون لفترة سماح تقوم بسدادها بعد ذلك في عام ٢٠١٣ لأن هذه الوسيلة ستؤدي إلى نفخ الديون.	اختلاف
الأهرام، ٢٧/ ٥/ ١٩٨٧	أعرب د. صدقي عن أسفه الشديد لحادث إطلاق النار على بعض أعضاء السفارة الأمريكية بالقاهرة، ووصفه بأنه حادث يدل على الجبن.	اتفاق
رابعاً: العلاقات المصرية ـ السوفياتية		
١٧/ ٣/ ١٩٨٧ *Middle East Journal*, vol. 41, no.3 (Summer 1987)	وصل وفد مصر برئاسة وزير الاقتصاد يسري مصطفى إلى موسكو لمناقشة مسألة الديون العسكرية، وشروط التجارة، والمساعدات في مجال تطوير الوحدات الصناعية المصرية.	اتفاق جزئي
١١/ ٤/ ١٩٨٧ *Middle East Journal*, vol. 41, no.3 (Summer 1987)	أعلنت مصر الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي على تأجيل دفع ديونها العسكرية التي تزيد على ٣ بلايين دولار لمدة ٢٥ عاماً.	اتفاق جزئي

١٩٨٧/٤/١٦ *Middle East Journal*, vol. 41, no.4 (Autumn 1987)	وافقت مصر والاتحاد السوفياتي على استئناف تعاونهما العسكري مع التركيز على أهمية توفير قطع الغيار للأسلحة السوفياتية الصنع.	اتفاق جزئي
١٩٨٧/٤/٢٣ *Middle East Journal*, vol. 41, no.4 (Autumn 1987)	أشار الرئيس مبارك في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب إلى أن العلاقات المتحسنة لمصر مع الاتحاد السوفياتي لن تؤدي إلى الإضرار بالعلاقات المصرية ـ الأمريكية.	اتفاق جزئي
١٩٨٧/٥/١١ *Middle East Journal*, vol. 41, no.4 (Autumn 1987)	استقبل د. عصمت عبد المجيد السفير السوفياتي في القاهرة لمناقشة استئناف العلاقات الثنائية الطبيعية، والمؤتمر الدولي للسلام.	اتفاق جزئي
١٩٨٧/٦/١٦ السياسة الدولية، السنة ٢٣، العدد ٩٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧)	استقبل الرئيس مبارك وفداً سوفياتياً برئاسة أرنولد روجنيل، نائب رئيس هيئة الرئاسة لمجلس السوفيات الأعلى.	اتفاق جزئي
١٩٨٧/٨/٢٨ *Middle East Journal*, vol. 42, no.1 (Winter 1988)	رفعت الحكومة المصرية القيود التي فرضت في عهد السادات على عدد من الدبلوماسيين السوفيات. ويتجه الاتحاد السوفياتي الآن إلى إعادة فتح لقنصليتيه في القاهرة والاسكندرية.	اتفاق جزئي
١٩٨٧/٩/٢١ *Middle East Journal*, vol. 42, no.1 (Winter 1988)	وافقت مصر على تزويد السفن الحربية السوفياتية بالوقود في الموانىء المصرية.	اتفاق جزئي
١٩٨٧/١٠/٢٥ *Middle East Journal*, vol. 42, no.1 (Winter 1988)	تم إعادة فتح القنصيلة السوفياتية في الاسكندرية.	اتفاق جزئي
١٩٨٧/١٢/٩ السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٩٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)	وقعت مصر والاتحاد السوفياتي بروتوكولاً للتعاون الاقتصادي بين البلدين.	اتفاق جزئي

(١٩٨٨)

أولاً: سياسة السلام مع اسرائيل

المصدر	الحدث	التقييم
الأهرام، ٢٨/٤/١٩٨٨	اجتمع د. عصمت عبد المجيد أمس مع سوفير، المستشار القانوني في وزارة الخارجية الأمريكية، ويأتي هذا الاجتماع في إطار محاولة أمريكية لتسوية النزاع المصري - الاسرائيلي حول طابا خارج التحكيم. وصرح مصدر مسؤول بعد الاجتماع الذي شهده ويزنر وعدد من المسؤولين المصريين بأن الاجتماع تناول مجموعة أفكار أمريكية لتسوية مشكلة طابا ودياً. وأضاف المصدر أن هذه المقترحات جاءت بإيعاز من الولايات المتحدة التي ترى أن التسوية الودية أفضل، وذلك لأن المحكمة سوف تتخذ حكماً إجبارياً ضد طرف. ولذلك فإن الاتفاق الودي أفضل وسيتم تنفيذه برضاء الطرفين.	اختلاف[1]
٢/٦/١٩٨٨ *Middle East Journal*, vol. 42, no.4 (Autumn 1988)	أبلغ محمد بسيوني، سفير مصر في اسرائيل، الوزير الاسرائيلي عيزرا ويزمان أن مصر ليس لديها نية للسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب في العريش، كما سبق أن أشار بعض الدوريات.	اتفاق
٩/٨/١٩٨٨ *Middle East Journal*, vol. 43, no.1 (Winter 1989)	بدأت الولايات المتحدة ومصر واسرائيل محادثات بشأن طابا في القاهرة، وقد انتهت المباحثات من دون إحراز تقدم أو حتى الاتفاق على موعد آخر لاستئناف المباحثات.	اختلاف

ثانياً: الصراع العربي - الاسرائيلي

المصدر	الحدث	التقييم
١٨/١/١٩٨٨ السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يستنكر الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان ويطالبها بوقف جميع أعمال التعدي على الأراضي اللبنانية وجميع الاجراءات الأخرى ضد المدنيين.	اتفاق جزئي

(١) حيث إن مصر قد أعربت عن رغبتها من قبل في عرض النزاع على التحكيم الدولي لكي يتم الفصل فيه على نحو ملزم.

١٩٨٨/٢/١ *Middle East Journal,* vol. 42, no.3 (Summer 1988) ١٩٨٨/٢/١٠ *Middle East Journal,* vol. 42, no.3 (Summer 1988) **الأهرام، ١٩٨٨/٢/٢١** **السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)**	قدمت الإدارة الأمريكية مبادرة سلام جديدة (المعروفة باسم مبادرة شولتز). وقد وصفها المراقبون بأنها تمثل نسخة معدلة لاتفاقيات كامب ديفيد. وقد حذر مبارك من محاولات إحياء صيغة الحكم الذاتي الواردة في كامب ديفيد، وأكد الحاجة إلى تطوير الاقتراح الأمريكي بطريقة أخرى. وقد أوضح للولايات المتحدة أنه لا يمكن العودة للغة كامب ديفيد، وأن أي شيء غير التعاون لعقد المؤتمر الدولي لن يعطينا حلاً شاملاً.	اختلاف
١٩٨٨/٢/١ **السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)** *Middle East Journal,* vol. 42, no.3 (Summer 1988)	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد اقتراح في مجلس الأمن يطالب بالحد من عمليات الانتقام الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ويدعو لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي تحت رعاية الأمم المتحدة. وتعقيباً على استخدام الولايات المتحدة الفيتو، أوضح د. الباز أن مصر كانت تتوقع بالفعل أن تلجأ واشنطن إلى استخدام الفيتو، وقال إنها انتظرت حتى انتهت زيارة الرئيس، وقال إنه في قرارات سابقة ومماثلة، وافقت واشنطن أو امتنعت عن التصويت، وأمكن تمرير هذه القرارات، إلا أنها رأت أن تكرار تقديم مشروعات القرارات بالصيغة نفسها لا يأتي بجديد، ولا يضيف شيئاً عملياً، وأكد أنهم لا يمكنهم الاستمرار طويلاً في اتخاذ مواقف ضد اسرائيل أكثر من هذا.	اتفاق جزئي
١٩٨٨/٢/٢٨ *Middle East Journal,* vol. 42, no.3 (Summer 1988)	عقب مباحثات مع شولتز، أعرب مبارك عن تأييده «الحذر» لمبادرة السلام الأمريكية الجديدة. وقد أوضح د. عبد المجيد أن قبول مصر للعناصر الإيجابية في المبادرة الأمريكية لا يعني قبول العناصر السلبية فيها.	اتفاق جزئي

١٩٨٨/٣/١١ *Middle East Journal*, vol. 42, no.3 (Summer 1988)	قررت الإدارة الأمريكية إغلاق مقر بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة اعتباراً من ٢١ آذار/ مارس، بغض النظر عن أية اتفاقيات إلزامية تجاه الهيئة الدولية.	اتفاق جزئي
١٩٨٨/٣/٢٤ السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٨) الأهرام، ١٩٨٨/٣/٢٧	أعلن الرئيس مبارك أن تهديد اسرائيل بالاعتداء على العربية السعودية أمر خطير سوف ينسف السلام بأكمله إذا حدث. وكان ريغان قد حذر أمام الصحفيين أمس الأول اسرائيل من مهاجمة صواريخ السعودية، وقال: «إننا بكل أمانة ودقة ضد أي محاولة للقيام بذلك، ونأمل ألا يكون هناك أي تفكير من جانب اسرائيل للاتجاه إلى تنفيذ مثل هذه التهديدات».	اتفاق
الأهرام، ١٩٨٨/٣/٢٩ الأهرام، ١٩٨٨/٣/٣١	أكد د. عصمت عبد المجيد في حديثه لهيئة الإذاعة البريطانية أمس أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وذلك في حين جدد شولتز موقف الولايات المتحدة الرافض للتفاوض مع منظمة التحرير بدعوى قيامها بأعمال ارهابية، وأن اسرائيل سترفض التفاوض معها، وقال إن منظمة التحرير لا دور لها على مائدة التفاوض.	اختلاف
١٩٨٨/٤/١٥ السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٨) *Middle East Journal*, vol. 42, no.3 (Summer 1988) الأهرام، ١٩٨٨/٤/١٧	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يدين اسرائيل لاستخدامها سياسة القبضة الحديدية تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في أعقاب طردها ٨ فلسطينيين. وقد أعربت مصر عن أسفها لاستخدام الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار مجلس الأمن الذي يدين ممارسات اسرائيل التعسفية في الأراضي العربية المحتلة، وصرح د. بطرس غالي بأن الدبلوماسية المصرية ترى أن مثل هذا التصرف يعتبر عقبة في طريق السلام الذي نسعى من أجل تحقيقه.	اختلاف

١٩٨٨/٥/١٠ *Middle East Journal*, vol. 42, no.4 (Autumn 1988)	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان.	اتفاق جزئي
١٩٨٨/٦/٢٩ السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨)	قرر الرئيس ريغان أن توقع الولايات المتحدة واسرائيل مذكرة تفاهم للقيام بتطوير مشترك لإنتاج صواريخ باليستيكية مضادة للصواريخ لمواجهة ما أسماه الطرفان بالخطر الذي يهدد اسرائيل من امتلاك الدول العربية صواريخ قادرة على حمل رؤوس كيميائية.	اتفاق جزئي
١٩٨٨/٨/١٧ *Middle East Journal*, vol. 43, no.1 (Winter 1989) ١٩٨٨/٩/١٦ *Middle East Journal*, vol. 43, no.1 (Winter 1989)	أبلغ الرئيس مبارك وفد منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة اعتقاده بضرورة تشكيل حكومة مؤقتة في الأراضي المحتلة. وذلك في الوقت الذي أكد فيه شولتز معارضة الولايات المتحدة تشكيل حكومة في المنفى تشمل الأراضي المحتلة.	اختلاف
١٩٨٨/١١/٥ *Middle East Journal*, vol. 43, no.2 (Spring 1989) ١٩٨٨/١١/٢٠ ١٩٨٨/١١/١٥ *Middle East Journal*, vol. 43, no.2 (Spring 1989)	أعلن المجلس الوطني الفلسطيني (PNC) قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وغزة لأول مرة، وقد أعلنت مصر تأييدها لهذا التحرك. واعترفت مصر بالدولة الفلسطينية. وقد رفضت الولايات المتحدة هذا الاعلان.	اختلاف
١٩٨٨/١١/٢١ *Middle East Journal*, vol. 43, no.2 (Spring 1989)	دعا مبارك الولايات المتحدة واسرائيل إلى تقديم تنازلات من أجل التحرك نحو السلام.	اختلاف
١٩٨٨/١١/٢٦ *Middle East Journal*, vol. 43, no.2 (Spring 1989) الأهرام، ١٩٨٨/١١/٢٨	أعلنت إدارة ريغان أنها لن تمنح تأشيرة دخول الولايات المتحدة لعرفات لإلقاء خطاب أمام الأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر المقبل، خلال الجلسة السنوية بشأن فلسطين. وقد ألغى د. عصمت عبد المجيد، وكذلك وزراء خارجية جميع الدول العربية سفرهم إلى نيويورك بعد أن اتخذت الولايات المتحدة هذا القرار. وصرح د. عصمت عبد المجيد بأن الخارجية المصرية تعبر عن أسفها لرفض	

	الولايات المتحدة منح ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير تأشيرة دخول تمكنه من إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة يوم التضامن العالمي مع القضية الفلسطينية، وأضاف أن هذا القرار يتعارض مع أحكام اتفاقية المقر للأمم المتحدة الموقعة عام ١٩٤٧.	
الأهرام، ٣٠/١١/١٩٨٨	وقد دعا مبارك الرئيس ريغان إلى تعديل مواقفه والتراجع عن قرار منع ياسر عرفات من دخول الأراضي الأمريكية.	اختلاف
١٥/١٢/١٩٨٨ السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٩)	أصدر الرئيس الأمريكي ريغان قراراً بفتح باب الحوار المباشر بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وبدء المفاوضات المباشرة مع المنظمة حول السلام في الشرق الأوسط، وتعيين روبت بيلترو السفير الأمريكي في تونس كممثل وحيد لها في هذا الحوار.	اتفاق(٢)
ثالثاً: العلاقات المصرية ـ الأمريكية		
الأهرام، ١٠/٢/١٩٨٨	أوضح أسامة الباز أن الاقتراح الأمريكي بتحويل الديون العسكرية إلى البنوك الأمريكية بضمان من الحكومة لا يزال يمثل صيغة صعبة، لأنها لا تحل المشكلة ولا تعفينا إلا من ملياري دولار، مما يترك الباب مفتوحاً لأفكار أخرى.	اختلاف
٢٣/٣/١٩٨٨ *Middle East Journal*, vol. 42, no.3 (Summer 1988)	وقعت مصر والولايات المتحدة مذكرة تفاهم تضع مصر على قدم المساواة مع اسرائيل ودول الناتو في مجال التنافس على عقود الأسلحة، والبحوث العسكرية.	اتفاق
٢٥/٦/١٩٨٨ السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨)	وجهت وزارة العدل الأمريكية اتهامات لخمسة أشخاص، بينهم ملحقان عسكريان مصريان بمحاولة تنفيذ خطة لتهريب مواد تقانية أمريكية إلى مصر يمكن استخدامها في تصنيع صاروخ متقدم ونظام صاروخي.	
الأهرام، ١٤/٧/١٩٨٨	وقد رفضت مصر طلباً من الولايات المتحدة برفع الحصانة	

(٢) حيث إن مصر هي التي شجعت الحوار بين المنظمة والولايات المتحدة وحثت الولايات المتحدة على اتخاذ موقف إيجابي تجاه القرارات البناءة التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر عام ١٩٨٨. انظر: **الأهرام،** ١٠/١٢/١٩٨٨.

المصدر	الحدث	النوع
	عن الاثنين، بعد أن أتهمتهما سلطات الأمن بمحاولة تهريب مواد محظور تصديرها، وكانت مصر قد استدعت الضابطين فور إعلان صحيفة الاتهام ورفضت عودتهما أو التحقيق معهما.	اختلاف
الأهرام، ١٩٨٨/٨/٣١	وصلت صباح أمس إلى ميناء الاسكندرية في زيارة ودية خمس قطع من الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط. وتستمر الزيارة حتى يوم ٩ أيلول/ سبتمبر المقبل.	اتفاق
١٩٨٨/١١/١ *Middle East Journal*, vol. 43, no.2 (Spring 1989)	وقعت مصر والولايات المتحدة اتفاقية تنص على قيام القاهرة بالمساعدة في تجميع دبابات «M-1A1».	اتفاق
رابعاً: العلاقات المصرية ـ السوفياتية		
١٩٨٨/٢/٢٢ السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)	تم توقيع اتفاق بين مصر والاتحاد السوفياتي يقضي بفترة سماح لتسوية الديون العسكرية على مصر تمتد لمدة ست سنوات تعقبها فترة لسداد هذه الديون، في مقابل المنتجات المصرية، مدتها ١٩ عاماً.	اتفاق جزئي
١٩٨٨/٣/١٦ *Middle East Journal*, vol. 42, no.3 (Summer 1988)	تم إعادة فتح المركز الثقافي السوفياتي في القاهرة عقب فترة إغلاق بلغت ست سنوات.	اتفاق جزئي

(١٩٨٩)		
أولاً: سياسة السلام مع اسرائيل		
١٩٨٩/١/٣٠ *Middle East Journal*, vol. 43, no.3 (Summer 1989)	أعلن وزير الخارجية المصري أنه سوف يتم تعويض عائلات الاسرائيليين السبعة الذين تم اغتيالهم في رأس البركة في عام ١٩٨٥. وقد ذكر راديو قوات الدفاع الاسرائيلية أن مصر قد وافقت على دفع ٥٠٠,٠٠٠ دولار للعائلات.	اتفاق
١٩٨٩/٢/٢٦ *Middle East Journal*, vol. 43, no.3 (Summer 1989)	وقعت مصر واسرائيل اتفاقية خاصة بعودة طابا إلى السيادة المصرية وانسحاب اسرائيل في ١٥ آذار/ مارس. ووافقت مصر على شراء فندق «سونستا» بمبلغ ٣٧ مليون دولار، وقرية سياحية قريبة منه بمبلغ ١,٠٥ مليون دولار.	اتفاق
١٩٨٩/٣/٢٢ السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٩)	استقبل الرئيس مبارك عيزرا وايزمان وزير البحث العلمي الاسرائيلي.	اتفاق
١٩٨٩/٨/١٦ *Middle East Journal*, vol. 44, no.1 (Winter 1990)	رفضت وزارة الخارجية المصرية استقبال وفد اسرائيلي مكون من ثلاثة أعضاء نظراً إلى العمليات التي تقوم بها اسرائيل في لبنان، وكان من المقرر أن يناقش الوفد مسألة تأمين الملاحة في خليج العقبة.	اختلاف
ثانياً: الصراع العربي - الاسرائيلي		
١٩٨٩/٢/١٧ *Middle East Journal*, vol. 43, no.3 (Summer 1989)	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يدين اسرائيل لقيامها بانتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.	اتفاق جزئي
١٩٨٩/٤/١ *Middle East Journal*, vol. 43, no.3 (Summer 1989)	ذكر مبارك أنه قد رفض عرضاً من جانب شامير لعقد اجتماع ثلاثي معه ومع بوش خلال زيارتهما لواشنطن التي ستتم في نيسان/ ابريل، وذلك حتى لا يعطي انطباعاً بموافقته على مقترحات شامير للسلام.	اختلاف
١٩٨٩/٤/٤ *Middle East Journal*, vol. 43, no.3 (Summer 1989)	قال الرئيس مبارك إنه متفق مع سياسة بوش في ما يتعلق بضرورة توفير مناخ جيد في المنطقة قبل المفاوضات.	اتفاق

الأهرام، ٦/٤/١٩٨٩	وحول رأي الرئيس مبارك في اقتراح شامير بإجراء انتخابات محلية في الضفة وغزة، قال الرئيس إن الانتخابات لكي تتم لا بد من إيجاد الأساس اللازم لإجرائها، وليس من السهل ذلك، ونحن لا نؤيد شيئاً من هذا القبيل إلا إذا كان سيساعد عملية السلام.	
٧/٤/١٩٨٩ السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٧ (تموز/يوليو ١٩٨٩)	وذلك في الوقت الذي دعا فيه بوش ـ عقب محادثاته مع شامير ـ إلى إجراء انتخابات نزيهة نظيفة في الأراضي المحتلة.	اتفاق جزئي[1]
الأهرام، ٦/٤/١٩٨٩	اتفق الرئيس مبارك والرئيس بوش على أن الانتفاضة هي نتيجة مواقف وممارسات معينة تقوم بها اسرائيل، ولذلك فقد طالب الرئيسان برفض استمرار الأوضاع القائمة في الأراضي المحتلة وخلق المناخ المناسب، بمعنى أن إنهاء الاحتلال سوف يؤدي إلى إزالة الأسباب التي تدفع الشعب الفلسطيني إلى رفضه.	
١٢/٤/١٩٨٩ السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٧ (تموز/يوليو ١٩٨٩)	وقد وصفت وزارة الخارجية الأمريكية الانتفاضة الفلسطينية بأنها عمل من أعمال العصيان المدني المقطوع الصلة بالارهاب.	اتفاق
١٣/٤/١٩٨٩ *Middle East Journal*, vol. 43, no.3 (Summer 1989)	ذكر المسؤولون في إدارة بوش أنهم قد بدأوا حملة لمنع منظمة التحرير من اكتساب العضوية الكاملة في وكالات الأمم المتحدة نظراً إلى أن مثل هذا الاقرار سوف يتجاوز وضعها كمراقب في الأمم المتحدة.	اتفاق جزئي
٢/٥/١٩٨٩ السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩)	أكدت الولايات المتحدة رفضها لانضمام فلسطين إلى منظمة الصحة الدولية كعضو كامل العضوية.	

(١) اعتبرت الدراسة هذا الموقف معبراً عن الاتفاق الجزئي نظراً إلى أن هذه الخطة التي تؤيدها الولايات المتحدة لم تعارضها مصر تماماً، ولم تعلن أيضاً موافقتها التامة عليها، وإنما رأت أن الانتخابات لكي تتم ينبغي توفير الأساس اللازم لإجرائها، وهو ما يعتبر موافقة مشروطة على الخطة، وقد أبلغت مصر الولايات المتحدة تحفظاتها على الخطة بالفعل في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٩. انظر: «شهريات،» السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٧ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٢٩٣.

١٩٨٩/٥/٥ *Middle East Journal*, vol. 43, no.4 (Autumn 1989)	وقد حثت الحكومة المصرية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على إعادة النظر في طلبها لعضوية الفاو، نظراً إلى الضرر السياسي الذي يمكن أن يلحقه بهذه الوكالة.	اتفاق
١٩٨٩/٦/٥ *Middle East Journal*, vol. 43, no.4 (Autumn 1989)	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يدين السياسة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة.	اتفاق جزئي
١٩٨٩/٦/٢٣ **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩)	أكد الرئيس بوش لأعضاء الكونغرس المؤيدين لاسرائيل تأييد الولايات المتحدة المطلق والثابت لدولة اسرائيل.	اتفاق جزئي
الأهرام، ١٩٨٩/٨/١٦	تم إبلاغ الولايات المتحدة بورقة العمل المصرية التي تضم عشر نقاط تمثل مبادىء ينبغي توافرها كشرط لإجراء انتخابات حرة في الأراضي المحتلة. وقد ساندت الولايات المتحدة ورقة العمل المصرية.	اتفاق
١٩٨٩/٩/٢٤ **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩) ١٩٨٩/٩/٢٦ *Middle East Journal*, vol. 44, no.1 (Winter 1990)	أعلن الرئيس مبارك أنه يحمل تفويضاً من منظمة التحرير الفلسطينية من أجل بذل الجهود لبدء الحوار الفلسطيني - الاسرائيلي حول الانتخابات بالأراضي المحتلة وتدعيم عملية السلام بالقاهرة. وقد أقرت الولايات المتحدة الاقتراح المصري بعقد محادثات اسرائيلية - فلسطينية في القاهرة، في الوقت الذي استمر فيه شامير في معارضة الاقتراح.	اتفاق
١٩٨٩/١٠/١١ *Middle East Journal*, vol. 44, no.1 (Winter 1990)	أجلت منظمة التحرير الفلسطينية طلبها للعضوية الكاملة في اليونسكو لمدة عامين، بعد أن هددت الولايات المتحدة بعدم الالتحاق مرة أخرى بالمنظمة التي كانت قد تركتها عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ إذا ما تم إقرار عضوية منظمة التحرير الفلسطينية فيها.	اتفاق جزئي

التاريخ والمصدر	الحدث	التقييم
١٩٨٩/١١/٣٠ *Middle East Journal, vol. 44, no.2 (Spring 1990)*	قامت الدول العربية في الأمم المتحدة ـ في ما عدا مصر والمغرب وتونس ـ بتقديم اقتراح ينص على أن يتحدد لقب فلسطين في إطار الأمم المتحدة بـ«دولة فلسطين» من دون الاخلال بالحقوق المكتسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية.	اتفاق[٢]
١٩٨٩/١٢/٦ *Middle East Journal, vol. 44, no.2 (Spring 1990)*	وافقت مصر على خطة بيكر ذات الخمس نقاط، ولكن ببعض الشروط.	اتفاق جزئي
١٩٨٩/١٢/٧ **السياسة الدولية**، السنة ٢٦، العدد ٩٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠)	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو للاعتراض على قرار لمجلس الأمن يدين الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة.	اتفاق جزئي
	ثالثاً: العلاقات المصرية ـ الأمريكية	
١٩٨٩/٧/٨ **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٩) **الأهرام**، ١٩٨٩/٣/١١	قررت الإدارة الأمريكية وقف مبلغ ٢٣٠ مليون دولار نقداً عن عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، وهو جزء من المساعدات الاقتصادية تتلقاه مصر نقداً. وقد سئل الرئيس مبارك عن رأيه في القرار الأمريكي، فقال: إن مبلغ السيولة النقدية يربطه الأمريكيون بالاصلاح الاقتصادي، وقد قمنا فعلاً بعمليات الاصلاح وما زلنا مستمرين فيه، لأننا نعتبره مهماً بالنسبة إلى اقتصادنا، ونحتاج إلى استقرار الاصلاح الاقتصادي. أرجو أن يتفهم الأمريكيون هذا الموضوع، وأحياناً تصلهم معلومات غير دقيقة في هذا الشأن، ونحن نرجو أن تحل هذه المشكلة.	اتفاق جزئي[٣]

(٢) اعتبرت الدراسة أن عدم مشاركة مصر في تقديم هذا الاقتراح متفقاً مع رغبة الولايات المتحدة التي عارضت من البداية قيام الدولة الفلسطينية، كما عارضت أن تلقب فلسطين بالدولة أو تحصل على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة. فقد أوضحت الولايات المتحدة موقفها بجلاء أنها لن تشارك في الأمم المتحدة إذا تم تغيير وضع المنظمة من «عضو مراقب» إلى «دولة مراقبة». انظر: **الأهرام**، ١٩٨٩/١١/٣٠.

(٣) اعتبرت الدراسة الموقف المصري تعبيراً عن الاتفاق الجزئي، حيث إنه ينطوي على أمرين: (أ) إقرار أهمية الاصلاح الاقتصادي الذي يتفق وتفضيلات الولايات المتحدة. (ب) ولكن من ناحية أخرى، فإنه يقر أهمية تحقيق الاستقرار لعملية الاصلاح الاقتصادي بمعنى عدم اتخاذ خطوات سريعة وفجائية ومتلاحقة، وهو الأمر الذي لا يتفق والتفضيلات الأمريكية التي لا تعير مسألة استقرار عملية الاصلاح اهتماماً يذكر. ومن ثم فهذا الموقف يعبر عن وقف متوازن بين الاتفاق التام والاختلاف التام، لذا اعتبرته الدراسة اتفاقاً جزئياً.

١٠/٣/١٩٨٩ *Middle East Journal*, vol. 43, no.3 (Summer 1989)	أوردت صحيفة النيويورك تايمز أن هناك شكوكاً أمريكية بشأن قيام مصر بمحاولة تطوير قدرتها على تصنيع غاز سام يدخل في صناعة الأسلحة الكيميائية.	
الأهرام، ١٢/٣/١٩٨٩	وقد أعلن مبارك أن ما نشرته الصحيفة عن مصنع في مصر للأسلحة الكيميائية يهدف إلى إحداث بلبلة، وأن مصر ضد الأسلحة الكيميائية، وتطالب بإزالة مصانع هذه الأسلحة، ومصانع الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.	
١٣/٣/١٩٨٩ *Middle East Journal*, vol. 43, no.3 (Summer 1989)	وأوضح مبارك أن مصنع الأسلحة الكيميائية المزعوم ينتج مبيداً حشرياً.	اختلاف
الأهرام، ٤/٤/١٩٨٩	طلبت مصر من الإدارة الأمريكية الإفراج فوراً عن الحصة النقدية لمصر، بالإضافة إلى وضع حل عملي لمشكلة الديون التي أصبحت مشكلة عالمية تعطيها الولايات المتحدة أهمية خاصة.	اختلاف(٤)
الأهرام، ٢٧/٧/١٩٨٩ السياسة الدولية، السنة ٢٣، العدد ٨٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٧)	تقرر أن تحصل مصر على ١١٥ مليون دولار قيمة التحويلات النقدية المجمدة عن العام الماضي من وكالة التنمية الدولية.	
الأهرام، ٢٩/٦/١٩٨٩	وذلك عقب التوصل إلى اتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي، وفي أعقاب صدور التعديلات الجديدة على قانون الجمارك المصري.	اتفاق(٥)
١١/١١/١٩٨٩ السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ٩٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠)	بدأت في مصر التدريبات المصرية ـ الأمريكية المشتركة المعروفة باسم «النجم الساطع»، واستمرت حتى يوم ١٨/١١/١٩٨٩.	اتفاق

(٤) تعبر هذه المطالب المصرية من الإدارة الأمريكية عن رغبة مخالفة لرغبة الولايات المتحدة التي لم ترض عن الافراج الفوري عن الحصة النقدية المجمدة لمصر إلا بعد أن تستجيب مصر لشروط أمريكية محددة، كما أن الولايات المتحدة لم تسع إلى إيجاد حل عملي لمشكلة الديون المصرية وفقاً للمطلب المصري.

(٥) اعتبرت الدراسة هذا الموقف المصري الذي قام على أساس الاستجابة للتفضيلات الأمريكية بشأن الاسراع بخطوات الاصلاح الاقتصادي في سبيل الإفراج عن الحصة النقدية المجمدة معبراً عن الاتفاق مع الولايات المتحدة.

رابعاً: العلاقات المصرية ـ السوفياتية

١٩٨٩/١١/١٩ *Middle East Journal*, vol. 43, no.2 (Spring 1989)	وقعت مصر والاتحاد السوفياتي بروتوكولاً تجارياً لعام ١٩٨٩.	اتفاق جزئي
١٩٨٩/٢/٢٠ *Middle East Journal*, vol. 43, no.2 (Spring 1989) السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ابريل ١٩٨٩)	زار ادوارد شيفرنادزه مصر ضمن جولة له في دول الشرق الأوسط، ويعد شيفرنادزه أكبر مسؤول سوفياتي يزور مصر منذ بداية السبعينيات.	اتفاق جزئي
١٩٨٩/٥/١٠ *Middle East Journal*, vol. 43, no.4 (Autumn 1989)	بدأت المحادثات في القاهرة مع وفد اقتصادي سوفياتي.	اتفاق جزئي

(١٩٩٠)		
أولاً: سياسة السلام مع اسرائيل		
١٩٩٠/١/٢٤ السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠٠ (نيسان/ ابريل ١٩٩٠)	زار القاهرة شمعون بيريس نائب رئيس وزراء اسرائيل، وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك حول عملية السلام.	اتفاق
ثانياً: الصراع العربي ـ الاسرائيلي		
١٩٩٠/٢/١٠ السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٩٠)	عبر المسؤولون المصريون عن انزعاجهم ازاء الطريقة التي أدانت بها منظمة التحرير الفلسطينية حادث الهجوم على الأتوبيس الذي كان يقل سياحاً اسرائيليين يوم ٤ شباط/ فبراير، والتي قالت فيها المنظمة إن هذا العمل ينبغي أن ينظر إليه داخل إطار الانتفاضة والقتلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.	اتفاق
١٩٩٠/٢/١٠ السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٩٠) ١٩٩٠/١/١٧ السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠٠ (نيسان/ ابريل ١٩٩٠) ١٩٩٠/٢/١٦ *Middle East Journal*, vol. 44, no.3 (Summer 1990)	طالبت مصر و١٥ دولة غربية الحكومة الاسرائيلية بالتراجع عن خططها الخاصة بتوطين اليهود السوفيات المهاجرين إليها في الأراضي المحتلة، باعتبار ذلك الإجراء غير شرعي ويخالف القوانين الدولية. وكانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية قد أكدت أن الأموال التي تعطى لاسرائيل من جانب الحكومة الأمريكية لا يمكن استخدامها في توطين اليهود في الأراضي المحتلة لأنها مقصورة على اسرائيل فقط. وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت بشأن قرار للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يدعو اسرائيل إلى عدم توطين المهاجرين السوفيات في الأراضي المحتلة.	اتفاق
١٩٩٠/٣/٣١ السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٩٠)	أعلنت مصر إدانتها لأية محاولة لتغيير الأوضاع القانونية لمدينة القدس الشرقية وجعلها عاصمة لاسرائيل.	

١٩٩٠/٤/٢٧ السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٩٠)	وقد انتقدت الإدارة الأمريكية موافقة الكونغرس بمجلسيه «النواب والشيوخ» على قرار غير ملزم باعتبار القدس المحتلة عاصمة موحدة لاسرائيل.	اتفاق
١٩٩٠/٤/٤ السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٩٠) ١٩٩٠/٥/٢٢ *Middle East Journal*, vol. 44, no.4 (Autumn 1990)	أعلن الرئيس بوش تأييده القوي لهجرة اليهود السوفيات، ووصفها بأنها «الخروج» الذي يشهده العصر الحديث لليهود وبأنها حدث كبير لكل من يعمل من أجل حرية الإنسان، وتعهد بالاستمرار بالقيام بكل ما هو ضروري لتمكين اليهود السوفيات من الوصول إلى اسرائيل بما في ذلك الضغط من أجل تنظيم رحلات جوية مباشرة لنقلهم. في الوقت الذي حذر فيه مبارك في خطابه أمام الاشتراكية الدولية من إمكانية اندلاع حرب في المنطقة بسبب قضية هجرة اليهود السوفيات.	اختلاف
الأهرام، ١٩٩٠/٦/٣	بعث مبارك برسالة عاجلة إلى بوش طالبه فيها بألا تقطع الولايات المتحدة حوارها مع منظمة التحرير، وذلك بعد أن لوحت الخارجية الأمريكية في أعقاب الهجوم على شواطىء تل أبيب بأن حكومة بوش قد تقدم على هذه الخطوة.	اختلاف
الأهرام، ١٩٩٠/٦/١٣	استخدمت الولايات المتحدة الفيتو في مجلس الأمن لإحباط مشروع القرار الذي كان يقضي بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق في الأراضي العربية المحتلة. وقد أوضحت مصر للولايات المتحدة الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على هذا الموقف في كل أنحاء الوطن العربي بلا استثناء، وكذلك خيبة الأمل التي يمكن أن يسببها الفيتو الأمريكي لدى الرأي العام العربي الذي كان يتوقع على العكس من ذلك موقفاً أمريكياً مؤيداً لاتخاذ إجراء معين لحماية المدنيين الفلسطينيين من أعمال القمع والبطش التي يتعرضون لها على أيدي الاسرائيليين. وذكرت المصادر أن القاهرة أكدت خلال هذه الاتصالات أن الوطن العربي ينتظر موقفاً أمريكياً متوازناً إزاء الوضع الشائك والدقيق في الشرق الأوسط، والموقف المتفجر في الأراضي العربية المحتلة بصفة خاصة، بالإضافة إلى	

	ضرورة تطوير الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني لتحريك عملية السلام وتحقيق فعاليتها في هذه المرحلة الدقيقة.	اختلاف
الأهرام، ٢٢/٦/١٩٩٠	أعلنت مصر أسفها للقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة يوم ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٠ بوقف حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية بسبب الخلافات بين الجانبين على تقييم الموقف الذي اتخذته قيادة المنظمة إزاء بعض العمليات التي ارتكبتها مؤخراً عناصر لا تنتمي إلى المنظمة. وقال البيان الذي أصدرته رئاسة الجمهورية في هذا الصدد إنه من المؤسف أن يتوقف الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني في الوقت الذي تسعى فيه أمريكا ومصر لإقناع اسرائيل بالدخول في حوار مع المنظمة تمهيداً للسير في خطوات المصالحة وإنهاء الصراع.	
٢٣/٦/١٩٩٠ *Middle East Journal*, vol. 44, no.4 (Autumn 1990)	وقد حثت مصر الولايات المتحدة على إعادة النظر في قرار تعليق مباحثاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية.	اختلاف
٥/٧/١٩٩٠ *Middle East Journal*, vol. 44, no.4 (Autumn 1990)	ذكرت مصادر دبلوماسية أن الولايات المتحدة قد أبلغت عرفات أن الحوار الفلسطيني ـ الأمريكي سوف يتم استئنافه مباشرة عقب موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على خطة مصرية ـ أمريكية لمعاقبة هؤلاء المتورطين في هجوم ٣٠ أيار/ مايو. وتدعو الخطة إلى طرد أبو العباس من اللجنة التنفيذية، وتوجيه النقد إلى دور جبهة تحرير فلسطين في الهجوم، وسحب بعض سلطات الجبهة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.	اتفاق
٨/١٠/١٩٩٠ **السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)**	أعربت مصر عن قلقها الشديد واستيائها البالغ إزاء الأحداث الدامية التي وقعت في ساحة المسجد الأقصى بالقدس الشريف وأدت إلى وقوع أعداد من الضحايا والمصابين.	

١٩٩٠/١٠/٩ *Middle East Journal*, vol. 45, no.2 (Spring 1991)	وقد لام الرئيس بوش اسرائيل لفشلها في التعامل بقدر أكبر من ضبط النفس خلال أحداث ٨ تشرين الأول/ أكتوبر في الحرم الشريف، وقد تقدمت الولايات المتحدة باقتراح إلى مجلس الأمن يدين الاستخدام المتزايد للقوة من جانب اسرائيل ضد الفلسطينيين يوم ٨ تشرين الأول/ أكتوبر في الحرم الشريف[1].	اتفاق
١٩٩٠/١١/٥ السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٩٠)	طالبت مصر اسرائيل في بيان أصدرته وزارة الخارجية بالامتثال لإرادة المجتمع الدولي وإنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة والاستجابة لقرار مجلس الأمن الذي فوض السكرتير العام للأمم المتحدة بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق في الأراضي المحتلة، وقبوله دعوة السكرتير العام للأمم المتحدة إلى اجتماع الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف لحماية المدنيين تحت الاحتلال.	
١٩٩٠/١٠/١٥ *Middle East Journal*, vol. 45, no.2 (Spring 1991)	وكان الرئيس بوش قد أعلن أنه يرغب في أن تقبل اسرائيل لجنة من الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، وقال إن عدم تعاونها يجعل من الصعب بالنسبة إلى الولايات المتحدة تمرير قرارات ضد العراق في مجلس الأمن.	
١٩٩٠/١٠/١٦ *Middle East Journal*, vol. 45, no.2 (Spring 1991)	وقد حثت الولايات المتحدة السكرتير العام للأمم المتحدة على إرسال بعثة في الحال على الرغم من الاعتراضات الاسرائيلية في محاولة لتجنب حملات جديدة تحمله على إدانة اسرائيل.	
١٩٩٠/١٠/٢٤ *Middle East Journal*, vol. 45, no.2 (Spring 1991)	وقد أصدر مجلس الأمن قراراً بالإجماع يدين رفض اسرائيل استقبال وفد من الأمم المتحدة لتقصي أحداث القتل التي وقعت يومي ٨ و٩ في الحرم الشريف، وتم تمرير القرار بعد أن رفض شامير نداءً شخصياً من بوش للسماح بالزيارة.	اتفاق
١٩٩٠/١٢/١٦ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)	أعلنت مصر رفضها لقرار حكومة اسرائيل بإبعاد أربعة من المواطنين الفلسطينيين من قطاع غزة المحتل.	

(١) وإن كان هذا الاقتراح قد تضمن أيضاً إدانة لإلقاء الحجارة من جانب الفلسطينيين خلال الأحداث، وهو ما دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى رفض الاقتراح الأمريكي. انظر:
«Chronology,» *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), pp. 278-279.

١٩٩٠/١٢/٢٠ *Middle East Journal*, vol. 45, no.2 (Spring 1991)	وقد تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم (٦٨١) الذي يدين عملية الطرد المخطط التي تقوم بها اسرائيل للفلسطينيين، ويدعو إلى تعيين هيئة من الأمم المتحدة لمراقبة حالة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.	اتفاق[٢]
ثالثاً: العلاقات المصرية ـ الأمريكية		
الأهرام، ١١/٤/١٩٩٠	أكدت مصر للولايات المتحدة أنها تلتزم بكل المعاهدات التي وقعت عليها، وذلك رداً على حملة تقول إن مصر تستطيع أن تنتج سلاحاً نووياً أو تسعى لإنتاج مادة البلوتونيوم.	اختلاف
الأهرام، ٢٥/٥/١٩٩٠	أعلنت الولايات المتحدة رسمياً ترحيبها بالاقتراح المصري الذي تقدم به الرئيس مبارك، والذي يدعو إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، ولكن على أساس أنه لا يجوز الربط بين نزع سلاح معين بالذات ونزع أسلحة أخرى.	اختلاف[٣]
الأهرام، ١١/٧/١٩٩٠	بدأت أمس جلسة المباحثات العسكرية الرسمية بين الوفدين المصري برئاسة الفريق صفي الدين أبو شناف، رئيس الأركان، والأمريكي برئاسة الجنرال كولين باول، رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي. وتناولت الجلسة أوجه التعاون بين القوات المسلحة من البلدين وسبل تدعيمها.	اتفاق

(٢) حيث إن مرور القرار بالإجماع يعني عدم اعتراض الولايات المتحدة، أي تأييدها لإدانة اسرائيل بشأن عملية الطرد التي تقوم بها للفلسطينيين من الأراضي المحتلة.

(٣) حيث إن الاقتراح المصري يقوم على أساس إزالة أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها، ووضع هذا الشرط يهدم الاقتراح من أساسه، ويتضح اختلاف الموقف المصري عن الموقف الأمريكي بهذا الشأن من خلال ما قاله عمرو موسى خلال مباحثاته مع شيني في حزيران/ يونيو ١٩٩١: «إنني أريد تأكيد أهمية أن يشمل ذلك (أي الحد من أسلحة الدمار الشامل) الحد من الأسلحة النووية والكيماوية والسلاح البيولوجي أيضاً والأسلحة الأخرى ذات الطبيعة التدميرية، في حين أن الموقف الأمريكي قد تمثل في عدم الربط بين السلاح النووي والكيميائي، وبحيث تتركز الجهود على نزع السلاح الكيميائي. انظر: **الأهرام**، ٢/٦/١٩٩١.

الأهرام، ١٢/ ٧/ ١٩٩٠	يزور أبو شناف، رئيس أركان القوات المسلحة، الولايات المتحدة لحضور اجتماعات لجنة التعاون المصرية ـ الأمريكية التي تناقش المعونات العسكرية الأمريكية لمصر، وكل ما يتعلق بالتدريب المشترك وتدريب الضباط على الأسلحة المختلفة، والصناعات العسكرية، مثل مشروع الدبابة (أم ـ ايه) والصناعات المعاونة لها.	اتفاق
رابعاً: العلاقات المصرية ـ السوفياتية		
١٩٩٠/١/١	وافق الاتحاد السوفياتي على منح قطاع الكهرباء والطاقة قرضاً ميسراً قيمته ١٣٠ مليون جنيه لاستكمال مجمع محطة توليد الكهرباء في عيون موسى، على أن يقوم الاتحاد السوفياتي بتدبير بقية التمويل من قروض أوروبية بضمان سوفياتي، وهو نظام يعمل به الاتحاد السوفياتي لأول مرة[٤].	اتفاق جزئي
١٩٩٠/٥/١٥ *Middle East Journal*, vol. 44, no.4 (Autumn 1990)	قابل الرئيس مبارك غورباتشوف في موسكو، وقد أسفرت الزيارة عن توقيع إعلان يدين توطين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة، ويقرر حق الفلسطينيين في اختيار مصيرهم، ويصف الاحتلال الاسرائيلي للقدس الشرقية باعتباره غير شرعي، وعقبة خطيرة أمام السلام. وقد دعا القائدان أيضاً إلى مؤتمر دولي للسلام، تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة مسألة الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين[٥].	اتفاق جزئي
١٩٩٠/٥/١	تم التوقيع على برنامج تعاون مع الاتحاد السوفياتي طويل الأجل يستمر حتى عام ٢٠٠٠، وينظم التعاون بين البلدين في كافة المجالات، خاصة الاقتصادية والصناعية والتجارية والتكنولوجية[٦].	اتفاق جزئي
١٩٩٠/٥/١	تم التوقيع على اتفاقيات للتعاون التجاري متوسطة الأجل تقضي بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى مليار جنيه استرليني عام ١٩٩٥[٧].	اتفاق جزئي

(٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠** (القاهرة: المركز، ١٩٩١).

(٥) انظر: Economist Intelligence Unit, **Egypt** (Country Report, 2nd Quarter 1990), p. 6.

(٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١** (القاهرة: المركز، ١٩٩٢).

(٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠**.

التاريخ والمصدر	الحدث	النتيجة
١٩٩٠/٥/١	تم الاتفاق بين البلدين على إعادة حساب الديون على أسس جديدة هبطت بقيمة الديون التي كانت تبلغ ٢ مليار و٢٠٠ مليون روبل إلى ٦٧٠ مليون جنيه مصري يتم سدادها بعد ٦ سنوات، وبأقساط سنوية قيمتها ٣٤ مليون جنيه مصري من دون فوائد، وتكون في شكل سلع مصرية غير تقليدية[٨].	اتفاق جزئي
خامساً: الغزو العراقي للكويت ومردوداته		
١٩٩٠/٨/٣ السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠) ١٩٩٠/٨/٣ *Middle East Journal*, vol. 45, no.1 (Winter 1991)	طالبت مصر بانسحاب القوات العراقية فوراً من الأراضي الكويتية والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم في الكويت بالقوة. وقد صدر بيان مشترك عن اجتماع بيكر وشيفرنادزه يدين الغزو ويدعو المجتمع الدولي إلى وقف إرسال الأسلحة إلى العراق.	اتفاق
١٩٩٠/٨/٥ *Middle East Journal*, vol. 45, no.1 (Winter 1991) ١٩٩٠/٨/٨ السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠)	عبّر بوش عن خيبة أمله بشأن ردود الأفعال العربية إزاء الغزو العراقي، وقال إنه يريد من الدول العربية إدانة العمل العراقي والمساعدة في خروج القوات العراقية من الكويت. وقد دعا الرئيس حسني مبارك إلى عقد قمة عربية طارئة بالقاهرة لبحث الأزمة العراقية ـ الكويتية خلال ٢٤ ساعة، وقد عقدت القمة العربية الطارئة بالقاهرة، وأصدر المؤتمر قراراً بأغلبية ١٢ صوتاً أكد فيه قراري مجلس الجامعة العربية في ٣ آب/ أغسطس والمؤتمر الإسلامي في ٤ آب/أغسطس، وقرارات مجلس الأمن بوصفها تعبيراً عن الشرعية، كما أدان الغزو العراقي للكويت، وطالب العراق بسحب قواته منها. واستجاب المؤتمر لطلب السعودية ودول الخليج العربي الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعاً عن أراضيها وسيادتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي.	اتفاق
١٩٩٠/٨/٧ *Middle East Journal*, vol. 45, no.1 (Winter 1991)	طار وزير الدفاع الأمريكي إلى مصر والدول العربية لإجراء مشاورات بشأن دور عربي في القوات متعددة الجنسية.	

(٨) المصدر نفسه.

السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٩٠)	وقد أبدى الرئيس مبارك موافقته على إرسال قوات للدفاع عن السعودية، وفي ١٩٩٠/٨/١١ بدأت القوات المصرية في الوصول إلى السعودية للمشاركة في تكوين مظلة عربية لتأمين أراضي المنطقة.	اتفاق
١٩٩٠/٨/١٤ السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠)	رفضت مصر إغلاق قناة السويس أمام السفن المتجهة للعراق لأن العراق ليس في حالة حرب مع مصر.	اختلاف
١٩٩٠/٨/١٤ *Middle East Journal*, vol. 45, no.1 (Winter 1991) السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠)	قال بوش إن الولايات المتحدة ترغب في التحدث مع الاتحاد السوفياتي والدول الأخرى بشأن قوة بحرية متعددة الجنسية لتنفيذ المقاطعة التي فرضتها الولايات المتحدة.	
١٩٩٠/٨/١٥ *Middle East Journal*, vol. 45, no.1 (Winter 1991)	وقد قال الرئيس مبارك إن مصر لن تستضيف مؤتمراً للدول التي تخطط للمشاركة في أي حصار بحري مستقبلي.	اختلاف
١٩٩٠/٨/١٧ السياسة الدولية، السنة ٢٦، العدد ١٠٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠)	بدأت الولايات المتحدة بتنفيذ العقوبات ضد العراق بالقوة إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ويأتي هذا في الوقت الذي لم تتخذ فيه الأمم المتحدة بعد قراراً بشأن القيام بعمل آخر لتنفيذ عقوباتها.	اتفاق جزئي
١٩٩٠/٩/١ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)	أكد مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية التي عقدت بالقاهرة بناء على طلب مصر تمسكه بضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية إليها.	اتفاق
١٩٩٠/٩/٤ *Middle East Journal*, vol. 45, no.1 (Winter 1991)	أوضح بيكر للكونغرس أن إدارة بوش تخطط لوجود عسكري طويل المدى في الخليج حتى لو انسحب العراق من الكويت، وأشار إلى هيكل جديد للأمن الاقليمي لمواجهة الاحتمالات العسكرية العراقية المستقبلية. وذكر بيكر أن مثل هذا الترتيب سوف يتضمن مقاطعة دولية للعراق في مجال توريد السلاح، وقدراً أكبر من التسليح للدول العربية المجاورة للعراق، قوات بحرية أو برية أمريكية في المنطقة، ووصف التنظيم الناتج بأنه سيكون شبيهاً للناتو.	اتفاق جزئي

المصدر	الحدث	النوع
١٩٩٠/٩/٤ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)	غادرت القاهرة إلى دولة الامارات العربية المتحدة القوات المصرية التي تقرر إرسالها لدعم القوات الدفاعية هناك في إطار التعاون العربي وتحت المظلة العربية.	اتفاق
١٩٩٠/٩/٨ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١) ١٩٩٠/٩/١٧ *Middle East Journal*, vol. 45, no.2 (Spring 1991)	أعلن الرئيس مبارك أن مصر تعتزم مساعدة السعودية بكافة الوسائل وتنوي إرسال قوات أخرى إليها قريباً. وقد قامت مصر بالفعل بنشر قوات تقدر بنحو ١٥٠٠ كقوات إضافية تلحق بـ ٢٥٠٠ مصري موجودين في السعودية من قبل.	اتفاق
الأهرام، ١٩٩٠/٩/٩ ١٩٩٠/١٠/٣ *Middle East Journal*, vol. 45, no.2 (Spring 1991) ١٩٩٠/١١/١٥ *Middle East Journal*, vol. 45, no.2 (Spring 1991)	سئل مبارك عن كيفية تحقيق السلام بالنسبة إلى أزمة الخليج من دون تدمير الترسانة الحربية الخاصة بالعراق، فقال: إننا ضد الأسلحة الكيماوية، وضد نشر الصواريخ، فهي وسائل مدمرة للغاية، وأعتقد أن السلام لن يستتب بوجود كل هذه الأسلحة عند العراق. وقد قال بوش في مؤتمر صحفي إن موقفه بشأن الانسحاب العراقي غير المشروط لم يتغير، وقال إنه لو انسحب العراق فإن أسلحته الكيماوية ومقدراته العسكرية الأخرى ستظل تمثل مشكلة. وفي مقابلة مع تلفزيون «سي.إن.إن.» (CNN)، قال بوش إن انسحاب القوات العراقية من الكويت ينبغي أن يتبعه جهد من جانب الأمم المتحدة يضمن إزالة الأسلحة الكيماوية للعراق ووقف برنامجه النووي.	اتفاق
١٩٩٠/١٠/٥ *Middle East Journal*, vol. 45, no.2 (Spring 1991) ١٩٩٠/١٠/٨ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)	بدأ الرئيس بوش مناقشات مع أعضاء الكونغرس تتعلق بالاستخدام المحتمل للقوة العسكرية ضد العراق. وقد أعلن اللواء محمد علي بلال قائد القوات المصرية في السعودية أن القوات المصرية أرسلت إلى الخليج للدفاع عن دول المنطقة، ولكنها لن تشارك في أي هجوم ضد العراق.	اختلاف

١٩٩٠/١١/٥ *Middle East Journal*, vol. 45, no.2 (Spring 1991) ١٩٩٠/١١/٦ *Middle East Journal*, vol. 45, no.2 (Spring 1991)	اتفق المسؤولون الأمريكيون والسعوديون مبدئياً على العمل سوياً لتأييد موافقة مجلس الأمن على قرار يجيز استخدام القوة إذا ما تقرر أنها أصبحت الوسيلة الوحيدة لإجلاء القوات العراقية عن الكويت. وقال مبارك لبيكر إن مصر سوف تؤيد قراراً من الأمم المتحدة بإجازة استخدام القوة ضد العراق إذا ما كان ذلك ضرورياً.	اتفاق
١٩٩٠/١١/٧ *Middle East Journal*, vol. 45, no.2 (Spring 1991) ١٩٩٠/١١/١٣ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)	في مقابلة أجريت معه، قال الرئيس مبارك إن قوات التحالف ينبغي أن تعطي العقوبات الاقتصادية فرصة شهرين أو ثلاثة أشهر أخرى قبل أن تلجأ إلى عمل عسكري. وقد أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي جورج بوش يريد حلاً سلمياً لأزمة الخليج، وأنه يتشاور مع أعضاء الكونغرس، وأن هدف أمريكا هو تنفيذ قرارات مجلس الأمن وإعطاء الفرصة لتنفيذها.	اتفاق
١٩٩٠/١٢/٥ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)	أعرب الجانبان المصري والسعودي (خلال انعقاد اللجنة المصرية ـ السعودية المشتركة) عن اعتقادهما بأن مبادرة الرئيس الأمريكي[٩] تهيىء فرصة أخيرة لإبعاد شبح الحرب عن المنطقة.	اتفاق
الأهرام، ١١/ ١٢/ ١٩٩٠ الأهرام، ٩/ ٩/ ١٩٩٠	أبلغت مصر الولايات المتحدة رسمياً بأنها تؤيد الجهود المبذولة لإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط من خلال مؤتمر دولي وبدون الربط بين هذه المشكلة وبين قضية إنهاء الاحتلال العراقي للكويت، وأكدت مصر حرصها على عدم الازدواج في المواقف واحترام قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. وكان بيكر قد أوضح موقف الولايات المتحدة من مسألة الفصل بين القضيتين حين قال خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس مبارك وبيكر في القاهرة: «إنه يجب معالجة أزمة الخليج بعيداً عن عملية السلام، وإنه يجب	

(٩) فقد تقدم الرئيس بوش بمبادرة تقوم على دعوة إلى لقاء بين مسؤولين عراقيين وأمريكيين للوصول إلى حل للأزمة. انظر: **الأهرام**، ٢/ ١٢/ ١٩٩٠.

	معالجة كل منهما على حدة وعدم ربط إحداهما بالأخرى».	
الأهرام، ١٩٩٠/١١/٢٤	وقال بوش في إجاباته على أسئلة الصحفيين: «على أنه حين يخرج العراق من الكويت فإننا سنكون أمام نظام دولي جديد، وهذا النظام الدولي الجديد يمنح فرصة أكبر للسلام في الشرق الأوسط... لكن الولايات المتحدة تظل على إصرارها لتساعد وتكون عاملاً مساعداً في التوصل إلى السلام بالنسبة لقضية الضفة الغربية، ونحن نؤيد هذا وأيدنا ذلك دائماً وإنما في إطار القرار (٢٤٢)، وعملنا باجتهاد من أجل التوصل إلى محادثات سلام. دعوني أقل إننا ما زلنا على إصرارنا لممارسة دور مفيد للغاية في حل سلمي لهذه القضية، ولكننا مصرين على معالجة هاتين القضيتين بشكل منفصل. لا يجب أن يكون هناك ربط».	اتفاق

(١٩٩١)

أولاً: سياسة السلام مع اسرائيل

المصدر / التاريخ	الحدث	التصنيف
١٤/٦/١٩٩١ *Middle East Journal*, vol. 45, no.4 (Autumn 1991)	عاد وفد من أعضاء الكنيست من حزب العمل من القاهرة بعد أن عقد اجتماعات مع المسؤولين المصريين.	اتفاق
٢٩/٧/١٩٩١ *Middle East Journal*, vol. 46, no.1 (Winter 1992)	سافر ديفيد ليفي وزير خارجية إسرائيل إلى القاهرة لمدة ثلاثة أيام للاجتماع مع مبارك والمسؤولين الآخرين في الحكومة.	اتفاق

ثانياً: الصراع العربي ـ الاسرائيلي

المصدر / التاريخ	الحدث	التصنيف
الأهرام، ٩/٣/١٩٩١	أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً جاء فيه أن مصر ترحب بما جاء في الخطاب الذي ألقاه بوش أمام الكونغرس يوم ٦ آذار/مارس وتأكيده على التزام الولايات المتحدة بالعمل على تحقيق تسوية شاملة وعادلة لمشاكل الشرق الأوسط. وتؤيد مصر النقاط التي طرحها بوش كأساس للتسوية، وهي تطبيق قراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق أمن أطراف النزاع بما فيها اسرائيل، والحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.	اتفاق
٨/٤/١٩٩١ *Middle East Journal*, vol. 45, no.3 (Summer 1991)	اقترح بيكر عقد مؤتمر سلام عربي ـ إسرائيلي اقليمي تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.	
الأهرام، ١٠/٤/١٩٩١	وذلك في الوقت الذي حددت مصر موقفها تجاه اجراءات دفع جهود السلام اعتماداً على عدة نقاط من أهمها: أن مصر ترى أن المؤتمر الدولي للسلام هو الإطار السياسي المناسب لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مع ضرورة الإعداد له الإعداد المناسب.	
٢٣/٤/١٩٩١ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٥ (تموز/يوليو ١٩٩١)	وخلال استقبال الرئيس مبارك السيد رولان دوما، وزير خارجية فرنسا، تم التأكيد على تطابق وجهتي نظر مصر وفرنسا حول ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق	

	الأوسط تحضره أوروبا والأمم المتحدة.	اختلاف
١٩٩١/٧/١٩ *Middle East Journal*, vol. 46, no.1 (Winter 1992) الأهرام، ١٩٩١/٧/١٩	عقب اجتماعات مع بيكر في القاهرة، اقترح الرئيس مبارك أن توقف إسرائيل بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، وأعرب عن اعتقاده بأنه في هذه الحالة، فإن الدول العربية يمكن أن توقف المقاطعة العربية كخطوة موازية، وذلك ضمن إطار عملية بناء الثقة بين الجانبين، وأضاف أن ذلك يمثل عرضاً.	اتفاق
الأهرام، ١٩٩١/٩/١٢ الأهرام، ١٩٩١/٩/١٦	أوضح وزير الخارجية عمرو موسى بأنه على الرغم من أننا أبرمنا اتفاقية سلام مع إسرائيل، إلا أننا نختلف معها بشأن القدس، حيث إن القدس جزء من الحل السلمي وقد أكدت الولايات المتحدة أمس أن الجزء العربي من القدس يعتبر جزءاً من الأراضي المحتلة التي يجب أن يتقرر مصيرها في مؤتمر السلام المزمع عقده بالشرق الأوسط.	اتفاق
الأهرام، ١٩٩١/٩/١٥	رحب المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية بالخطوة التي اتخذها بوش وطلب خلالها من الكونغرس إرجاء النظر لمدة ١٢٠ يوماً في منح إسرائيل ضمانات قروض قيمتها ١٠ مليارات دولار لتوطين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي. وقال المتحدث إن هذا الإجراء من جانب الرئيس الأمريكي يعد دليلاً على حرص الولايات المتحدة على استمرار عملية السلام.	اتفاق
١٩٩١/٩/٢٣ *Middle East Journal*, vol. 46, no.1 (Winter 1992)	في خطابه السنوي أمام الجمعية العامة، دعا بوش إلى إلغاء قرار الأمم المتحدة رقم (٣٣٧٩) لعام ١٩٧٥ الذي ينص على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية.	اتفاق جزئي[١]

(١) حيث لم تتوصل الدراسة إلى رد فعل مصري إزاء هذه الدعوة الأمريكية. وجدير بالذكر أن مصر قد غابت عن التصويت بشأن هذا القرار في الجمعية العامة.

الأهرام، ١/١٠/١٩٩١	في خطاب مصر أمام الجمعية العامة أشاد عمرو موسى بمبادرة بوش لعقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في إطار المفاوضات المباشرة وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)، ومبادلة الأرض مقابل السلام.	اتفاق
ثالثاً: العلاقات المصرية ـ الأمريكية		
الأهرام، ١٨/٥/١٩٩١	تتم في الوقت الراهن اتصالات مكثفة بين مصر والولايات المتحدة للاتفاق على الموقف الأمريكي بالنسبة للمديونية المصرية المستحقة لأمريكا في ظل مشاركتها في اجتماعات نادي باريس وقرارات الدول الصناعية الكبرى بإسقاط جزء رئيسي من المديونية المصرية.	
الأهرام، ٢٠/٧/١٩٩١	وقد تم التوصل إلى اتفاق بين مصر والولايات المتحدة على سداد الديون المدنية الأمريكية وقدرها ٥ مليارات دولار خلال ٢٠ عاماً، مع إعفاء مصر من السداد خلال السنوات الأربع القادمة، والبدء في سداد الأصل بعد فترة السماح خلال السنوات العشر التالية بفائدة لا تزيد عن ٢,٨ بالمئة، وقد تصل إلى ٣ بالمئة.	اتفاق
رابعاً: العلاقات المصرية ـ السوفياتية		
١٠ ـ ١٣/٥/١٩٩١ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٥ (تموز/ يوليو ١٩٩١)	زار القاهرة الكسندر بسمرتينخ، وزير الخارجية السوفياتي ضمن جولة في عدد من عواصم الشرق الأوسط شملت دمشق وعمان وتل أبيب والسعودية لبحث سبل دفع السلام في الشرق الأوسط. وقد اجتمع الرئيس مبارك ببسمرتينخ وبيكر في القاهرة لبحث وسائل دفع جهود السلام في المنطقة، وذلك في أول اجتماع من نوعه يضم وزير خارجية الدولتين العظميين مع مبارك لدفع جهود السلام.	اتفاق
٢٦ ـ ٢٧/٩/١٩٩١ السياسة الدولية، السنة ٢٨، العدد ١٠٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢)	وصل الرئيس مبارك إلى موسكو ليناقش مع الرئيس غورباتشوف مختلف القضايا الدولية والتعاون المشترك وجهود السلام، وقد اتفقت مصر والاتحاد السوفياتي على مساندة عقد مؤتمر السلام.	اتفاق

<table>
<tr><td>الأهرام، ١٩٩١/٩/٢٧</td><td>في حديث لوكالة أنباء تاس السوفياتية قال مبارك: لقد حزنت عندما وقع الانقلاب في الاتحاد السوفياتي، ولكن في اليوم التالي عندما شاهدت المواطن السوفياتي يتحرك في الشارع ضد الانقلاب قلت إن هذا الانقلاب فاشل، فالشعب بدأ يعبر عن رأيه، والذي منح هذه الحرية هو غورباتشوف.</td><td>اتفاق(٢)</td></tr>
<tr><td colspan="3">خامساً: الغزو العراقي للكويت ومردوداته</td></tr>
<tr><td>١٩٩١/١/٤
السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/ابريل ١٩٩١)</td><td>رحبت مصر بالحوار العراقي ـ الأمريكي وأعربت عن أملها في أن يصل هذا الحوار إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي.</td><td>اتفاق</td></tr>
<tr><td>١٩٩١/١/٨
السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/ابريل ١٩٩١)

١٩٩١/١/١٥
السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/ابريل ١٩٩١)</td><td>وجه الرئيس بوش رسالة إذاعية إلى شعوب العالم أذيعت باللغات المختلفة حذر فيها من أن أزمة الخليج تدخل أخطر مراحلها، وأنه خلال أسبوع تنتهي المهلة المحددة للانسحاب العراقي الكامل وغير المشروط من الكويت، وعلى صدام حسين أن يختار بين الحرب والسلام.

وقد وجه الرئيس مبارك نداء أخيراً إلى الرئيس العراقي صدام حسين يطلب فيه أن يتجرد من كل اعتبارات ذاتية لإنقاذ السلام وإنقاذ شعبه وأطفال العراق وأسر شهدائه من ويلات الحرب ورؤى الدماء التي يملك وحده أن ينقذها منها.</td><td>اتفاق</td></tr>
<tr><td>الأهرام، ١٩٩١/١/٣٠</td><td>قال بوش قبل اجتماعه بالدكتور عصمت عبد المجيد إنه يسجل تقديره للحكومة المصرية وللرئيس مبارك بصفة خاصة، ولوزير الخارجية المصري، لوقوف مصر مع التحالف القائم في الخليج، وأضاف أن مصر وقيادتها تقوم بدور رائد في هذا التحالف بأشكال كثيرة ومتعددة.</td><td>اتفاق</td></tr>
<tr><td>١٩٩١/٢/٢٧
Middle East Journal, vol. 45, no.3 (Summer 1991)</td><td>أعلن بوش أن القوات المتحالفة قد انتصرت في تحرير الكويت، وفي هزيمة الجيش العراقي.</td><td></td></tr>
</table>

(٢) حيث أيدت الولايات المتحدة أيضاً غورباتشوف خلال تلك الأحداث.

١٩٩١/٢/٢٦ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/ ابريل ١٩٩١)	وقد أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أن القوات المصرية المشاركة في عملية تحرير الكويت قد حققت مهامها المخططة بكفاءة عالية، وأن تقدمها داخل عمق الأراضي الكويتية كان أسرع من المعدلات القتالية المتعارف عليها.	اتفاق
١٩٩١/٣/٦ *Middle East Journal*, vol. 45, no.3 (Summer 1991)	وقع وزراء خارجية مصر وسوريا ودول الخليج الست بالأحرف الأولى على اعلان دمشق الذي يدعو إلى تعاون دول الاعلان في مجال الأمن الأمريكي والتنمية الاقتصادية. ويعتبر القوات المصرية والسورية على أرض العربية السعودية والخليج بمثابة نواه لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية في الخليج.	اختلاف(٣)
١٩٩١/٥/٧ *Middle East Journal*, vol. 45, no.4 (Autumn 1991)	أعلن ديك تشيني، وزير الدفاع الأمريكي، أن حوالى ٤٠٠٠ ضابط أمريكي سيبقون في الكويت لفترة زمنية غير محددة.	اتفاق جزئي(٤)

---

(٣) اعتبرت الدراسة توقيع مصر لإعلان دمشق مخالفاً للتفضيلات الأمريكية، وذلك في ضوء الأحداث السابقة واللاحقة عليه، وكانت تشير إلى اختلاف الموقفين المصري والأمريكي بشأن ترتيبات الأمن الاقليمي في الخليج.

ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٠ أبلغ الرئيس مبارك الولايات المتحدة أن ترتيبات الأمن لمنطقة الخليج بعد حل الأزمة ينبغي أن تنبع من الدول العربية وحدها من دون تدخل من قوات خارجية، وقد استمر هذا التصور المصري بعد حل الأزمة، وذلك في الوقت الذي وضح فيه أن الولايات المتحدة ترى أن مصالحها الخاصة في أمن الخليج واستقراره تملي عليها أن تكون لها الكلمة العليا في عملية التخطيط الأمني في المنطقة.

وعلى الرغم من تأكيد وزير الدفاع الأمريكي في حزيران/يونيو عام ١٩٩١ خلال زيارته للقاهرة على ضرورة قيام مصر بدور حيوي في أية اجراءات أمنية مستقبلية في المنطقة، إلا أنه أعرب وقتذاك عن صعوبة تحديد شكل العلاقة التي يمكن أن تتبلور بين مصر والدول المعنية بتلك القضية.

وقد أوردت جريدة الشعب أن القاهرة قد تلقت باستياء المعلومات التي أوضحت دور التحالف الخليجي الأمريكي في استبعاد مصر من الترتيبات الأمنية في الخليج، حيث تبين للقاهرة أن قرار السعودية والكويت بالاستغناء عن القوات المصرية بعد الانتهاء من تحرير الكويت جاء بناء على نصيحة أمريكية، بعد أن تأكدت واشنطن من إصرار مصر على أن تكون الترتيبات الأمنية في الخليج عربية في المقام الأول. انظر: **الأهرام**، ١٩٩٠/١١/١٦؛ **الشعب**، ١٩٩١/٥/٢١، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١** (القاهرة: المركز، ١٩٩٢)، ص ٤٨٦.

(٤) اعتبرت الدراسة موقف مصر تعبيراً عن الاتفاق الجزئي، وذلك لأن الدراسة لم تتوصل إلى رد فعل مصري إزاء الاعلان، على الرغم من أن موقف مصر المعلن من قبل قد تمثل في ما صرح به أسامة الباز حين قال إنه يمكن للولايات المتحدة أن تخزن بعض الأسلحة مع احتفاظها بوجود بحري وجوي في مواقع ممتازة، ولكن الوجود البري غير مطلوب عملياً.

٩/٥/١٩٩١ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٥ (تموز/ يوليو ١٩٩١)	أنهى وزير الدفاع ديك تشيني جولته في دول الخليج العربية، وصرح المراقبون في الجولة بأنه طرح ترتيبات أمنية إقليمية جديدة في الخليج تقوم فيها الولايات المتحدة بدور أكبر، وإقامة مركز قيادي متقدم في البحرين للقيادة المركزية الأمريكية في المنطقة، وتشمل الترتيبات زيارات دورية منتظمة للقوات الجوية وحاملات الطائرات الأمريكية، وإجراء مناورات عسكرية أمريكية ـ عربية مشتركة، وتوسيع نطاق عمليات التدريب الأمريكية للقوات العربية، وإبرام صفقات أسلحة جديدة، وتخزين كميات من الأسلحة الأمريكية في السعودية والقيام بعمليات تدريب برمائية قبالة ساحل عمان.	اتفاق جزئي(٥)
٢٩/٥/١٩٩١ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٥ (تموز/ يوليو ١٩٩١)	أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش خطة لتخليص منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وطالب الدول الخمس الكبرى بالاجتماع لوضع أسس التسلح بالمنطقة.	
الأهرام، ٣١/٥/١٩٩١	وقد أعلن عمرو موسى وزير خارجية مصر ترحيب مصر بما جاء في مقترحات بوش لتخليص منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وأعرب عن أمل مصر في أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل «على أن تلتزم بذلك جميع دول المنطقة».	اتفاق جزئي
الأهرام، ٧/٦/١٩٩١	أوضحت مصادر رسمية أنها تشعر بعدم الارتياح لأن الولايات المتحدة وهي تعلن عن وضع قيود على تصدير الأسلحة لمنطقة الشرق الأوسط، فإنها في نفس الوقت تتجاهل امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية.	
الأهرام، ٢/٦/١٩٩١	وكان شيني قد قال في رده على سؤال محدد بشأن المبادرة الأمريكية وتأثيرها على قدرات اسرائيل النووية: «لا أعرف أن لدى اسرئيل أي قدرات نووية، فهي لم تعلن ذلك أبداً».	

(٥) حيث لم تتوصل الدراسة إلى رد فعل مصري إزاء هذا الطرح الأمريكي، وإن كان من المعروف أن مصر كانت ترغب في أن تكون الترتيبات الإقليمية الجديدة عربية أساساً.

١٩٩١/٦/٥ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١) الأهرام، ١٩٩١/٦/٦	وقد أبلغ مبارك شيني مدى انزعاج مصر وقلقها من امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية. وقال عمرو موسى في أول حديث له مع جريدة أمريكية الواشنطن بوست إن مصر تطالب بضمانات، إذ إن أمريكا لا تعترف بامتلاك اسرائيل لهذه الأسلحة، ولا بد من بدء الحد منها تدريجياً وإزالتها، وإنه بدون ذلك سوف لا يتم التوصل إلى حل، وإن الولايات المتحدة لا بد وأن تعترف بأن اسرائيل تمتلك أسلحة نووية، وتبدأ في التخلص منها.	اختلاف
الأهرام، ١٩٩١/٦/٣ الأهرام، ١٩٩١/٦/٣	وافقت مصر من حيث المبدأ على إرسال قوات لحفظ السلام في الكويت، وعلى الحدود الكويتية ـ العراقية. وذكرت المصادر المصرية أن إرسال قواتها للخليج سيكون بهدف قيام قوة ردع قادرة على مواجهة أية تهديدات تتعرض لها المنطقة، وفي نفس الوقت بمثابة ترتيبات أمنية عقب انتهاء حرب الخليج. وقد أكد شيني في رده على سؤال عن أهمية اشتراك مصر في تأمين المنطقة، أنه من الأهمية القصوى أن تلعب مصر دوراً رئيسياً بالنسبة لقضايا الأمن بصفة عامة، وعلى نطاق الشرق الأوسط.	اتفاق[٦]

(٦) اعتبرت الدراسة موافقة مصر على إرسال قوات مصرية إلى الخليج (وذلك بعد أن كانت قد أعلنت قرارها بسحب القوات من الخليج بعد أن أدت مهمتها الأساسية المكلفة بها) متفقاً مع التفضيلات الأمريكية التي أرادت أن تلعب مصر والدول العربية الأخرى دوراً محدوداً حينذاك يتمثل في توفير الانتشار البري الذي ذكرت الولايات المتحدة أنها لن توفره، وذلك في إطار استراتيجيا أمريكية شاملة بشأن الترتيبات الأمنية الاقليمية تقوم فيها الولايات المتحدة بدور رئيسي. وكما سبقت الإشارة، فإن مصر كانت ترغب منذ البداية في أن تقوم الدول العربية بالدور الرئيسي في هذه الترتيبات في حين تقوم الدول الأجنبية بمجرد توفير السلاح. ومعنى ذلك أن مصر قد تخلت عن رغبتها ورضيت بالدور الذي حددته لها الاستراتيجيا الأمريكية بشأن ترتيبات الأمن الاقليمي في الخليج. انظر: **الأهرام**: ١٩٩٠/١١/١٦، و١٩٩١/٦/٣.

المصدر	النص	التصنيف
١٩٩١/٧/٦ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١)	أكد البيت الأبيض أن قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد العراق تخول الولايات المتحدة القيام بعمل عسكري ضد العراق إذا واصل إعاقة مهمة فريق الأمم المتحدة المكلف بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية وتدميرها.	
١٩٩١/٧/١٣ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١)	وقد بعث الرئيس مبارك برسالة إلى الرئيس العراقي صدام حسين عن طريق طرف ثالث ينبهه فيها إلى خطورة الموقف الحالي، والذي قد يعرض العراق إلى احتمال شن هجوم آخر من قوات التحالف قد تدمر فيه بعض الأهداف الاستراتيجية داخل العراق بسبب رفض العراق نداءات المجتمع الدولي بخصوص التفتيش على منشآته النووية طبقاً للقرارات الصادرة في هذا الشأن.	
١٩٩١/٧/١٤ السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١)	وقد أعلن الرئيس مبارك أن مصر ليست على استعداد للمشاركة في ضربة عسكرية جديدة موجهة ضد العراق.	اتفاق جزئي(٧)
١٩٩١/٧/١٦ *Middle East Journal*, vol. 46, no.1 (Winter 1992)	وافقت مصر، والكويت، وسوريا، ودول مجلس التعاون الخليجي على أن تقوم كل دولة بصورة منفردة بالاستجابة لمطالب حلفائها. ويحل هذا الاتفاق محل خطة سابقة كانت تقوم على إنشاء قوة أمنية مشتركة لحماية الكويت، وفقاً لما ينص عليه إعلان دمشق.	اتفاق(٨)
الأهرام، ١٩٩١/٩/٦	أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أمس أن الولايات المتحدة والكويت وقعتا بالأحرف الأولى اتفاقاً بشأن تنظيم التعاون العسكري والأمني. ويشمل الاتفاق تخصيص موانئ ومناطق معينة من الكويت تستطيع القوات الأمريكية الوصول إليها واستخدامها.	

(٧) اعتبرت الدراسة هذا الموقف المصري معبراً عن الاتفاق الجزئي، ففي الوقت الذي لم تستبعد فيه ولم تدن أي هجوم جديد ضد العراق، فإنها أعلنت أنها لن تشارك في مثل هذا الهجوم.

(٨) يعبر هذا الموقف المصري عن اتفاق مع التفضيلات الأمريكية التي كانت منذ البداية تريد أن تلعب الدول العربية، ومن بينها مصر، دوراً ثانوياً مساعداً للدور الأمريكي الأكبر في إطار الاستراتيجيا الأمريكية بشأن الترتيبات الأمنية في الخليج.

	كما يشمل الاتفاق تخزين الأسلحة وإجراء تدريبات ومناورات مشتركة بين القوات الأمريكية والكويتية، وأيضاً قوات دول أخرى في المنطقة، ومدة الاتفاق عشر سنوات، وقد تم التوقيع النهائي على الاتفاقية في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١.	
الأهرام، ٤/٩/١٩٩١	وتعليقاً على الاتفاق الأمريكي ـ الكويتي للتعاون الأمني، قال عمرو موسى إن مصر ترى أن أي اتفاق تعقده حكومة الكويت مع أية دولة أخرى هو مسألة تتعلق بالمصلحة الكويتية التي نحترمها، مؤكداً أن إعلان دمشق هو من منطلق عربي ولتحقيق الأمن العربي المشترك.	اتفاق جزئي

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أحمد، أحمد يوسف. **الصراعات العربية ـ العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٨١): دراسة استطلاعية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

أنوخكين، أرنولد. **معونة أم استعمار جديد.** ترجمة صنع الله إبراهيم. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، [د.ت.].

اوتيزا، أنريك [وآخرون]. **الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية.** ترجمة أحمد فؤاد بلبع. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

ثابت، أحمد. **الدولة والنظام العالمي مؤشرات التبعية ومصر.** القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢.

حريق، إيليا (محرر). **العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد.** بيروت: دار المشرق والمغرب، ١٩٨٣.

ربيع، محمد عبد العزيز. **المعونات الأمريكية لإسرائيل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

الرشيدي، أحمد (محرر). **الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج.** القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

سعودي، هالة. **المساعدات الأمريكية ومواقف السياسة الخارجية المصرية، ٧٠ ـ ١٩٨٤.** القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨.

سلامة، غسان [وآخرون]. **السياسة الأمريكية والعرب.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢)

السيد، مصطفى كامل. **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**. القاهرة: بروفيشنال للاعلام والنشر، ١٩٨٣.

السيد سعيد، محمد. **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٧)

السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: بروفيشنال للاعلام والنشر، ١٩٨٣.

العيسوي، إبراهيم. **قياس التبعية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

فرجاني، نادر. **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

قرني، بهجت وعلي الدين هلال (محرران). **السياسات الخارجية للدول العربية**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

كلوتشكوفسكي، جيكينيس فولكوف. **اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة**. موسكو: دار التقدم، ١٩٩٠. (مكتبة الطالب)

كوانت، وليام ب. (محرر). **الشرق الأوسط ـ كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩.

مركز البحوث والدراسات السياسية. **دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠** القاهرة: المركز، ١٩٩١.

ــــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١**. القاهرة: المركز، ١٩٩٢.

نجم، عبد الحميد ومحمد عبد الهادي المحميد. **الإحصاء الوصفي والتحليلي مع استخدام البرامج الجاهزة**. الكويت: جامعة الكويت، كلية التجارة، لجنة البحوث والتدريب، ١٩٨٨.

هلال، رضا. **صناعة التبعية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧.

دوريات

إبراهيم، حسنين توفيق. «أزمة الخليج الثانية والأمن القومي العربي: قضايا وتساؤلات حول المستقبل.» **شؤون عربية**: العدد ٦٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٩١.

ـــــ. «الفكر العربي وإشكالية النظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية نقدية.» **شؤون عربية**: العدد ٦٩، أذار/ مارس ١٩٩٢.

أبو طالب، حسن. «تطور الدور الأمريكي وغزو لبنان.» **السياسة الدولية**: السنة ١٨، العدد ٧٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢.

«أزمات جديدة في العلاقات المصرية الأمريكية: واشنطن تجمد المعونة النقدية ومبارك يؤجل زيارته.» **القبس**: ٢٨/٣/١٩٨٩.

الإمام، محمد محمود. «مصر بدون المعونة الأمريكية (٢) البديل العربي والاعتماد على الذات.» **الأهرام الاقتصادي**: ٢٧ آذار/ مارس ١٩٨٩.

أمين، سمير. «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية.» **قضايا فكرية**: العدد ٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

الأهرام: الأعداد من: تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١.

الببلاوي، حازم. «مصر بدون المعونة الأمريكية (٣) المعضلة المصرية: قوة سياسية وضعف اقتصادي.» **الأهرام الاقتصادي**: ٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٩.

بروكس، جيرالدين. «المساعدات الغذائية الأمريكية لمصر جلبت السلام مع إسرائيل.» **الوطن**: ١٤/٤/١٩٨٩.

جلال، دينا. «الإصلاح الاقتصادي على الطريقة الأمريكية: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (٩).» **الأهرام الاقتصادي**: ١٧ آب/ اغسطس ١٩٨٧.

ـــــ. «التمويل الأمريكي والتمويل الدولي وجهان لعملة واحدة: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (١٧).» **الأهرام الاقتصادي**: ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧.

ـــــ. «الثمن السياسي للمعونة الأمريكية: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (٥).» **الأهرام الاقتصادي**: ٢ تموز/ يوليو ١٩٨٧.

ـــــ. «المعونة الأمريكية بين النظرة المحاسبية والمصلحة المصرية: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (٧).» **الأهرام الاقتصادي**: ٣٠ آب/ اغسطس ١٩٨٧.

ـــــ. «المعونة الأمريكية تحابي القطاع الخاص: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (٨).» **الأهرام الاقتصادي**: ١٠ آب/ اغسطس ١٩٨٧.

ـــــ. «المعونة الأمريكية معونة للاقتصاد الأمريكي: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (١٠).» **الأهرام الاقتصادي**: ٢٤ آب/ اغسطس ١٩٨٧.

ـــــ. «المعونة الأمريكية والخريطة الاجتماعية لمصر: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (١٩).» **الأهرام الاقتصادي**: ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣.

ـــــ. «المعونة الأمريكية وقضية نقل التكنولوجية: أمريكا ومصر، المعونة والعلاقة (١٥).» **الأهرام الاقتصادي**: ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٣.

جمعة، سلوى شعراوي. «مصر والنظام الدولي: سيناريو التسعينات.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٦، العدد ١٠١، تموز/ يوليو ١٩٩٠.

الحصري، ميرفت. «أخيراً أسقطت أمريكا ديوننا العسكرية.» **الأهرام الاقتصادي**: ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠.

ـــــ. «حكاية مصر مع الديون العسكرية الأمريكية.» **الأهرام الاقتصادي**: ٤ أيار/ مايو ١٩٨٧.

ـــــ. «حكاية مصر مع الديون العسكرية الأمريكية (٢).» **الأهرام الاقتصادي**: ١١ أيار/ مايو ١٩٨٧.

«حقيقة المساعدات الأمريكية في الاقتصاد المصري: تقرير وكالة التنمية الدولية (الأيد) المقدم للكونجرس الأمريكي في السنة المالية ١٩٨٥.» **الأهرام الاقتصادي**: ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥.

زايدة، جمال. «رحلة الاقتصادي ما بين المعونة الأمريكية وصندوق النقد الدولي.» **الأهرام الاقتصادي**: ٢٧ آذار/ مارس ١٩٨٧.

زكي، رمزي. «ملاحظات حول استراتيجية التنمية في البلدان المتخلفة.» **فكر للدراسات والأبحاث**: العدد ١٠، ١٩٨٦.

زهرة، السيد. «أبعاد الغزو الإسرائيلي للبنان.» **السياسة الدولية**: السنة ١٨، العدد ٦٩، تموز/ يوليو ١٩٨٢.

السماك، محمد أزهر سعيد. «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

السياسة الدولية: الأعداد من: السنة ١٨، العدد ٦٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ حتى السنة ٢٨، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

السيد سليم، محمد. «العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٨، العدد ١٠٨، نيسان /أبريل ١٩٩٢.

الشعب: ٢١/٥/١٩٩١.

شوكت، محمد. «الاستثمار الأجنبي في صناعة البترول المصرية.» **البترول**: العدد ٥، ١٩٩٢.

عبد المجيد، وحيد. «الموقف المصري من الغزو الإسرائيلي للبنان.» **السياسة الدولية**: السنة ١٨، العدد ٧٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢.

عفيفي، زينب. «ما هي حقيقة المعونة الأمريكية لمصر؟» حديث أجري مع ونيس موريس وكيل مكتب الشئون المصرية بالوكالة الدولية للتنمية حول برنامج المساعدات الأمريكية لمصر.» **آخر ساعة**: ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤.

علي، عبد الحليم محمد. «الاستثمار الصيغة المناسبة لعلاقاتنا الاقتصادية الراهنة مع الولايات المتحدة.» **الأهرام**: ١٧/ ٧/ ١٩٨٥.

العيسوي، إبراهيم. «معنى التبعية.» **قضايا فكرية**: العدد ٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

قرني، بهجت. «المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية.» **السياسة الدولية**: السنة ١٨، العدد ٦٩، تموز/ يوليو ١٩٨٢.

المجدوب، طه، عبد الفتاح الجبالي وأحمد ابراهيم محمود. «الولايات المتحدة والشرق الأوسط.» **أوراق الشرق الأوسط**: العدد ٦، تموز/ يوليو ١٩٩٢.

المراغي، محمود. «القاهرة وواشنطن بين أزمة الأسلحة الكيماوية وأزمة المعونات.» **الوطن**: ٢٦/ ٣/ ١٩٨٨.

ـــــــ. «مصر على مائدة الكونجرس الأمريكي: نص المحاضر التي ناقش فيها الكونجرس قضايا المعونات والسياسات المصرية.» **الأهالي**: ٢١/ ١٢/ ١٩٨٨.

مصطفى، نادية محمود. «القوتان الأعظم والعالم الثالث من الحرب الباردة الجديدة إلى نهايتها.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٩، العدد ٣٦، نيسان/ أبريل ١٩٩١.

النشرة الاقتصادية (البنك الأهلي المصري): السنة ٤٤، العدد ٣، ١٩٩١.

النشرة الشهرية للتجارة الخارجية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر): أعداد مختلفة.

هلال، سعيد أحمد. «اتحاد الضغوط الأمريكية على مصر.» **الأهرام الاقتصادي**: ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨.

ينيموف، فلاديمير. «العلاقات المصرية الأمريكية.» **المصدر**: كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

تقارير

مصر، وزارة الخارجية، الإدارة القانونية والمعاهدات. «مجموعة المعاهدات التي تصدرها وزارة الخارجية، الإدارة القانونية والمعاهدات.» القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، [أعداد مختلفة].

وزارة التعاون الدولي، قطاع التعاون مع الولايات المتحدة. «بيان إجمالي يوضح موقف استخدام القروض والمنح المقدمة لحكومة جمهورية مصر العربية من الولايات المتحدة وفقاً للمركز المالي حتى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢.»

أطروحات

خرفي، سامر صالح. «التجارة الدولية والتنمية في الجزائر منذ الاستقلال: دراسة للتبادل السلعي مع الجماعة الاقتصادية الأوربية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١).

الخواجة، عبلة محمد. «العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مع التركيز على جانب المساعدات في الفترة من ٧٤ ـ ١٩٨٥.» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).

سيد مصطفى، هالة. «الجوانب السياسية لمفهوم الاعتماد على الذات واستراتيجية التنمية المستقلة.» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).

محمد، زينب عبد العظيم. «العلاقات بين دول الجنوب ـ الجنوب: دراسة سياسية في دور البترول في علاقات الدول النامية البترولية وغير البترولية من ٧٣ ـ ١٩٨٥.» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩).

مؤتمرات

التنمية المستقل في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٧.

حتى لا تنشب حرب عربية ـ عربية أخرى (من دروس حرب الخليج): أعمال المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية. تنسيق وتحرير مصطفى كامل السيد. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢.

سياسة مصر الخارجية في عالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية. تحرير أحمد يوسف أحمد. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.

الوطن العربي في عالم متغير (أزمة الخليج الثانية): أعمال المؤتمر السنوي الرابع للبحوث السياسية. تحرير نازلي معوض. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

٢ ـ الأجنبية

Books

Bowers, John Waite and John A. Courtright. *Communication Research Methods*. Glenview, IL: Scott Foresman, 1984.

Butwell, Richard (ed.). *Foreign Policy and the Developing Nation*. Lexington: University of Kentucky Press, 1969.

Campbell, John Coert. *Defense of the Middle East: Problems of American Policy*. 2nd ed. New York: Harper, 1960.

Clarke, Michael and Brian White (eds.). *Understanding Foreign Policy: The Foreign Policy Systems Approach*. England: Edward Elgar, 1983.

East, Maurice A. [et al.], (eds.). *Why Nations Act: Theoretical Perspectives of Comparative Foreign Policy Studies*. London; Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1978. (Sage Focus Editions)

Economist Intelligence Unit. *Egypt*. Country Report, 2nd Quarter 1990; and Country Report, 2nd Quarter 1992.

Efrat, Moshe and Jacob Bercovitch (eds.). *Superpowers and Client States in the Middle East: The Imbalance of Influence*. London; New York: Routledge, 1991.

Gilpin, Robert. *U.S. Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of Direct Foreign Investment*. New York: Basic Books, 1975. (Political Economy of International Relations Series)

Hirschman, Albert O. *National Power and the Structure of Foreign Trade*. Berkeley, CA: University of California Press, 1980.

International Monetary Fund. *International Financial Statistics Yearbook, 1992*. Washington, DC: IMF, 1992.

Kegly, Charles W. and Patrick J. McGowan (eds.). *The Political Economy of Foreign Policy Behavior*. London: Beverly Hills, 1981.

Keohane, Robert O. and Joseph S. Nye. *Power and Interdependence: World Politics in Transition*. Written under the auspices of the Center for International Affairs, Harvard University. Boston, MA: Little, Brown, 1977.

Kerr, Malcolm H. and El-Sayed Yassin (eds.). *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order*. Boulder, CO: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1982.

Korany, Bahgat and Ali E. Hillal Dessouki. *The Foreign Policies of Arab States*. With contributions by Ahmad Yousef Ahmad [et al.]. Cairo: American University in Cairo Press; Boulder, CO: Westview Press, 1984.

McKinlay, Robert D. and Anthony Mughan. *Aid and Arms to the Third World: An Analysis of the Distribution and Impact of U.S. Official Transfers*. New York: St. Martin's Press, 1984.

Maghroori, Ray and Bennett Ramberg (eds.). *Globalism Versus Realism: International Relations' Third Debate*. Boulder, CO: Westview Press, 1982.

Mahler, Vincent A. *Dependency Approaches to International Political Economy: A Cross-National Study*. New York: Columbia University Press, 1980.

Meier, Gerald M. *Leading Issues in Economic Development*. 4th ed. New York: Oxford University Press, 1984.

Muelle, John E. (ed.), *Approaches to Measurement in International Relations: A Non-Evangelical Survey*.

Nassar, Heba A. *The Economic and Political Dimensions of Egyptian External Debt, Part 1: An Economic Review of the Literature*. Cairo: Center for Economic and Financial Research and Studies, 1990.

Neter, John, William Wasserman and Michael H. Kutner. *Applied Linear Statistical Models, Regression Analysis of Variance and Experimental Designs*. Homewood, IL: Irwin, 1985.

Payer, Cheryl. *The Debt Trap: The IMF and the Third World*. New York: Monthly Review Press, 1974.

Pincus, John A. *Trade, Aid and Development: The Rich and Poor Nations*. New York: McGraw-Hill, 1967. (The Atlantic Policy Studies)

Richardson, Neil R. *Foreign Policy and Economic Dependence*. Austin, TX: University of Texas Press, 1978.

Sharabi, Hisham (ed.). *The Next Arab Decade: Alternative Futures*. Boulder, CO: Westview Press, 1988.

Shoemaker, Christopher C. and John Sponier. *Patron Client State Relationships- Multilateral Crises in the Nuclear Age*. New York: Praeger, 1984.

Singer, Marshall R. *Weak States in a World of Powers: The Dynamics of International Relationships*. New York: Free Press, 1972.

Stremlau, John J. (ed.). *The Foreign Policy Priorities of Third World States*. Boulder, CO: Westview Press, 1980.

Sullivan, Earl L. *Impact of Development Assistance on Egypt*. Cairo: American University, 1984.

Waterbury, John. *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983. (Princeton Studies on the Near East)

Weinbaum, Marvin G. *Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid*. Boulder, CO: Westview Press, 1986. (Westview Special Studies on the Middle East)

Westwood, Andrew F. *Foreign Aid in a Foreign Policy Framework*. Washington, DC: Brookings Institution, 1966.

Williams, Frederick, Ronald E. Rice and Everett M. Rogers. *Research Methods and the New Media*. New York: Free Press, 1988.

Wimmer, Roger D. and J.R. Dominick. *Mass Media Research: An Introduction*. Belmont, CA: Wadsworth Publishing Company, 1987.

World Bank. *World Debt Tables, 1992-1993: External Financial for Developing Countries*. Washington, DC: The Bank, 1992.

———. *World Development Report*. Washington, DC: The Bank, Different Issues.

———. *World Tables, 1991*. London: John's Hopkins University Press, 1991.

Periodicals

Armstrong, Adrienne. «The Political Consequences of Economic Dependence.» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 25, no. 3, September 1981.

Brown, Donald S. «Egypt and the United States: Collaborators in Economic Development.» *Middle East Journal*: vol. 35, no. 1, Winter 1981.

Caporaso, James A. «Dependence, Dependency and Power in the Global System: A Structural and Behavioral Analysis.» *International Organization*: vol. 32, no. 1, Winter 1978.

El-Doufani, Mohamed M. «Regional Revisionist Client States under Unipolarity.» *Third World Quarterly*: vol. 13, no. 2, 1992.

Duvall, Raymond D. «Dependence and Dependencia Theory: Notes toward Precision of Concept and Argument.» *International Organization*: vol. 32, no. 1 Winter 1978.

Emerson, Richard M. «Power-Dependence Relations.» *American Sociological Review*: vol. 27, no. 1, February 1962.

Galtung, Gohan. «A Structure Theory of Imperialism.» *Journal of Peace Research*: vol. 13, 1971.

Garrity, Patrick J. «Implications of the Persian Gulf War for Regional Powers.» *Washington Quarterly*: vol. 16, no. 3, Summer 1993.

Hagan, Joe D. «Domestic Political Regime Changes and Third World Voting

Realignments in the United Nations, 1964-84.» *International Organization*: vol. 43, no. 3, Summer 1989.

Hudson, Michael C. «The Middle East under Pax Americana: How New, How Orderly?» *Third World Quarterly*: vol. 13, no. 2, 1992.

Jabber, Paul. «Egypt's Crisis, America's Dilemma.» *Foreign Affairs*: vol. 64, no. 5, Summer 1986.

Katz, Mark N. «Beyond the Reagan Doctrine: Reassessing U.S. Policy toward Regional Conflicts.» *Washington Quarterly*: vol. 14, no. 1, Winter 1991.

Kaufman, Robert R., Harry I. Chernotsky and Daniel S. Geller. «A Preliminary Test of the Theory of Dependency.» *Comparative Politics*: vol. 7, no. 3, April 1975.

Korani, Bahgat. «The Take off of Third World Studies, the Case of Foreign Policy.» *World Politics*: vol. 35, no. 3, April 1983.

Lijphart, Arend. «The Analysis of Bloc Voting in the General Assembly: A Critique and a Proposal.» *American Political Science Review*: vol. 57, no. 4, December 1963.

MacFarlane, Neil. «Superpower Rivalry in 1990s.» *Third World Quarterly*: vol. 12, no. 1, January 1990.

McGowan, Patrick J. and Klaus-Peter Gattwald. «Small State Foreign Policies: A Comparative Study of Participation, Conflict and Political Economic Dependence in Black Africa.» *International Study Quarterly*: vol. 19, no. 4, December 1975.

Middle East Journal: Different Issues, from Winter 1982- Winter 1992.

Moon, Bruce E. «Consensus or Compliance? Foreign-Policy Change and External Dependence.» *International Organization*: vol. 39, no. 2, Spring 1985.

———. «The Foreign Policy of Dependent State.» *International Studies Quarterly*: vol. 27, no. 3, September 1983.

Morsy, Soheir A. «U.S. Aid to Egypt: An Illustration and Account of U.S. Foreign Assistance Policy.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 8, no. 4, Fall 1986.

Palma, Gabriel. «Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?» *World Development*: vol. 6, nos. 7-8, July-August 1978.

Richardson, Neil R. «Political Compliance and U.S. Trade Dominance.» *American Political Science Review*: vol. 70, no. 4, December 1976.

——— and Charles W. Kegly. «Trade Dependence and Foreign Policy

Compliance: A Longitudinal Analysis.» *International Studies Quarterly*: vol. 24, no. 2, June 1980.

Rowe, Edward Thomas. «National Attributes Associated with Multilateral and U.S. Bilateral Aid to Latin America, 1960-1971.» *International Organization*: vol. 32, no. 2, 1978.

Santos, T. Dos. «The Structure of Dependence.» *American Economic Review*: vol. 60, no. 2, May 1970.

Severiens, Jacobus T. «Foreign Investment in Egypt: What are the Dividends of Peace?» *Middle East Review*: vol. 12, no. 2, Winter 1979-1980.

Vuono, Carl E. «Desert Storm and the Future of Conventional Forces.» *Foreign Affairs*: vol. 70, no. 2, Spring 1991.

Weinbaum, Marvin G. «Dependent Development and U.S. Economic Aid to Egypt.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 18, 1986.

———. «Politics and Development in Foreign Aid: U.S. Economic Assistance to Egypt, 1975-82.» *Middle East Journal*: vol. 37, no. 4, Autumn 1983.

Reports

Directory of U.S. Business in Egypt Foreign Commercial Service. American Embassy, 1992.

«Foreign Economic Trends and their Implications for the United States: Report for the Arab Republic of Egypt.» (Cairo: United States Embassy, Different Issues).

Status Report. «United States Economic Assistance to Egypt.» (Different Issues).

United Nations. «Resolutions and Decisions Adopted by the General Assembly.» (New York: U.N, Department of Public Information, Press Section, Different Issues).

U.S. Department of Commerce. «Statistical Abstract of the United States.» 109th Edition, 1989.

فهرس

(أ)

الأبارتهيد: ١٤٣
اتفاقيات كامب ديفيد انظر معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية (١٩٧٩)
الإذعان السياسي: ٣٣، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٥٩، ٦٣، ١٣١، ١٣٣ ـ ١٣٦، ١٤٠، ١٤٦ ـ ١٤٨، ١٥٩ ـ ١٦٣، ١٦٥ ـ ١٦٨، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦ ـ ١٩٢، ١٩٤ ـ ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١
الارتباط الجزئي: ١٧٠
أزمة الشرق الأوسط: ٥٠
الاستثمار الأمريكي في مصر: ١١٩، ١٢١ ـ ١٢٥، ١٢٧
الاستثمارات: ٦٧، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٥٢، ١٦٥ ـ ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٣ ـ ١٧٦، ١٧٨
الاستثمارات الأجنبية: ١١٩ ـ ١٢١، ١٢٣
الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط: ١٢٨، ١٢٩
الاستثمارات العربية: ١٤٤
الاستثمارات المصرية: ١٢٣
الاستقرار الاقتصادي في مصر: ١٩٩
الاستقلال السياسي: ٣٣
الإصلاح الاقتصادي المصري: ١٠٠، ١٠٧، ١٩٩
الاعتماد الاقتصادي: ٣٣، ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٩، ٥٨، ٥٩، ٦١ ـ ٦٣، ٦٥، ٦٨، ٧٤، ٨١، ١٥٢، ١٨٨، ١٨٩
الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة الأمريكية: ٨١، ٩٥ ـ ٩٧، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٤٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥ ـ ١٦٨، ١٧١ ـ ١٧٦، ١٨٥، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠١
الاعتماد التجاري لمصر على الولايات المتحدة الأمريكية: ٨٠، ٨٢، ٩٠، ٩٥، ٩٦
الاعتماد غير المتكافئ: ٣٨، ١٧٧
الاعتماد المتبادل: ٣٣، ٣٤، ٤٧
الاقتصاد الأمريكي: ٧٤، ٨٠، ١٨٦، ١٩٩
اقتصاد السوق: ١٥٥
الاقتصاد العالمي: ٤٩
الاقتصاد المصري: ٨٢، ٨٣، ٩٠، ٩١، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٥، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧ ـ ١٢٩، ١٨٤
الامبريالية: ٣٣، ٤٧، ٧٠
الأمم المتحدة: ٩٦، ١٣٦، ١٤٥، ١٨٩
ـ الجمعية العامة للأمم المتحدة: ١٨، ١٣٣ ـ ١٤٣، ١٤٥ ـ ١٤٧، ١٥١، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٧، ١٧١ ـ ١٧٤، ١٧٦، ١٧٩ ـ ١٨١، ١٨٣،

١٨٤، ١٨٨، ١٨٩
-- التصويت: ١٨، ١٣٤ - ١٤٠، ١٤٣ - ١٤٨، ١٥١، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٧، ١٧١ - ١٧٤، ١٧٦، ١٧٩ - ١٨٤، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩
-- القرار رقم (٣٨/ ٤١): ١٤٧
-- القرار رقم (٤٣/ ٥٤): ١٤٧
-- القرار رقم (٤٦/ ٨٦): ١٤٣
- مجلس الأمن: ١٤٧، ١٥٣
-- القرار رقم (٤٩٧): ١٤٧
- الميثاق: ١٤٧
الأمن الإقليمي في الخليج: ١٥٢
الأمن الغذائي: ٧٨
الأمن القومي الاسرائيلي: ١٥٣
الأمن القومي المصري: ١٤١
الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧): ١٤٣
الانحدار الخطي المتعدد: ١٦٨، ١٧٥
انهيار الاتحاد السوفياتي: ٢٥، ١١٥، ١٤٤، ١٥٧

(ب)

باول، كولن: ١٩٧
برنامج الاستيراد السلعي: ٧٥، ٧٦
برنامج الغذاء من أجل السلام: ٧٥، ٧٧
برنامج المساعدات الأمريكية لمصر: ١٠٤، ١١٠
برنامج الولايات المتحدة للمساعدة الخارجية: ٩٨
بريجنيف، ليونيد: ١٥٤
البطالة: ١٠٨، ١٧٢
بنك تشيس مانهاتن: ١٢٦
البنك الدولي: ٩٦، ٩٩، ١٠٠
بوتز، ايرل: ٧٩
بوش، جورج: ١٠٠، ١٥٥، ١٥٦
بيكر، جيمس: ١٩٣

(ت)

التبعية: ٤٢ - ٥١، ٥٣ - ٥٦، ٥٨، ٧٣، ٧٤، ٧٩، ١١١، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٥ - ١٨٧
التبعية الاقتصادية: ٤٨، ١٨٦
التبعية الثقافية: ٤٧
التبعية السياسية: ٤٧
التجارة الأمريكية: ٧٤
التجارة الخارجية: ٦٧ - ٧٢، ٧٤، ٨٠ - ٨٢، ٨٩ - ٩١، ١١٩، ١٢٩، ١٣٠، ١٥٢، ١٦٥ - ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٣ - ١٧٦، ١٧٨
تحويلات التقانة والمعلومات: ١٢٤
التعريفات الجمركية: ٧٢، ٧٣
التقانة الأمريكية: ١٢٥
تقرير يورك: ٧٨
التقسيم الدولي للعمل: ٤٧، ٧٠
التنمية: ٤٣، ٤٧، ٩٨
التنمية الاجتماعية: ١٤
التنمية الاقتصادية: ١٤، ٧٢، ٩٦، ١٠١، ١٢٠
التنمية الصناعية: ٧٢
التنمية المصرية: ١١٤
التنمية النفطية: ١٢٣

(ث)

الثقافة الأمريكية: ٥٥

(ج)

جامعة الدول العربية: ١٤٥
جمعية رجال الأعمال المصريين: ١٢٥، ١٢٦
جونسون، ليندون: ٧٩، ٩٤

(ح)

حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١): ١١٥،

١٤٤، ١٤٥، ١٥٢ ـ ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٨، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٠
الحرب الكويتية ـ العراقية انظر حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)
حق تقرير المصير: ٣٣
حلف شمال الأطلسي: ٢٩، ١٤٢

(د)

الدول المتقدمة: ١٧، ٢٤، ٢٦ ـ ٢٨، ٣٣، ٤٢، ٥٢، ٥٦، ٦٢، ٧٣، ٨١، ١٢٠، ١٦٥
الدول النامية: ١٤، ٢٦ ـ ٢٨، ٣٠، ٣٨، ٤٢، ٥٢، ٦٢، ٧٢ ـ ٧٤، ٧٩، ٨١، ٩٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣٦، ١٤١، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٦، ١٨٤

(ر)

رأس المال الأجنبي: ١١٩
الرأسمالية: ٥١، ٥٤، ٧٠، ٧٣
ريغان، رونالد: ١٥٤، ١٥٥، ١٩١

(س)

السادات، أنور: ١٦، ١٠٥، ١٠٦، ١٢٢
السلع الزراعية الأمريكية: ٧٨
السوق المصرية: ٧٤
السياسة التجارية الأمريكية: ٧٧
السياسة الخارجية: ١٣، ١٥، ٢٣ ـ ٢٥، ٢٧، ٣٠ ـ ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٤ ـ ٤٦، ٤٩ ـ ٥٣، ٥٩، ٦٠، ٧٧، ١٠١، ١١٦، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٦٥، ١٧٩، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١
السياسة الخارجية الأمريكية: ١٠٢، ١٠٧، ١٢٦، ١٥١، ١٥٤، ١٥٧، ١٧٧
السياسة الخارجية السوفياتية: ١٥٥
السياسة الخارجية لدول العالم الثالث انظر السياسة الخارجية للدول النامية
السياسة الخارجية للتنمية: ١٤
السياسة الخارجية للدول العربية: ١٤٠، ١٩١، ١٩٢
السياسة الخارجية للدول النامية: ١٥، ١٧، ٢١، ٢٣ ـ ٢٧، ٤٣، ٥٦، ٦٢
السياسة الخارجية المصرية: ١٥، ١٦، ١٨، ٢٣، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ١٠٣، ١٠٧، ١٢٥، ١٢٦، ١٤١، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٦، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥
السياسة الداخلية المصرية: ١٦، ١٠٧
السيطرة الاقتصادية الأجنبية: ٣٩

(ش)

الشركات المتعددة الجنسيات: ٥٢، ١١٨، ١١٩
شركة أموكو: ١٢٣
شركة طائرات روكيل العالمية: ١٢٦
شركة نفط ستاندارد أويل: ١٢٦
شولتز، جورج: ١٠٣
شينري، هـ.ب.: ١٠٢
الشيوعية: ١٠٢، ١٥٤، ١٥٥

(ص)

الصادرات المصرية: ٨٠، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٨ ـ ٩٦
الصراع الطبقي: ٤٤
الصراع العربي ـ الاسرائيلي: ١٥، ١٤٠، ١٤٥، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٨، ١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣
صندوق الدعم الاقتصادي الأمريكي: ١٠٥

صندوق النقد الدولي: ٥٢، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٧، ١٩٩
الصهيونية: ١٤٣

(ع)

عبد الناصر، جمال: ١٠٥
عرفات، ياسر: ١٤٥
العقوبات الاقتصادية: ٤١
العلاقات الاقتصادية: ٢٧
العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة: ٤٢، ٥٧، ٦٢
العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية: ١٤٤، ١٥٦
العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية: ١٥٣
العلاقات المصرية ـ الأمريكية: ٦٧، ٧٩، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٨، ١٧١، ١٧٤، ١٨٢، ١٨٤، ١٩١، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠١
العلاقات المصرية ـ السوفياتية: ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٤ ـ ١٧٦، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٩٠، ١٩٣
عملية السلام في الشرق الأوسط: ١٠٥، ١٠٦، ١٥٣، ١٧١، ١٧٦، ١٨٢، ١٩٠، ١٩٧
العنصرية: ١٤٣

(غ)

غرفة التجارة الأمريكية في القاهرة: ١٢٥
غورباتشوف، ميخائيل: ١٥٤ ـ ١٥٦

(ف)

فولد، وليم: ١٠٠

(ق)

قانون الأمن المتبادل الأمريكي: ١٠٤
القروض العسكرية الأمريكية: ١٠٨
قضية الصحراء الغربية: ١٤٥
القطاع الخاص: ٧٥، ٩٨، ١٠٥، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦
القطاع الخاص المصري: ٧٥
القطاع العام: ١٢٥
القطبية الثنائية: ٢٩
القومية العربية: ١٤٠

(ك)

كارتر، جيمي: ٧٧
كيسنجر، هنري: ٧٩

(ل)

اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال في الاسكندرية: ١٢٥
لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي: ٩٨

(م)

الماركسية: ١٥٤
مبارك، حسني: ١٤ ـ ١٦، ١٠١، ١٠٨، ١٣٥، ١٣٩، ١٥٧، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤
المجتمع المصرفي الأمريكي: ٤٥
المجتمعات الصناعية: ٧٢
المجلس المصري ـ الأمريكي لرجال الأعمال: ١٢٥، ١٢٦
المزايا النسبية: ٧٠، ٧١
المساعدات: ٤٥، ٦٧، ٧٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٦٥ ـ ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٣ ـ ١٧٥، ١٧٨
المساعدات الأجنبية: ٩٧، ١٠٨، ١١٥، ١١٩
المساعدات الأمريكية: ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٩٧، ٩٨، ١٠٣، ١٠٥ ـ ١١٢، ١١٤ ـ ١١٨،

١٢٤، ١٢٥، ١٧٩ ـ ١٨٤، ١٨٧، ١٩٨ ـ ٢٠٠
المساعدات العربية لمصر: ١٠٥
المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر: ١٠٥، ١٠٦، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢ ـ ١٨٤
المساعدات الغذائية الأمريكية لمصر: ١١٢، ١١٣
المساعدات الغذائية للولايات المتحدة الأمريكية: ٧٧، ٧٨
المصالح الأمريكية: ٧٧، ١٠٦
المعارضة السياسية: ٣٩
معامل ارتباط بيرسون: ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤
معامل التحديد: ١٦٩ ـ ١٧١، ١٧٤
معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية (١٩٧٩): ١٥، ٧٩، ١٠٥، ١٠٧، ١٢٢
مفهوم تكاليف الفرصة: ٤٠
المنتجات الزراعية الأمريكية: ٧٨
المنتجات الزراعية المصرية: ٧٨
منظمة التحرير الفلسطينية: ١٩١
مؤتمر باريس (١٩٩٠): ١٥٦
المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١: مدريد): ١٤٣
الميزان التجاري المصري: ٨٠، ٩١، ١٢٣

(ن)

نزع السلاح النووي في الشرق الأوسط: ١٤٥
النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي: ٤٧
النظام الطبقي العالمي: ١٤
النظام المصري: ١٠٥، ١٣٩، ١٩٨
النظام النقدي العالمي: ٤٥
النفط المصري: ٩٤، ٩٥
النمو الاقتصادي: ٦٩، ١١٥
نموذج الاتفاق التابع: ٢٧، ٤٢ ـ ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٢، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠١
نموذج المساومة: ٢٧، ٣٠، ٤٣ ـ ٤٥، ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٢، ١٦٧، ١٧٦ ـ ١٧٨، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١

(هـ)

الهجوم الأمريكي ضد ليبيا (١٩٨٦): ١٤٥، ١٤٧
هيئة المعونة الأمريكية في مصر: ٧٨، ٩٨، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١٢٣

(و)

الواردات الغذائية الأمريكية: ٧٩
الواردات المصرية: ٨٣، ٨٦ ـ ٩٦، ١٢٩
الوجود العسكري الأمريكي في الخليج: ١٠٦
الوحدة العربية: ١٩٧
وزارة الزراعة الأمريكية: ٧٨
وزارة الزراعة المصرية: ٧٨
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: ١٠٠، ١٠٢، ١١٠، ١٩٨
ويزنر، فرانك: ١٠٠

هذا الكتاب

مع تزايد ارتباط العالم اقتصادياً، ومع تعرض اقتصاده السياسي للاضطراب، لم يعد من الممكن فصل الاقتصادات عن السياسات، كما كان الأمر من قبل. فقد أصبح المجالان مرتبطين بصورة واضحة، فمعظم السياسات تمثل اقتصادات، ومعظم الاقتصادات في جوهرها تعد سياسات، وأصبحت العلاقات السياسية بين الدول تستند إلى أسس اقتصادية، في حين صارت العلاقات الاقتصادية تتجذر في العلاقات السياسية، ومن هنا بدأ ينتعش منظور الاقتصاد السياسي الدولي من جديد.

يركز الكتاب على غياب الحدود المشتركة بين العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر في سلوك السياسة الخارجية للدول من جانب متخصصي السياسة الخارجية المقارنة. كما يؤكد على أن الفصل بين العامل السياسي والعامل الاقتصادي أصبح غير ملائم، الأمر الذي يتطلب منظوراً بديلاً يقوم على تحليل الاقتصاد السياسي للفاعلين في إطار النظام العالمي.

لقد تم اختيار الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩١) لتحليل العلاقة المصرية ـ الأمريكية، لأن الولايات المتحدة تمتلك مقدرات التأثير وفقاً لمقاييس الثروة والقوة العسكرية والفعل الدبلوماسي ولأن مصر بعد توقيع المعاهدة مع اسرائيل عام ١٩٧٩ شهدت تحولات باتجاه الاعتماد المتزايد على الغرب.

الثمن: [illegible] دولاراً
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)